د. عبد الرحمن الشبيلي

إعلام وأعلام

أبحاث ودراسات في الإعلام السعودي



نشر بعضها بمناسبة الذكرى المئوية
لتأسيس المملكة العربية السعودية

الرياض
الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

ⓒ عبدالرحمن بن صالح الشبيلي، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشبيلي، عبدالرحمن بن صالح.
إعلام وأعلام: أبحاث ودراسات في الإعلام السعودي.
- الرياض.
٣٤٤ ص؛ ١٧×٢٤ سم.
ردمك: ١ - ٨٣٢ - ٣٥ - ٩٦٦٠.
١- الإعلام - السعودية ٢- السعودية - تاريخ
أ- العنوان
ديوي ٣٠١,١٦٠٥٣١ ٢٠/٠٤٩٤

رقم الإيداع: ٢٠/٠٤٠٤
ردمك: ١ - ٨٣٢ - ٣٥ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ
بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ
فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾ .

سورة الحجرات - الآية: ٦

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
○ مقـــدمـــة المـؤلـف	٩
○ الفصل الأول : أعـلام في الثقافة والإعـــلام	١٣
* عبدالعزيز الرفاعي: علامة بارزة في الفكر والأخلاق	١٥
* إبراهيم النفيسة: نكران الذات في خدمة التلفزيون	١٧
* عبدالعزيز الهزاع: مدرسة التسلية والتوجيه والإبداع	١٩
* عبدالله بن عبدالعزيز السديري: «عين» على السفارة و «عين» على الجزيرة..	٢٢
* نايف بن عبدالعزيز: رجل الدولة، والأمن، والإعلام	٢٤
* حسن بن عبدالله آل الشيخ: بعد عشر سنوات من وداعه	٢٧
* د. راشد بن عبدالعزيز المبارك: أو «ابن رشد» الصغير	٢٩
* عميد «الجزيرة» عبدالله بن محمد بن خميس: رائد الصحافة والطباعة والأدب	٣١
* عثمان بن ناصر الصالح: «المربّي الفاضل»	٣٥
* علي الخرجي: صاحب المدرسة الرائدة للكاريكاتير	٣٨
* عبدالرحمن الإبراهيم القاضي: حينما يختبىء الشعر خلف الدبلوماسية	٤١
* عبدالكريم الجهيمان: من سلاح الهجّانة إلى الأدب والصحافة	٤٤
* د. عبدالعزيز الخويطر: جيل الباحثين الأوائل	٤٧
* عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري: وقضية التوثيق الوطني	٥٠
* عزيز ضياء: أبو الإذاعيين	٥٣
* د. يحيى الجنيد الساعاتي: عزف عن الأضواء فسعت إليه	٥٥
* د. غازي القصيبي: ونظرية «البضاعة» في الإعلام الخارجي	٥٧
* محمد الفهد العيسى: والأفكار المبكّرة لجنادرية اليوم	٥٩
* يوسف ياسين: أول من تولى منصباً إعلامياً	٦١
* علي النفيسي: إعلاميّ في الظل منذ عهد الملك عبدالعزيز	٦٣
* سليمان الدخيل: أول نجدي مارس الطباعة والصحافة	٦٦
* خالد الفرج: كويتي بحريني سعودي مارس الطباعة في الهند	٦٨

* إبراهيم الشورى: من مدير الدعاية للحج إلى مدير للإذاعة ٧٠
* عبدالله بلخير: ريادة التأليف والشعر والإعلام ٧٢
* عبدالقدوس الأنصاري: صاحب «المنهل» ٧٤
* محمد رشيد رضا منشئ مجلة، «المنار» المصرية: قناة رصينة للإعلام الخارجي في عهد الملك عبدالعزيز ٧٧
* عباس غزاوي: من بابا عباس إلى مدير عام الإذاعة والتلفزيون ٧٩
* إبراهيم أمين فوده: حِسٌّ أدبي وإذاعي منظّم ٨١
* حمد الجاسر: شيخ الصحافة والطباعة في نجد ٨٣
* عبدالله أحمد الشباط: قبس الصحافة في المنطقة الشرقية ٨٦
* عبدالعزيز الرشيد، الصحفي والمؤرخ (الكويتي): يجنّد حياته وقلمه للملك عبدالعزيز ٨٨
* جميل الحجيلان: مؤسس المدرسة الحديثة للإعلام ٩١
* إبراهيم العنقري: الإعلام ذو الأبعاد الثلاثة ٩٤
* طاهر زمخشري: الريادة الإذاعية والصحفية لإعلام الطفل ٩٧
* الحافظان: علي وعثمان حافظ ١٠٠
* بمناسبة معرض الوفاء التشكيلي للفنان محمد السليم: إنه الوفاء الصادق ١٠٣
* طامي: الذي عجلت إذاعته بافتتاح إذاعة الرياض ١٠٥

○ **الفصل الثاني : مقالات في الإعلام** ١٠٩

* قرار تنظيم البث الفضائي: ماذا يعني للمواطن ١١١
* وقفة مع الذكرى الثلاثين لتأسيس التلفزيون السعودي ١١٧
* الشاب السعودي الذي لفت الأنظار ١٢٤
* «الخليج والجزيرة العربية» بين السياسة والجغرافيا والإعلام ١٢٦
* فرقة الدرعية: المدرسة الوطنية للعرضة ١٢٨
* كيف يكون الإعلام في خدمة المعالم الجغرافية والتاريخية ١٣٠
* ولكن كيف نقرّب بين دعاتنا وشبابنا؟ ١٣٤
* «كلمة السر» في نجاح وسائل الإعلام ١٣٧
* نحن وما يكتبه الآخرون عنا ١٤٠
* قوة الصحافة جزء من قوة الدولة ١٤٢
* «دليل إسرائيل العام» والتجرد المعقول ١٤٤

* عزيزتي «المسائية» ١٤٧
* مواثيق الشرف الإعلامي ١٥١
* كفاها الحرمان خدمة وإنجازاً ١٥٣
* شواهد التفوق بين جريدة الشرق الأوسط ومركز تلفزيون الشرق الأوسط ١٥٦
* إذا لم تهب الريح، فماذا تصنع؟ ١٥٩
* المدينتان المقدستان والإعلام ١٦٢
* مع كتاب روجيه جارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيليّة ١٦٥
* بشرّ البستان بفلاح جديد ١٦٨
* صحافة بالكيلو ١٧٠
* أكاديميّة مهنيّة للصحافة ١٧٢
* الخيط الرفيع بين من يمدح ومن يشتم ١٧٥
* حقهم علينا مثل حقنا عليهم ١٧٨
* الجنادرية طوال العام ١٨٠
* بيوت من زجاج ١٨٢
* أخبار في مؤخّرة النشرات ١٨٤
* الفكر بالفكر ١٨٦
* مؤهلات الإصلاح ١٨٨
* قناة الجزيرة: الاتجاه المعاكس ١٩٠
* هل يكون التلفزيون هدفاً للخصخصة بعد الاتصالات؟ ١٩٣
* وما آفة الأخبار إلا رواتها ١٩٥
* المدينة المنورة: الرائدة في الطباعة والصحافة ١٩٨
* هل سبق لـ «أم القرى» أن توقفت؟ ٢٠٠
* هل «البلاد» أول صحيفة سعودية؟ ٢٠٢
* متى جُلب الراديو إلى المملكة؟ ورأي الملك عبدالعزيز فيه ٢٠٥
* أولى المجلات السعودية ٢٠٨
* متى استخدمت مكبرات الصوت في الحرمين الشريفين؟ ٢١٠
* مجلة الإعلام والاتصال (العدد الأول): قراءة تحليلية ٢١٢
* مكتبة الإذاعة العامة بجدة ٢٢٠
* الملك عبدالعزيز يلغي الرسوم السنوية على استخدام الراديو ٢٢٢
* أوائل الإذاعات العالمية الناطقة بالعربية ٢٢٤

* لم تولد الإذاعة من خيمة عرفات ولم تنطلق فكرتها من مكبر صوت ٢٢٧
* أول محطة إذاعة وتلفزيون في المملكة ٢٣٠
* الصحف السعودية في عهد الملك عبدالعزيز ٢٣٢
* الملك عبدالعزيز على غلاف مجلة لايف الأمريكية عام ١٣٦٢هـ ٢٣٤
* بنك مصر ينتج فيلم الحج في عهد الملك عبدالعزيز (١٣٥٧هـ) ٢٣٧
* لماذا أنشأ الملك عبدالعزيز مجلساً للدعاية للحج (١٣٥٥هـ)؟ ٢٣٩
* الأمير فيصل: يفتتح إستوديو مكة المكرمة الإذاعي قبل نصف قرن ٢٤٢

○ **الفصل الثالث: أبحاث ومحاضرات في الإعـــلام** ٢٤٥

* تحصين الأطفال من التأثيرات السلبية للبث المباشر (محاضرة) ٢٤٧
* رحلتي مع الإعلام (محاضرة) ٢٦١
* الإعلام في الكوارث والأزمات: خواطر وأفكار (محاضرة) ٢٨٣
* الإذاعة السعودية في نصف قرن (محاضرة) ٢٩٣
* الإعلام في عهد الملك عبدالعزيز (بحث) ٣١٤



○ مقـدمة المؤلـف:

كان الترحيب، الذي حظي به كتاب (نحو إعلام أفضل) ـ الذي أصدره المؤلف سنة ١٤١٢هـ (١٩٩٣م)، وضم مجموعة المقالات المماثلة التي كتبها حتى ذلك العام في حقل الإعلام ـ مشجعاً على تكرار المحاولة لإصدار هذا الكتاب.

ثم جاء حافز أهم، وهو احتفال المملكة العربية السعودية في أواخر عام ١٤١٩هـ بالذكرى المئوية لتأسيسها، حين شارك المؤلف في هذه المناسبة ببحث عن الإعلام في عهد المؤسس الراحل الملك عبدالعزيز رحمه الله، قدمه إلى المؤتمر العالمي الذي عقد بهذه المناسبة، كما أسهم بسلسلة مقالات صحفية وثائقية من (٣٣) حلقة ـ نشرت تباعاً وبالتزامن في صحيفتي «الجزيرة» و «المسائية»، وتناولت محطات وشخصيات بارزة في تاريخ الإعلام السعودي ـ وهي مقالات حظيت من القارئ الكريم عند نشرها بكل ما يتمناه كاتبها من تقدير، لما بذل فيها من جهد بحثي معمّق، وهو تقدير رافقه حث على جمع هذه السلسلة بالذات في إصدار، فور انتهاء الذكرى المئوية.

وعلى هذا، فإن ما يميز هذا الكتاب عن سابقه (نحو إعلام أفضل) أنه يحتوي على نسبة كبيرة من الموضوعات الوثائقية، التي اقترنت بالذكرى المئوية، صاحبة الفضل في قيام عدد من الباحثين بتتبع كثير من المعلومات التاريخية عن المملكة ونشرها.

كما يضم الكتاب، بالإضافة إلى ذلك، حصيلة المقالات الإعلامية

والمحاضرات، التي نشرها المؤلف في ثماني سنوات، أي منذ صدور مؤلفه السابق عام ١٤١٢هـ (١٩٩٣م)، وإن مجرد الاطلاع على محتوياته سيكشف لقارئه الكريم سبب اختيار عنوانه «إعلام وأعلام»، إذ إن نسبة عالية من المقالات تتحدث عن أعلام ـ شخصيات ـ إعلامية وثقافية، كان لها جهد بارز في نشأة الإعلام السعودي وخدمته وتطوره، على أن هناك بالتأكيد، أسماءً أخرى يأمل المؤلف أن يستكمل مشروعه في الكتابة عنها.

والكتاب ينقسم إلى ثلاثة فصول، اتبع في ترتيب محتوياتها ـ التسعين من المقالات والمحاضرات ـ تسلسل تاريخ نشرها، في الصحف (الجزيرة والمسائية وعكاظ والشرق الأوسط والحياة، ومجلات اليمامة والحرس الوطني والدفاع)، وقد دُوّنت في هامش كل عنوان معلومات عن المطبوعة الصحفية التي نشر فيها ورقم العدد وتاريخه، كما أدخلت على بعض الموضوعات تعديلات أو إضافات طفيفة عند جمعها في هذا الكتاب.

وما من شك، في أن صاحب الرأي الفصل في أي كتاب بعد وضعه للتداول هو القارئ، فالأمل أن يتفضل مشكوراً بأي ملاحظة أوتصويب، ليتسنى للمؤلف أن يصحح ما لديه من معلومات أو انطباعات، وأن يسعى لتداركها في الطبعة الثانية بإذن الله، مع الاعتذار سلفاً لما في محتوى الكتاب من ضعف أو خطأ أو قصور.

وختاماً، أتوجه بخالص الامتنان لكل من تفاعل مع هذه المقالات والمحاضرات وقت إعدادها ونشرها، قراءة، أو تصحيحاً، أو إمداداً بالمعلومات، أو نقداً، خاصاً بالشكر الإخوة الزملاء في مكتبة مجلس الشورى (عبدالرحمن العقيل ونايف التركي) على مساعدتهم، كما أقدر

لأسرتي الغالية ـ زوجتي وأولادي ـ تحملها تبعات التأليف ومعاناته، وما كانت تقدمه من نقد أومشورة لكل موضوع قبل نشره أو بعده.

والحمد لله والشكر لفضله وعونه أولاً وأخيراً.

المؤلف

الرياض ١/٣/١٤٢٠هـ
١٤/٦/١٩٩٩م



الفصل الأول

الإعلام في الثقافة والإعلام

عبدالعزيز الرفاعي :

علامة بارزة في الفكر والأخلاق(*)

زاملته وتعاملت معه عن مقربة منذ أربعة عشر عاماً مع التشكيل الحالي للمجلس الأعلى السعودي للإعلام، ومن خلال لجنته التحضيرية، كانت تجمعنا لقاءات شبه أسبوعية، اتفقنا بيننا على أن تكون له رئاستها تقديراً لمكانته الفكرية واحتراماً لسنّه وخبرته.

والصديق أو القريب قد تحتقن أفكاره عند ذهول صدمة الفراق وفجائيته، كما يستجدي عيونه التعبير ولا تعينه، فلا يستطيع تنظيم الجمل والكلمات للمشاركة في كلمة رثاء واجبة عليه في حينها.

والزميل الراحل «أبو عمار»، أكبر في خلقه وفضله ومكانته من أن يمر رحيله، دون أن يشارك القلم في توديعه، إذا حرم الزميل من المشاركة في تشييعه والصلاة عليه.

وعندما يذكر «أبو عمار»، وهو المبّرز في فكره وثقافته وحضوره الاجتماعي والأدبي، فإن رجاحة عقله وحكمته وخلقه الجم يتصدر اسمه وصورته في أذهان عارفيه.

والمرحوم «أبو عمار»، متميز في سعة معارفه واطلاعه، واشترك مع زميليه الأستاذ عبدالرحمن المعمر والدكتور يحيى ساعاتي في نشر أول مجلة سعودية متخصصة في «عالم الكتب»، وكافحوا سنوات عديدة في سبيل استمرارها وبقائها، حتى أصبحت علماً من أعلام الحركة الفكرية السعودية الحديثة.

(*) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٥٤٠٣، في ١٣/ ٣/ ١٤١٤هـ - ١٣/ ٩/ ١٩٩٣م.

ولعله ـ غفر الله له ـ من أوائل من استحدث فكرة المنتدى الثقافي الأسبوعي (المنزلي)، ليكون ملتقى للمفكرين والمثقفين والعلماء، حتى أصبحت ظاهرة محمودة في مجتمعنا السعودي، وخصوصاً في الحالات التي قام بها من هم أهل لها، في الكفاءة والتدبير السليم، بل إن «أبا عمار» نفسه سمة خاصة من السمات البارزة في المجتمع الثقافي السعودي..

ففي الإدارة، قدم خدمات جليلة أكسبته الكثير من الخبرات والواقعية في معالجة الأمور، وكان خلال عمله يمثل دوحة الحكمة والتعقل والرزانة.

وفي المجتمع، هو علامة بارزة في فكره وعلمه وأدبه وكياسته.

وفي المجالس واللجان التي شارك فيها، كان يمثل الاعتدال والهدوء والوسطية والحياد، وله ذهن الرجل المستنير المتطور، يقول الحق في جرأة ملتزمة، مع تفهم لأوضاع المجتمع وظروفه ومشكلاته.

وفي الأخلاق، هو الرجل الفاضل المحترم المريح، المؤدب في تعامله وسلوكه وسيرته، وهو الذي أسهم في مسيرة التربية والتعليم والإعلام من خلال التأليف واللجان.

وأخيراً، فهو صاحب الطرح الهادئ الرصين، والنكتة الناعمة، والتعليقات العذبة، الذي حظي بحب المجتمع واحترامه.

ولقد كان اختيار الدولة له في عضوية مجلس الشورى في تشكيله الجديد، تأكيداً لما كان يتصف به من مكانة خاصة وكفاءة عالية ومواهب مرموقة، تخدم أهداف المجلس وغاياته.

رحمك الله «أبا عمار»، فلقد كنت صاحب الخلق الرفيع والفكر المستنير، وإن مجتمعاً أخلصت له في حياتك، سيكون وفياً لك بعد رحيلك، وستبقى في ذاكرة الوطن علامة من العلامات المضيئة الساطعة علماً وخلقاً وأدباً.

إبراهيم النفيسة :
نكران الذات في خدمة التلفزيون(*)

إذا أُريد الاستشهاد بأمثلة من العاملين في الظل في التلفزيون، بعيداً عن الأضواء، وبقدر كبير من نكران الذات، مع إخلاص أصيل في العمل، فإن هذا الإنسان يأتي في مقدمة أولئك.

لقد سررت وأسفت، عندما قرأت قبل أيام خبراً عن احتفاء إدارة الأخبار في التلفزيون، تقديراً لخدمات الزميل الفاضل، بمناسبة انتهاء عمله وتقاعده.

سررت أولاً، لأن تكريم الرجال المخلصين، لم يعد مقتصراً على المديرين التنفيذيين أو أصحاب الشهرة، بل صار يصل إلى المغمورين، وإلى الموظفين كافة، وهي سنة حميدة تنطلق من مبدأ إسلامي، ويقدرها ولاة الأمر حق التقدير.

وأسفت مرتين: الأولى، لعدم التمكن من حضور هذه المناسبة، والثانية، لأننا نفرط أحياناً بالكفاءات بعد بلوغ خدمة معينة، أو سن بذاتها، مع أنه يوجد في النظام مجال لتمديد الخدمة، وللتعاقد سنوات إضافية.

والأستاذ إبراهيم النفيسة، اختار في التلفزيون مهنة لا يُقبل عليها الكثيرون، وهي المونتاج، ففيها قدر من المعاناة، وتحتاج إلى الصبر، ليس فيها أضواء أو شهرة، وفوق كل هذا، فإنها تتم في الغالب في ظروف صحية صعبة، فهي تتطلب جلوساً متواصلاً على الآلات، وعتمة في الضوء، وقد تتسبب في تقوُّس الظهر.

(*) مجلة اليمامة، العدد ١٣٨٤، في ١٧/٧/١٤١٦هـ - ٩/١٢/١٩٩٥م.

الأستاذ النفيسة، كان من أوائل الفنيين السعوديين، الذين التحقوا بالعمل التلفزيوني مع بدايته، نال قدراً معقولاً من التعليم والتدريب، وأحب عمله، حتى أصبح مرجعاً فيه، واختزن المعلومات والأرشيف في ذاكرته، مع كفاءة وانضباط ملحوظين.

وفي عصر طغت فيه المادة على الجودة في العمل وإتقانه، وعلى إقبال السعوديين على مثل هذه الأعمال الدقيقة والرتيبة، وعلى منافسة الأيدي العاملة الوافدة، فإن من الممكن بثقة وقناعة، القول، إن بعض الإدارات محظوظة بمثل هؤلاء المواطنين المخلصين، وهم والحمد لله كثيرون في وسائل الإعلام بالذات.

يكفي أن أذكر مثالاً واحداً على إخلاص هذا الزميل العزيز، ففي عام ١٣٨٦هـ عندما افتتح جلالة الملك فيصل، رحمه الله، طريق الرياض الطائف (ديراب) سجّل أحد الفنيين الأمريكان الاحتفال خطأ على قوة كهربائية مختلفة عن القوة المتوفرة في التلفزيون، فحصل اختلاف في سرعة الصوت، كاد أن يتسبب في إحراج كبير لوزارة الإعلام، فاتصلنا بتلفزيون أرامكو ـ الذي كان بالصدفة قد قام بتصوير الحفل ـ وتبرع الأستاذ النفيسة، وهو حديث الفرحة بزواجه، بالسفر تلك الليلة براً إلى الظهران، لإحضار الفيلم بعد الإشراف على تحميضه، وعاد بالفعل في اليوم التالي، وعرض البرنامج منقذاً ماء وجه التلفزيون، وهو سر ينشر لأول مرة.

حيا الله الأخ إبراهيم النفيسة، وبارك في أيامه، وأكثر الله من أمثاله العاملين المخلصين.



عبدالعزيز الهزاع:
مدرسة التسلية والتوجيه والإبداع(*)

رغم الصلة الوثيقة و «العتيقة» بالفنان الكبير، والرفقة في بعض مراحل مشواره الفني، إلا أنه لم يسبق لكاتب هذه السطور، أن عبّر عن مشاعره نحوه، مع أن الفنان الهزاع مرّ بالعديد من الصعوبات والظروف الإدارية والفنية والصحية، وهو ما يعدّ، بلاشك، تقصيراً نحوه، إلا أن الخبر الذي نشرته الصحافة قبل أيام عن تفكيره في الاعتزال، أثار الكثير من الشجون، لتحرير هذه الكلمات المتواضعة بحقه.

فالأستاذ الهزاع، لم يكن هاوياً، أو متطفلاً، أو متخذاً الفن وسيلة لغرض آخر، أو تسلية أو حرفة إضافية، ولم يكن خريج أكاديمية أو مسرح، أو تلميذ فنان عالمي، ومع ذلك فهو فنان مبدع، أوجد نفسه بنفسه، ووهب فنه الهادف والأصيل كل أحاسيسه ووقته، وشق طريقه بمفرده، مكوناً مدرسة خاصة به، صار هو مؤسسها وصاحبها ومبتدعها.

لقد تعوّدنا ألا نفكر بتكريم المبدعين والرواد، إلا بعد أن تتقدم بهم السن، مما يجعل الاحتفاء بهم، رغم صدقه، يأتي أحياناً بخلاف هدفه، فكأنه نهاية المطاف بالنسبة للمكرَّم.

الأمر الثاني: نتصور أحياناً أن الفنان لابد له أن يعتزل، حتى ولو كان قادراً على العطاء، وناجحاً فيه، وموفقاً به، وكان في استمراره عليه فائدة للمجتمع، بعد أن يكون قد اكتسب المزيد من التجارب والخبرات.

الأستاذ الهزاع، يستحق، بعد ما ينوف على أربعين عاماً من العطاء الجيد، ودون إسفاف، أن يؤلَّف عنه، ما يسجل لقدراته وتجاربه والمستوى الذي

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٦٦٦، في ٤/٢/١٤١٧هـ - ٢٠/٦/١٩٩٦م.

حافظ عليه، واحترام أذواق الناس، والالتزام بالخط التوجيهي الهادف في معظم أعماله الفنية، وهوما عقد الأستاذ إبراهيم السبيّل العزم على تحقيقه، واستعدت مؤسسة الجزيرة الصحفية لطباعته على نفقتها.

عبدالعزيز الهزاع، مدرسة فريدة متميزة، حاول العديد من تلاميذها، أن يقتفوا أثره، إلا أنه تفوق عليهم في مزج الترفيه والتوجيه في رسالة واحدة، كما فاقهم في المثابرة والاستمرار على نهجه الأصيل.

إن الحديث عن الفنان الهزاع، قد يمتد كامتداد عمره الفني، لكنني أكتفي بوقفات قصيرة، لأبرز عوامل النجاح والتميُّز في مدرسته الفريدة:

- أول ما يُسجل له، أنه فنان مثقف ومطّلع، وهي مسألة في غاية الأهمية للفنان، فاطلاعه ومتابعته وفهمه هي أمور تساعده على الإبداع، والقبول الجماهيري، والارتقاء بفنه وموضوعه، فعندما تستمع إليه كل صباح، تحس أنه لا يكرر نفسه، كل مرة يأتي بموضوع جيد وجديد، كما أنه يجدد في أسلوب العرض والطرح والمعالجة، مع أنه في الغالب، لا يعتمد على كتّاب أفكار أو نصوص.

- ورغم تاريخه الفني الطويل، إلا أنه ظل يتقبل التوجيه والنقد والتطوير، دون تذمر أو تعالٍ، ويذكر على سبيل المثال، أنه تقبّل بارتياح، محاولة قام بها التلفزيون عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)، لاستخدام دُمى الأراجيز المتحركة (الماريونيت) لتقديم فن الهزاع تلفزيونياً.

- ولقد التزم الأستاذ الهزاع، بخطٍ فني واحد، منذ بداية علاقته بهذا النوع من التمثيل، الذي سار عليه طيلة حياته الفنية، ومع أنه جرّب المونولوج (الغناء) ووفّق فيه إلى حد كبير، لكنه عاد وارتبط بفنه الخاص به، يطوره دون أن يحاول الخروج إلى مجالات، قد لا يحقق فيها القدر نفسه من النجاح.

ولاشك أن هذا الاتجاه ينمُّ عن ذكاء وتعقل، إذ إن بعض الفنانين، وبمجرد تحقيق قدر من النجاح، يخرجون عن «خطهم الفني» فيضيّعون «مشية الحمامة» ومشيتهم كما يقال.

إن عبدالعزيز الهزاع، لا ينبغي له أن يتوقف أو أن يعتزل، طالما أنه قادر على الإبداع والعطاء، ويجب أن تذلل له كل العقبات إن وجدت، لتوفير الأسباب التي تجعله يحقق المزيد، فهو صاحب مدرسة فنية محافظة ورصينة، وله قاعدة اجتماعية واسعة، وهو يسد فراغاً كبيراً في البرامج المحلية الترفيهية والتوجيهية للإذاعة السعودية التي أصبح أحد رموزها.

إنه أحد الفنانين القلائل، الذين أنجبتهم هذه الأرض، وتفاعلوا مع هموم مجتمعهم، ومناسباته، وأفراحه، وأتراحه.

هو، أولاً وأخيراً، طاقة إبداعية قد لا تتكرر، وتستحق الدراسة والتكريم، فله منا كل الحب والاعتزاز والتقدير.



عبدالله بن عبدالعزيز السديري :
«عين» على السفارة و «عين» على الجزيرة(*)

بقدر ما يفخر كل عضو في هذه المؤسسة الصحفية، بانتمائه إليها، سواءً أكان من أعضائها، أم من العاملين والمتعاونين معها، فإن المؤسسة كلها، لا تنسى أي خدمات جليلة، تقدم لأجلها من أيّ منهم، وفي أيّ حقل أو مجال.

والشيخ عبدالله السديري، كان من النخبة الأولى (الثلاثين) الذين أخذوا على عاتقهم، رسالة إنشاء هذه المؤسسة، بُعيْدَ صدور نظام المؤسسات الصحفية، في عام ١٣٨٣هـ.

وبعد أن بُدئ العمل بفكرة تكوين مجلس إدارة لكل مؤسسة في عام ١٣٨٥هـ، أصبح أول رئيس لمجلس الإدارة، وظلت المؤسسة تختاره على مدى أكثر من ثلاثين عاماً، ليكون بذلك أقدم رؤساء مجلس الإدارة في المؤسسات الصحفية السعودية على الإطلاق.

فالشيخ السديري، سفير خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، في الأردن، هو أحدمؤسسي هذه المؤسسة، وأول رئيس لمجلس إدارتها، وقد عمل جنباً إلى جنب، مع زملائه المؤسسين فكوّنوا هذا الصرح العملاق، وما يزال الجميع يقومون بحمل الأمانة خير قيام.

والذين عملوا أو تعاملوا، مع الشيخ السديري، منذ أن كان بخاصة، وكيلاً ثم نائباً لوزير الداخلية لشؤون البلديات، أو عندما كان أميراً لمنطقة القريات من قبل، أو سفيراً في الكويت ثم البحرين ثم الأردن من بعد، أو

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٦٦٩، في ٧/ ٢/ ١٤١٧هـ - ٢٣/ ٦/ ١٩٩٦م.

في مهماته الخاصة في العلاقات مع اليمن، أو في هذه المؤسسة، يعرفون عنه فكره المستنير، والخلق الرفيع، والانفتاح والمرونة، والتقبّل لأفكار التطوير والتحديث، والتشجيع عليها.

وإذا كان الشيخ عبدالله، قد ترجّل هذا الأسبوع عن سدّة رئاسة مجلس الإدارة، واختار عدم الترشيح لها، لبعده وانشغاله في عمله الجديد في الأردن، ولظروفه الصحية المعروفة، مما قد يصعب معها كثرة الترحال، فإنه سيظل، ركنًا من أركان المؤسسة، تُذكرله، بكل خير، عطاءاته كافة وإسهاماته فيها، وسيظل زملاؤه في هذه المؤسسة، يثمّنون له ما بذله من وقت وفكر ومشاركة، في بناء هذا الصرح وتطويره، كما يقدرون لكل زملائهم أعضاء مجالس الإدارة المتعاقبة، تفانيهم وجهودهم وخبراتهم.

في تكوينات المؤسسات الصحفية، يشعر كل أعضائها بمسؤولية خاصة تجاهها، يتفاعلون معها في جميع شؤونها، ويسجلون نسبةً عاليةً من المشاركة الفاعلة والحضور، مهما كانت مواقعهم أو نسبة حصصهم.

والشيخ عبدالله السديري، دون استثناء، كان بالرغم من ظروفه عيناً على عمله، وعيناً على الجزيرة.

حفظ الله أبا عبدالعزيز، وله في قلوبنا كل المحبة والاحترام.



نايف بن عبدالعزيز :
رجل الدولة ، والأمن ، والإعلام(*)

لعل معظم الذين ينظرون إلى سمو الأمير نايف، يتصورونه فقط من خلال مسؤولياته الأمنية على اختلاف جوانبها.

لكن الحديث الموضوعي المسؤول، الذي أدلى به سموه مؤخراً لوسائل الإعلام البلجيكية، التي حلّت في ضيافة هذه المؤسسة، يعطي هذا المقال فرصة لاستذكار الوجه الآخر لسموه، بوصفه رجل دولة ورجل إعلام من طراز رفيع قد لا يعرفه عنه الكثيرون.

إن هذا المقال، لا يطرح أكثر من شهادة حق متواضعة لسبعة عشر عاماً من التعامل مع سموه من خلال المجلس الأعلى للإعلام، الذي أنشئ لصالح الوطن والمواطن على حد سواء، لأنه الجهة المهنية، الأكثر حياداً والأشمل في نظرته وحساباته، الممزوجة بحكمة سموه ورؤيته الإعلامية المتوازية.

لقد كان كاتب هذه السطور، شاهد حال على لقاء سموه مع الوفد الصحفي البلجيكي، وما دار بينه وبينهم، ومعاصراً للعديد من مواقفه المتصلة بالإعلام، مما يصعب حصره أو التفصيل فيه في مساحة محدودة.

ولكي نتبيّن جانباً من أهمية حديث سموه، لابد من الكشف بأن الوفد البلجيكي، لم يكن مجرد زائر، أو صحفيين عاديين، فلقد تم اختيارهم بالتشاور مع السفارة هناك، على إثر زيارة وفد مجلس الشورى إلى أوروبا مؤخراً، وعلى أساس من مواقفهم وتصوراتهم المشوشة عن المملكة.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٨٢٩، في ١٩/ ٧/ ١٤١٧هـ - ٣٠/ ١١/ ١٩٩٦م.

ولقد كان ترحيب سموه بفكرة دعوتهم، مبنية على قناعة، بأن إتاحة الفرصة لهم للزيارة، وإعطاءهم المجال للالتقاء بمن يشاءون، وبحرية تامة، هو الطريق الأمثل لهم، والأوجب علينا، للتدليل كما قال سموه «**على أننا عون لمن ينشد الحقيقة بسلبياتها وإيجابياتها**»، فالبلاد وأهلها هم أولاً وأخيراً مثل غيرهم ليسوا منزّهين عن الأخطاء والعيوب.

ورغم ما تضمنته أسئلتهم من حدّة، فلقد حرص سموه على عدم الالتفاف على، أو الاعتذار عن أي إجابة، وجاءت إجاباته محدّدة وواضحة، لأنه يعرف عقلية سائليه، وعقلية قرائهم في عاصمة الاتحاد الأوروبي، وهي الإجابات التي نقلت حرفاً ونصاً للقارئ السعودي.

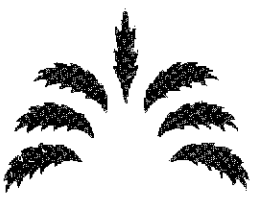
وإذا كان هذا الوفد هو في الأقل، رابع وفد من هذا النوع، يكون للكاتب صلة بدعوته منذ حرب تحرير الكويت، فإن هناك العديد من الوفود المماثلة، التي لم يكن سموه مؤيداً دعوتهم فحسب، بل حاثاً وإيجابياً، إلى درجة أنه لا تُعرف حالة واحدة تم الاعتذار عنها.

لم يقل إن هذه مسألة تنفيذية، وإنها ينبغي أن تترك لوزارة الإعلام تتخذ بشأنها ما تراه كالمعتاد، بل اتخذ القرار المسؤول، بغض النظر عما سيكتبون، المهم ألا نترك لأي صحفي عالمي حجة، يتصور بسببها أن المملكة «دولة منغلقة»، أو أنها تحجب الحقائق عمن يريد معرفتها بموضوعية.

لقد كان ارتياح سموه واضحاً، بأن تكون الجهة الداعية هي جهة أهلية، ذات صلة بتخصصهم وتتفهم احتياجاتهم، كما كان سروره بالغاً، عندما عرف أن الحرية قد أعطيت لهم كاملة، للالتقاء بمن يريدون، وتحديد برنامجهم بأنفسهم وباختيارهم، وإضافة ما يشاؤون، وعدم توجيه زيارتهم وجهة تتفق مع رغباتنا وميولنا.

ومن المواقف التي تأثر بها الوفد، أن سموه جاء إلى مكتبه في الساعة المحددة مساء ليستقبلهم، ثم يخرج لشاغل آخر، وأنه لم يضع نهاية لأسئلتهم أو مقابلتهم، أو يترك في خاطرهم أي استفسار.

هذه لمحات فقط، أقل ما يخرج المراقب منها من انطباع، أن «نايف» الساهر على الأمن الداخلي، هو الساهرعلى الأمن الفكري، وهو أيضاً رجل دولة ورجل إعلام.



حسن بن عبدالله آل الشيخ :
بعد عشر سنوات من وداعه(*)

مقال لا يهدف إلى إعادة تمجيد رجل استقر في ذاكرة الوطن، وصار جزءاً من تاريخه المضيء بفكره ومروءته وأعماله.

لكنها كلمات عتب، على بعض من رافقه في دربه، أو انتفع من مواقفه، أو استقى من طريقته، أو نهل من أدبه، أو استظل بأبوته أو قرابته، ممن يستطيع أن يسجل تاريخ الراحل الكريم وسيرته.

حسن آل الشيخ، أكبر من أن تستعاد سيرته بمقال، أو أن يخلد بكلمات، فتاريخه لا يحتاج إلى أن يذكّر به، وجيله الحاضر لن ينساه، لكن الجيل الجديد، ينبغي أن يعرّف بالرجال الذين مروا من هنا، فتركوا آثاراً خالدة، كل حسب مجاله وتخصصه.

إذا لم يدوّن تاريخ هؤلاء، فمن أين لأجيالنا المتعاقبة القادمة أن تقرأ عنهم، أو تتصور سيرتهم؟.

لقد كان حسن آل الشيخ، من أفذاذ الوطن في حقل التربية والتعليم، ومن نماذجه المشرّفة في الأخلاق وحب الخير والعطاء، وكان من عظمائه الذين أسهموا في صنع شواهد النهضة، وكان من المخلصين، الذين وفّقوا في ترجمة رغبة القيادة الحكيمة في نشر المعرفة والعلم، في قارة خيّم عليها الجهل عشرة قرون.

كان مدرسة في فكره وأسلوبه وأدبه وخلقه وتعامله وتواضعه وأسلوبه وعطفه على الناس، وصلة القربى بأسرته.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٨٩٩، في ١/ ١٠/ ١٤١٧هـ - ٨/ ٢/ ١٩٩٧م.

كان، في جيله، يندر أن تلتقي مبتعثاً أو أستاذاً أو رجل تربية، لم يكن له معه موقف كريم، أو ذكرى نبيلة، أو فضل ومعروف.

كان في الوزارات التي تقلدها، لا يستعلي ولا يحقّر، ولا يكابر ولا يدّعي، بل كان يشجّع ويتقبّل ويستشير.

كان مع الناس، لا يردّ شفاعة أو طلباً أو حاجة، وإن اعتذر ـ وهو نادر ـ فإن في سماحته ولباقته ولين جانبه، كل التعويض لقاصده، الذي يخرج راضياً مقتنعاً طيب الخاطر.

الشيخ حسن، رحمه الله، كان مناراً أضاء في ربع قرن، درب مئات الآلاف من الشباب، من الحضانة إلى الدكتوراه، ونفّذ توجيهات سعود وفيصل وخالد وفهد وآمالهم، حتى أوصل شعلة المعرفة إلى مسالك تهامة، وقمم عسير والسروات، وأصقاع الشمال والجنوب والبوادي والأرياف.

إن الرجل الذي أدخل تاريخ أمجادنا في مناهج التعليم، وأسهم في رفع لواء محاربة الجهل والأمية، وشارك في بناء خمس جامعات في الأقل حري بأن يدرس تاريخه، وتتناوله الأطروحات.

إن له في أعناقنا حقوقاً كثيرة، فمتى نوفيه بعضاً منها، ونرد جزءاً منها؟.

أبا هشام: كل عام وأنت في ألف رحمة وسلام.



د. راشد بن عبدالعزيز المبارك:
أو «ابن رشد» الصغير(*)

على الرغم من لقاءات مشتركة شبه أسبوعية، في إطار اللجنة التحضيرية للمجلس الأعلى للإعلام، إلا أن كاتب هذه السطور لا يمكنه ادّعاء الإحاطة بكل الجوانب الشخصية والعلمية للدكتور راشد المبارك، ذلك أنه أوسع، في مواهبه ومعارفه، من أن يعرفه عابر سبيل في معرفته مثلي.

لكنّه، في كثير مما يجمعه من كفاءة وقدرات معرفية، يذكر بحكماء العرب الأوائل، الذين يجمعون بين الطب والعلوم أو الفلك من ناحية، وبين الأدب أو الفقه من ناحية أخرى، كابن رشد، وابن سيناء، والخوارزمي وغيرهم.

وإذا أردنا الاقتصاد في الثناء، وعدم المبالغة في الإطراء، فإنه «مصطفى محمود» الجزيرة العربية أو «المهدي بن عبود»، من حيث جمعهما بين الفكر والعلوم.

فالدكتور المبارك، من أوائل حملة الدكتوراه في الفيزياء، وتقاعد مؤخراً من كرسي التدريس في الجامعة، وله مؤلفات علمية عديدة في حقل تخصصه.

وهو أديب، وشاعر رومانسي، وكاتب، وناقد، وصاحب ندوة «أحدية» مستمرة في منزله ـ شرق الرياض ـ عامرة بالثقافة المتنوعة والحوار، كما هي عامرة بما لذ وطاب.

والدكتور راشد، فيه كرم أهل الاحساء، وطيبة الأهالي في الهفوف، وأخلاق أسرته الفاضلة العريقة «المبارك» وعلمهم.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩٢٧، في ٢٩/ ١٠/ ١٤١٧هـ - ٨/ ٣/ ١٩٩٧م.

وفوق كل هذا، فـ«أبو بسّام» صاحب رأي وموقف، لاتنقصه الصراحة إذا تحدث، ولا العبارة إذا علّق، ولا يبالغ إذا امتدح، ولا يجامل إذا استشير أو أشار.

وقد يكون من فرط ثقته وإخلاصه لا يتغاضى عن الأخطاء، لكنه عالم ومفكر متفوق ومبدع، ورغم مكانته العليّة في عين المسؤولين والمثقفين، إلا أنه لم ينل حقه بعد من تكريم المجتمع.

هذا «الحكيم» الذي وقف إمكاناته المتواضعة، ومنزله وماله ووقته ووقت أسرته، لتكريم المثقفين والشعراء والأدباء، والسياسيين، سعوديين، وعرباً، أليس حرياً الآن بالتكريم؟.

وهذه «الشعلة» المنيرة، أليست بحاجة إلى طاقة من الحب تزيدها بريقاً وتألقاً وإنارة وعطاءً واشتعالاً، قبل أن تذبل أو تنطفىء؟.

وهذا «الإنسان» الذي أسهم في العديد من الأفكار النافعة بجهود معروفة ومعلنة أو غير معلنة، أليس جديراً بالتقدير والوفاء؟.



عميد «الجزيرة» عبدالله بن محمد بن خميس:
رائدالصحافة والطباعة والأدب(*)

يوم الثلاثاء المقبل، بإذن الله، تحتفل هذه المؤسسة، بافتتاح مقرها الرئيسي الجديد في الرياض، برعاية أمير عاصمة «الجزيرة» وصديق الصحافة وأهل الصحافة، سلمان بن عبدالعزيز.

ويقترن بهذه المناسبة، تكريمٌ رمزي، للدور الرائد الذي قام به الشيخ عبدالله بن خميس، لصنع ثاني عمل صحفي في هذه المنطقة، بعد النجاح الذي حققه زميله العلاّمة حمد الجاسر، في إصدار مجلة اليمامة.

لقد شهدت هذه العاصمة الغالية، قبل حوالي نصف قرن، صدور أول صحيفتين، تُعنيان بشؤون المجتمع وقضايا الأدب والثقافة (اليمامة ١٣٧٢هـ) و (الجزيرة ١٣٧٩هـ)، اللتين يؤرخ بهما لتحديد بداية الصحافة في المنطقة الوسطى كلها.

لقد اتخذ الشيخ ابن خميس من الصحافة هواية ومهنة ينشر بواسطتها أبحاثه وإسهاماته الفكرية والشعرية والاجتماعية، وهو، في الحقيقة علامة عملاق، تفخر به الجزيرة العربية، باحثاً ومحققاً وجغرافياً وأديباً وشاعراً وراوية.

ولو قلت في مطلع هذا المقال، إن أبا عبدالعزيز أغنى من أن يعرّف، فهذا صحيح، لأن بصماته واضحة ومشهودة على الحياة الفكرية والأدبية في هذه الجزيرة، لكن الواقع يقول: إن كثيراً من جهوده وأعماله بحاجة إلى التعريف.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩٣٤، في ٦/ ١١/ ١٤١٧هـ - ١٥/ ٣/ ١٩٩٧م.

فكم من أبناء جيلنا الجديد، يعرف أنه، وحتى يومنا هذا، وبالرغم من ظروفه الصحية وتقدم العمر، يقضي الأسابيع في فيافي الربع الخالي والصحاري، شمالاً وجنوباً، لتحقيق مواقع جغرافية، أو للوقوف على أسماء جبال أو وديان أو روضات ورد ذكرها، أو استعداداً لإيرادها في مؤلف، حتى صارت كتبه في الجغرافيا لا تقل عن كتبه في الأدب؟.

وكم منهم يعرف أن عبدالله بن خميس حافظٌ وراوية للشعر العربي والنبطي، وأنه خير من يستشهد بعلاقة القرابة بينهما؟.

وكم منهم من يعرف، أنه من خير مَن كتَب وسجّل أشعار العرضة والحربيات وأهازيجها؟.

وأنه شارك في عضوية المجلس الأعلى للإعلام لسنوات طوال، في عهدي د. محمد عبده يماني والشيخ علي الشاعر.

وأنه عمل مسؤولاً تنفيذياً في رئاسة القضاء ووكيلاً لوزارة المواصلات ورئيسًا لمصلحة المياه والصرف الصحي في الرياض، وقبل ذلك عميداً لكليتي الشريعة واللغة العربية بالرياض.

وأنه قدم مئات الحلقات الإذاعية، التي تحولت إلى مجلدات، للإجابة عن أسئلة آلاف المستمعين عن أبيات من الشعر، أو أمثلة من الأمثال المجهول قائلها، في برنامجه الشهير «مَن القائل»، الذي أعدّ على غرار برنامج «قول على قول» اللندني الشهير لحسن الكرمي.

وأنه من أكثر مَنْ كَتَبَ عن المياه ومصادرها في الجزيرة العربية، والتي لو جمعت، لأصبحت في حجم كتاب معتبر.

وأنه أسهم وشارك وحقق العشرات من المؤلفات، وطبعها من خلال «مطبعة الفرزدق» أو مطابع مؤسسة الجزيرة «حنيفة» أو غيرها.

وأن له باعاً طويلاً في الاهتمام بالشعر الشعبي وبحوثه.

وأنه خدم العديد من القضايا القومية، بقلمه وفكره وجهوده، حتى ارتبط اسمه بالذات، بالقضية الفلسطينية.

وأن الشيخ عبدالله، عضو فاعل وقديم في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وما يزال حتى اليوم.

أما عن جهوده في تأسيس مجلة الجزيرة، ثم تكوين المؤسسة، فإن التعريف بها سيكون ضمن فعاليات حفلها المرتقب، إن شاء الله، يوم ٩/ ١١/ ١٤١٧هـ، وفي كتاب «قصة الجزيرة» الذي سيصدر مع المناسبة.

مثل هؤلاء الرواد، لابد أن تسجّل سيرتهم، ويكتب عن تاريخهم، وأن تحرر الأطروحات العلمية عن آثارهم الفكرية، وقد سبق لكاتب هذه السطور أن سجل له مقابلة تلفزيونية وثائقية مطولة في عام ١٣٩٧هـ، ولم يقدر لها أن تعرض بعد.

العلاّمتان، حمد الجاسر وعبدالله بن خميس، وأمثالهما في سائر أنحاء الوطن، هم مجموعة معارف وعلوم، ورواد في حقول متعددة من الفكر، وكل واحد منهم يزن مجموعة من شهادات الدكتوراه في زمننا هذا، ظهروا في بدء عصر النهضة السعودية الحديثة في هذه الجزيرة، بعد جدب فكري دام عشرة قرون، رغم وجود الحرمين الشريفين فيها.

هؤلاء العلماء وأمثالهم، لهم فضل كبير، بعد الله، على مسيرة الثقافة والمعرفة والأدب والطباعة والنشر، وما لم يكرّموا بالتقدير المعنوي قبل المادي، والتوثيق لأعمالهم وآثارهم، فقد نوصم بأننا مجتمع يفتقر إلى الوفاء تجاه علمائه، والاعتزاز برواده ومفكريه، وقد نجهض بروز أمثالهم ممن تتوفر فيهم مؤهلات الريادة.

هؤلاء الرواد، لا يتكرر ظهورهم كثيراً، حتى في أفضل المجتمعات مناخاً واهتماماً بالثقافة والمعارف.

لن نقول: لا تهتموا بنجوم الرياضة والفن، ولكن علينا أن ننصف، وأن نعطي كل متفوق ما يستحقه في كل مجال.

لقد عملت الدولة الشيء الكثير لتكريم العلماء والرواد، ولم تقصّر في جوانب عديدة، فلقد سبق لشيخنا أن حظي بجائزة الدولة التقديرية في الأدب في ٢٦ محرم سنة ١٤٠٤هـ، وإن ما يحدث هذه الأيام في روضة الجنادرية ـ على مشارف صحراء الدهناء ـ لهو أحد الشواهد على ذلك، لكن بقي أن تكون لدينا صحوة «مجتمعية» لإحلال الرواد مكانهم اللائق بهم.

عندما تكرّم مؤسسة الجزيرة الصحفية عميدها، ومؤسس أول إصداريها، العلامة عبدالله بن محمد بن خميس، فلأنه ملك مشاع للجزيرة «الوطن»، وليس للجزيرة «الصحيفة والمؤسسة» فحسب.

وحيّا الله عاصمتنا الأولى، الدرعية، التي أنجبته وأنجبت أقرانه، من قبلُ ومن بعدُ، بإذن الله.

عثمان بن ناصر الصالح :
«المربِّي الفاضل»(*)

لعل المصادفة الحسنة، أن يأتي عيد الأضحى بهذا المقال، بينما أتى عيد الفطر بمقال عن سيرة الشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ، بعد انقضاء عشر سنوات على رحيله، رحمه الله.

فالرجلان، عَلَمان، معلّمان، يرتبط اسمهما برباط وثيق مع تاريخ التربية والتعليم في المملكة، تماماً كما يذكر محمد بن مانع، وطاهر الدباغ، وصالح شطا، وبهجت البيطار، وصالح بن صالح، وعبدالله القرعاوي، وآل حافظ، وعمرعبدالجبار، وغيرهم كثيرون، من الرواد الأفذاذ، الذين اقترنت أسماؤهم وإنجازاتهم بالنهضة التعليمية في بلادنا، على مختلف مناطقها وعهودها.

ومما يفتقر إليه مجتمعنا، أنه حتى تاريخه، لا يوجد مؤلَّف واحد يؤرّخ لهؤلاء، ويجمع بين دفتيه سيرة متكاملة لرجال التربية والتعليم، وهي معلومات تنقص المكتبة السعودية، وتفتقر إليها الجهات التعليمية، وبخاصة الكليات المعنية بالدراسات التربوية والتعليمية.

والشيخ عثمان، وهو يدلف إلى الثمانين، هو تاريخ يمشي على الأرض، وبنشاط أبناء الأربعين، وروحهم وقوتهم وفكرهم وحيويتهم، يكاد أن يكون ـ في تقدير متواضع ـ من أبرز الأشخاص، الشهود على مرحلة تعليمية تزيد على ستين عاماً (١٣٥٥ - ١٤١٧هـ) في المنطقة الوسطى.

فالشيخ عثمان أولاً، هو امتداد لتاريخ أخويه الأستاذين صالح وعبدالمحسن،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩٧٦، في ١٩/ ١٢/ ١٤١٧هـ - ٢٦/ ٤/ ١٩٩٧م.

اللذين بدآ التعليم «النظامي» في عنيزة في منتصف الخمسينيات الهجرية، فتخرّج هو على يديهما، كما تخرّج معظم أبناء عنيزة من التربويين الحاليين، فهو يلهج دائماً بتأثّره بمنهجهما، وتأثيرهما عليه، ويروي قصصاً جميلة عن بداياته برفقتهما، وعن زيارة جلالة الملك عبدالعزيز، طيب الله ثراه، إلى عنيزة، وانبهاره بأسلوبهما التربوي، وكيف أدى ذلك بالتالي إلى اختيار الشيخ عثمان مديراً لمعهدالأنجال، (مما رواه في سلسلة مذكراته ـ معلم بلا عصا ـ في مجلة المعرفة)، وهو الذي يعرف الآن بمعهد العاصمة النموذجي، فهو شاهد حاضر على بدء التعلم في الرياض وعنيزة وسدير.

والشيخ عثمان بعد ذلك، ليس فقط رجل تربية وتعليم، وإن كانت تلك الصفة البارزة فيه، لكن له جهوداً بارزة في مجال الصحافة، مما يشهد به تاريخ هذه المؤسسة الصحفية «الجزيرة»، وله باع طويل في الأدب والشعر، والبحوث الفقهية، والندوات الثقافية، وأحسب أن كل ميدان يستحق فصلاً مستقلاً في رواية سيرته.

وهو الحاضر في كل مناسبة رسمية، وفي الواجبات الاجتماعية، العامة والخاصة، والتي لا يتردد في شد الرحال إلى البعيد منها حتى اليوم.

والشيخ عثمان، يبدع في اختيار عبارة الثناء لمن يرى أحقيته فيها، ولا يتردد في قول صريح، أو رأي مخلص، يرى مناسبة التعبير عنه في وقته ومحله ـ وهي خصلة قد يجهلها عنه العديدون ـ ولديه مخزون كبير من الوفاء والكرم ومواقف الرجال.

إن لقب «المربي الفاضل» الذي اعتاد المجتمع على إطلاقه على الشيخ عثمان، هو بحق أصدق تعبير عما يمكن أن توصف به شخصيته، وأوجز عنوان يمكن اختياره لهذا المقال.

وهي دعوة مخلصة، يشترك فيها الآلاف من تلاميذه لتكريمه، رمزاً لكل مربٍ فاضل، في جائزة سنوية، تحمل اسم رائد التعليم الأول خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، وجزاه عن أمته خير الجزاء.

والمؤمل، أن توفق وزارة المعارف ووزارة التعليم العالي والرئاسة العامة لتعليم البنات، في جهودها التوثيقية، بأن تسعى لتسجيل تاريخ المبرّزين من أمثال الشيخ عثمان، ومن ألسنتهم، أو رواية أقرانهم وتلاميذهم، ليس لأن ذلك أمر يخصهم أو يمجّد جهودهم ومن حقهم علينا فحسب، ولكن لأنه جزء من تاريخ نهضتنا الحديثة التي نفخر بها.

وإن مؤسسة الجزيرة الصحفية، التي تتشرف أن يكون عثمان الصالح أحد روادها ومؤسسيها وكتابها، لترجو أن تحتفظ بحقها الكامل في فكرة تكريمه وتبنّيها والإسهام في تحقيقها.

والأمل معقود على سمو الأمير فيصل بن فهد (أحد تلاميذه الأوفياء) ود. محمد الأحمد الرشيد ـ وزير المعارف ـ لتحقيق هذه الأمنية.

علي الخرجي :
صاحب المدرسة الرائدة للكاريكاتير(*)

عندما تشير هذه الزاوية، بين حين وآخر، إلى بعض الرواد في حقول معينة، فإن ذلك ينطلق من رغبة في إشاعة روح الوفاء، تجاه من يقدم خدمة بناءة متميزة للمجتمع، ولأنه يلتقي مع أهداف الصحافة ورسالتها.

والأستاذ الخرجي، في فنه وموهبته ورسوماته الهادفة، كان مدرسة رائدة، في حقل، لم يكن متداولاً ومعروفاً في صحافتنا قبل ظهور الخرجي، فأصبح له حق الأستاذية والريادة على سواه، ممن تتلمذ على منهجه، وتعلّم من أسلوبه، واستفاد من طريقته.

ثم إن الأستاذ الخرجي، تميّز ومنذ مجيئه، في مطلع الثمانينيات الهجرية، في أنه كان، إلى حد كبير، مصدر أفكاره بنفسه، إذ إنه لم يكن يتلقى الإيحاء والمقترحات من غيره إلا في النادر.

الأمر الثاني: أنه مثقف وصاحب فلسفة وعمق ذهني، فهو لا يعبّر ـ إذ يرسم ويصور ـ من فراغ أو ضحالة أو إسفاف أو عدم معرفة، وهو مستعد أن يكتب صفحات عن كل فكرة كاريكاتيرية ليشرحها ويبررها، مما يعني أن الفكرة عميقة في ذهنه، وهو في هذا لا يقل عن أي رسام تشكيلي، يمضي في رسم لوحته عدة أيام، حتى تأتي معبرّة عن كل جوانب فكرته وأبعادها، مع الفارق في أن الأستاذ الخرجي ـ كغيره من رسّامي الكاريكاتير ـ كان يطالَب من الصحيفة كل يوم بفكرة مبتكرة، وعلى مدى خمسة وثلاثين عاماً.

ومنذ أن أصبح فن الكاريكاتير، أحد ركائز الصحافة وموادها الجاذبة

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٠١٨، في ٢/ ٢/ ١٤١٨هـ - ٧/ ٦/ ١٩٩٧م.

والمشوّقة، والمهمة، فإنه بمثابة مقال يومي، يجلب نظر القارئ عندما يتصفح الجريدة، تقديراً لقيمته الموضوعية، التي قد ترتبط بحدث أو تحقيق أو ظاهرة شائعة، وأظن أن هذا السلوك الفردي في قراءة الصحيفة، قد صار هو واقع القارئ هنا، في الصحف التي تعطي من مساحاتها لرسومات الكاريكاتير وتعبيراته.

فمنذ أن ظهر الأستاذ الخرجي برسوماته في الرياض والجزيرة، صار الناس يتداولون موضوعاته، كما يتداولون المقالات، وقد يعلَق رسم معيّن في أذهان القراء لسنوات طويلة.

فلا غرابة إذن، أن يصبح رسام الكاريكاتير، محل اهتمام المجتمع وتقديره، فهو فنان وكاتب وصحفي في آن واحد، يعامل مالياً معاملة الكاتب المقتدر أو ربما يزيد، وفنه وابداعاته تحتاج إلى التفرغ والراحة النفسية.

خلال عقود ثلاثة، أصبح لدينا في الصحافة السعودية، فن كاريكاتير ورسامون مجيدون، لا يقلون في مقدرتهم وموهبتهم عن زملائهم وأمثالهم المبرّزين في الصحف العربية والعالمية، حيث يكون الكاريكاتير من أهم أسباب رواج الجريدة أو المجلة، لدوره المساند والمعبّر للكلمة والتحقيق فيهما، لدرجة أن القارئ صار في أحيان كثيرة يبدأ بقراءة الصحيفة من الخلف، أو حيث توجد زاوية الكاريكاتير، وقد لاحظت الجزيرة، أن زاوية الكاريكاتير فيها، هي من أهم ما يبحث عنه قارئوها عن طريق الإنترنت، من طلابنا المبتعثين في الخارج.

وتسجيلاً لتاريخ الصحافة، وتطور فن الكاريكاتير التعبيري فيها، فإن الخرجي يُعدّ من الرواد الذين أسهموا بريشة الفنان، في معالجة الآلاف من القضايا الاجتماعية والقومية، وكانت رسوماته أحد معالم الحرية

الصحفية الملتزمة، والطرح الهادف للمشكلات اليومية، من خلال رسم معبّر وتعليق موجز، قد يزن في قيمته صفحات من الكلمات، وقد أوجد الخرجي مدرسة سعودية لهذا الفن، حيث اقتفى أثره عدد من الموهوبين والمبدعين الحاليين، من أمثال الإخوة (الخنيفر والوهيبي والهليّل وهاجد وغيرهم) ممن صارت لهم زوايا ثابتة، ذات تأثير ومعنى وقيمة صحفية.

لقد حظي الأستاذ الخرجي، بتقدير المجتمع والمسؤولين وولاة الأمر ـ وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين أعزه الله ـ ورعايتهم له، لخدمته في معالجة القضايا الاجتماعية بأسلوب رصين وجاد، وهي صورة من صور التلاحم والتعاطف والوفاء في هذا المجتمع المسلم النقي.

لن نستعرض دور الخرجي في صحيفتي الجزيرة والرياض، وفي التلفزيون بُعيد نشأته، ولن نستعرض ما صدر منه أو عنه لتوثيق مدرسته، فذلك متروك، لتاريخ ٢٢/٧/١٤١٨هـ (١٢/١١/١٩٩٧م)، حيث سيكون لهذه المؤسسة، بإذن الله، فرصة الإسهام في تكريمه، وإصدار كتاب عن سيرته في تلك المناسبة.



عبدالرحمن الإبراهيم القاضي
حينما يختبىء الشعر خلف الدبلوماسية(*)

أمضى ما يقرب من أربعين عاماً في وزارة الخارجية، لم يعمل في غيرها، منذ أن تخرج من (حقوق) جامعة القاهرة (١٩٥٥م).

من جيل الأساتذة عبدالرحمن منصوري، إبراهيم السلطان، عبدالرحمن العبدالعزيز الشبيلي، وخالد الناصر التركي، ورافق إبراهيم السويل وعمر السقاف، ثم سمو الأمير سعود الفيصل فيما بعد (وقد خرّجت وزارة الخارجية بالمناسبة عدداً من الشعراء).

تقلّد العديد من المناصب الإدارية والدبلوماسية، كالإدارة العربية (مرتين)، والقنصل العام في نيويورك، والملحق الإعلامي في لبنان، وأخيراً، سفير خادم الحرمين الشريفين في البحرين ثم السويد (متنقلاً كما قال: من الفرن للثلاجة).

شخصية لا يكاد ينقطع مرحها، محبوب في الوسط الاجتماعي والدبلوماسي، معروف بدماثته ومجاملته ومراعاته للواجبات الاجتماعية، والقراءة المنتقاة، وسرعة البديهة في التعليق، وإطلاق النكتة اللبقة، وتحوير المعاني، والرد بالسجع والقافية الطريفة.

كل ما ذكر يكاد يكون معروفًا عند أقرانه وأصدقائه وأقاربه، لكن النادر منهم يعلم عن شاعريته، أو أنه شاعر مُجيد، وإن كان البعض يتذكر منه بعض (الإخوانيات) التي كانت تصدر عنه في مناسبات خاصة، بل إنه رغم تنقلاته الدبلوماسية، قد استطاع أن يحتفظ بجلٍّ قصائده، حتى إنه

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩١٣٧، في ٣/٦/١٤١٨هـ - ٤/١٠/١٩٩٧م.

ما إن تفرغ مؤخراً من العمل الدبلوماسي، واختار القاهرة مقرّاً لاستقراره، حتى التفت إلى دفاتره القديمة وأوراقه المبعثرة، يصنّف ما أمكنه صونه منها من الضياع عبرعقود، فإذا به أمام ما يربو على ألف ومائتي قصيدة، مما هو صالح للنشر، معتقداً أنه افتقد ما يعادلها عدداً.

خرجت القصائد من المطبعة دفعة واحدة قبل أسابيع فقط، في ستة عشر جزءًا مقسمة إلى ستة دواوين، كل ديوان يمثّل موضوعًا، وكل ديوان (موضوع) بثلاثة أجزاء، لكنه لم يطبع إلا كميّة محدودة، للتداول الخاص، فهو لا يعرف درباً إلى التجارة والكسب، سواءً من وراء الشعر والنثر أو من غيرهما، ويقول في هذا الصدد: إنه شاعر وليس بناظم، وإن كل قصائده واقعية، ترتبط بمناسبات وقعت فعلاً أو بمواقف تأثر بها، أو أوضاع وظروف معيّنة مرّت به، وإنك لتقرأ قصيدة مضى عليها عقود من الزمن فتظنُّ أنها كُتبت ليلة البارحة.

تصبّ معظم «أغراض» شعره في الحب والغزل العفيف والوجدانيات، ولاشك أن حياته العاطفية، قد فجّرت ينابيع شاعريته منذ الصغر والشباب، وإذا كانت للشعر مَلَكة تورّث، فإن جده (مباشرة) هو الشاعر الفحل المشهور محمد العبدالله القاضي، كما إن والده هو الآخر شاعر أصيل أُضيع معظم أشعاره، وقد زاره جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ في منزله بعنيزة، وقال فيه القصيدة المشهورة:

جـاك وادي حنيفـه مكبّـر كلّـه ... والبحر جهّز اللي به وجاء ماشي
جوك يتلون من يثقل على الحلّه ... أشقر مخلبه من ناش، ما عاشي
تـوّ سنّـه صغير وشـال حمـلٍ لـه ... قبّ واعول هدير له، وهو حاشي

(ويقال إن الملك عبدالعزيز عندما سمع هذا البيت قال له: أذكر الله يا إبراهيم، ثم نهض جلالته من مكانه بسرعة فارتطم رأسه بسقف الدرج،

الذي كان على ما يبدو قريباً من مكان جلوسه، وجلالته كما هو معروف كان طويل القامة).

لكن شاعرنا (الابن الحفيد) لم يرث من والديه موهبة الشعر النبطي، فشعرهما كله شعبي، وشعره كله فصيح، وهولا يفقه في الشعر العامي إلا القليل.

لا أتصور أن شيئاً في عالم النشر والأدب والكتابة، أوقع ولا أجمل من أن يبقى الموهوب مختبئاً، ثم يُكتشف فجأة أو بمصادفة عن مقدرة وكفاءة عالية، في مجاله وفنّه، مثلما حصل ـ على ما أظن ـ مع الشيخ أبو عبدالرحمن ابن عقيل قبل عدة سنوات.

عبدالرحمن القاضي، نجم جديد قديم، في فلك الشعر السعودي وسمائه، اختبأ شعره وراء الدبلوماسية حتى اكتشفته الجزيرة مؤخراً، فصبرت عليه بناءً على طلبه حتى يُتمَّ طباعة دواوينه الستة، بأجزائها الستة عشر.

ستطلّ الجزيرة والمسائية ـ بإذن الله ـ بعد أيام بمختارات من شعره المعتّق، بامتياز خاص تفخر به، ونحن نجيّر ونهدي هذا الامتياز للقارئ الكريم مع ألف تحية لهم وله.



عبدالكريم الجهيمان :
من سلاح الهجّانة إلى الأدب والصحافة(*)

لا ادَّعي معرفة خاصة به، لكنني كلما اجتمعت به أحسست برغبة ملحة في الكتابة عنه، والإسهام في ذكره وتكريمه.

هذا الرجل الإنسان، يكاد المجتمع أن ينساه، وإن كنا نجزم بأن مجتمعنا يظل منبع الوفاء، وأن الناس قد يتأخرون في إبداء مشاعرهم، لكنهم يختزنونها، ثم يظهرونها في الوقت الملائم، وبالتالي فهم يميزون ويعرفون ويقدرون، وتغلب فيهم شيم النبل والطيب.

نشأ في بلدته «القراين» قرب شقراء، والمظنون أنه ـ ما شاء الله ـ يهرول في منتصف الثمانين بروح الشباب ونشاطهم.

شوهد مؤخراً عند وفاة أحد أبنائه فكان من الرجال الصابرين، الذين يحتسبون عواطفهم عند الله في الملمات، عندما يستعيد ـ جل وعلا ـ أمانته التي يستودعها عندهم.

ورأيته ثانية، في حفل افتتاح مقر هذه المؤسسة، وأحسست أن كل ما قيل عن رواد الصحافة والأدب ينطبق عليه، دون ريب أو مناقشة.

فـ «أبو سهيل» مجموعة مواهب في إنسان واحد، وعدة فصول من التاريخ في مجلد واحد، وهو أكثر من جيل في شخصية واحدة، ورغم الظروف الصعبة التي مرت به، إلا أنها لم تغير من مرحه وبساطته وتواضعه.

لعل الجهيمان والشيخ محمد العبودي والشيخ أحمد السباعي، من أول من كتب عن الأمثال الشعبية، وبعض أوجه الأدب الشعبي كالقصص

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٠٦٠، في ١٥/ ٣/ ١٤١٨هـ - ١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.

والأساطير، وتسجيلها وروايتها وحفظها.

أما تاريخ الصحافة السعودية، في عهد الأفراد، فقد سجل له دوراً رياديًا بارزاً، وبخاصة في صحافة المنطقة الشرقية، عندما تعاون مع الشيخ عبدالله الملحوق في إصدار الجريدة الناجحة: «أخبار الظهران» في منتصف السبعينيات الهجرية، وهي جهود ومبادرات لا تقل عن تلك التي احتسبت لرواد الصحافة في المنطقتين الغربية ثم الوسطى، وقد أعقب نشاطه في تلك الجريدة نشاط ملحوظ في مجلة «اليمامة» وجريدة «القصيم».

لقد صدرت عن حياة الأستاذ الجهيمان وسيرته كتب ومقالات عدة، لكنها ليست بحجم مكانته، ولا تنصف الأثر الفكري الذي تركه، فلقد صدرت له أكثر من عشرة مؤلفات بلغ بعضها عدة أجزاء.

كتب ن الأمثال الشعبية في قلب جزيرة العرب عشرة أجزاء احتوت على عشرة آلاف مثل، وكتب في الأساطير الشعبية خمسة أجزاء.

أما الشيء الذي لن ينسى في الإنتاج الفكري للشيخ الجهيمان، فهو إسهاماته البارزة في أدب الأطفال، حيث أصدر عشرات القصص والسلاسل، تحت عنوان: مكتبة الطفل في الجزيرة العربية، أو تحت عنوان: مكتبة أشبال العرب.

ولقد تطرقت بعض المذكرات والمقالات التي كتبت عنه إلى طفولته، ونشأته الصعبة بين قريتين وبيتين وأبوين منفصلين، كما أشارت إلى دراسته المبكرة في الكتاتيب ثم في الرياض، ثم عندما أصبح أحد طلبة العلم الشرعي في مكة المكرمة، وعندما التحق بسلاح الهجانة لفترة من الزمن، وهي جوانب من حياته وكفاحه لا يعرفها عنه إلا القليلون.

ورغم ظروفه المالية المتواضعة، فإنه لايقاوم فعل الخير وعمل

المعروف، فلقد أسهم بتبرع سخي لعدد من الأعمال الإنسانية والخيرية.

وشارك بقسط وافر في مجال التعليم، وفي تأليف الكتب المدرسية، كما كتب في أدب الرحلات، ولكن معظم كتاباته الأخرى، وبخاصة الصحفية، تصب في مجال الكتابة الاجتماعية ومعالجة شؤون المجتمع.

أما الشعر، فرغم تعاطيه وقرضه، وفي فترات مبكرة، وبلونيه الفصيح والنبطي، فلم ينشر منه إلا القليل، لعدم قناعته بمستواه.

وبعد:

هذا الإنسان، النحيل في جسمه، البسيط في حياته، الكبير في تاريخه وشأنه الفكري، ألا يكون ذكرنا له بحجم قدره وشأنه وإنتاجه وآثاره؟.



د. عبدالعزيز الخويطر:
جيل الباحثين الأوائل(*)

لا يملك المرء، إلاّ أن يُكبر إنساناً، يستطيع أن يَبقى على صلة مع أساسه الأكاديمي، بوصفه أستاذاً جامعياً وباحثاً، قبل أن يكون مسؤولاً تنفيذياً، وأن يخصص للتأليف أو التدريس نصيباً وافراً من وقته، رغم ما يستغرقانه عادة، من الجهد والتفكير والساعات، مقارنة بالمهام الأخرى.

وكأنّي بأستاذنا الخويطر، قد أحسّ بعد تخرجه بسنوات، بأن العمل الإداري الذي كان قد أوكل إليه بعد نيله الدكتوراه عام ١٣٨٠هـ، وما أعقبه من مسؤوليات أو مهام، قد صارت تستهلك وقته وتستنزفه، مع أنه أكاديمي في المقام الأول، فبادر إلى تكريس فراغه لأغراض البحث والتأليف والنشر، ثم بدأت تظهر نتائج هذه المبادرة، بعد عشر سنوات، أي خلال السنوات السبع والعشرين الماضية، وبخاصة منذ أن أصدر كتابه: (الشيخ أحمد المنقور في التاريخ) المطبوع عام ١٣٩٠هـ، حيث تلاحقت إصدارته ومؤلفاته الأخرى فيما بعد، فصدرت سلسلة (أي بني) في خمسة أجزاء، ثم سلسلة (إطلالة على التراث) في ستة عشر جزءاً حتى الآن، بالإضافة إلى كتب أخرى في الطريق.

والواقع، أن جهده في مجال التأليف والبحث والنشر، لا يقتصر على كتبه العديدة التي أصدرها أوتصدر عنه تباعاً، ولكن للأستاذ «ديوانيته» المنزلية ـ بعد مغرب يومي الخميس والجمعة ـ العامرة بالنقاش الفكري، في التراث والتاريخ واللغة وغيرها في شتى العلوم.

وهو، خلال ممارسته للعمل التنفيذي، صاحب مدرسة فريدة، في

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩١٥٨، في ٢٤/٦/١٤١٨هـ - ٢٥/١٠/١٩٩٧م.

التحرير واحترام العربية، تخرّج فيها عدد كبير ممن عملوا تحت إدارته، إذ إنه لا يستخسر وقتاً، يمضيه للتعريف بقاعدة لغوية، أو خطأ شائع، أو إعادة طباعة المعاملة لعيبٍ في صياغتها.

وبالإضافة إلى ذلك، يُمضي أستاذنا الخويطر، جزءاً من وقته لمعاونة غيره من الباحثين والمؤلفين، من أجل مراجعة مؤلفاتهم ـ ودون تأخير لهم ـ أو كتابة مقدمات، ولعله لهذا يصرف وقتاً، لا يقل عما يخصصه لمؤلفاته الخاصة به من سويعات.

لقد سُئل مرة: يا أبا محمد، كيف تجد الوقت لمتابعة الأبحاث والمؤلفات وتلك الدراسات؟ فكشف عن سر قد يخفى على الكثيرين، إذ قال: إنها ساعات الفجر، التي تهدر في نومها أكثر ساعات النهار صفاءً في الفكر الذهني، وهدوءًا في الهاتف والشارع والمنزل.

أما مؤلفاته، فإنها تمتاز بكونها أنموذجاً فريداً في أسلوبها وصياغتها، ومراعاة علامات الترقيم فيها، كالهمزات والشرطات والشولات ـ الفواصل ـ والنقاط، والهوامش، والفهارس، وعلامات التنصيص والاستفهام والتعجب والاقتباس، ثم حجم الحروف ـ بنوطها ـ ونوع الورق وسمكه، إلى غير ذلك من استكمال الشروط العلمية للنشر في كل مؤلف، وقد بدا واضحاً في مؤلفاته الأخيرة ـ على وجه الخصوص ـ اهتمام أكبر، في إعداد فهارس الأسماء والمواقع والأحداث والمراجع، ويكفي أن لأستاذنا كتاباً مستقلاً عن طرق البحث صدر في عام ١٣٩٥هـ.

هذه «إطلالة» سريعة، على مدرسة الخويطر في البحث والتأليف والنشر، دون أن تعني أن تكون عرضاً لمؤلفاته، مما يحتاج إلى مساحة أوسع، وهو صاحب مدارس عديدة، سواءً في مجال الفكر، أو في مجالات الوظائف التي تقلدها، كالتعليم والإدارة والناحية القانونية والتوثيق، أو في منهجه

الشخصي في الحياة، مما يستلزم مقالات عدة.

مدرسة الدكتور عبدالعزيز الخويطر، وبدون إطراء أو مجاملة، تذكّر بالناشرين والمؤلفين الأوائل، في أصالتهم، وفي عراقة طريقتهم، ونقاوتها وصفائها، وفي أسلوب الرواية والسرد والنقل والتناول والتحقيق، وهي مدرسة تعيد إلى الأذهان، أسلوب الأصفهاني والزيات والرافعي والمنفلوطي.

قراء الدكتور الخويطر، الذين أتعبهم بإيقاع إصداراته المتوالية، وسابقهم بنشاطه الفكري المتوقّد، يتمنون له صحة دائمة، وعمراً مديداً، ليستمر في إثراء مكتباتهم، وإمتاعهم بأبحاثه، وإمداد المكتبة السعودية والعربية، بإنتاج فكري وأدبي، يطوّع فيه التراث لحاجة الجيل الحاضر.



عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري:
وقضية التوثيق الوطني(*)

بالمال، هناك أمور حياتية مادية، يمكن تحقيقها أو استيرادها، كالأجهزة والمعدات والإنشاءات وأمثالها، لكن المال وحده، لا يكفي لتحقيق الأمور الذوقية والذهنية، كالتربية والتدريب والنظافة والتوثيق والإبداع، وقد لا تتم بقرار إداري، لأنها مسائل تتصل بالوعي والإدراك.

ومن هذا المنطق، نشعر بأن الاهتمام بالتوثيق على مستوى الدولة وأجهزتها ما يزال ضعيفاً ومحدوداً، والمقصود بالتوثيق هنا، هوحفظ المعلومات التاريخية والإدارية المهمة وغيرها بطريقة آمنة وعملية، تسهّل الاستفادة منها من الباحثين.

ربما تكون أجهزة الدولة، قد افتقدت وثائق ثمينة، نتيجة نقلها في سنوات ماضية من مقرات إلى أخرى، وبسبب عدم تقدير أهمية جانب التوثيق في حاضره ومستقبله، وبسبب عدم استعمال وسائله المناسبة.

ومنذ بداية الثمانينيات الهجرية، بدأ الاهتمام ينمو ويزيد بأمور لا تكتمل الإدارة الحديثة إلا معها، مثل التنظيم والتدريب والتوثيق، فشهدت البلاد نشاطات الإصلاح الإداري، وانطلاقة معهد الإدارة العامة، ثم دارة الملك عبدالعزيز، وغيرها من التوجهات الحديثة، الهادفة إلى تطوير الإدارة العامة في كل جوانبها.

ومن المعتقد، أن الأحداث المتتالية في الجزيرة العربية، وضعف المستوى التعليمي والثقافي، قد أدت إلى ضياع معظم الوثائق المحلية للدولة السعودية

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٢٠٠، في ٦/٨/١٤١٨هـ - ٦/١٢/١٩٩٧م.

الأولى والثانية، أما في فترة تأسيس المملكة، على يد الملك عبدالعزيز، جزاه الله عن أمته خير الجزاء، فقد كان الديوان الملكي ـ الشعبة السياسية ـ يضم أبرز الوثائق وأغلاها وأهمها بالنسبة للتاريخ، وكانت مخدومة توثيقياً، وإن كانت طرق حفظها تقليدية، لعدم توافر وسائل أحدث.

والمأمول، أن ما صدر مؤخراً، حول تحويل مخزون كبير من هذه الوثائق إلى دارة الملك عبدالعزيز، سيحمي ما تبقى محفوظاً منها، ويضعها موضع التداول العلمي، ففي دول كثيرة، تحددمدة زمنية للاحتفاظ بسرية الوثائق، قبل رفع طابع السرية عنها ونشرها، والمهم هو تقدير حاجة الباحثين ومساعدتهم وتشجيعهم بغض النظر عن التاريخ.

إن الدراسة الوثائقية الجيدة، التي أصدرها الشيخ عبدالعزيز التويجري عن جوانب تأسيس المملكة، هي مثال حي، يكشف أهمية الوثائق وحجمها ونوعها، ونسبة المغطى منها والمكشوف حتى الآن.

لقداستبشر المجتمع بما كان أصدره مجلس الوزراء، قبل أعوام، حول استحداث مركز وطني للتوثيق، والعناية بنشر المعلومات والوقائع الموثقة، وإن مناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على قيام المملكة، يمكن أن توظّف لتنشيط الإحساس الوطني بأهمية التوثيق وضرورته، وتقدير رسالة الباحثين.

إن عمليات التوثيق قد ظلت في معظمها اجتهادية، ولعل من أبرز إيجابيات الاجتهاد، أن جهات عديدة، مثل وزارة الداخلية، والحرس الوطني، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة، قد بذلت جهوداً طيبة لحفظ ما يدخل في اختصاصها، ولكن تبقى لدينا عدة مشكلات وتساؤلات تتصل بمسألة التوثيق الوطني ومنها:

* متى تُعد «المعلومة» مادة وثائقية؟ .
* من يُقرر تزويد مراكز التوثيق بها؟ .
* ما هي الآلية الإدارية لذلك، وهل المسؤولون في الدولة على علم بها؟ .
* وهل يمكن تحقيق مركزية أفضل للوثائق الوطنية؟ وتيسير وضعها في متناول الباحثين والدارسين؟ .

وتحية لجهود الشيخ التويجري، ولكل من يلفت الأنظار إلى وضع التوثيق في مقدمة اهتماماتنا الثقافية .



عـزيـز ضيـــاء :
أبو الإذاعيين(*)

شاءت إرادة الله، أن يكون رحيل عزيز ضياء، في العام الخمسين لإنشاء الإذاعة السعودية، وهي ذكرى عزيزة، نستذكر من خلالها جهود أولئك الرواد الأوائل، الذين أسهموا في تأسيس إذاعتنا الحبيبة وخدمتها.

ولا أظن أنه مرّ بالإذاعة السعودية وعليها، إعلامي مفكر وفنان ومثقف، جمع بجدارة، أطراف خيوط الفن الإذاعي، فلسفة وإعداداً وتقديماً وإخراجاً وتخطيطاً، مثلما كان عزيز ضياء.

ولا أظن أن منزلاً أو أسرة سعودية، صارت «مجمع إذاعات» تضم الأب والأم والأولاد، مثلما هو بيت عزيز ضياء، دار الخبرة الإذاعية.

قد لا يكون، رحمه الله، حضر بدايات الإذاعة السعودية، لكن خبرته المبكرة وخدماته في «إذاعة عموم الهند بقسمها العربي ١٣٦٨هـ» قد أكسبته التفوق والتأهيل، مضافاً إليها ثقافته العميقة، وتمكّنه من اللغات، التي سهلت له الاطلاع على الثقافات الأجنبية والاقتباس منها وترجمتها، كما أن خلفيته العسكرية قد عوّدته على النظام والانضباط ـ أحد مستلزمات العمل الإذاعي.

عرفته، غفر الله له، منذ عام ١٣٨٣هـ ـ السنة التي التحقت فيها بالعمل الإعلامي في إذاعة جدة ـ وقدأوكلت إليه مهمة تدريبي وزملائي فترة قصيرة، ولأنه كان يظن أن طبقة صوتي أمام المايكروفون ضعيفة، فقد كان يجتهد في تعويدي على أساليب تضخيمه.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٢٠٧، في ١٣/٨/١٤١٨هـ - ١٣/١٢/١٩٩٧م.

كان يباشر أموره الإذاعية بنفسه، يحرر نصوصه كتابة، وقد ينسخها على الآلة، ينتقي الموسيقى، يشرف على تسجيل الأصوات، يقوم بالإخراج، وقد أثرى الإذاعة بمختلف البرامج والتعليقات السياسية.

لا تنقصه الجرأة المتزنة المتعقّلة، وحسن الطرح والتصرف، وكان المستشار، والناقد، والموجّه، والأستاذ، الذي يحسب الجميع لرأيه وتحليله ونقده كل اعتبار، ثم كان للتلفزيون نصيب كبير من مهاراته وفكره في إعداد الروايات، وكتابة السيناريو والحوار لها.

أما حرمه «ماما أسماء زعزوع ـ أم ضياء» فإن تاريخ الإذاعة يفرد لها فصلاً مستقلاً لريادتها في تقديم برنامج الأطفال، عندما شاركت زميلاتها فاتن أمين شاكر وسلوى الحجيلان، ظهور صوت المرأة السعودية لأول مرة في الإذاعة في بداية الثمانينات الهجرية.

لقد رحل عزيز ضياء يرجو رحمة ربه، والمؤمل أن يتمكن أبناؤه وتلاميذه من كتابة تاريخه الإذاعي والإعلامي، في سِفرٍ يليق بمكانته وخدماته.



يحيى الجنيد الساعاتي :
عزف عن الأضواء فسعت إليه(*)

من أبرز الدلائل على موضوعية جائزة الملك فيصل العالمية، وأن الإنجاز العلمي وحده هو «الفيصل» في الاختيار، وأن التميّز في الإبداع والبحث هو العامل الرئيسي في الترشيح والفوز، اختيار علماء مغمورين، من أمثال الدكتور يحيى الجنيد، ولهذا السبب فإن من بين كل المناسبات الثقافية المزدحمة في بلادنا في كل موسم، يستقطب حفل منح الجائزة حضوراً غير عادي، معبّراً عما تتسم به من حيدة واحترام في أذهان المثقفين.

هذه المرة ـ دون استثناء ـ يتيح اختيار الدكتور الجنيد ـ العالم السعودي في علم التوثيق والمكتبات ـ فرصة الحديث عن رجل جمع بين العلم والأخلاق وصبر العلماء.

أستاذ، نذر نفسه وفكره وحواسه في مجال لا يعرف قدره إلاّ الباحثون والعلماء والمتخصصون في النشر والتأليف والتوثيق والمكتبات.

عالم، عزف عن الشهرة والأضواء، رغم تفوقه وبصماته البارزة، في كل ما أسند إليه من أعمال.

باحث، تواضع في علمه وثقافته الواسعة، فرفعه الله وأعزّه بجلال المكانة العلمية والخُلقية، وبتقدير المنصفين.

رجل، كافح مع زميليه، عبدالعزيز الرفاعي، وعبدالرحمن المعمر منذ عام ١٤٠٠هـ في إصدار مجلة متخصصة في حقل «الوراقة» والمكتبات، حتى أصبحت علمًا من أعلام صحافتنا المتخصصة، ثم توّج جهوده تلك

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٢٤٢، في ١٩/٩/١٤١٨هـ - ١٧/١/١٩٩٨م.

بإصدار مجلة متخصصة أخرى في العام الماضي، في مجال «عالم المخطوطات والنوادر» الوثائقية.

ومتخصص، كان له الفضل بعد الله في إرساء الأسس المكتبية المهنية السليمة لمكتبة الملك فهد الوطنية، التي ينتظر أن تتفرع رأسياً وأفقياً، لتكون أم المكتبات، وداراً للخبرة والتخصص والتطبيق الكيفي، حتى حقق لها نقلة نوعية، وعمل بهمّة الأمير سلمان بن عبدالعزيز ومساعدة عبدالله العلي النعيم على تجنيبها كثيراً من القيود الإدارية والفنية.

فتحية من القلب، لهذه النخبة من «الورّاقين» السعوديين، الذين اختاروا هذه المهنة الشاقة في طبيعتها، المضنية في تخصصها، والذين، بدلاً من أن يعيشوا تحت الأضواء، أضاءوا الطريق لغيرهم من العلماء والباحثين والمحققين.

وتقديراً خاصاً، لجامعاتنا التي خرّجت رموزاً بارزة في علم المكتبات في بلادنا، من أمثال عباس طاشكندي، ويحيى ساعاتي، وناصر السويدان، وعلي النملة، وعبدالرحمن العكرش، وصالح الحجي وغيرهم، والإخوة المكتبيين في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ومعهدالإدارة العامة وغيرهما.

وتهنئة خالصة، لحرمه الأخت أم حيدر، الدكتورة خيريّة السقاف، وأولادهما: إباء وحيدر ومحمود ومعين.

وحيّا الله جائزة الملك فيصل العالمية في عامها العشرين.



د. غازي القصيبي:
ونظرية «البضاعة» في الإعلام الخارجي(*)

يضاف إلى القدرات المتعدّدة للدكتور غازي القصيبي، موهبة كانت مختبئة لديه، لكنها تبلورت وانصقلت وبرزت بوضوح، من خلال خبرته الدبلوماسية في بريطانيا بالذات، وهي تجربته في مجال الإعلام الخارجي، تنظيراً وتطبيقاً، وذلك بعد حرب تحرير الكويت على وجه الخصوص.

فعندما يتحدث الدكتور القصيبي عن التعامل مع الإعلاميين والصحفيين، عرباً أو أجانب، وعن ممارسة الإعلام الخارجي بشكل عام، فإنه ـ عن تجربة واقعية ـ يتحدث عن فئتين: فئة مرتزقة، وفئة أخرى محترفة، وهي تجربة واثقة، أتمنى أن يطلع عليها كل العاملين في مجال الإعلام، إشرافاً، أوتنفيذاً.

فأما الأولى، فإنه يرى أن «التجاهل» هو أفضل وسيلة للتعامل معها، مهما قامت به من ابتزاز.

وأما الثانية: فإنها تسعى للحصول على الحقيقة والوصول إليها.

إنه يرى أن الإعلاميين الغربيين، الذين تتكوّن منهم معظم الفئة الثانية، يتوقعون منا أن نعرض عليهم «بضاعة»، أن نقدّم لهم «سلعة»، تكون هي جوهر الأخذ والعطاء والتفاهم معهم، وما لم يكن لدينا مثل هذه البضاعة، فإنهم قد لا يلتفتون إلى دعواتنا لهم ومخاطبتنا لهم.

هذه البضاعة أو السلعة في نظره هي «توفير المعلومة» لهم وإطلاعهم على الحقيقة.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٢٦٣، في ١٠/ ١٠/ ١٤١٨هـ - ٧/ ٢/ ١٩٩٨م.

فالصحفي الغربي، حين يحضر إلى هنا، أو يتصل بسفاراتنا، فهو لا يهتم بالضيافة، ولا ينتظر الهدية، لكنه يريد أن يحصل على المعلومات الكافية، سواءً حصل عليها من خلال اتصاله بالسفارة، أو من خلال زيارته للمملكة.

والصحفي الغربي، عندما يزور المملكة، لا يهمه بمن يلتقي، بقدر ما يهمه أن يلتقي بمن يمدّه بالمعلومات، ويلبّي له حاجته ويحقق له مبتغاه.

«نظرية البضاعة» التي يطرحها الدكتور القصيبي في مجال الإعلام الخارجي، يمكن أن يضاف إليها فقرة أخرى، وهي مسألة تصرفاتنا في الخارج، وسلوكنا أمام الآخرين.

نظرية البضاعة والسلعة وتوفير المعلومة هي «مطية» الوصول إلى كل إعلامي أجنبي موضوعي، ينشد الحقيقة ويعتبرها ضالته التي يبحث عنها.

أما السلوك فهو عربة العلاقة مع الشعوب، التي تحكم علينا وعلى بلادنا، من خلال تصرفاتنا وأعمالنا، وتمثيلنا الصادق لعقيدتنا وقيمنا.

كان السفراء السعوديون، وفق فئة البلدان المعتمدين فيها، من عربية أو آسيوية أو أفريقية أو أوروبية أو أمريكية، يعقدون لقاءات دورية في المملكة، لتبادل المعلومات والأفكار فيما بينهم، ومناقشة طبيعة المشكلات التي يواجهونها، وأتمنى لو استؤنفت تلك اللقاءات، وأن تخصص إحداها لدراسة تجربة السفارات ـ الرئيسية بالذات ـ في مجال الإعلام الخارجي، وأن تعاد كتابة إستراتيجية الإعلام الخارجي من واقع تلك التجارب الواقعية.



محمد الفهد العيسى :
والأفكار المبكّرة لجنادرية اليوم(*)

كلما عُرضت مشاهد من الجنادرية، تمر على الذهن معها صورة محمد الفهد العيسى، عندما كان يرفع مفتاح «النوتة» الموسيقية، على مدخل منزله شرق شارع الفرزدق، بجوار المبنى القديم لإذاعة الرياض (عام ١٣٨٧ هـ).

والذي يجمع بين الجنادرية و «أبو عبدالوهاب» هو الفن الشعبي، فلقد سبق له، قبل اثنين وثلاثين عاماً، أن تحالف مع تلفزيون الأمس، لتدوين الفنون الشعبية المعروفة في المملكة، وسجل، بتعاونه هذا، خمسين حلقة تلفزيونية، بأرخص الأثمان، عرضت على مدار عام كامل، وأغلب الظن، أن تلك الحلقات قد أصبحت الآن في خبر «كان».

كانت طريقته، أن يدعو التلفزيون فرقاً شعبية من مختلف مناطق المملكة، ويسجل لها على طريقتها التقليدية، ثم يطلب منها إعادة بعض الفقرات بشيء من التحديث، الذي يقترحه أبو عبدالوهاب، وقد تقوم فرقة التلفزيون الموسيقية الحديثة، بأداء المقطوعة الفولكلورية بعد أن توزع توزيعاً موسيقياً (أوركسترالي) مع إبقاء الإيقاعات الشعبية التي على أساسها يتم التوزيع الموسيقي المشار إليه.

وكان الأستاذ العيسى، يكتب مقدمة البرنامج وشرح الفقرات والتعليق عليها، وتوضيح الفوارق بين لون وآخر، ويتولى كاتب هذه السطور تقديم الحلقات.

خطرت تلك الذكريات، بشكل خاص أثناء عرض الحلقة الجيدة التي

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٣٠٥، في ٢٣/ ١١/ ١٤١٨هـ - ٢١/ ٣/ ١٩٩٨م.

سجلها مركز تلفزيون الشرق الأوسط «إم بي سي»، قبل أيام، مع محمد عبده وإبراهيم خفاجي ومحمد شفيق وعبدالله الجارالله، وتضمنت عدداً من الألحان الفولكلورية المطوّرة، وبعض المناقشات الجيدة عن تاريخ بعض فنوننا الشعبية وجذورها وتطورها ومراحلها ومدارسها.

الأستاذ العيسى، عمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، منذ إنشائها، ومثّل المملكة سفيراً في موريتانيا، وقطر، والكويت، والأردن، وعُمان.

والأستاذ العيسى، شاعر كبير، له باع طويل في الشعر الموزون المقفّى وشعر التفعيلة، وله قصائد عديدة مغنّاة، وكل ذلك وغيره من جوانب شخصيته معروف لدى الكثيرين، لكن القليلين قد يعرفون إلمامه العميق بالتراث، ومع الأسف، أن أحداً لم يستفزّ بعد، خبرته تلك للاستفادة منه، في إكمال مشواره في توثيق فنوننا الشعبية وتدوينها وتسجيلها.

إن ما يتضمنه مهرجان الجنادرية في كل عام، هو كنز من الموروث الشعبي بكل أصنافه، وينبغي ألا تقتصر الاستفادة منه إعلامياً على فترة محدودة، وفنوننا الشعبية، هي صفحات ثمينة، يمكن أن يستفيد منها كل من يهتم بالتلحين والتطوير والتدوين والتوثيق والتاريخ، ولا يتأتّى ذلك، إلا بتكرار عرضه، لمن لا يتمكن من حضور عروضه في روضة الجنادرية.

وأتصور، أن أمام التلفزيون، إمكانية كبيرة، لتسجيل كميات هائلة من المعلومات والحلقات الوثائقية من رؤساء الفرق الشعبية وغيرهم، قبل أن تمسح الأيام بعضاً من معلوماتهم، كما مسح الزمن بعض الحلقات الوثائقية القديمة، وقبل أن تخطفهم كوثر بشراوي، كما فعلت عندما حضرت مهرجان الجنادرية، وأن يتم حفظ ذلك كتابة إلى جانب التوثيق (صوتاً وصورة).

يوسف ياسين :
أول من تولى منصباً إعلامياً(*)

شخصية سياسية إعلامية عربية سعودية، لكن صفته السياسية تطغى في أذهان المؤرخين على شخصيته الإعلامية، فاستقر عند كثيرين بوصفه أحد مستشاري الملك عبدالعزيز، ورئيس الشعبة السياسية في الديوان الملكي.

لكنه كان أول مسؤول يعيّنه السلطان عبدالعزيز لرئاسة تحرير أول وسيلة إعلامية حكومية، الجريدة الرسمية ـ أم القرى، في الأيام الأولى لاستكمال توحيد هذه الدولة (جمادى الأولى ١٣٤٣هـ ديسمبر ١٩٢٤م).

ولم يمض عام ونصف العام حتى أسند إليه الملك عبدالعزيز، رحمه الله، وظيفة إعلامية أخرى، وهي إدارة المطبوعات، التي أحدثت في نهاية محرم ١٣٤٥هـ (أغسطس ١٩٢٦م).

لقد ظلت إدارة المطبوعات تلك بمثابة وكالة أنباء، أو الناطق الرسمي، تنشر البلاغات الحكومية، الداخلية والخارجية، مدة ثلاثين عاماً، حتى أنشئت المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر (١٣٧٤هـ).

كانت أم القرى أداة النشر وآلته، لأنها كانت مطبعة وجريدة، فالجريدة تنشر ـ في غياب الإذاعة، كل ما يراد نشره، والمطبعة تقوم بطبع الكتب والمنشورات والمطبوعات الوثائقية.

وعندما أنشئت مديرية الشؤون الخارجية عام ١٣٤٦هـ. ثم تحولت إلى وزارة في رجب عام ١٣٤٩هـ، وأنشئت الشعبة السياسية في الديوان الملكي،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٤٨٠، في ٢١/ ٥/ ١٤١٩هـ - ١٢/ ٩/ ١٩٩٨م.

في تلك الفترة، صار الشيخ يوسف ياسين ينشغل في الأمور السياسية، لكنه ظل يكتب في جريدة أم القرى، وحل محله في رئاسة تحريرها رشدي ملحس عام ١٣٤٧هـ.

والذي يطلع على ما تضمنته الوثائق البريطانية بالذات يدرك أهمية الدور السياسي الذي كان يقوم به يوسف ياسين، حتى اعتزل النشاط السياسي بعدما تقدمت به السن أثناء عهد الملك سعود، رحمهما الله.

لم يكتب عنه الشيء الكثير، بالرغم من دوره الكبير، وكان من بين من كتب عن سيرته قبل التحاقه بالعمل تحت إمرة الملك عبدالعزيز، صلاح الدين المختار، الذي نشر فصلاً عنوانه: يوسف ياسين، تاريخ حافل.. ووثائق خطيرة، في كتابه: المملكة في ماضيها وحاضرها ـ الجزء الثاني.

هو، باختصار، ولد في اللاذقية بسوريا سنة ١٣٠٩هـ، ودرس في القاهرة، وعاش في القدس، ثم لجأ إلى مكة المكرمة أيام الأشراف، ثم قصد الأردن، ثم عاد إلى القدس محرراً جريدة الصباح الفلسطينية، ثم درس الحقوق في دمشق، ثم التحق بالملك عبدالعزيز وقت دخوله مكة المكرمة سنة ١٣٤٣هـ.

رافق الملك عبدالعزيز في رحلته إلى مكة المكرمة، على الإبل، وقد نشر مشاهداته في تلك الرحلة في سلسلة مقالات في أم القرى، ثم طبعت في كتاب بعنوان: الرحلة الملكية.

ثم شهد معه معركة السبلة عام ١٣٤٧هـ وتوفي في الدمام عام ١٣٨١هـ ودفن في الرياض، رحمه الله.



علي النفيسي :
إعلاميّ في الظل منذ عهد الملك عبدالعزيز(*)

لعله ـ بالنسبة لموظفي الديوان الملكي اليوم ـ أقدمهم وأكثرهم خدمة في عهد الملك عبدالعزيز، وما يزال، متعه الله بالصحة والعافية، يمارس عمله، بأناقته وبشاشته المعهودة، مديراً لواحدة من أقدم الشُّعب في الديوان: مكتب الصحافة والأنباء.

أُنشئت هذه الشعبة في الخمسينيات الهجرية، لرصد الإذاعات التي بدأت تنتشر في تلك الفترة، إذ ظهرت إذاعة باري من إيطاليا ثم إذاعة لندن وأنقرة وبرلين، ثم ظهرت إذاعة القاهرة.

وقد أُلحقت في البداية بالشعبة السياسية التي كانت بمثابة وزارة خارجية داخل الديوان الملكي بالرياض، لأن مديرية الخارجية كانت قد أنشئت في مكة المكرمة.

كانت شعبة الأنباء (والإذاعة) تضم مجموعة ممن كان لديهم إلمام بالإنجليزية والتركية بالذات، وقدرة على الإلقاء الجيد، فكان من بين منسوبيها عبدالله العبد المحسن البسام وعبدالعزيز الماجد وأحمد عبدالجبار وعلي النفيسي وعبدالله بلخير وعبدالله بن سعد السلطان، وقد عملوا جميعاً منذ الخمسينيات أو الستينيات الهجرية، وأطلق على هؤلاء تسمية (مذيعين).

وكانت فكرتها تقوم على رصد الإذاعات على مدار الساعة، يكلّف كل واحد برصد إذاعة أو أكثر بلغة معينة، ثم تتقدم مجموعة منهم لتلاوة

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٤٩٤، في ٦/ ٦/ ١٤١٩هـ - ٢٦/ ٩/ ١٩٩٨م.

ما جمع من أخبار أمام الملك عبدالعزيز، في مجلسه، في مواعيد معروفة في الصباح والمساء والليل، يتناولها جلالته معهم ومع مستشاريه وجلسائه بالتحليل والمناقشة ومتابعة ما يجد عليها.

وكانت أخبار الحرب العالمية الثانية، وما يصدر عنها من إذاعات الحلفاء ودول المحور، تستحوذ على أكثر الاهتمام في تلك الفترة، وكان موظفو هذه الشعبة، شأنهم شأن معظم إدارات الديوان، يرافقون جلالته حيثما ارتحل أو حل.

هناك الكثير من المعلومات الشيّقة حول هذا الموضوع، لا يتسع المجال للتفصيل فيها، وستكون ـ بإذن الله ـ محل عمل آخر، يتضمن بعض ما أسفرت عنه الجهود التوثيقية والكتب التاريخية.

الشيخ علي بن عبدالعزيز النفيسي، يمتلك من يتحدث معه، بأخلاقه وسجاياه، لكنه (يضنّ) بما لديه من معلومات، تواضعاً منه وعزوفاً عن الأضواء، معتقداً بأن ما لديه لا يرقى للنشر، وقد شارك في عضوية لجنة تخطيط السياسة الإعلامية، ممثلاً للديوان الملكي، التي كان مجلس الوزراء قد قرر إنشاءها بتاريخ ٨/ ٣/ ١٣٧٨هـ، وكانت النواة الأولى للمجلس الأعلى للإعلام.

الشيخ النفيسي من عنيزة، لكنه ولد في مكة المكرمة ـ حيث أقام والده ـ في أواخر الثلاثينيات الهجرية، وقد عايش في صغره دخول الملك عبدالعزيز مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ.

تلقى دراسته الابتدائية في مكة المكرمة ولعله التحق بالديوان الملكي في حدود الستينيات الهجرية، وما يزال يعمل مديراً لهذه الشعبة، مسجلاً أطول الفترات في خدمة الملك عبدالعزيز وأبنائه من بعده.

بقي أن يُذكر، أن الإدارة قد تحوّل نشاطها مع الأيام، بعد إنشاء الإذاعة عام ١٣٦٨هـ، وبعد قيام مديرية الصحافة والنشر عام ١٣٧٤هـ، فأصبحت مكتباً للصحافة والأنباء، يُعنى برصد ما يكتب من تحليلات ومقالات وأخبار تتضمنها عن المملكة وسائل النشر المختلفة.



سليمان الدخيل :
أول نجدي مارس الطباعة والصحافة(*)

شهد عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٧م) ميلاد أول صحيفة في هذه البلاد، أي قبل سبعة عشر عاماً من دخول الحجاز في الحكم السعودي، وهي جريدة الحجاز «حجاز» في مكة المكرمة.

في ذلك العام، أو الذي بعده، وهو الأدق، أقدم أحد أبناء بريدة، على إصدار جريدة أسبوعية في بغداد باسم «الرياض» استمرت أربع سنوات، كما أصدر بالاشتراك مع صديقه إبراهيم العمر مجلة شهرية باسم «الحياة» لكنها لم تدم طويلاً.

وفي عام ١٣٣٠هـ، أصدر مع داود العجيل جريدة أسبوعية أخرى باسم «جزيرة العرب» توقفت بعد أشهر.

وكان ينقل في صحفه تلك أخبار شبه الجزيرة العربية وإمارة ابن رشيد ثم إمارة ابن سعود، وحقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله جميعاً.

كان الشيخ حمد الجاسر، متّعة الله بالصحة والعافية، أول من لفت الأنظار في مجلة العرب إلى سليمان الصالح الدخيل، الذي ولد في القصيم سنة ١٢٩٠هـ، ثم هاجر إلى الهند، ثم البصرة، واجتذبه وجود عمه جارالله الدخيل «وكيل ابن رشيد لدى حكومة الأتراك في بغداد»، وقد تتلمذ على محمود شكري الألوسي، وأنشأ مطبعة «الرياض» في بغداد، وتقلّد عدة مناصب إدارية، من بينها مدير ناحية وقائمقام لإحدى مدن العراق «رتبة محافظ».

ثم انصرف للصحافة والنشر، وكتب سلسلة مقالات «النجديات» في

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥١٥، في ٢٧/٦/١٤١٩هـ - ١٧/١٠/١٩٩٨م.

جريدة «لغة العرب» العراقية في مطلع الثلاثينيات الهجرية من القرن الماضي (١٩١١-١٩١٤م).

ونشر أو ألّف ما يقارب عشرة من الكتب الصغيرة والكبيرة، من بينها: تاريخ ابن بشر، الذي كان أول ما نشره «بالتعاون مع الشيخ محمد بن مانع أثناء إقامته في العراق»، وكتاب عن تاريخ الأحساء، وثالث عن إمارة آل الرشيد، قام الشيخ حمد الجاسر بتحقيقهما أو نشر مقتطفات منهما في مجلة «العرب».

أشار إليه الزركلي في كتابيه: «الأعلام، وشبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز»، كما ذكرته الكتب التي تحدثت عن تاريخ صحافة العراق، ومن بينها كتاب روفائيل بطي (١٩٥٥م).

خصص له د. علي جواد الطاهر، ثلاث عشرة صفحة من كتابه المهم ـ ذي المجلدات الأربعة ـ «معجم المطبوعات العربية» في المملكة، الذي أشرف الشيخ حمد الجاسر على طبعه.

وفي عام ١٤٠٢هـ، أصدر مركز دراسات الخليج في جامعة البصرة كتاباً ألّفه د. محسن عياض عجيل، عن سيرة الدخيل، وألحق به مجموعة من مقالاته «النجديات».

وفي عام ١٤٠٤هـ، دارت مساجلة من أربعة مقالات، بين د. عجيل ود. عبدالله العثيمين، في مجلتي «الدارة» و «الخليج العربي»، وذلك على إثر دراسة نقدية للكتاب نشرها د. العثيمين.

وقد توفي الدخيل في بغداد يوم الخميس ١٢/ ١/ ١٣٦٤هـ عن عمر يناهز الرابعة والسبعين، رحمه الله.

خالد الفرج :
كويتي بحريني سعودي مارس الطباعة في الهند(*)

لا يزال كتاب أستاذنا عبدالله بن إدريس : «شعراء نجد المعاصرون» (١٣٨٠هـ) مرجعاً مهماً لدارسي بدايات الحركة الثقافية في المنطقة الوسطى، تزداد قيمته التراثية في المكتبة السعودية، العامة والخاصة، ولعله من أوائل من أرّخ للشاعر ـ الدوسري الأصل، الكويتي الولادة، القطيفي الإقامة ـ خالد الفرج رحمه الله، بعد كتاب عبدالرحمن العبيّد عن «الأدب في الخليج العربي» الصادر سنة ١٣٧٧هـ.

معلومات كثيرة يمكن أن تقال عنه بوصفه شاعراً وأديباً ومؤرخاً، لكن هذه الزاوية تعنى بالإعلام، الذي كان له نصيب في سيرته.

ولد في الكويت سنة ١٣١٦هـ، وبعد عشرين عاماً هاجر إلى بومبي برفقة والده، وأسس هناك المطبعة العمومية، وتعلم الإنجليزية والهندية، وطبع هناك كتباً لها علاقة بتراث هذه البلاد.

بعد خمس سنوات، وجد في البحرين وأهلها مناخاً طيباً للإقامة، في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، الذي عيّنه مدرساً وعضواً في المجلس البلدي، مسهماً في الحركة الفكرية الخليجية.

ولظروف سياسية، نزح مع قبيلته ـ الدواسر ـ إلى المملكة عام ١٣٤٦هـ حيث أكرمها المؤسس الراحل الملك عبدالعزيز رحمه الله، وعُين مسؤولاً عن بلدية الأحساء، ثم تولى بلدية القطيف، التي ترك فيها بصمات محمودة، وأقام فيها معظم سني حياته غير المستقرة.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٢٢، في ٤/٧/١٤١٩هـ - ٢٤/١٠/١٩٩٨م.

أسهم فترة من الوقت في برامج الإذاعة السعودية.

أسس في عام ١٣٧٣هـ أول مطبعة في الدمام (المطبعة السعودية).

أصدر ملحمة شعرية ـ بعنوان: أحسن القصص ـ عن سيرة الملك عبدالعزيز منذ ولادته حتى دخوله الحجاز، طبعت في القاهرة عام ١٣٤٨هـ، وله عدة مؤلفات أخرى ودواوين شعرية، ومخطوطات لم تطبع أو تُحقق.

ألف عنه خالد سعود الزيد كتاب: «خالد الفرج ـ حياته وآثاره»، الطبعة الأولى ١٩٦٩م، وأُطلق عليه في الشام ولبنان لقب شاعر الخليج، الذي جسّد في تنقلاته وحدة منطقة الخليج، وعبّر في شعره عن همومها.

أُصيب بمرض عضال، فانتقل إلى دمشق وبيروت، حيث توفي في مستشفى الأورام بلبنان، في ربيع الآخر عام ١٣٧٤هـ عن عمر يناهز الثامنة والخمسين، رحمه الله.



إبراهيم الشورى :
من مدير الدعاية للحج إلى مدير للإذاعة(*)

ولد عام ١٣٢٢هـ، وكان أول معلّم توفده وزارة المعارف المصرية للتدريس في الحجاز سنة ١٣٤٦هـ، ثم صار مديراً للمعهد العلمي السعودي، ثم وكيلاً لمديرية المعارف (١٣٥٢هـ)، ومعاوناً في إمارة الظهران، وانتهى به المطاف في رابطة العالم الإسلامي مديراً للشؤون الثقافية حتى وفاته رحمه الله عام ١٤٠٤هـ، وقد ذكر عنه الدكتور علي جواد الطاهر أنه صار عضواً في مجلس الشورى، إلا أن هذه المعلومة لم تثبت لكاتب هذه المقالة.

لكنه عمل في مناصب إعلامية لافتة للنظر، عيّنه وزير المالية (عبدالله السليمان الحمدان) في ١٤/٦/ ١٣٥٥هـ وكيلاً لرئيس مجلس الدعاية للحج، الذي تحول إلى مكتب ثم إلى إدارة ثم مصلحة، ويقول الزركلي إن مديرية الحج في وزارة المالية صارت تسمى مديرية الحج والدعاية له، وهو ما سيتم الحديث عنه في موضع آخر.

كانت الحكومة على ما يبدو في تلك الفترة بحاجة ماسّة ـ لدواع سياسية واقتصادية ـ إلى زيادة أعداد الحجاج، وكانت حريصة على تأكيد سمعة توافر الأمن في الحج، فأُنشئت تلك الإدارة تحت مظلة وزارة المالية، التي تحتضن أيضاً مديرية للحج بين مديرياتها العديدة.

كان تتبُّع نشأة هذه المديرية ونشاطها أمراً مهماً لكاتب هذه السطور، لأن عملها يصب في حقل الإعلام، ولأنه يفسر سبب اختيار الشيخ الشورى مديراً للإذاعة بعد إنشائها، ويكشف كذلك معنى دمج الحج والإذاعة

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٣٦، في ١٨/ ٧/ ١٤١٩هـ - ٧/ ١١/ ١٩٩٨م.

ولفترة محدودة في مديرية واحدة عام ١٣٧٢هـ، بتعليمات أصدرها ولي العهد الأمير سعود، رحمه الله.

أصدرت تلك المديرية عدداً من الأدلّة والنشرات التي توضح كيفية أداء المناسك، وتُعرّف بتكاليف السفر والإقامة ونفقات المطوّفين، كما تؤكّد على استتباب الأمن، وكانت ترسل الموفدين للدول الإسلامية والدول المجاورة، ممن يجيد لغات أكثر الحجاج، كالجاوه والهنود، (من أمثال عبدالحميد الخطيب، الذي قدّم في أواخر الخمسينيات الهجرية تقريراً مفصلاً للملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ عن رحلته إلى بلاد الملايو).

بعد فترة قصيرة أشرف فيها الصحفي المصري عبدالرحمن نصر، على بداية الإذاعة، اختير الشيخ الشورى، مديراً للإذاعة ـ ولثلاث فترات ـ منذ إنشائها عام ١٣٦٨هـ، حيث كانت تتبع وزارة المالية، شأنها في ذلك شأن مديرية الحج والدعاية، وشارك في تقديم العديد من الأحاديث الدينية والعلمية فيها وفي الصحافة.

وألّف عدداً من الكتب الدينية والمحاضرات والرسائل، من بينها: «صحائف خالدة عن المملكة»، التي تتحدث عن جهود الملك عبدالعزيز والأسرة المالكة الكريمة.

رحمه الله رحمة واسعة، فلقد كان ظاهرة تستحق التسجيل في تاريخ الإعلام والتعليم.



عبدالله بلخير :

ريادة التأليف والشعر والإعلام(*)

ولد في حضرموت سنة ١٣٣٣هـ، وقدم ـ في رفقة والده ـ إلى مكة المكرمة عام ١٣٤٥هـ، أتم الثانوية في مدرسة الفلاح عام ١٣٥٤هـ، ثم ابتعث للدراسة الجامعية في الجامعة الأمريكية بلبنان.

أما كونه رائداً في التأليف، فلأنه جمع مع محمد سعيد عبدالمقصود خوجه كتاب «وحي الصحراء ـ ١٣٥٥هـ» الذي يعد واحداً من أقدم كتب الأدب السعودية وأبرزها، ومصدراً مهماً لدراسة الأدب الحديث، أحسنت تهامة صنعاً في إعادة نشره ـ كما هو ـ عام ١٤٠٧هـ، في أربعمائة صفحة، يتضمن مختارات شعرية ونثرية لأدباء الحجاز المخضرمين، ولا غنى عنه لباحث في مجاله.

وأما عن ريادته في الشعر، فإنه إذا عدّ الرعيل الأول من شعراء الحجاز، من أمثال: أحمد الغزاوي ومحمد حسن فقي وأحمد قنديل وطاهر زمخشري ومحمد حسن عواد وحمزة شحاتة وحسين عرب وحسين سرحان ومحمد عمر توفيق ومحمد سعيد العامودي وعبدالله عريف ومحمود عارف، فإنه يحتسب منهم، وقد تضمن كتابه «وحي الصحراء» شيئاً من شعره وقصائد بعضهم.

وأما بالنسبة لريادته في الإعلام، وهو ما اشتهر به أكثر من غيره، فإن التاريخ يذكر له أنه عمل سنوات طويلة سكرتيراً ومترجماً في الديوان الملكي، منذ تخرجه في مطلع الستينيات الهجرية، وكان مع زملائه علي النفيسي وأحمد عبدالجبار وعبدالله السلطان وغيرهم، يرصدون أخبار الإذاعات ويتلونها أمام الملك عبدالعزيز، طيب الله ثراه، كما سبقت إليه الإشارة في هذه المقالات.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٤٣، في ٢٥/٧/١٤١٩هـ - ١٤/١١/١٩٩٨م.

لكنه عُرف أكثر بأنه مؤسس المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر سنة ١٣٧٤هـ، التي كانت نواة وزارة الإعلام، وقد استحدث في تلك المديرية إدارة الصحافة، التي تسمى حالياً (الإعلام الخارجي).

وقد ذكر الشيخ عبدالله ـ لكاتب هذه السطور ـ أن إنشاء تلك المديرية، جاء على خلفية ملاحظة من الملك سعود، رحمه الله، من أن وفد المملكة، إلى المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز (في باندونج بإندونيسيا) برئاسة ولي العهد الأمير فيصل ووزير الخارجية آنذاك، رحمه الله، لم يحظ بتغطية مصورة محلية وعربية مثل بقية الزعماء والوفود العرب.

الإخوة القراء، الذين أدركوا منتصف السبعينيات الهجرية، يتذكرون المكانة التي احتلها عبدالله بلخير في مجال الإعلام والسياسة، إذ كان رجل الإعلام الأول عند جلالة الملك سعود، رحمه الله، وقد منح لقب وزير دولة لشئون تلك المديرية، مع الإشراف على شعبة الأنباء والنشر في الديوان الملكي.

من المؤكد، أنه حفظه الله، يحتفظ بالكثير من الوثائق والذكريات، لكنه بعد أن اعتزل الإعلام، إثر تقاعده عام ١٣٨١هـ، صار يتجنب الإفصاح عما لديه من معلومات تهم الباحثين.

لقد أصبح عبدالله بلخير في وضع يصعب عليه التركيز على التواريخ، والأمل معقود على أولاده وأصدقائه، أن يحرصوا على كتابة سيرته وذكرياته بالتفصيل الممكن، مع ما رافقها من أحداث تتصل بحقبة مهمة من تاريخ الإعلام السعودي، فمن حسن الحظ أن معظم إسهاماته في الشعر والأدب محفوظة أو منشورة، مع الإشادة بالذكريات الموجزة، التي تولى عبدالمقصود خوجه رعاية إصدارها بعنوان: «عبدالله بلخير يتذكر»، مع أنها لا تكفي.

عبدالقدوس الأنصاري:
صاحب المنهل(*)

ولد في المدينة المنورة سنة ١٣٢٤هـ، وتتلمذ على ابن عمه وكافله بعد وفاة أبيه الشيخ محمد الطيب الأنصاري ـ والد الدكتور عبدالرحمن الطيب الأنصاري ـ وتخرج من القسم العالي في مدرسة العلوم الشرعية.

عمل في التدريس، وفي إمارة المدينة المنورة، ثم انتقل إلى مكة المكرمة رئيساً لتحرير أم القرى، ثم سكرتيراً لمجلس الوكلاء ـ الذي كان بمثابة مجلس وزراء آنذاك ـ، ثم عمل في ديوان نائب الملك في الحجاز، وفي ديوان رئاسة مجلس الوزراء، وشارك في لجنة للمصطلحات اللغوية في مكة المكرمة، منبثقة عن المجمع اللغوي المصري.

كان نجماً مضيئاً في سماء الصحافة السعودية، والأدب والتاريخ والآثار والشعر وكتابة الرواية، وله في كل منها أثر واضح.

لكن العلامة البارزة في حياته الفكرية، أنه مؤسس «مجلة المنهل» في ذي الحجة ١٣٥٥هـ، أول مطبوعة صحفية سعودية في المدينة المنورة، وأم الصحف الأدبية الثقافية، وأقدمها وأطولها عمراً، وثالث مطبوعة بعد جريدة «أم القرى ومجلة الاصلاح»، وأول مجلة أهلية.

توقفت «المنهل» خلال الحرب العالمية الثانية لنقص الورق، ثم عاودت الصدور من مكة المكرمة، ثم انتقلت إلى جدة سنة ١٣٧٧هـ، حيث لا يزال ابنه نبيه وحفيده زهير يتوليان إصدارها، بعد وفاته.

امتازت المنهل منذ سنواتها الأولى بإصدار أعداد خاصة، وكتب سنوية،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٥٠، في ٢/٨/١٤١٩هـ - ٢١/١١/١٩٩٨م.

تمتاز بقيمتها العلمية والتوثيقية، وتعدُّ كتباً قائمة بذاتها ومراجع مهمة في اختصاصاتها المتنوعة، في الأدب والعلوم والآثار واللغة والفنون.

أصدرت على سبيل المثال، أعداداً خاصة عن مصائف المملكة (١٣٦٠هـ) وعن الإذاعة السعودية (١٣٧١هـ)، وعن سيرة جلالة الملك عبدالعزيز «بُعَيْد وفاته رحمه الله ١٣٧٣هـ»، وعن مجلس الوزراء بمناسبة إنشائه (١٣٧٣هـ)، وعن المنطقة الشرقية (١٣٧٥هـ)، وعن أدباء المملكة (١٣٨٦هـ).

وصدر كتاب «المنهل الفضي» بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على ولادتها، فجاء مرجعاً عن شؤون المملكة وتطورها، ودراسة لتاريخ «المنهل» والحركة الفكرية السعودية، وكان عند وفاته يخطط لإصدار «المنهل» الذهبي، بمناسبة مرور نصف قرن عليها.

ترجم لعشرات من أدباء المملكة الأوائل، وكانت له تجربة رائدة في كتابة الرواية «التوأمان ١٣٤٩هـ»، وكتابة الأحاديث الإذاعية «أوعية وغلال»، وفي الشعر «الأنصاريات ١٣٨٤هـ»، وقد خصَّ الشباب الناشىء بالعناية فجعل في «المنهل» باباً لهم نجد فيه المحاولات الأولى لكتّاب اليوم.

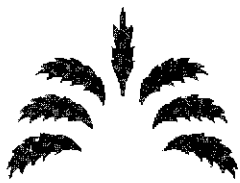
الشيخ الأنصاري عالم في التاريخ والآثار، وباحث ومحقِّق، أثرى المكتبة السعودية بعشرات المؤلفات، يأتي في مقدمتها كتاب «آثار المدينة المنورة ١٣٥٣هـ»، و «بنو سليم ١٣٩١هـ»، و «بين التاريخ والآثار ١٣٩١هـ»، و «الملك عبدالعزيز في ميزان الشعر ١٣٩٤هـ»، وكان آخر مؤلفاته «تاريخ الكعبة المشرفة ١٤٠٢هـ».

وله العديد من الرسائل القصيرة، كتلك التي تُترجم سيرة المشايخ عبدالرحمن السعدي والقرعاوي والفيض أبادي والشاعر الكاظمي.

وقد سجل الأنصاري في الكتاب الفضي قصة طريفة عن الترخيص

للمنهل، حيث ذكر أنها الوحيدة التي صدرت بحجّة شرعية، وبتقديم كفيل غارم «وجده في شخص أحمد ياسين الخياري»، وأن أمر الترخيص عُرض على مجلس الشورى آنذاك.

توفي، رحمه الله، في جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣هـ، عن عمر يناهز الثمانين، نافعاً بعلمه وقلمه، فلقد كان موسوعي الإنتاج، متنوع المعارف والمواهب.



محمد رشيد رضا منشئ مجلة المنار المصرية :
قناة رصينة للإعلام الخارجي في عهد الملك عبدالعزيز(*)

من يطّلع على وثائق القرن الهجري الماضي، وما صدر فيه عن تاريخ المملكة، لا يملك إلا الإعجاب، والرغبة في استكشاف مزيد من أسرار عبقرية الملك عبدالعزيز، الذي استطاع، بحنكة وحكمة، أن يحرك دولاً وقبائل وزعماء ومفكرين ومستشارين، ليكونوا عن قناعة في خدمة أهدافه، وعمل عن ذكاء على استثمار المناخ والصراع السائد في حينه بين الإنجليز والعثمانيين، ليخرج من بينهم منتصراً، فائزاً بكيان راسخ الأركان موحد الأجزاء.

الشيخ محمد رشيد رضا «صاحب مجلة المنار»، رحمه الله، نافح بعفوية وقناعة عن سلامة نهج الملك عبدالعزيز، وعن صفاء دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وكان له دور كبير في نشر كتب العقيدة، أوقف مجلته، وكتب فيها وفي الأهرام في مطلع الأربعينيات الهجرية سلسلة مقالات لا نكاد نرى مثل جودتها اليوم، لأنها لم تصدر عن منفعة، وهو المعروف بنزاهته وورعه، وقد جمع تلك الكتابات في مؤلَّف عنوانه: الوهابيون في الحجاز مطبعة المنار، ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م)، وكان قد كتب بعضها قبل أن يتعرف على الملك عبدالعزيز، أو تكون له صلة به.

اختاره الملك عبدالعزيز، رحمه الله، فيما بعد، للإشراف على طباعة العديد من الكتب السلفية وتحقيقها ونشرها، مما يُعَدُّ بالعشرات وفصّله الإخوة د. أحمد الضبيب، وعبدالعزيز الرفاعي، ود. يحيى الجنيد «الساعاتي» وغيرهم، وهي تزيد على مائة كتاب، يتكوّن بعضها من عدة

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٨٥، في ٨/٩/١٤١٩هـ - ٢٦/١٢/١٩٩٨م.

مجلدات، مثل «المغني والشرح الكبير»، وكانت تطبع على نفقة الملك عبدالعزيز.

ويعجب المرء كيف كان الملك عبدالعزيز، وهو في حال من شح الموارد وانشغال بظروف توحيد البلاد وتوفير الأمن، يخصص نصيباً من وقته وارداته واهتماماته للنشر وطباعة الكتب في الداخل، وفي مصر والشام والعراق والمغرب والهند وغيرها.

مطبعة المنار هذه، تقاعدت فيما بعد، فاشتراها محمد صالح نصيف وعبدالفتاح قثلان، ونقلت إلى مكة المكرمة، لتصبح «المطبعة السلفية»، وتطبع فيها مجلة «الإصلاح» وجريدة «صوت الحجاز».

يقول الزركلي في كتابه «الأعلام» عن محمد رشيد رضا: (باختصار)

«بغدادي الأصل، شامي المولد، مصري الإقامة، أنشأ مجلة المنار ومطبعتها، وأصدر من المجلة ٣٤ مجلداً، ثم أسس مدرسة الدعوة والإرشاد، يُعَدُّ أحد رجال الإصلاح الإسلامي، ومرجعاً للفتيا والتوفيق بين الشريعة والأوضاع العصرية، له مؤلفات في تفسير القرآن الكريم، وسيرة أستاذه الشيخ محمد عبده، وموضوعات إسلامية شتى، ألف شكيب أرسلان كتاباً عن سيرته، توفي في مصر في حادث سيارة في ٢٢/ ٨/ ١٩٣٥م».

الموضوع أكبر من أن يوجز في أسطر قليلة، لكنه نموذج من شخصيات خارجية، نذرت نفسها عن اقتناع وتلقائية، ونافحت عن سياسة الملك عبدالعزيز، ودعوته التوحيدية والإصلاحية، في وقت لم يكن فيه للإعلام الخارجي المنظم أي وجود يذكر، ولمن يرغب الاطلاع على المزيد من مواقف «المنار» وشيخها، العودة إلى الكتاب المذكور أعلاه: الوهابيون في الحجاز، أو على مقالة: تاريخ المنار والوهابية، (مجلة المنار، الجزء الأول، المجلد ٢٨).

عباس غزاوي :
من بابا عباس إلى مدير عام الإذاعة والتلفزيون(*)

مر على الإذاعة في سنواتها الباكرة مسؤولان بالذات كان لهما دور كبير في قفزاتها الأولى، إبراهيم فودة (موضوع الحلقة القادمة) وعباس غزاوي الذي التحق بها هاوياً متعاوناً في مطلع السبعينيات الهجرية، ثم عين رسمياً سنة ١٣٧٥هـ.

ولأنه يملك حساً إعلامياً عالياً، فقد تدرج بسرعة، من مقدم برامج إلى مراقب عام للإذاعة ـ مدير برامج ـ إلى مدير عام الإذاعة، وبعد افتتاح التلفزيون جمعا في مديرية واحدة برئاسته (١٣٨٥هـ)، لكنه لم يستمر طويلاً بعد ذلك، إذ اعتزل العمل التنفيذي الإذاعي والتلفزيوني عام ١٣٨٦هـ، لينتقل إلى عمل أرحب للإعلام الخارجي والدبلوماسي، حيث رأس قطاع الإعلام في وزارة الخارجية، ثم صار سفيراً في تشاد فتونس فألمانيا.

كان الغزاوي فناناً وذواقاً، ومقدماً مُجيداً، يمتلك المقومات الإنسانية اللازمة للإداري في مجال الإعلام، وشهدت الإذاعة في عهده الذي استمر ست سنوات ـ مديراً عاماً لها ـ فترتها الذهبية قبل أن ينافسها التلفزيون، واستطاع أن يحقق كثيراً من تطلعاته في الرفع من مستوى الإذاعة مهنياً.

للأستاذ الغزاوي ذكريات مهمة، خلال علاقته مع الإذاعة بالذات، التي استمرت خمس عشرة سنة، (١٣٧١-١٣٨٦هـ)، وهي فترة لا تتوافر عنها معلومات كافية، بالرغم من وجود عدد من الإذاعيين الذين عايشوها، من أمثال حسن قرشي، ومحسن باروم، وعلي فدعق، وعبدالمقصود خوجة، وعبدالله راجح وغيرهم.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٩٩، في ٢٢/٩/١٤١٩هـ-٩/١/١٩٩٩م.

الأستاذ الغزاوي، عاصر كل فترة إبراهيم الشورى وإبراهيم فودة وعبدالله بلخير وجميل الحجيلان، ومع الأسف الشديد أن هذه الفترة من تاريخ الإذاعة كانت أضعف في التوثيق من سابقتها المبكرة جداً، التي تتوافر عنها معلومات أوسع.

الأستاذ الغزاوي درس القانون في جامعة القاهرة ومارس الاستشارات القانونية، وكتب القصة، ومر في أواخر السبعينيات الهجرية برئاسة تحرير «أم القرى» لفترة قصيرة.

ولعل من المناسب أن يختم هذا المقال بالإشارة إلى حرمه، نجدية ـ سلوى ـ الحجيلان، التي كانت من رائدات العمل الإذاعي، في مطلع الثمانينيات الهجرية، مع زميلتيها ماما أسماء ضياء، وفاتن أمين شاكر، اللواتي، لم تنجح هذه الزاوية بعد في تحديد الأسبق منهن في هذه الريادة.



إبراهيم أمين فوده
حِسٌّ أدبي وإذاعي منظّم(*)

التقيته في منزله بمكة المكرمة عام ١٣٩٠هـ، أثناء التحضير للدكتوراه، فكان لديه غاية ما ينشده الباحث من معلومات مبوّبة ومرتّبة، ووثائق منظمة ونظيفة، وإن شخصية بهذه العقلية لابد لحسّها التنظيمي أن ينعكس إيجاباً على عمله، فشهدت الإذاعة في عهده قفزة عالية نحو المهنية الإدارية والإعلامية، حتى إنه يمكن أن يُعَدَّ ـ لهذا السبب ـ أول مدير حقيقي للإذاعة.

كان يحتفظ بأول مرسوم أصدره الملك عبدالعزيز، رحمه الله، للإذاعة قبيل افتتاحها عام ١٣٦٨هـ، وهو المرسوم الذي عرف واشتهر بعدنشره في الأطروحة التي نال بها كاتب هذه الرسالة الدكتوراه سنة ١٣٩١هـ، فما كان هذا المرسوم قد نشر قبلاً في أي صحيفة سعودية، بما فيها الجريدة الرسمية «أم القرى».

وكان مما لديه، عقد توريد أجهزة الإذاعة ومواصفاتها الفنية، وهو العقد الذي وقّعه وزير المالية(عبدالله السليمان) في مصر في رجب ١٣٦٨هـ، وكان يحتفظ بتوصيف كامل ـ صدر في عهده ـ لمهام الوظائف القيادية والتنفيذية في الإذاعة.

قال عنه د. علي جواد الطاهر في كتابه: «معجم المطبوعات العربية في المملكة العربية السعودية» الصادر عام ١٤١٧هـ، بإشراف الشيخ حمد الجاسر:

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٠٦، في ١٤١٩/٩/٢٩هـ - ١٩٩٩/١/١٦م.

«ولد في مكة المكرمة سنة ١٣٤٢هـ، وعُيّن في وزارة المالية، ثم مديراً للإذاعة السعودية، ثم ممثلاً مالياً، وأقام فترة من الوقت خارج المملكة، ثم ترأس نادي مكة الأدبي، وتوفي في٢٣/ ٤/ ١٤١٥هـ، وله آثار أدبية لم تنشر، فيما عدا ديوان (مطلع الفجر) الذي أصدره في أوائل حياته الأدبية».

إن تخصص هذه الزاوية في مجال الإعلام لا يتسع للحديث عن الشعر والأدب في حياة إبراهيم فوده، لكنه نظم قصيدة بمناسبة افتتاح الإذاعة بعنوان: في ميلاد الإذاعة السعودية، نشرت في مجلة المنهل (العددالخاص عن الإذاعة، صفر ١٣٧١هـ)، وهي في حدود ٣٠ بيتاً، يقول منها:

صوت من البلد الأمين تجاوبت أصداؤه في الخافقين مجلجلا
صوت من البلد الأمين مهذبٌ عذبٌ، تحنُّ له النفوس تبتُّلا

ثم يقول عن الملك عبدالعزيز:

ولقد أهاب بنا المليك فصوته هذا يدوّي في البلاد فحيهلا

وفي عام ١٤١٣هـ، أصدر زهير كتبي كتاباً عن سيرة هذا الراحل الكريم بعنوان: الفوده: رائد الحكمة، والواقع أن إبراهيم فوده في الإذاعة يحتاج إلى دراسة خاصة.

لقد ورد في العدد الثالث من مجلة الإعلام والاتصال (ص ٥١) أن إبراهيم فوده، كان ثاني مدير للإذاعة السعودية، والصحيح أنه الثالث بعد إبراهيم الشورى ومحمد شطا، ولو عُدّ عبدالرحمن نصر ـ المشرف الأول عليها ـ مديراً، فإن الفوده يصبح الرابع في هذه الحال.

حمد الجاسر :
شيخ الصحافة والطباعة في نجد(*)

في السنتين الأخيرتين من حكم الملك عبدالعزيز، وبتشجيع من ولي عهده «الملك سعود فيما بعد» رحمهما الله، نهض بالصحافة في هذه المنطقة مثقف عصامي، ثابت الرأي، صلب الموقف، عنيد في الحق، وطني التوجه، عفيف المطلب، اجتمعت فيه مواهب فكرية متنوعة، والتقت فيه عناصر الأصالة في المعرفة والعصرية في الآراء، كانت ولادته في حدود عام ١٣٢٨هـ.

انطلق من بلدة «البرود» في إقليم السر، شمال غرب الرياض، جنوب القصيم، متجهاً لطلب العلم قبل الرزق، حفظ القرآن الكريم في الرياض، وتعلم في مكة المكرمة ومصر، وعلّم في ينبع والأحساء، ومارس القضاء في ضباء، وأشرف على مدارس أرامكو، وعاون مدير المعارف، وصار مديراً للتعليم في نجد، ومارس الوِرَاقة «بيع الكتب» في الرياض، وأصبح عميداً ـ مديراً ـ لكليتي الشريعة واللغة العربية في الرياض.

ثم شق طريقاً طويلاً مزروعاً بالورد والشوك في مجال الصحافة، عندما أصدر عام ١٣٧٢هـ أول مطبوعة في المنطقة الوسطى، متخذاً من الاسم الجغرافي للمنطقة «اليمامة» عنواناً لها، وفي الوقت نفسه كان يسعى لإقامة أول مطبعة في الرياض، التي ظهرت إلى الوجود سنة ١٣٧٤هـ، ثم أسس دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، وأصدر مجلة «العرب» في رجب سنة ١٣٨٦هـ، والتي ما تزال تصدر معتمدة على الله ثم على جهوده ودعم الدولة له.

وعن معاناته في درب الصحافة نشر الشيخ الجاسر سلسلة حلقات في

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٢٧، في ٢٠/ ١٠/ ١٤١٩هـ - ٦/ ٢/ ١٩٩٩م.

مجلة «العرب» عن تاريخ الصحافة في نجد، وقصته مع اليمامة «محرم وصفر ١٤٠٣هـ».

كتب الجاسر، أول ما كتب، في طلائع الصحف السعودية، وشارك في كتاب: «نفحات من أقلام الشباب الحجازي ١٣٥٦هـ» الذي كتب مقدمته محمد سرور الصبان، وكانت له تجربة مبكرة في الشعر، لكنه لا يعدها.

والشيخ حمد الجاسر عضو في المجامع العلمية واللغوية، المصري والسوري والعراقي، وهو يأتي في مقدمة علماء الجزيرة الباحثين في تاريخها وجغرافيتها ولغتها وأدبها وأنسابها، وقد دخل في مساجلات فكرية وأدبية مع أقرانه الأدباء، كان من بينها تحقيق الموقع الجغرافي لسوق عكاظ، وتدقيق حركة «جيم» جدة.

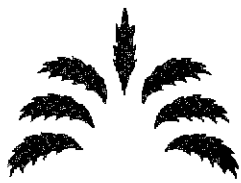
أقام فترة في لبنان، لكنه بعد أن فجع بابنه وبمكتبته، التي احترقت أثناء فترة الحرب الأهلية هناك، عاد ليستقر به المقام في منزله «دارة العرب» في الرياض، يأنس بزيارة محبيه ومريديه، ويثري الحركة الثقافية، حتى صارت دارته منتدى عامراً بالبحث والإنتاج الفكري.

ترجم له العديد من كتب الأدب، في مؤلفات عبدالله بن إدريس، وعبدالسلام الساسي، ود. علي جواد الطاهر وغيرهم، كما أصدر د. يحيى الجنيد (١٤٠٠هـ) دراسة ببليوجرافية عن نتاج الجاسر في تراث الجزيرة العربية، ويحتفظ له كاتب هذه السطور بمقابلةتلفزيونية وثائقية مطولة سجلت في عام ١٣٩٧هـ، لكنها لم تعرض.

نال جائزة الدولة التقديرية في الأدب (محرم ١٤٠٤هـ) كما اختارته جامعة الملك سعود للدكتوراه الفخرية، وحاز على جائزة الملك فيصل العالمية في الأدب.

أنتج العشرات من الأعمال البحثية القيمة، تأليفاً أو تدقيقاً أو نشراً، مثل: بلاد ينبع، في سراة غامد وزهران، في شمال غرب الجزيرة، مدينة الرياض عبر أطوار التاريخ، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، المحمّدون من الشعراء، بلاد العرب، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد لابن عيسى، الأسر المتحضرة في نجد، درر الفوائد المنظمة في أخبار الحج ومكة المكرمة، وغيرها كثير.

حسبُ هذا المقال أنه يذكِّر بالدور الإعلامي لحمد الجاسر، في هذه الذكرى المئوية العزيزة، إذ لا يمكن إيجاز تاريخه الطويل والغزير في الأدب والتاريخ والإعلام في مقال محدود المساحة ومحدد التخصص.



عبدالله أحمد الشباط :
قبس الصحافة في المنطقة الشرقية(*)

إذا ذكرت نشأة الصحافة في المنطقة الشرقية، فإن اسمه يرد ضمن الأوائل، من أمثال: عبدالكريم الجهيمان، عبدالله الملحوق، علي بوخمسين، أحمد ويوسف الشيخ يعقوب، وعبدالرحمن العبيد، وخليل الفزيع، ومحمد العلي، وقدسبق لهذه الزاوية الوثائقية أن ألمحت إلى أن البدايات الصحفية في المنطقة الشرقية، قد شهدت صوراً زاهية.

ففي المنطقة الشرقية ظهرت ـ بجانب صحف أرامكو وسكة الحديد ـ كل من هجر والخليج العربي (في الأحساء)، وأخبار الظهران والفجر الجديد (في الدمام)، والإشعاع والخليج العربي ـ المجلة (في الخبر)، وقدتوقفت جميعها مع تنظيم المؤسسات الصحفية أو قبله، إلا أن القارئ ما يزال يتذكر تلك الإصدارات القديمة، لما كانت تمتاز به من جرأة في الطرح ومعالجة للمشكلات الاجتماعية والإدارية.

تجري الصحافة في عروق الأستاذ الشباط منذ الصغر، فقد بدأ عشقه الأول لها على يد الشيخ عبدالله بن خميس، الذي كان مديراً للمعهد العلمي في الأحساء (١٣٧٣هـ)، فكان للمعهد دور كبير في إثراء الحركة الأدبية، وتخريج جيل من الأدباء، وأصدر طلابه أول محاولة صحفية (هجر) التي كان الأستاذ الشباط يتولى سكرتارية التحرير فيها، في الوقت الذي شهدت فيه الأحساء محاولة ثانية قام بها طلاب المدرسة الثانوية (مجلة ألوان)، فصدر من الأولى عدد واحد، ومن الثانية ثلاثة أعداد فقط.

ثم شهدت الأحساء أول مطبوعة صحفية منتظمة، وكانت الوحيدة

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٣٤، في ٢٧/ ١٠/ ١٤١٩هـ - ١٣/ ٢/ ١٩٩٩م.

حتى الآن، وقد أصدرها عبدالله الشباط في ١/ ٣/ ١٣٧٦هـ (وهي مجلة الخليج العربي)، والتي صدر منها بضعة أعداد فقط، لكنه عاود إصدارها من مدينة الخبر بعد عام في شكل جريدة أسبوعية عام ١٣٧٧هـ، ثم تمكن في عام ١٣٨٠هـ من طبعها في «دار الخليج» التي أسسها أيضاً.

ثم تناقصت إسهاماته الصحفية بعد ذلك، وقصر نشاطه على الكتابة في الصحف الداخلية والخارجية، ثم تفرغ للبحث والتأليف، فأصدر أكثر من عشرة كتب في الأدب، واهتمّ في تأليفه، بشكل خاص، بتتبع تاريخ الأحساء، ونشر مخطوطات النتاج الفكري لخالد الفرج، كما أسهم في إنتاج برامج إذاعية عن أدباء الخليج العربي، وفي مجال الإعلان التلفزيوني.

الأستاذ الشباط، من أبناء المبرّز بالأحساء، وقد ولد عام ١٣٥٨هـ، وكان قد عمل في مجال التعليم وأسهم سنة ١٣٦٧هـ (١٩٤٧م) في إنشاء أول مكتبة عامة في القطيف، ويحظى بتقدير المجتمع الأدبي والصحفي.

الصحفي والمؤرخ (الكويتي): عبدالعزيز الرشيد يجنّد حياته وقلمه للملك عبدالعزيز(*)

ولد ونشأ في الكويت (١٣٠٥هـ)، لكن والده أحمد ولد في (الزلفي)، وجده رشيد من (ملهم)، ويقيم أبناء عمومته (البداح) في صلبوخ.

لم يعمّر الشيخ عبدالعزيز الرشيد طويلاً (٥١ عاماً)، لكنه ترك تاريخاً حافلاً، فكان رائداً في الدعوة الإسلامية، وفي التاريخ والتعليم والصحافة، ختم القرآن الكريم في الكويت، ودرس الفقه الحنبلي في الأحساء والزبير وبغداد، والتقى شكري الألوسي وبهجت الأثري ومحمد رشيد رضا والثعالبي، واجتمع بأمين الريحاني وغيرهم.

جرّب الغوص في مياه الخليج، ومارس التجارة الخفيفة، وصار معلّماً ومديراً للمدرسة المباركية ـ النظامية الوحيدة آنذاك ـ في الكويت، ثم ارتحل إلى البحرين، ثم إلى بلاد الملايو (ماليزيا وإندونيسيا) ليمارس الدعوة والتعليم والصحافة حيث توفي في جاوة (١٣٥٦هـ)، وهو والد الأديب الكويتي السفير يعقوب الرشيد، كتب في صحف العراق بعامة، ومجلة (الشورى) المصرية بخاصة، وفي بغداد أصدر أول رسالة علمية دينية له (تحذير المسلمين عن اتباع غير سبيل المسلمين) مطبوعة في مطابع «الرياض» ببغداد لسليمان الدخيل، (التي سبق الحديث عنها في هذه السلسلة الوثائقية).

وانطلاقاً من اختصاص هذه الزاوية، سيتركز الحديث في نقطتين:

الأولى: أن المؤرخ الرشيد هو أبو الصحافة الكويتية، فهو منشىء أول مطبوعة (مجلة الكويت ١٣٤٦هـ)، ومؤلف أول كتاب عن تاريخ الكويت،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٤١، في ٤/ ١١/ ١٤١٩هـ - ٢٠/ ٢/ ١٩٩٩م.

مطبوعاً في بغداد (١٣٤٤هـ)، وقد التقى في الكويت وبلاد الجاوة بالإعلامي العراقي الشهير (يونس بحري)، الذي عمل في إذاعة برلين أيام هتلر ومؤلف كتاب: «هنا برلين ـ حي العرب»، وتعاونا في إصدار مجلة في إندونيسيا باسم «الكويت والعراقي» وهو اسم مأخوذ من مجلة «الكويت» ومن الشق الثاني من لقب «السائح العراقي»، الذي كان يطلق على يونس بحري.

الثانية: أنه واحد من أكثر من أبدى إعجاباً مخلصاً، ظاهراً وباطناً بشخصية الملك عبدالعزيز، واقتناعاً بمنهجه، وإيماناً بنقاء عقيدته، فنذر نفسه داعية نزيهة للدفاع عنه، قبل لقائه به سنة (١٣٤٢هـ) وبعدها، وتؤكد الكتابات عنه، أنه لم يستثمر محبته وصلته هذه للإفادة المادية مع أنه وظّف صحافته وأوقفها في سبيل المملكة والذود عن الملك عبدالعزيز، كما كان يفعل غيره (من أمثال محمد رشيد رضا منشىء مجلة «المنار» الذي سبق الحديث عنه)، ولقد واجه في سبيل ذلك صنوفاً من المعاناة، لم ترض كرامته ونفسه الأبيّة بالكشف عنها، وكان من علامات حبه وولائه للملك عبدالعزيز أن استجاب لرغبة جلالته في الذهاب إلى بلاد الملايو للدعاية للحج، ورد الإشاعات المغرضة عن دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

أقام هناك بقية حياته، وكوّن أسرته الثانية، لا شأن له في إندونيسيا إلا التوفيق بين الطوائف الإسلامية، والرد على الافتراءات المذهبية، وتأكيد أمن الحج وسلامته، وقد أصدر مجلتين هناك لهذا الغرض «الكويت والعراقي» و «التوحيد»، في وقت كانت فيه إندونيسيا وماليزيا وما جاورهما تعجّ بعشرات من الصحف العربية التي يصدرها الحضارم بالذات هناك.

وبسبب تطبيق الحدود الشرعية في الحجاز، كان جلالة الملك عبدالعزيز يشعر بالقلق، من دعايات مغرضة، تصدرها تلك الصحف ضد المملكة،

مما أدى إلى انخفاض حاد في عدد حجاج الجاوة بين عامي ١٣٥٠هـ و ١٣٥٥هـ، فقام عدد من الموالين والمحبّين للمملكة، ومنهم عبدالعزيز الرشيد وعبدالحميد الخطيب (سبق الحديث عنه) والشاعر الكويتي محمود شوقي الأيوبي، بالتجوال هناك لتفنيد هذه الدعايات والرد عليها، وقال عنه د. يعقوب يوسف الحجي:

«لقد دخل عبدالعزيز الرشيد في معارك قلم كثيرة، وكرّس آخر سني حياته للدفاع عن الملك عبدالعزيز، لما كان يمثله جلالته من آمال وأماني في رفع راية القرآن والدين، ولم يشعر تجاه ذلك بغير القيام بالواجب المقدّس لخدمة الدين».

لقد أجاد د. الحجي، في تسجيل سيرة الشيخ عبدالعزيز الرشيد في كتابه الموثق الصادر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية (١٩٩٣م)، فالكتاب شيّق وسلس يستحق الاقتناء والقراءة، كما (يستاهل) مؤلفه أجمل عبارات الشكر عليه من مواطني هذه البلاد.

وهؤلاء الرجال، الذين وقفوا سراً وجهاراً مع الوطن، ممثلاً برمزه العظيم، المؤسس الراحل، يستحقون منا التعبيرعن الشكر، والذكرفي كل مناسبةوموقع، وهو أمر لا يفوت على أبناء الملك عبدالعزيز وأحفاده.

والشكر للزميل محمد بن عبدالله الحمدان، صاحب مكتبة قيس للكتب النادرة، الذي أعارني هذا الكتاب لأتمكن من تحرير هذه الحلقة.



جميل الحجيلان :
مؤسس المدرسة الحديثة للإعلام(*)

لاشك أن تحويل الصحافة السعودية، ذات الملكية الفردية، إلى صحافة مؤسسات جماعية، وذلك بعد عام من إنشاء وزارة الإعلام وتعيين جميل الحجيلان وزيراً (١٣٨٢هـ)، قد اكسبته تحفظ أصحاب الامتيازات القديمة، لكن الجميع يتفق على أنه رجل الإعلام السعودي الحديث ومؤسسه.

يعدّ ذلك العام، في نظر دارسي الإعلام وتاريخه، عام التحول الحقيقي في المسيرة الإعلامية، إلى عالم أرحب من العصرية والمهنية والانفتاح، فلقد شهد إعادة هيكلة الصحافة، وتحويل ملكيتها إلى نمط من أنماط الشركات، تمتزج فيها شرائح المجتمع، لتسهم في الصناعة الصحفية الوطنية.

أما بالنسبة للإذاعة، فلقد خرجت من عزلتها إلى الانتشار في أرجاء الوطن، وافتتحت إذاعة الرياض، وخصصت برامج باللغات الأوروبية.

واتخذت الدولة في أواخر عهد الملك سعود وأوائل عهد الملك فيصل، رحمهما الله، القرار بافتتاح التلفزيون، وبدء الخطوات العملية لإقامة سبع محطات تغطي سبع مناطق وتجمعات حضرية، في غضون خمس سنوات.

وكان للإعلام الخارجي نصيب كبير من هذا التحول، تمثل في الاهتمام بالكتب والأفلام الإعلامية، واستقطاب الكتّاب البارزين، العرب والأجانب، لزيارة المملكة، وتوثيق تاريخها وتطورها، وذلك ضمن قائمة طويلة من الإنجازات الإعلامية، النوعية والكمّية، مما لا يتسع المجال للتفصيل فيه.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٤٨، في ١١/ ١١/ ١٤١٩هـ - ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩م.

في الفترة التي أمضاها جميل الحجيلان وزيراً للإعلام (ثماني سنوات) كان المحيط العربي مليئاً بالمخاضات والتطورات السياسية والإعلامية، مما اضطر الإعلام السعودي إلى التفاعل معها، وفي الداخل، حدثت تحولات ثقافية عديدة أسهم بها الإعلام أو تأثر بها، ولا أجدر من هذا الرجل لكتابة تاريخ تلك المرحلة، وهو شاهد عصره الذي يمسك بأطراف الخلفية القانونية والسياسية والإعلامية، فالأستاذ الحجيلان بليغ العبارة، راقي الأسلوب، وكان يكتب المقالات السياسية المعبرة في الصحف السعودية والعربية ـ تحت اسم مستعار ـ مما جمعه في كتاب: «الدولة والثورة»، الذي أصدرته الدار السعودية للنشر سنة ١٣٨٧هـ.

الحجيلان، لم يكن وزيراً سياسياً فحسب، بل كان يشارك في دراسة الكلمة، والموسيقى، والنص، والإخراج، والمونتاج، وكان ينزل إلى الميدان، ويقضي دوامه المسائي بين أوراقه والالتقاء بالمهنيين بجوار إستوديوهات الإذاعة والتلفزيون، فكان بذلك (تكنوقراطياً) متخصصاً ناقداً ذواقاً، يتفوق على المتخصصين أنفسهم، كانت الثقة وراء ما أنجزه، ثقة الملك فيصل به، وثقته بنفسه، فكان يتصرف وفق ما يوحيه ضميره، وهو يعرف الخطوط الحمراء والصفراء، ويتحرك في حدودها.

من المؤكد أن واحدة من الإنجازات الإعلامية التي يعتز الشيخ الحجيلان بتقديمها للمجتمع، هي إفساح المجال لإسهام المرأة السعودية في برامج الإذاعة والتلفزيون في حدود قيم المجتمع وعاداته، وكان في مقدمة المشاركات في بداياتها (١٣٨٢هـ) شقيقته سلوى، وماما أسماء ضياء، ود. فاتن أمين شاكر وغيرهن.

ولد الشيخ الحجيلان سنة ١٣٤٧هـ، وحصل على البكالوريوس في الحقوق من جامعة القاهرة، ثم التحق بالعمل الدبلوماسي متدرجاً فيه،

حتى أصبح مستشاراً في السفارة السعودية في الباكستان، في وقت كان الشيخ محمد الحمد الشبيلي سفيراً فيها، ثم التحق الفريق علي حسن الشاعر ملحقاً عسكرياً لديها فيما بعد.

لاحظ الشيخ الشبيلي سعة الأفق والثقافة لدى الشاب الحجيلان، ولفت أنظار المسؤولين إليه، فعُيّن في رجب ١٣٨٠هـ مديراً للإذاعة والصحافة والنشر (بدرجة وكيل وزارة)، ثم عاد إلى العمل الدبلوماسي بعد سبعة أشهر، واختير أول سفير سعودي لدى الكويت بعد نيلها الاستقلال.

وفي ذي القعدة ١٣٨٢هـ عين أول وزير للإعلام، وفي ربيع الأول ١٣٩٠هـ عين وزيراً للصحة ووزيراً للإعلام بالنيابة مدة ستة أشهر، إلى أن عُين الشيخ إبراهيم العنقري وزيراً للإعلام خلفاً له في رمضان (١٣٩٠هـ)، وتفرغ الحجيلان للصحة.

وبعد أربع سنوات عُيّن سفيراً للمملكة في ألمانيا، ثم سفيراً في فرنسا، مدة تقارب تسعة عشر عاماً، كان خلالها فارساً من فرسان الدبلوماسية والإعلام السعودي، وقد تم اختياره منذ عام ١٤١٥هـ أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي، ثم جُدّد له لدورة ثانية في العام الماضي، وهو يجيد الإنجليزية والفرنسية، وضليع بقواعد اللغة العربية، وتسهم حرمه (أم عماد) في ميادين العمل الخيري والإنساني في المملكة.



إبراهيم العنقري :
الإعلام ذو الأبعاد الثلاثة(*)

كان اختيار الشيخ إبراهيم العنقري وزيراً للإعلام في عام ١٣٩٠هـ أكثر من مناسب، وفي محله، فلقد جاء مكملاً للجهود التي بذلها خلفه، ومتمّماً للإنجازات التي تحققت في مرحلة سابقة.

أتى الشيخ العنقري، ليضيف للإعلام عمقاً من نوع آخر، وليرسّخ مسيرته بأبعاد جديدة، جاء ليجد وسائل الإعلام قد توسعت أفقياً ورأسياً بما فيه الكفاية، بحسب إمكانات البلاد، فلم يكن على عجلة من الأمر، لإحداث مزيد من التوسع الأفقي إلا في نطاق ضيق، تمثل بإحداث وكالة للأنباء، وبعض إضافات معينة، كما سيجري إيضاحه، لكنه وجد حاجة لتدعيم المشروعات القائمة وتقويتها، على قاعدة من الاستقرار الإداري والتنظيم، وإصدار المزيد من القواعد والضوابط واللوائح التنفيذية.

كان التنظيم هو هاجسه الأول، ولذلك كانت أولى خطواته دعم الإدارة القانونية وتفعيل دورها، وهي إحدى حسناته التي مازالت الوزارة تقطف ثمارها حتى اليوم، ثم أتبع ذلك بخطوة أخرى، وهي اختيار المزيد من الكفاءات الوطنية المؤهلة لشغل الوظائف القيادية الشاغرة آنذاك.

فالحسُّ القانوني إذن، كان هو البُعد الأول في عهده، الذي دام خمس سنوات وزيراً للإعلام، وأصبح المستشار القانوني قاسماً مشتركاً في كل نشاط تنظيمي.

أما البُعد الثاني، فكان المهنية: فالشيخ العنقري، رغم ما يبدو عليه

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٦٢، في ٢٥/ ١١/ ١٤١٩هـ - ١٣/ ٣/ ١٩٩٩م.

من صمت وهدوء، فإنه مطّلع متميز، ومتابع جيد لما يكتب، ومتذوق لما يعرض، يتفاعل مع ما يُقترح عليه من أفكار، بل ويمثّل بنفسه رافداً من روافد العمل الإعلامي ومقترحاته، كل ذلك في إطار من الحكمة والتعقل والتدرج في الطرح، وتقديم أوجه التطوير.

ومن سماته، أنه كان يدع المسؤول يعمل، دون تدخل في عمله، ما لم يبدر منه ما يستوجب الملاحظة أو التنبيه، وعندما يتشاور معه رئيس القطاع حول أمر معين، فإنه ـ أي الشيخ إبراهيم ـ يأخذ هذا التشاور مأخذ الجد، لعلمه أن الأمر ربما كان فوق طاقة هذا المسؤول.

أما البُعد الثالث، فإن تجربته السابقة في وزارة الداخلية، قد اكسبته الخبرة في الأمن الاجتماعي والفكري والوطني، وهي صفة مهمّة لمن يتحمل مسؤولية قيادية في مجال الإعلام، والإعلامي الناجح هو من تتوافر لديه، بالإضافة إلى تخصصه في حقله، معرفة أو تجربة أو خبرة أو تخصص آخر، في القانون، أو التربية، أو الدراسات الاجتماعية أو العلوم السياسية، ومن المعروف، أن الشيخ العنقري، كان وكيلاً لوزارة الداخلية لسنوات طويلة، ملازماً لخادم الحرمين الشريفين أيده الله، عندما كان وزيراً للداخلية.

وفضلاً عن ذلك، فالأستاذ العنقري، ذو أسلوب أدبي رفيع، قوي في اللغة العربية، جيد الإلقاء، مما جعله ناقداً متمكناً لكل ما تعرضه وسائل الإعلام، لقد شهدت وسائل الإعلام في عهده منازل متدرجة وهادئة من التطوير النوعي، مع استكمال برامج الابتعاث والتدريب، وكان وراء افتتاح أول قسم للإعلام في المملكة عام ١٣٩٣هـ (في جامعة الملك سعود)، وبدء حقبة من التعاون الإعلامي الخارجي، كالانضمام إلى اتحاد الإذاعات العربية، ووكالات الأنباء العربية، وإنشاء وكالة الأنباء الإسلامية الدولية، ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية، وبدايات التعاون الإعلامي الخليجي.

وعلى صعيد كمّي، كان من أبرز إنجازات الشيخ العنقري، إنشاء وكالة الأنباء السعودية فور تعيينه، والتي ما كان من اليسير إحداثها في تلك الأعوام، في ظل الأوضاع المالية التي أعقبت التزام المملكة بدعم دول المواجهة بعد هزيمة حرب يونيه ١٩٦٧م، وقد باشرت عملها في ذي القعدة ١٣٩٠هـ.

وفي عهده، أُنشئت إذاعة خاصة للقرآن الكريم في كل من مكة المكرمة والرياض (دمجتا فيما بعد)، كما وضعت خطة شاملة لتطوير التلفزيون، واتخذت الخطوات التنفيذية لتحويل التلفزيون إلى الملون، ووقعت اتفاقية التعاون مع فرنسا.

ولد الشيخ العنقري عام ١٣٤٩هـ في ثرمداء، في منطقة الوشم، شمال غرب الرياض، تخرج من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٣م، ثم درس في جامعتي كولومبيا وميامي بأمريكا، وعمل في وزارة المعارف، ثم وزارة الخارجية، ثم وزارة الداخلية، ثم أصبح وزيراً للإعلام (١٣٩٠-١٣٩٥هـ)، ثم وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية (مدة ثماني سنوات)، ثم وزيراً للشؤون البلدية والقروية (ست سنوات)، ومنذ عشر سنوات اختاره المليك المفدى ـ حفظه الله ـ مستشاراً خاصاً له، فلقد كان في معيّته منذ أول عام تولى فيه وزارة المعارف سنة ١٣٧٣هـ.

(أبو مازن)، شخصية إعلامية راسخة، انعكست أبعادها الثلاثة على الإعلام السعودي، في خمس سنوات، وما بعدها، فأعطت ثمارها تنظيماً وانضباطاً، ومهنية، وعمقاً، ووطنية، وثقة بالغة.



طاهر زمخشري:
الريادة الإذاعية والصحفية لإعلام الطفل(*)

هذا الرجل العاطفي الفنان، الذي سبقنا إلى الدار الآخرة سنة ١٤٠٧هـ، كثيراً ما ينظر إليه من خلال شعره وقصصه وأدبه، فهو من شعراء مكة المكرمة، صدر له ما يزيد على عشرين ديواناً في الوطنيات والوجدنيات والاجتماعيات، وحاز على جائزة الدولة التقديرية في الأدب (١٤٠٤هـ).

لكن هذه الزاوية، بحكم تركيزها على تاريخ الإعلام، تكشف عن جوانب في شخصية لم توفَّ ما تستحق، من بينها، الزمخشري الإذاعي والصحفي، الذي لا يقل عن الزمخشري الشاعر.

(بابا طاهر) كما كان يعرف في محيط الإذاعة والمجتمع، كان ركناً من أركان الإذاعة السعودية منذ بدايتها، وعلى ما يزيد على ربع قرن، ويعدُّ بكل تأكيد من مؤسسيها، من جيل هاشم زواوي وعبدالله المنيعي وحسن قرشي، ثم عمل مع الجيل الثاني، عباس غزاوي وعبدالله راجح وزملائهما، أباً (روحياً كما يقال) للإذاعيين المخضرمين.

عمل مذيعاً ومقدِّماً ومعدّاً، لكنه اشتهر ببرنامجه الموجه للأطفال، الذي أكسبه لقبه (الأبوي) مستمراً معه ـ أي اللقب ـ حتى وفاته.

أما السمة الإعلامية الثانية، فهي ريادته في صحافة الطفل، حينما أقدم في عام ١٣٧٩هـ، وبتشجيع من خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، عندما كان وزيراً للمعارف، على إصدار أول صحيفة ملوّنة متخصصة في مخاطبة الطفل «روضة الطفل»، وقد واجه في سبيل بقائها صنوف الصعوبات

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٦٩، في ٣/ ١٢/ ١٤١٩هـ - ٢٠/ ٣/ ١٩٩٩م.

الفنية، فتوقفت بعد أن أصدر منها (٢٩) عدداً أسبوعياً في تسعة أشهر، مسجلة بذلك الأسبقية لأول تجربة من هذا النوع المتخصص، وكانت مجلة «الروضة» هذه تصدر في مكة المكرمة وتطبع في دار الأصفهاني بجدة، وقداستمد فكرتها من نجاحه في تقديم برامج الأطفال.

يحتفظ له كاتب هذه السطور، بمقابلة تلفزيونية مطوّلة لم تعرض، تُبين أنه ولد في مكة المكرمة في ٢٧/ ٧/ ١٣٣٢هـ (أي قبل دخول الحجاز في الدولة السعودية بأكثر من عشرة أعوام)، ودرس في كتّاب النوري، ثم في مدرسة الفلاح، عمل بعد ذلك في دار للأيتام في المدينة المنورة، ثم في مطبعة أم القرى بمكة المكرمة، ثم في إدارة الجمارك، والتحق بالإذاعة مع بداياتها.

ترجم له الكثيرون، ومنهم: عبدالقدوس الأنصاري وعمر الساسي ود. علي جواد الطاهر، وكان الزميل د. عبدالرحمن الأنصاري ممن كتب في تحليل شعره وأدبه، وكان أول إصداراته (ديوان أحلام الربيع ١٣٦٥هـ) الذي عدّه أحمد عبدالغفور عطار أول ديوان شعر حجازي مطبوع.

بدأت موهبته الشعرية تتفتح أثناء دراسته في مدرسة الفلاح، وفي حفلات الزواج وتأليف (مجسّاتها)، وقد كان لفقد زوجته سنة ١٣٥٧هـ أثر كبير في حياته، وفي (تفتّق) قريحته الشعرية، وقد أنجب ابناً واحداً وثلاث بنات، وكان ممن عطف عليه ورعاه في صغره كل من محمد سعيد عبدالمقصود خوجة، وعبدالله أحمدوه، وعباس قطان (أمين العاصمة المقدسة)، رحمهم الله جميعاً.

قدم إلى الرياض، مع محمود صالح قطان (سكرتيراً له) في المحاولات المبكّرة لإنشاء بلدية الرياض، وألقى أمام جلالة الملك عبدالعزيز ـ لأول مرة ـ قصيدة من نظمه.

وقع في أواخر سنيّ حياته في حب تونس، وصار يقضي أيامه مناصفة بين عشيقتيه: المملكة وتونس، وقد بادلته المشاعر نفسها وسمّت شارعاً باسمه، وعُدَّ سفيراً شعبياً يمثل الشعب السعودي عند إخوانه التونسيين، وحقق فيها شهرة واسعة على الصعيد الثقافي والاجتماعي، لا تقل عن حب أهله في وطنه الأم، وأصدر في هيامه بها عدداً من الدواوين الشعرية، ساعدت في التعريف بالشعر السعودي في الخارج، تماماً كما فعل السفراء حسن قرشي ومحمد الفهد العيسى ومقبل العيسى وعبدالرحمن القاضي وغازي القصيبي وعبدالعزيز خوجة وغيرهم.



الحافظان:

علي وعثمان حافظ(*)

لا يمكن لسلسلة وثائقية، تتناول ومضات من تاريخ الإعلام السعودي ومحطاته الرئيسية، أن تقترب من نهايتها، دون أن يكون لهذين الرائدين نصيب منها، فهما نجمان سطعا في سماء الطباعة والصحافة في المملكة مدة تزيد على نصف قرن، وكان لهما مع عبدالقدوس الأنصاري فضل السبق في ظهور الصحافة السعودية في المدينة المنورة.

والواقع أن الذي يتصدى لتاريخ هؤلاء الرواد يحتار فيما يبدأ به، وما يكتب عنهم، وفيما يختار للتركيز عليه من سيرتهم، لأنهم في الغالب ذوو مواهب متعددة، وذوو بصمات على مجالات عديدة، وخصوصاً إذا كانوا من المنتمين إلى عالم الفكر والأدب والثقافة والإعلام.

علي وعثمان حافظ، شقيقان شبه توأمين، لا يذكر أحدهما إلا ويقترن اسمه بالآخر، كانا رفيقي درب واحد وذوي اهتمام متقارب، لكن الشيخ علي ـ وهو الأكبر بعام واحد ـ هو الأقرب إلى الأدب والشعر والتاريخ، أما الشيخ عثمان فكان الأكثر التصاقاً بالصحافة، وكان له دوركبير في توثيق تاريخها الذي سبق تكوين المؤسسات الصحفية.

كان يمتلك مطبعة «طيبة» في المدينة المنورة لطباعة الكروت والأوراق التجارية، ثم قام بجلب مطبعة كبيرة من مصر بمفرده، وحصل على امتياز جريدة «المدينة المنورة» باسمه، لكنهما اشتركا في بقية مشوارهما الصحفي والثقافي والاجتماعي معاً، يستخدمان مكتباً واحداً وخزنة نقود واحدة،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٨٣، في ١٧/ ١٢/ ١٤١٩هـ - ٣/ ٤/ ١٩٩٩م.

وسكنا في البداية في منزل واحد، ولهما صداقات مشتركة ورغبات متقاربة.

اشتركا في سنة ١٣٦٥هـ في بناء مدرسة الصحراء الخيرية لأبناء البادية في بلدة (المسيجيد) قرب المدينة المنورة، وكانا يقدمان معونة مالية تشجع الطلاب على الالتحاق بها والاستمرار فيها، حتى كبرت وضاقت، فأمر الملك عبدالعزيز، رحمه الله، بدعمها، ثم تسلمتها الدولة سنة ١٣٨١هـ بعد ستة عشر عاماً من إشراف آل حافظ عليها، وقد خرّجت جيلاً من الكفاءات والمسؤولين، ممن عمل في أرامكو وسكة الحديد بشكل خاص.

كانت قصة جلب المطبعة بحد ذاتها قصة شيقة، واجه عثمان حافظ بعصاميته صنوف الصعوبات في سبيلها، بدأت من إمكانات مالية شبه معدمة، حيث ضم الشقيقان ما كان لديهما من نقود، مع سلفة قدمها صديقهما الشيخ محمود شويل، لشراء مطبعة كادت قبل أن تصل إلى جدة أن تستقر في قاع البحر الأحمر (١٣٥٥هـ)، ثم قام بتركيبها بنفسه، وكان هو مديرها وعامل الطبع والتحبير والقص والتغليف فيها، ثم بدأ بطبع أول أعداد مجلة «المنهل» التي أصدرها عبدالقدوس الأنصاري في المدينة المنورة (ذو الحجة ١٣٥٥هـ)، قبل شهر واحد من صدور جريدة «المدينة المنورة».

أما قصة إصدار الجريدة، فإنها التاريخ الصحفي للشقيقين، وقد واجها في سبيل ظهورها في ٢٦/ ١/ ١٣٥٦هـ صوراً أخرى من المعاناة، بدأت بظروف الطباعة، مروراً بظروف إيقافها لأسباب رقابية بأمر قلم المطبوعات سنة ١٣٥٧هـ ولمدة ستة أسابيع تقريباً، ثم اضطرارها للتوقف ست سنوات خلال الحرب العالمية الثانية (١٣٦٠هـ)، وذلك بسبب نقص الورق.

وكان أمين مدني، رحمه الله، أول من تولى رئاسة تحريرها، حيث كان

صاحبها في البدء ينأى بنفسه عن مباشرة مسؤولية التحرير، وقد قام الشيخ عثمان بتأليف كتابه عن «تطور الصحافة في المملكة» سنة ١٣٩٦هـ، وخصص الجزءالثاني منه لرواية قصة جلب المطبعة وصدور الجريدة والظروف التي مرت بها.

ولد الشقيقان تباعاً في عام١٣٢٦هـ و ١٣٢٧هـ، ودرسا في المسجد النبوي الشريف، وعمل الأخ الأكبر ـ علي ـ في مالية المدينة المنورة، ثم المحكمة الشرعية وفرع وزارة الزراعة، واختير رئيساً لبلدية المدينة المنورة، أما السيد عثمان فقد اشتغل في التدريس وفي هيئة الأمر بالمعروف، ثم معتمداً للمعارف في المدينة المنورة (١٣٦٢هـ)، كما عمل في وزارة المالية، ثم عيّن مديراً لإدارة الحج في المدينة المنورة أيضاً، وقد قام الأخوان في عام ١٣٨٣هـ بتأسيس شركة المدينة للطباعة والنشر بجدة، بعد أشهر من نقل الجريدة من المدينة المنورة إلى جدة، في جمادى الآخرة ١٣٨٢هـ.

وانطلاقاً من اهتماماتهما الفكرية، أصدر علي حافظ كتاب «فصول من تاريخ المدينة المنورة» وكتاب «نفحات من طيبة» وكتاب «أضواء من تاريخ المدينة»، كما أصدر عثمان حافظ كتابه عن «تطور الصحافة السعودية» من جزأين، كما جمع مقالاته في كتاب «صور وأفكار» وكتاب «صور وذكريات».

وقد توفي الشيخ علي سنة ١٤٠٧هـ، بينما توفي الشيخ عثمان سنة ١٤١٣هـ، رحمهما الله رحمة واسعة.



بمناسبة معرض الوفاء التشكيلي للفنان محمد السليم
إنه الوفاء الصادق(*)

يثبت الإخوة الفنانون السعوديون بوفائهم لزميلهم الراحل محمد السليم أنهم يمثلون أخلاق الفن كما ينبغي أن تكون.

في عودة الحياة البشرية إلى دورتها المادية، تعود النفس إلى النسيان، وقد يستثقل المرء بعد أن يرحل زميل له أو قريب أن يجد الحافز للقيام بعمل يخلد ذكراه أو يخفف عن أهله، لكن زملاء الفقيد الغالي، غيّروا هذا الظن فكانوا بصدق الأوفياء له قبل رحيله وبعده، وما أجمل الوفاء، ولا أروع من معاني الوفاء.

عرفت المرحوم السليم، بُعيد افتتاح التلفزيون عام ١٣٨٥هـ، حيث كان وزملاؤه الرسامون والمصممون: عبدالعزيز الغسلان، وسعد العبيد، والمنفذون والنجارون والدهانون: محمد الشرهان، ومحمد الدوسري ويوسف السويد، وعبدالكريم أبا حسين، وغيرهم، يعملون في ظروف حرجة يشكلون برفقة زميلهم عدنان فرهود طلائع مدرسة ديكور التلفزيون، يقيمون ثلاثة ديكورات في آن واحد، وإستديو واحد، ويوم واحد، لا ينقصهم التفاني والإخلاص، يشعرون أن التلفزيون دارهم الثانية، وقد يقضون فيه أكثر مما يمضون مع أهلهم، سواء كانوا متزوجين أو عزاباً.

كان «أبو طارق» رحمه الله مثالاً للوداعة والحياة المستورة والبساطة، لا أظن أنه يوماً وقف مشاكساً أحداً من رؤسائه وزملائه أو مترفعاً عليهم، ولا نعرف يوماً قصّر فيما أسند إليه من واجبات، ولم يشكّل التعويض

(*) نشرت في كتاب عن المعرض، أصدرته الرئاسة العامة لرعاية الشباب ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

المادي محوراً هاماً في حياته، لأنه كان يعتبر «مرسمه» رئته الثالثة، يتنفس من خلالها الهواء والأوكسجين، وربما أعطى من دخله المحدود دون حساب، بل لا أظن أنه أمسى يوماً كان فيه مرتاحاً من الناحية المالية.

ما كان يميز الوظيفة العامة «أيام زمان» أنها كانت جزءاً من حياة الإنسان الموظف وهوايته، تعيش معه ويعيش معها في بيته وتفكيره، ولهذا السبب لم يُلجأ إلى الخصخصة، ولهذا السبب أيضاً، تتراكم إجازات الموظف لأنه يجد الراحة والمتعة والمسؤولية في مباشرة أعماله الوظيفية.

فشكراً للقائمين على هذا المعرض بالرئاسة العامة لرعاية الشباب أن سعوا برغبة أصيلة صادقة ومخلصة، لتكريم فنان وهو في مثواه، وبعد فترة من رحيله، ملاقياً وجه ربه بحسنات وأعمال سيجد جزاءها من لدنه إن شاء الله.

تكريم فنان غائب، عاش فقيراً إلا من عزة النفس وانقطع عن الحياة، منعزلاً حياءً من مواجهة دائنيه، فهنيئاً لك «أبا طارق»، تنام بجوار خالقك، قرير العين، بحب مجتمعك وتقدير زملائك، وبر أولادك، ووفاء ربعك، وذكراك الطيبة، أمامك ومن قبلك ومن بعدك.

وهل بعد حب الله والناس حب أكبر، وكنز أغلى، ومقام أعز؟.



طـامـي :

الذي عجلت إذاعته بافتتاح إذاعة الرياض(*)

اسم طامي هو لقب الشهرة، واسمه الحقيقي هو عبدالله بن سليمان العويّد، من مواليد بريدة بالقصيم (١٣٤٣هـ)، التحق في صغره بحملات العقيلات الشهيرة، التي كانت تتردد بين نجد وبلاد الشام ومصر، وخدم في الجيش الفرنسي في الشام، وكان له اهتمام باللاسلكي، وقد أجرت معه جريدة «الجزيرة» مقابلة موسعة في عددها (٤٤٠٠) بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٤٠٥هـ، ضمن مقابلات «ضيف الجزيرة».

حصل على مرسلة لاسلكية قديمة (من لاسلكي الرياض) فحوّلها ـ بمساعدة المهندس الشريف مهنا بن عطية الله ـ إلى مرسلة إذاعية يمارس عليها هوايته، مستفيداً من الفراغ الإذاعي الذي كانت تعيشه بعض مناطق المملكة، نتيجة انزواء البث الإذاعي في غرب المملكة، بالرغم من عدّة تحسينات أدخلت على الإرسال.

شهدت بداية الثمانينيات الهجرية (قبل ٤٠ عاماً) الكثير من التقلبات السياسية في الوطن العربي، وصدرت حملات إعلامية معادية ضد المملكة من بعض الأنظمة السياسية الجديدة، مما اضطر الإعلام السعودي إلى التصدي لتلك الحملات، دفاعاً عن منهج المملكة وسياستها، وحماية للمواطن من إذاعات تصوّب إليه من دول مجاورة، كانت تنفرد بالمستمع السعودي بسبب قوة إرسالها وبرامجها.

كان وضع الإذاعة السعودية في تلك الفترة محل تذمر الدولة وشكوى المواطن، نتيجة عدم انتشارها، وعدم قدرتها على مواجهة تلك الحملات

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٩٠، في ٢٤/ ١٢/ ١٤١٩هـ - ١٠/ ٤/ ١٩٩٩م.

بفاعلية وكفاءة، في خضم التوتر والغليان السياسي الذي كان يعم المنطقة بأسرها، فارتفعت الأصوات منادية بإصلاح حال الإذاعة، لتتمكن من القيام بواجبها في التوجيه الاجتماعي، والتثقيف السياسي، وإيصال الخبر وصوت الدولة إلى المجتمع كافة، وأسفر ذلك عن إنشاء وزارة الإعلام نفسها سنة ١٣٨٢هـ.

ومن هنا جاءت محاولات طامي، بالرغم من بدائيتها وسطحيتها، انتقاداً ضمنياً لوضع الإذاعة، وضعف برامجها وإرسالها، الذي لم يكن يصل إلى العاصمة السياسية (الرياض)، فضلاً عن وصوله إلى الأطراف الشرقية والشمالية والجنوبية، مما جعل تلك المناطق مسرحاً للإذاعات المجاورة لها.

بدأت إذاعة طامي سنة ١٣٨١هـ في الرياض بسيطة متواضعة يقوم عليها بنفسه، يجد الكثيرون التسلية فيما يذيعه فيها من تعليقات ومواد ترفيهية ويتندرون على إعلاناتها الطريفة، فهو قد يدع المستمع مع أغنية طويلة، ويذهب لقضاء شغل آخر، وقد يعلن عن طفل ضائع، أو بقرة مفقودة، وقد يقرأ أسماء الناجحين، إلى آخر هذه المواقف التي تجمع بين الفائدة والتسلية أو التندر عليه أحياناً، وقد استمرت إذاعته أكثر من عامين، حيث لم تتوقف إلا بعد أن تم تركيب أول مرسلة تقوية إذاعية تخدم منطقة الرياض أواخر عام ١٣٨٢هـ، وهي المرسلة التي مهّدت الطريق لافتتاح إذاعة الرياض (١٣٨٤هـ)، وقد بقيت طرائف طامي وتعليقاته في أذهان جمهوره إلى اليوم، وكان قد تلقى عند إيقافها تكريماً من الدولة تقديراً لجهوده.

كان يتخذ من إحدى الشقق في عمارة الأمير محمد بن سعود الكبير في شارع الملك فيصل (شارع الوزير سابقاً) مقرّاً لإذاعته، ولأنها كانت تبث

على موجة قصيرة، فلقد كانت تسمع أحياناً في مناطق مجاورة.

عمل بعد توقف إذاعته، في وزارة الإعلام لفترة قصيرة، ثم جرّب التجارة مع بعض ابتكاراته التي لم يكتب لها التوفيق، ، ويقيم حالياً في شرق الرياض، وقد تجاوز الخامسة والسبعين، وله من الأبناء (٦) ومن البنات (٦) وعدد من الأحفاد.

إذاعة طامي هذه كانت الأشهر، لكنها لم تكن الوحيدة، فأهالي عنيزة يتذكرون محاولة مماثلة، قام بها عبدالرحمن الزامل الهديّان الذي كان له ولع واهتمام مشابه باللاسلكي، وقد استخدمها بطريقة تشبه إذاعة طامي وفي الفترة الزمنية نفسها، ولمدة ساعتين يومياً تقريباً، ولعدة أشهر.

لكن هناك فئة لم تنل ما تستحقه من الدراسة والبحث، وهي فئة هواة الراديو واللاسلكي، الذين كانوا يتبادلون هواية الاتصال والتخاطب الثنائي مع أقرانهم داخل المملكة وخارجها، ومنهم على سبيل المثال: سمو الأمير طلال بن عبدالعزيز، والشيخ أحمد زيدان (وكيل وزارة المواصلات الأسبق)، الذي قد يحرّضه هذا المقال على الكتابة عن أعضائها وتاريخها داخل المملكة.

أما في الخارج، فكان الملك حسين من أبرز المهتمين بهذه الهواية، الذين كان الواحد منهم يتحدث مع الآخر، أسوة بما يتم حالياً عبر الإنترنت، وكان يتخذ من اسم (هاشم) لقباً له، لإخفاء شخصيته عند الاتصالات.



الفصل الثاني

مقالات في الإعلام

قرار تنظيم البث الفضائي
ماذا يعني للمواطن(*)

صدر قبل أيام قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٨ وتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٤١٤هـ (٧/ ٣/ ١٩٩٤م)، بتنظيم استقبال المحطات التلفزيونية الخارجية، التي يتم التقاطها بواسطة الأقمار الصناعية.

ومع أنه لم يسبق أن صدر في أي يوم من الأيام قرار بشأن استخدام «أطباق» الاستقبال، إلا أن القرار جاء مفاجئاً لبعض المواطنين، مما جعل الكثيرين في الداخل، وفي الخارج بشكل خاص، يفسرونه ويؤولونه تأويلات تختلف عن الحقيقة والواقع والهدف، خاصة وأن مسؤولاً فنياً أو إعلامياً لم يستخدم وسائل الإعلام ليوضح للجمهور وللمراقبين في الخارج أبعاد القرار ومعطياته، ويقدم شرحاً فنياً له، أو يجيب عن الاستفسارات التي خطرت على أذهان المواطنين، مما أبقى الصورة مبهمة مشوشة، دون توضيح أو تفسير.

وإذا قيل إنه لم يسبق أن صدر في أي يوم قرار مماثل لهذا التنظيم، فإنه ينبغي الاستدراك بأن الإجراءات المعلنة السابقة التي صدرت حتى الآن، تقضي في الواقع، بمبدأ «عدم السماح»، أي أن الأصل هو منع استخدام أطباق الاستقبال محلياً، وإن أصبحت الآن، في واقع الأمر، منتشرة فعلاً، حيث كانت تستورد مجزّأة، وبشكل غير رسمي، أو تصنّع بعض أجزائها محلياً، ولذلك فإن كلمة «منع» الواردة في قرار مجلس الوزراء الموقر، يمكن بالأحرى أن تحمل على أنها «استمرار منع»، لأن الأمر لم يكن مسموحاً به من قبل حتى يمنع.

(*) مقال غير منشور، وقد حرر في ٨/ ١٠/ ١٤١٤هـ - ٢٠/ ٣/ ١٩٩٤م.

لقد دعا كاتب هذه السطور منذ عامين إلى إيجاد تنظيم لهذا الأمر، وبطريقة تشابه الفكرة التي صدر بها القرار، وذلك لإضفاء طابع «الوضوح» على أمر واقع يتم تداوله بشكل غير معلن، وحتى تتمكن الجهات المختصة من «توجيه» هذه الوسائل «الجماهيرية» توجيهاً سليماً، يتفق مع الصالح العام، ويمكِّن في الوقت نفسه من الاستفادة من معطيات العصر، ومن فرص استقبال المحطات الملتزمة التي لا ضرر من برامجها، فهناك العديد من الدول المتقدمة فنياً، بل والمتفتحة اجتماعياً، تطبق مثل هذا التنظيم وتأخذ به رغم تحرر مجتمعاتها أخلاقياً، إذ ليس من الميسور ـ مادياً أو فنياً ـ على كل منزل أن يستخدم تلك الأطباق على تعدد أنواعها، فكيف إذا أضفنا إلى ذلك أن من مسؤولية الدولة حماية المجتمع من بعض تلك المحطات، مع حماية المستهلك مالياً نتيجة تعامله مع أجهزة و «ماركات» غير مضمونة وقد لا تتوفر لها قطع غيار، فهي فكرة تهدف إلى التنظيم، والتنظيم أمر مطلوب ومرغوب.

أما كيفية تنفيذ هذه الأفكار التنظيمية التي جاء بها القرار، فإنها تتحقق بإحدى ثلاث وسائل فنية ـ منفردة أو مجتمعة ـ وهي كما يأتي:

الوسيلة الأولى: أن يُنشأ مركز لاستقبال المحطات الداخلية أو الخارجية المرغوبة، ثم يعاد بثها إلى المشتركين بواسطة «الكيبل» على غرار خدمة الهاتف، وهي طريقة مكلفة وصعبة التنفيذ، وقد تجاوزها الزمن والاختراعات والتكنولوجيا فعلاً، لأنها تحتاج إلى حفر وإلى تمديد الأسلاك «الكابلات».

الوسيلة الثانية: أن يُنشأ المركز المشار إليه لاستقبال المحطات المرغوبة، ثم يعاد بثها إلى المشتركين محلياً في المدن والتجمعات السكانية عبر مرسلات محلية «تشبه المايكرويف»، بينما يزوَّد المشتركون بها بوسائل استقبال (أنتنات) مشفَّرة فنياً، لا يمكن فك إشارتها ورموزها إلا بدفع اشتراك.

فإذا ما افترض أن المركز الرئيسي تتجمع فيه عشر محطات منتقاة، فإنها ستبث مجتمعة إلى المشاهدين في ذبذبة واحدة، بحيث يستطيع المشترك تلقِّيها كلها أو بعضها حسب رغبته وحسب نوع اشتراكه، وهذا الأسلوب مطبق الآن في بعض مدن المملكة بشكل مبسَّط ومحدود، دون تصريح رسمي.

ومشكلة هذه الطريقة أنها تحتاج أيضاً إلى تكاليف كبيرة، لإنشاء عدد من محطات «إعادة البث» في المدن الكبرى والتجمعات السكانية، وقد تحرم القرى النائية منها.

الوسيلة الثالثة: أن يُنشأ مركز التحكم والاستقبال المذكور للمحطات المرغوبة، ثم يعاد بثها مرة أخرى إلى المواطنين المشتركين في الداخل بواسطة الأقمار الصناعية، بعد تزويد المشاهدين بأجهزة التقاط لفك رموز شفرة الإرسال.

وتعد هذه الوسيلة ـ بالنسبة للظروف الجغرافية للمملكة ـ أيسر السبل الثلاث وأكثرها تقدماً، بل وربما أرخصها على المدى الطويل، حيث لا تحتاج إلى بنية أساسية معقدة أو تجهيزات بالغة التكاليف، ويمكن التخلي عن بعض التكاليف حسب التطورات والمتغيرات الفنية، فضلاً عن أنها فنياً تغطي المملكة بأكملها، وتدخل فيها محطات التلفزيون السعودي نفسه.

وربما تتجه الدراسات في الوقت الحاضر إلى الأخذ بالأسلوب الثاني أو الثالث، مما يمكن معه اعتبار أن كلمة «بواسطة الكيبل» الواردة في القرار تكون قد استخدمت مجازاً، لتقريب الصورة فنياً إلى أذهان الناس، على أساس أنه يسمى أحياناً «كيبل هوائي».

ومن خلال استفسارات العديد من المواطنين، أثناء مناقشة مفهوم هذا القرار بعد صدوره، وكذلك من خلال متابعة التعليقات التي تناولت بها وسائل الإعلام الأجنبية هذا القرار، فإن كثيراً من المراقبين في الخارج قد تبادر إلى ذهنهم بأن القرار يعني حجب حرية الاستقبال، وتقييد «انسياب المعلومات» وأنه شكل من أشكال التدخل والمنع إلى آخره.

إن هذه الخطوة، من منطلق مهني ووطني واجتماعي، هي خطوة تصحيحية تنظيمية إيجابية وضرورية، قصد بها «تقنين واقع» غير واضح وغير مصرح به، مع قدر معقول جداً من توفير المحطات الملتزمة، فرضته مسؤولية الدولة تجاه حماية الأمن الفكري للمجتمع، مع تيسيره فنياً ومادياً للمواطن، بحيث يكون في متناول من يرغب من المواطنين ومقدورهم، مع أقصى قدر من الاختيار والالتزام والمحافظة والمسؤولية، ولن يكون في القرار حرمان من المحطات «المحترمة»، التي تعارف الناس على تميزها مهنياً والتزامها برامجياً وقبولها اجتماعياً.

والمسألة في الواقع ستكون، من الناحية الاقتصادية والفنية، قريبة الشبه بحال من يختار بين إنشاء محطة توليد كهرباء خاصة في منزله، أو الاشتراك بوسيلة عامة، مضمونة الجودة، معقولة التكاليف، وتحت رعاية الدولة وإشرافها ومسؤولياتها، وفي إطار من المصلحة العامة والرقابة الضرورية.

وإلى أن يبدأ التنفيذ الفعلي لهذا القرار، والذي يتوقع أن تسبقه كثير من الدراسات الفنية والاقتصادية ـ إذ إن هذا القرار في وضعه الذي صدر به يشبه الإطار العام ـ وإلى أن تتضح الوسائل والبدائل المختارة لتحقيقه، فإن أموراً عديدة لابد من مراعاتها:

أولها: أن أي أسلوب تقني سيتم اختياره لتنفيذ هذه الفكرة التنظيمية،

سيواجه العديد من الصعوبات الفنية، ولابد، وهذا هو المهم، أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات التقنية المتلاحقة والاختراعات السريعة في عالم الاتصالات حتى لا نبدأ باستخدام وسيلة معينة يتجاوزها الزمن بسرعة، خصوصاً وأننا نعيش في قارة مترامية الأطراف، وليس من السهل تقرير أسلوب فني معيَّن في التغطية، دون أن يكون له سلبيات أو صعوبات.

فعندما بدأت إحدى دول الخليج الصغيرة في العام الماضي بتنفيذ هذه الفكرة، كان الاختلاف الجغرافي والاقتصادي واضحاً بين الحالتين.

ثانيها: المدة الزمنية للمشروع وتوضيح موعد بدايته والفترة المتوقعة لاكتماله، إذ إن بعض الناس قد فهم من القرار «فوريّة» التطبيق، مع أن الفكرة قد تحتاج، كما ذكر، إلى وقت، وإلى أسلوب مرحلي وتدريجي وتجريبي.

ثالثها: ومع أن الدولة لم يسبق أن ألزمت نفسها بالتصريح للأجهزة القائمة، ولا تتحمل مسؤولية «بوارها وكسادها» فإن تصوراً معيناً لابد أن يوضع لكيفية الاستفادة منها مستقبلاً، بعد أن يبدأ تنفيذ الفكرة الجديدة.

رابعها: وحتى لا يكون للقرار آثار جانبية غير مقصودة، فإن إطلاع المواطنين على أسلوب تنفيذ القرار والجدول الزمني له، سيساعد كثيراً في إيضاحه، وخصوصاً فيما يتعلق بالمقصود بالغرامات المالية الواردة فيه.

لقد تردد، بأن أسعار التجهيزات المتوافرة في الأسواق، قد ارتفعت أضعافاً تحسباً لاحتمالات «فورية» منع الاستيراد أو التصنيع.

ومرة أخرى، إن هذا القرار، الذي فرضت التطورات الفنية المتلاحقة تأخير صدوره، يأتي في الواقع خطوة تنظيمية ضرورية، سيدرك المواطن، بعد مدة، أنها في صالح المجتمع وحمايته فكرياً واقتصادياً، مع قدر

معقول من الانفتاح على المحطات الخارجية الملتزمة، وسيكون لها انعكاس وآثار إيجابية لحفز المنافسة في وسائل الإعلام المحلية وتطويرها.

وهو «اعتراف» جاء في وقته ومحله، لظاهرة وواقع ملموس، كانت البلاد تتعامل معهما منذ أعوام دون تنظيم أو تصريح أو تقنين.



وقفة مع الذكرى الثلاثين
لتأسيس التلفزيون السعودي(*)

في مثل هذا الشهر، منذ ثلاثين عاماً، كان المجتمع السعودي، على موعد مع عصر التلفزيون، الذي تسلل بأول محطتين من محطاته، دون احتفال أو افتتاح رسمي، رغم الترقب الشعبي الواسع له، بين مرحب بقدومه، وبين متحفظ عليه أو معارض.

أما بالنسبة للمنطقة الشرقية من المملكة، حيث كان يوجد تلفزيون أرامكو منذ عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) ومن قبله، محطة بعثة التدريب الأمريكية في مطار الظهران، فقد كانت معتادة عليه، وبالتالي كان الانبهار بالمحطة الرسمية أقل، حيث كانت المنطقة الشرقية، من أقدم المناطق في العالم العربي التي شهدت إدخال التلفزيون، ولاتزال بسبب إطلالتها على الخليج، تحظى بأكبر تجمع تلفزيوني من نوعه في العالم صادر من عدة دول.

إن هذا المقال الموجز، ليس للاحتفال بالمناسبة، فلذلك الأمر أهله، ولكنه وقفة مع هذه العقود الثلاثة، للتذكير بها أولاً، ولإجراء تقييم نقدي سريع، لتبيان أبرز إنجازاته، فنية كانت أم إعلامية، وما قد يكون قد عجز عن تحقيقه.

لقد بدأ التفكير العملي بإدخال التلفزيون السعودي في حدود عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م)، حينما استعانت وزارة الإعلام، بخبرة بعض الوكالات الفنية الأمريكية، ووضع له برنامج من عدة مراحل، لتغطية المناطق الآهلة بالسكان، التي يتوفرفيها التيار الكهربائي في ذلك الوقت، فانطلقت محطتان في الرياض وجدة (٧ يوليه ١٩٦٥م)، ثم تتابع إنشاء

(*) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٦٠٥٨، في ٢/ ٢/ ١٤١٦هـ - ٣١/ ٦/ ١٩٩٥م.

المحطات في كل من مكة المكرمة والطائف، ثم المدينة المنورة والقصيم، ثم المنطقة الشرقية.

وإذا ما عُدَّ أن الإقدام بجرأة وحذر، على مبدأ إدخال التلفزيون في المجتمع السعودي، الذي يغلب عليه طابع المحافظة- للاستفادة من معطياته الثقافية والتوجيهية، وحتى الترفيهية، وتسخير تلك المعطيات إيجابياً، لصالح المجتمع، بصفته «أي التلفزيون» وسيلة قابلة للتطويع والتحكم والإشراف - بقدر ما يُعَدُّ مبدأ الإقدام على إدخاله، عملاً حضارياً وإنجازاً في حد ذاته، لاعتبارات اجتماعية معروفة ومتوقعة، فإن خطوة تخطيطية أخرى لا تقل عنها قد اتخذت في ذلك الوقت، وصار لها حتى الآن، أبرز الأثر الإداري الإيجابي، إنها قرار إنشاء هذا الجهاز على أكتاف وطنية، وبأيد محلية، رغم تعقيداته الفنية.

فمنذ اليوم الأول، لافتتاح محطتيه في الرياض وجدة، وقف المهندس السعودي، وكذلك المنتج والإعلامي، مع زملائهم العرب والغربيين، ولازموهم وتعلموا منهم، (مع أن معظم دول الخليج وحتى الآن، قد أَلِفَتْ قيام الأجانب، بتشغيل التقنيات الجديدة)، فظل التلفزيون السعودي، ومنذ إنشائه، يحافظ على نسبة عالية جداً قد تصل إلى ٩٥٪ في توظيف المواطنين في كل تخصصاته.

وبقدر ما يسجل للتلفزيون هذا الإنجاز الإداري المتميز، فإنه قد يؤخذ عليه فيما بعد تخليه عن بعض تلك الكفاءات، التي انتقلت منه إلى أعمال أخرى، بينما كان من الممكن، بشيء من الإغراء والإصرار، الاحتفاظ بها، وبخاصة تلك الكفاءات التي أمضت فترة معتبرة في تدريب فني، ثم انتقلت إلى أعمال لا تتطلب ذلك.

تقود هذه المسألة إلى مسألة أخرى في غاية الأهمية، وهي أن التدريب

الذي يتلقاه العاملون في مجال الإعلام، قد لا يتناسب والمتغيرات الحديثة والتطورات التقنية المتلاحقة، مما يفسر تراجع الاحتراف المهني في أداء بعض المؤسسات الإعلامية في الوقت الحاضر، فالإعلام، كغيره من الفنون والتقنيات، عالم ديناميكي متطور، يظهر فيه، كل عام، إبداعات جديدة، وأفكار متجددة.

وفي المجال التقني، يحظىٰ التلفزيون السعودي، بإمكانات فنية عالية الجودة والأداء لا تنقصها العصرية، ولا العدد، حيث أقام مجمعاً حديثاً في الرياض يضم عدداً من الإستديوهات، لا تتوافر إلا للقليل جداً من المؤسسات التلفزيونية العالمية، كما أقيمت له مراكز أخرى ذات قدرة إنتاجية جيدة في عدد من مناطق المملكة، لتكون روافد لإنتاج البرامج.

ومنذ ما يزيد على عشر سنوات، أصبح التلفزيون يبث عبر قناتين، صارت الثانية، مع الأيام، تلبي احتياجات الجاليات الناطقة بالإنجليزية والفرنسية.

ومع أن التلفزيون السعودي، يبث برامجه عبر محطات محلية منتشرة في أنحاء عديدة من المملكة، مما جعل القناة الأولى بالذات تغطي النسبة العظمى من مساحة المملكة «القارة»، فإن التلفزيون، باستخدامه للقمر الصناعي العربي «عربسات»، لنقل برامجه إلى بعض محطاته المحلية، التي لا تصل إليها وسائل التقوية الأرضية، يتيح الفرصة للمواطنين، المقيمين في مناطق نائية جداً، أن يستقبلوا البث مباشرة عبر تلك الأقمار الصناعية، بدلاً من انتظار التلفزيون يقيم محطات محلية إضافية، وبخاصة في المناطق المحرومة من مشاهدة القناة الثانية.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن الاتجاه لاستخدام القمر الصناعي العربي، قد مكّن التلفزيون من ثلاث فوائد:

١ـ تشغيل قناتين من قنوات القمر الصناعي العربي، وفي ذلك نفع للطرفين.

٢- نقل البرامج من المركز الرئيسي للبث إلى المحطات الفرعية لغرض إعادة بثها.

٣- تمكين من لديه أطباق الاستقبال في الداخل والخارج، من استقبال برامج التلفزيون السعودي.

وبرغم ما قد يقال عن احتمال تأثير الظروف الاقتصادية للمملكة على مستقبل تحديث بعض الأجهزة، وعلى الاستمرار في التوسع التقني في الإنشاء والصيانة وتأمين المعدات، فإن القدرات الفنية للتلفزيون، تظل متفوقة على كثير من المؤسسات التلفزيونية الأخرى.

أما في مجال البرامج والأخبار، فلها وقفة صريحة، قد لا تكون بالقصيرة، فالإمكانات الإدارية والمالية والفنية، تتوافر بقدر متفاوت ولكنه يظل معقولاً، فمستوى البرامج، رغم المحاولات المستمرة والواضحة، للارتقاء بها نوعياً، لم ينجح في تحقيق المنافسة.

بل إن بعض الاعتبارات الرقابية، التي تراكمت مع الأيام، قد تسبب بشكل رئيسي، في تراجع برامج التلفزيون عما كان عليه في سنوات ماضية، فلما واجه التلفزيون منافسة حادة عبر البث الفضائي، لم يكن في مقدوره الصمود والاحتفاظ بحصته من المشاهدين.

وقد لا تكون الاعتبارات الرقابية، المشار إليها هي السبب الوحيد فيما أصبح عليه حال البرامج، إذ إن هناك أسباباً أخرى، قد أسهمت، وبالقدر نفسه، ومنها على سبيل المثال:

أولًا: أن بعض أوجه المنافسة، التي يواجهها التلفزيون السعودي أو غيره، هي منافسة وافدة من خارج الحدود، لا تلتزم بالقيود التي تأخذ بها

محطات حكومية عامة وملتزمة.

ثانياً: عدم التكافؤ في الاحتراف المهني بين الأطراف المتنافسة، فلقد استعانت تلك المحطات المنافسة «الجديدة» بخبرات مهنية، ذات كفاءات عالية متدربة حديثة التأهيل، أضف إلى ذلك أنها ـ أي تلك المحطات ـ لم تكن ملتزمة ببعض الضوابط الرقابية التي يلتزم بها التلفزيون السعودي.

ثالثاً: ومن العوامل، التي أسهمت في التأثير على التلفزيون السعودي وبرامجه، ما أشير إليه سابقاً من تسرب بعض الكفاءات الوطنية المتدربة إلى أعمال أخرى.

رابعاً: وعلى الصعيد الإداري، يلتزم التلفزيون السعودي، بوصفه أحد القطاعات التابعة لوزارة الإعلام، بكل القواعد المالية والإدارية الحكومية، المتصلة بالصرف، والتعيين، والتصنيف، والترقية، والفصل، والانتداب، والحوافز، وغيرها، وهي قواعد قد لا تنسجم وطبيعة الأعمال الإعلامية بوجه عام، والتلفزيونية منها بوجه خاص.

ومن هنا، كانت هناك دعوات متكررة، تبناها كاتب هذا المقال وغيره، لمنح التلفزيون وضعاً متميزاً في هذه الأمور، حتى يستطيع التحرك بمرونة، وبخاصة في الوقت الحاضر، حيث يواجه منافسة حادة، لا مع محطات مجاورة فحسب، ولكن مع أخرى وافدة، وهي منافسة ستزيدمع الأيام.

يتصل بهذه المسألة الإدارية مسألة أخرى، أشير إليها قبل قليل، وهي ضرورة تواصل التدريب الحديث، وتوفير فرصه، وتخصيص الاعتمادات المالية الكافية له، سواء تم محلياً أو خارجياً، فلقد رأينا كيف استطاعت الخطوة الأولى التي اتخذت عند بداية التلفزيون من تحقيق انطلاقة سريعة له.

والمرجو أن يعذر القارئ الكريم، تكرار قول ورد في مقال سابق، بأن المنافسة التي ترجىٰ من التلفزيون، لا يقصد بها بالضرورة، تلك التي تقوم على إغراق البرامج بالغناء وإثارة الغرائز، فالجودة والتطوير هما، عمليتان نسبيتان، يمكن أن تتحققا لأي عمل فني، مهما كانت مادته جافة أو جادة، لأن بعض المحطات العالمية الراقية، التي لها في الأذهان مكانة كبيرة، لم تكتسب هذه المكانة لانجرافها مع تيار الطرب والغناء أو نحو الإسفاف.

إن دخول التلفزيون إلى المجتمع السعودي، بما كان وما يزال معروفاً عنه من محافظة، لم يكن بالأمر الهين، تماماً كما حصل من قبل مع أمور تطويرية أخرى، فالمملكة تظل بلداً لها أوضاعها الخاصة، الدينية والاجتماعية والثقافية، ومن غير المتوقع أن تحذو مع مؤسسات إعلامية، لها تأثير توجيهي أو ثقافي كالتلفزيون، حذو غيرها في مجتمعات أخرى.

مع كل هذه الاعتبارات المقبولة، يظل التلفزيون السعودي مطالباً بالتجديد والتطوير والتحديث والارتقاء، في حدود إمكاناته وظروفه، فإن ثلاثين عاماً من عمره فترة زمنية ليست بالقصيرة، ولا مجال بعدها للعذر، كما أنه لا مجال بعدها لقبول أي إنتاج أو تشجيعه، حتى ولو كان وطنياً، إذا كان لا يرقى إلى مستوى معين يليق بهذا العمر، ويليق بالمستوى الفكري والتعليمي والاجتماعي الذي وصل إليه المشاهدون، ولا ننسى أن التلفزيون السعودي، أصبح الآن يشاهد في الخارج عبر القمر الصناعي كما أسلفت، كما أنه في الداخل ـ وبسبب البث الفضائي أيضاً ـ يواجه منافسة حادة يصعب الاستسلام أمامها أو تجاهلها، خصوصاً وأن التلفزيون، يحظى بإمكانات تجهيزية وفنية وبشرية ومالية جيدة، وأنه لا يشغل نفسه بأمور الإعلان أو غيره، فالدولة تكفل له ميزانيته، قلّ دخل الإعلان أو كثر.

وعندما أشير قبل قليل إلى الاحتراف، وضرورة الارتقاء بأسلوب العرض والطرح لتمكينه من التنافس، فإنها عملية يمكن تحقيقها في كل البرامج، وإن كانت الفرصة مهيأة بشكل أفضل في مادة الأخبار، حيث تتسابق محطات التلفزيون إلى التشويق في العرض، والمهنية في السبق والمتابعة، فالأخبار من أوفر المواد التلفزيونية حظاً في كسب أعداد أكبر من المشاهدين.

تحمل المشاركة بهذا المقال التهنئة للتلفزيون السعودي، في الذكرى الثلاثين لتأسيسه، ولأسرة التلفزيون، وبخاصة أولئك الذين أكملوا معه السنوات الثلاثين في مسيرته، يعملون فيه، بصمت أو بعلن، للإسهام في أداء واجبه وخدمة مجتمعه، والمرجو أن يكون الدخول في العقد الرابع، دافعاً أقوى لتحقيق مزيد من المنافسة المهنية الراقية، وأن تكون المرحلة القادمة أكثر انتقاء واختياراً وتصفية لكل إنتاج لا يرقى إلى مستوى المشاهدين، وأن يعمل التلفزيون على استدراج العناصر التي خسرها للعودة إليه، ليكملوا المسيرة معه، وأن يتعهد التلفزيون عناصره كافة بالتدريب المتواصل والتأهيل المستمر.

الشاب السعودي الذي لفت الأنظار(*)

لا يكاد فصل الصيف يحلّ، حتى تبدأ هجرة بعض القادرين إلى بلدان الشمال (مصر وسوريا ولبنان وتركيا وأوروبا وأمريكا وغيرها) من أجل الاصطياف، وقضاء عطلة الدراسة أو جزء منها، فهي ظاهرة موسمية، تختلف كل أسرة في النظرة إليها وفي مسوغاتها، لكن المهم في الأمر، بالنسبة لبعض الأسر، أن بعضاً من المستور ينكشف، فبمجرد أن تغادر الطائرة، يختل توازن بعض أفرادها، وينسون، في الأقل، أنهم ينتسبون إلى بلد وشعب ومجتمع، له قداساته وقيمه وتقاليده الخاصة جداً، وأنهم خلاف كل الشعوب الأخرى، لا يمكن النظر إلى تصرفاتهم وسمعتهم بمعزل عن اسم هذه البلاد وسمعتها، وأن هناك من «يتلقّط» الزلات والمساوئ والسلوكيات السلبية، حتى وإن كانت فردية، لتلصق بالشعب السعودي كله، وللنيل من صورة هذه البلاد بأكملها.

والمؤسف أن بعض هؤلاء الأفراد، الذين لا يشكّلون نسبة مهمة من مجموع سكان المملكة، يتلذّذون بالمجاهرة في تصرفاتهم، فكأنّ متعتهم لا تكتمل إلاّ بتلك المجاهرة أمام فئات مسحوقة من الجنسيات الأخرى، حتى صار اسم المواطن السعودي، ملازماً لكل ما يخطر على البال من موبقات، كما تختلط أشكال العرب الآخرين أحياناً فيصبح الكل سعوديين، وربما يخطىء أحد غيرهم، ثم يُعلِن أنه من هذه الديار.

في شوارع لندن وباريس وجنيف والقاهرة وغيرها، وفي الفنادق والمقاهي والمطارات وفي الملاهي، تبدأ الاستعراضات: الخدم والحاشية والمرافقون الأمنيون، وتبدأ المبالغات في مظاهر الترف في المطاعم والسكن والمواصلات

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٧٨٧، في ٧/ ٦/ ١٤١٧هـ - ١٩/ ١٠/ ١٩٩٦م.

ووسائل الاتصالات وفي المشتريات.

وفي المقابل، وفي باريس بالذات، كان هناك شاب سعودي متميّز، لم يكن الوحيد بين أقرانه السعوديين العديدين المستقيمين، لكنّه كان الأكثر في لفت الأنظار، لأن الانطباع عنه أنه المترف أو المدلل، الذي يمتلك كل شيء يحتاج إليه شاب مثله، لكنّه في الواقع، خالف التوقعات، فسرق الأضواء إلى حد كبير، باعتداله وبساطته، ومسلكه وبُعده عن المظاهر، واتزان تصرفاته، والحرص على احترام نفسه وأسرته وبلده، فكان القدوة والمثل دون تكلف.

إنها ليست مقالة إطراء بقدر ما هي إشادة بكل شاب وكل مواطن، راقب الله في سلوكه خارج وطنه كما يرقبه داخله، وصار عنواناً مشرّفاً لعقيدته ومواطنته وقيمه، وخصوصاً ممن هم القدوة والمثل.

إنها مسألة تتصل بالعقل والتوازن والثقة بالنفس.

«الخليج والجزيرة العربية»
بين السياسة والجغرافيا والإعلام(*)

ظهر خلال العقدين الماضيين، مفهوم سياسي وجغرافي جديد لمنطقة الخليج، حيث أصبح عنواناً يدل على منظومة الدول العربية الست المطلة على الخليج.

وبعيداً عن السياسة، فإن هذا المقال الموجز، يتأمل في هذا المفهوم الجغرافي غير الدقيق، الذي أخذ تدريجياً يحل محل اسم جغرافي أكثر شهرة وشمولاً وتحديداً، إنه اسم الجزيرة العربية، أو شبه الجزيرة العربية، وهو الاسم التاريخي المعروف منذ عصر الإسلام وما قبله، وحتى وقت قريب.

وفي منتصف القرن الميلادي الحالي، كان قد شاع اسم مركب يجمع بين الخليج والجزيرة العربية، وهو وإن كانت معظم دول الخليج جزءاً من الجزيرة العربية، إلا أنه يعد من باب عطف الخاص على العام.

إن المملكة وعُمان، من الناحية الجغرافية، أكبر من أن تسمى دولتين خليجيتين فقط، فهما لا يتصلان بالخليج إلا بجزء بسيط من حدودهما البحرية، فالمملكة تطل على البحر الأحمر بساحل أطول، وكذا بالنسبة لعُمان، في امتدادها على بحر العرب.

كما أن الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هي بلاد أمريكية وتطل على المحيط الهادي، وإن أسبانيا بلد أوروبي ومتوسطي، ولا يمكن القول عنهما إنهما بلدان أطلسيان فقط، وكذلك الأمر بالنسبة لمصر والمغرب وغيرهما.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٧٩٤، في ١٤/٦/١٤١٧هـ - ٢٦/١٠/١٩٩٦م.

إن من اللافت للأنظار، أن كثيراً من وسائل الإعلام، التي قد لا تعتني بالمدلول الجغرافي، أصبحت تُحِل تعبير (الخليج) محل اسم (الجزيرة العربية)، أو (شبه الجزيرة العربية)، مع أن الأخيرتين أشمل وأعم من الناحية الجغرافية.

والقنوات الفضائية في نشراتها المناخية (والمناخ جزء من الجغرافيا كما هو معروف) تقول مثلاً: إن الغيوم تتلبد على أنحاء من منطقة الخليج، وهي تقصد بذلك جبال عسير، وكان الأحرى هنا أن يقال: منطقة شبه الجزيرة العربية، طالما أن الحديث يدور حول موضوع من موضوعات الجغرافيا.

أما لو كان الموضوع سياسياً، وذا صلة بالمنظومة الخليجية، فإنه يمكن أن يقال: دول مجلس التعاون الخليجي، فكندا على سبيل المثال ـ مرة أخرى ـ لا تسمى أطلسية، إلا إذا كان الموضوع يتصل بالتعاون الأطلسي، وإلا فإنها بلد أمريكي شمالي.

وخلاصة الأمر، وبعيداً عن أي تضمين سياسي، ينبغي ألا يطغى المدلول الجديد لمنطقة الخليج، على المفهوم الجغرافي لاسم الجزيرة العربية، وألا يُعَدَّ بديلاً عنه، فلكل واحد منهما معناه ومدلولاته الجغرافية بالذات.

مع التأكيد في الوقت نفسه، على أن هذه الملحوظة لا تقلل من التعبير عن الاعتزاز بمسيرة التعاون الخليجي، الموصلة بإذن الله، إلى وحدة كلمته واندماج شعوبه وتكامل مقدراته.



فرقة الدرعية: المدرسة الوطنية للعرضة(*)

كلما أتيحت للمرء فرصة مشاهدة عروض فرقة الدرعية، يحس بالأصالة والاحتراف في أداء العرضة على أصولها، وفق الطرق التقليدية العريقة، لا تحسُّ فيها بأي فوضى أو نشاز، مع جودة اختيار الأشعار (الحربيّات) التي تؤديها.

وفرقة الدرعية، ليست الوحيدة في أداء العرضة، لكنها الأكثر مشاركة في المناسبات الوطنية، والأكثر حفظاً لأجود القصائد الوطنية المشهورة، التي نظمت في المناسبات المختلفة لقيام الدولة السعودية في عهودها الثلاثة، وبخاصة ما قيل أثناء جهود الملك عبدالعزيز، طيّب الله ثراه، في توحيد المملكة، من أمثال شعر التميمي، والعوني، وابن صفيان، وابن لويحان، وابن دحيّم، والقاضي، والسليم، والبواردي، والعوني، والسديري، وغيرهم كثيرون.

من يتتبع تاريخ هذه الفرقة منذ تأسيس التلفزيون بالذات، يلحظ أن العديد من الشباب ينضم إلى هذه الفرقة، سواء كانوا من أبناء أفرادها الأصليين أو من الموهوبين غيرهم، لكنّ عملية الانضمام هذه ليست منظمة، وهذا بحد ذاته شيء إيجابي، يدل على أن هذه الفرقة وأمثالها تنمو بطبيعتها وبشكل تلقائي، دون دعم أو تدخل.

في عنيزة، التي تشتهر بازدهار الفنون الشعبية فيها، توجد فرقة شعبية عريقة، تزهو بأداء جميل ومحترف للعرضة النجدية بالذات، كما تمتاز على غيرها من الفرق، بأداء لون خاص من السامري تنفرد به.

هذه الفرقة انبثق عنها منذ سنوات فرقتان من الشباب، إحداهما في

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٨٠٨، في ٢٨/٦/١٤١٧هـ - ٩/١١/١٩٩٦م.

عنيزة نفسها والأخرى في الرياض، وصارت كل فرقة تلتقي بشكل أسبوعي لتطوير فنها، ولإتاحة الفرصة لمن يرغب في الانضمام إليها، أو الاستمتاع بمشاهدة عروضها، وهذه الفرق الثلاث كغيرها، لا تتلقى، كما هو معروف، أي دعم منظم، بل تنمّي نفسها بتمويل ذاتي.

وفضلاً عما يمكن أن يقال عن الألوان والفنون التي تؤدى بشكل فردي أو بمجموعات صغيرة، كالهجيني، والمرادّ، والربابة، فإنه توجد في كل مناطق المملكة، وعلى مستوى بعض المدن والقرى، فرق شعبية متميزة، تؤدي ألواناً لاحصر لها من التراث، ولقد سبق للتلفزيون، أن قدّم، من إعداد الأستاذ محمد الفهد العيسى (عام ١٣٨٦هـ) عشرات الحلقات التلفزيونية عن نماذج من تلك الفنون مع شرح لها.

هذه الفرق تُعد من أبرز «أوعية» حفظ فنون الجزيرة العربية، وقد أصبحت فكرة افتتاح أكاديمية لتطويرها وتسجيلها وحفظها فكرة ملحّة ومطلوبة، على مستوى المناطق الرئيسية التي تزخر فيها، كما أنها ـ أي الفرق ـ تحتاج إلى الرعاية والتشجيع، من قبل الجهات المعنية بتنمية الثقافة والتراث والفنون، مع المحافظة على استقلاليتها.

كيف يكون الإعلام
في خدمة المعالم الجغرافية والتاريخية(*)

خطرت فكرة هذا المقال خلال موسم الربيع الماضي، عندما أنعم الله على هذه البلاد بموسم خير وبركة، لم تشهد له مثيلاً منذ عقود، فأقبل المواطنون والمقيمون على رحلات النزهة في أنحاء المملكة، للاستمتاع بمناطق «الربيع»، حيث الرياض والغدران والزهور والأجواء الجميلة، التي كانت مثار المتعة والتعجب من جميع أفراد الأسرة الواحدة.

كشف ذلك الموسم الجميل عن حاجة ماسة، لأن تقوم وزارة الداخلية (ممثلة بإمارات المناطق ومجالسها) ووزارات البلديات والمواصلات والإعلام، بإعلام المواطنين والمقيمين وتعريفهم بمواقع هذه المعالم، وبخاصة مما له ارتباط بمناسبة تاريخية.

يذكر على سبيل المثال، أن روضة «السبلة» التي تقع على مقربة من مدينة الزلفي، والتي حباها الله بنصيب كبير من جمال الطبيعة، والرمال، والبحيرات، وأنواع الزهور في موسم الربيع الفائت، هذه الروضة التي شهدت في عام ١٣٤٧هـ موقعة فاصلة في تاريخ المملكة، لا يمكن التعرّف عليها حين المرور بها، إلا من خلال السؤال، بينما كان يمكن تحقيق ذلك من خلال لوحات بسيطة تقيمها بلديات المدن إن كانت في محيطها، أو تقيمها فروع وزارة المواصلات (الطرق) إن كانت بعيدة.

والوديان والجبال المشهورة ذات الأهمية الجغرافية، لا تحظى مع الأسف بأي عناية من حيث الإعلام عن مواقعها في الطرق، إلا فيما ندر.

(*) نشرت في حلقتين، في جريدة الجزيرة، العدد ٨٨١٥، في ٥/٧/١٤١٧هـ - ١٦/١١/١٩٩٦م، والعدد ٨٨٢١، في ١٢/٧/١٤١٧هـ - ٢٣/١١/١٩٩٦م.

فالعابرون فوق وادي الرمة، أو حنيفة، أو مرخ، أو بيشة أو غيرها، أو بمحاذاة جبال معروفة في التاريخ والجغرافيا، قد لا يعرفون أسماء ما مرّوا به، وأهميته.

في دول تهتم بهذا الجانب، يلحظ أن الإشارات، توضع على الطرق في الأماكن والاتجاهات المناسبة، للفت الأنظار إليها، مع توضيح أهميتها من النواحي الجغرافية أو التاريخية أو الأثرية.

يذكر كذلك، أن التلفزيون السعودي، كان يقدّم في نشرته الجوية، تعريفاً بمواقع المدن الرئيسية في المملكة، وقداختفت هذه الخارطة منذ فترة، مع أنها كانت فرصة لتبيان العلاقة الجغرافية بين المناطق والمدن وما جاورها.

ومن الطريف في مواسم الربيع، أن الخارطة البسيطة الوحيدة، التي كانت متوافرة للمهتمين بمواقع النزهة قرب مدينة الرياض، كانت بالإنجليزية، ومن وضع أحد أبناء الجاليات الأجنبية.

المؤمل أن يتبنى سمو وزير الداخلية، المعروف باهتمامه البالغ بهذا الجانب، تشكيل فريق عمل من وزارات البلديات والمواصلات والإعلام، لتحقيق هذه الفكرة، بأسلوب مبسط لا يتأخر في متاهات اللجان، إذ يمكن لمثل هذا المشروع الوطني المهم، أن ينفّذ على مرحلتين:

- مرحلة عاجلة، تنفذ هذا العام، لأبرز المعالم الجغرافية المعروفة، كالروضات المهمة والوديان الرئيسية والجبال المشهورة والمواقع الأثرية البارزة، والتي يمكن أن يحددها جغرافي متمكن مثل الشيخ عبدالله بن خميس، أو الدكتور أسعد عبده، وأمثالهما.

- أما المرحلة الثانية، فيمكن أن تتجه إلى مسح بقية المعالم الأخرى مما يحتاج إلى جهد أكبر وبحث أدق.

واستكمالاً للحديث، تجدر الإشارة والإشادة، بجهود فردية متميزة، لمؤلفين وباحثين، أسهموا بكتاباتهم في خدمة أهداف هذا المقال.

من ذلك مثلاً، هذا الجهد المتواصل، الذي يبذله المهندس زكي فارسي في جدة، لإصدار مختلف أنواع الخرائط التفصيلية لمناطق المملكة، ووضعها في متناول المواطنين والمقيمين لأغراضهم التجارية والسياحية والإعلامية، وفي متناول الجهات الحكومية والأهلية.

لقد وفّق المهندس الفارسي، بأن يجعل من هذه المادة العلمية، على صعوبتها وحساسيتها، مادة استثمارية، رغم أن هامش الربح التجاري فيها محدود، إذا ما قورن بحالات الاستثمار الأخرى.

والذي أظنه، أن المهندس الفارسي، لا يتلقّى دعماً واضحاً أو مجزياً، لتمويل تلك الجهود الجيدة، التي تصب في خدمة أغراض «الإعلام الجغرافي» للمملكة ومناطقها ومدنها وأريافها.

أما الإشادة الثانية، فهي موجهة إلى إخوة مؤلفين وباحثين أيضاً، قدّموا خدمات جليلة، للتعريف بتفاصيل جغرافية المملكة، وتحقيق معالمها الصغيرة والكبيرة، فلقد قدّم العلامتان حمد الجاسر وعبدالله بن خميس، مؤلفات دقيقة وعميقة ومفصلة، حققوا بعضها على الطبيعة، لجغرافية المملكة.

كما كتب الأساتذة عبدالقدوس الأنصاري ومحمد العقيلي ومحمد ناصر العبودي دراسات شاملة عن مناطق الحجاز وجيزان والقصيم.

وأصدر الدكتور أسعد عبده وغيره من أساتذة الجامعة مجموعة من الأعمال البحثية عن تحقيق المواقع الجغرافية.

أما الدكتور عبدالرحمن الأنصاري، عميد العلماء الأثريين، فجهوده الموفقة في تحقيق مواقع أثرية مهمة واكتشافها معروفة ومشهودة.

كما أسهم عدد آخر وكبير من الأكاديميين، من أمثال الدكتور سعد الراشد، والدكتور عبدالله آل وزرة، والدكتور علي حامد غبان، والدكتور محمد الثنيان، والدكتور أحمد الزيلعي، والأستاذ عبدالرحمن العبيّد، والأستاذ عاتق البلادي، والأستاذ محمد السلوك، والأستاذ محمد الشايع، بدراسات مختلفة عن جغرافية بقية مناطق المملكة، وعن طرق الحج أو غيرها، مما أثرى المعلومات الجغرافية الأساسية لمختلف أرجاء الجزيرة.

كل هؤلاء العلماء وغيرهم، لهم إصدارات موثقة موجودة في المكتبات العامة والتجارية، وهي وافية كافية لاحتياجات التعريف بالمواقع المهمة، ولا يبقى لهذه الوزارات (وبخاصة الداخلية والمواصلات والبلديات والمعارف) إلا الاستفادة منها في تحديد أبرز المعالم الجغرافية والتاريخية والأثرية، ووضع العلامات الإرشادية عليها.

كما إنها دعوة لهؤلاء الباحثين الكرام وغيرهم من الدارسين، لإصدار مزيد من الكتيبات، التي تعنى بتوضيح أماكن النزهة للمواطنين، وأبرز الجبال والوديان والرياض والمواقع التاريخية التي يهتم المواطنون والوافدون بمعرفتها.

والمرجو أن تأتي مواسم الربيع القادمة، بخيرها وأمطارها وبركتها، وقد وضعت العلامات الإرشادية، لأبرز تلك المواقع في شكل كتيبات للتداول، وخرائط وعلامات على الطرق.

ولكن كيف نقرّب بين دعاتنا وشبابنا؟(*)

تتيح خطبة الجمعة البليغة، التي ارتجلها كعادته، الشيخ عادل بن علي الشدي في جامع سكن وزارة الخارجية قبل أسبوع، بشأن فضل الدعوة إلى الله، على مستوى العائلة والوطن والأمة، ومع الوافدين، وفي أرجاء المعمورة، وتثير الشجون، حول ما يعد فجوة بين الدعاة وفقهم الله، وبين الشباب حفظهم الله.

وهذا الموضوع من الأهمية والحجم والحساسية، بحيث لا يمكن مناقشته في حيز محدود، ولكن حسب هذه المساحة أن تطرح الفكرة للتأمل والمتابعة من إخوة كتاب آخرين.

فالدعاة، سواء كانوا محتسبين أو موظفين، هم بلاشك جميعاً مجتهدون، كل في مجال اختصاصه، فهم أساتذة في الجامعات، ومنهم المؤهلون للفتوى، ومنهم خطباء الجمع، ومنهم الأئمة، ومنهم حملة الأقلام، ومنهم جماعات التبليغ، ومنهم هيئة الأمر بالمعروف، ومنهم من يتصدى للدعوة المباشرة للوافدين، وغيرهم فئات متعددة.

ولكن، بكل أمانة وصدق، معظم شبابنا في واد، وبعض الإخوة الدعاة في واد آخر، قد لا تكون الفجوة بينهم كبيرة، لكنها قائمة، غير أن أحداً لا يعمل ما فيه الكفاية لتجسير هذه الفجوة.

من الدعاة من يبذل جهوداً مشكورة على مستوى العمل الرسمي، في الدعوة إلى الله، وتبصير الناس بأمور دينهم والاجتهاد في هدايتهم، لكن بعضهم قد لا يبذل جهداً شخصياً في متابعة حال شاب يحتاج إلى عونه

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٨٣٦، في ٢٦/ ٧/ ١٤١٧هـ - ٧/ ١٢/ ١٩٩٦م.

في تلمس طريق الهداية.

هذه الناحية الإنسانية الشخصية المباشرة، مسألة في غاية الأهمية، لكي تتوجه الدعوة في إطار الجهد الشخصي المستور، جنباً إلى جنب مع الإطار البيروقراطي المألوف، مع أن فاعلية الإطار الشخصي المباشر أكثر، وحاجة مجتمعنا إليه أعمق وأكثر ملاءمة، والمثوبة فيه عند الله أكبر، حيث يقول المصطفى ﷺ: «**لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيراً لك من حمر النعم**».

الإخوة الدعاة إلا ما ندر، يملأون محيطهم نشاطاً وخطباً، ولكن عندما يطلب منهم العون في مرافقة شاب غارق في مشكلاته، لا يعطون من أنفسهم ووقتهم وجهدهم وحماسهم شيئاً.

نسبة كبيرة من شباب اليوم، متورطة في مشكلات سلوكية متنوعة، وتحتاج إلى جهد شخصي مكتوم، يتناسب مع عقليتهم، وربما احتاج الأمر إلى مجاراتهم في بعض الأمور الشكلية، من أجل غاية أهم، وهي الأخذ بأيديهم نحو الاعتدال والوسطية والهداية.

المجتمع السعودي بحاجة إلى إيجاد فئة إضافية جديدة من الدعاة، يكونون متخصصين في نمط من الاتصال الشخصي المباشر مع الشباب، يسخرون أنفسهم لمعالجة الحالات الشخصية، على اختلاف أسبابها، بأسلوب متفتح، يحتسبون الأجر عند الله، فقد يكونون أقدر من آباء هؤلاء الشباب على وضعهم في أول درب الصلاح.

إن بعضاً من الشباب على مفترق طريق، بين الصلاح وضده، حائراً يتعذب، يرتاد القادر منهم مصحات نفسية، نصف تفكيرهم مع الرحمن والنصف الآخر مع النقيض، حتى إن بعضهم يتعرض لحالات من الانفصام،

ولا حل لهذه المشكلات إلا بالاتجاه إلى الله، فهم يريدون نوعاً جديداً من الدعاة لمساعدة النصف المنحرف من تفكيرهم في الاتجاه نحو الاعتدال، بصبر وحكمة وروية.

بعض شبابنا اليوم، إما شاب ملتزم أشد الالتزام، بشكل يضيّق على نفسه وعلى أهله ومحيطه، أو شاب آخر على نقيضه، وما نتمناه هو توسيع دائرة الاعتدال والوسطية.

إن هذا المقال، لا يقلل من جهد الدعاة في مجالاتهم، لكنه يدعو إلى أن تتخصص فئة منهم في معالجة المشكلات الفردية الخاصة، بأسلوب هادئ، شبيه بما يقوم به العلاج النفسي لحالات اجتماعية معينة، تراعي نفسية الشباب وظروفهم وأجواءهم والمتغيرات المحيطة بهم، ويكون اتصالهم على مستوى الفرد، وبخاصة ممن يعجز ذووه عن مساعدته.

وأحسب أن بعض المجتمعات الغربية قد تفوقت علينا في هذا المجال الاحتسابي.



«كلمة السر» في نجاح وسائل الإعلام(*)

أكثر ما يبهر في أي وسيلة إعلامية ويشدّ إليها ويدعو لاحترامها، مقروءةً هي أو مسموعة أو مرئيةً، هو «الاحتراف» في الأداء والعرض.

ولا شيء يمكن أن ينفّر منها، مثل أن تكون الوسيلة الإعلامية «سطحيةً» في الطرح و «ضحلة» في المحتوى والموضوع.

«فالخلطة» السريّة للنجاح الحقيقي، ليس في عدد الساعات وكثرة البرامج وكميّتها، بل في تركيزها ونوعيّتها، ومراعاة جانب الاحتراف المهني فيها، (الإذاعي في الإذاعة، والصحفي في الصحافة، والتلفزيوني في التلفزيون، وهكذا).

فمثلاً: بعض محطات التلفزيون في المملكة ومصر وبعض الدول العربية، لا تزال تخلط بين فن الإذاعة وفن التلفزيون، فتراها تقدّم برامج تلفزيونية ولكن بصيغ إذاعية، فالمقابلات والأحاديث المقروءة، هما في الواقع، أسلوبان إذاعيّان، لا يُلجأ إليهما في التلفزيون إلاّ عند الضرورة القصوى، كأن يكون الأمر مستعجلاً والوقت قصيراً، أما أن تكون المقابلات هي القاعدة في أكثر البرامج، فذلك هو الخلط بعينه، وهو بعض ما يعنيه ضعف الاحتراف.

وبالمقابل، فإن السر في نجاح محطة مركز تلفزيون الشرق الأوسط حتى الآن، هو في محافظتها على مستوى من الأداء المحترف، وفق أصول «الصنعة» التلفزيونية الصحيحة، فلقد اجتمعت في هذه المحطة الإمكانات المالية، والخبرة التلفزيونية الأوروبية، مع خبرة عناصر عربية عالية التأهيل المهني، بالإضافة إلى عدم اندفاعها وراء تيار زيادة ساعات البث والحشو فيها،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٨٥٠، في ١١/٨/١٤١٧هـ - ٢١/١٢/١٩٩٦م.

فلقد كادت أن تقع فيما وقع فيه غيرها، من تعداد المحطات، والبثّ على مدار الساعة، وهو ما كان سيؤدي إلى تشتيت الجهود، وربما ضياع سمة الاحتراف التي تميّزت بها وحافظت عليها.

ونشرة الأخبار، هي من أبرز المجالات التي ظهر فيها الاحتراف المهني الجيد لهذه المحطة وأمثالها، حيث نجحت النشرة في استقطاب المشاهدين، وذلك بسبب جودة عرضها وفق الأصول التلفزيونية رفيعة المستوى، التي لا تختلف عن مثيلاتها من المحطات العالمية التي تلتزم قواعد الصنعة المهنية الراقية تلفزيونياً.

ومن خلال استقراء سريع لمحطات التلفزيون العربية، وبغضّ النظر عن منهجها الرقابي، يلحظ أن المحطات اللبنانية، وبعض البرامج المنتجة إنتاجاً خاصاً في التلفزيون المصري «كالفوازير»، يأتيان في الدرجة الأولى من حيث جودة الاحتراف والصنعة التلفزيونية «الفنية».

والثناء في هذا المقال على تفوق محطة معينة، لا يعني بالضرورة، أن ذلك التفوق قد تحقق بسبب ما تحتويه من إغراءات أو خروج على الآداب والوقار، فلقد نجحت محطات معينة معروفة مثل الـ «بي بي سي» الإذاعية والتلفزيونية، و «سي إن إن» الإخبارية وغيرهما، وذلك بسبب جودتهما المهنية في العرض والمحتوى، ولم يعرف عنهما يوماً محاولة لجذب الجمهور بالأغاني والفيديو كليب، أو باختيار الحسناوات لتقديم البرامج.

وعندما نجح عماد الدين أديب في لقاءاته في محطة الأوربيت، وجذب نسبة عالية من المشاهدين، فإنه قد حقق التفوق بجودة المادة والطرح وليس بالوجوه والاستعراض الخلاعي.

فهل تتفهم وسائلنا الإعلامية العزيزة «الكلمة السحرية والسرية»

للدخول في عالم المنافسة المهنية، وتضع في اعتبارها إمكانية التفوق، رغم الأعذار بأن المنافسة غير واردة، أو ليست في الحسبان.

إن هناك الكثير من الخصائص والميزات والإمكانات والمؤهلات، التي يمكن أن توظّف لتأهيل وسائلنا الإعلامية للمنافسة، سواءً في عالم الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون، وسواءً أكان ذلك في البرامج أم الأخبار.

وأختم هذا المقال بالتأكيد: بأن الإمكانات الفنية يمكن أن تستثمر كذلك للتفوق في البرامج الدينية وأمثالها، التي يظن البعض أن هامش التحرك فيها نحو النجاح والجذب أمر محدود.



نحن وما يكتبه الآخرون عنا(*)

يأتي الصحفيون الأجانب إلى بلادنا، فيتوقع منهم أن يروا الأمور بمنظور المواطن هنا.

ونستمع إلى الإذاعات العالمية، ومحطات التلفزيون الدولية، فننتظر منها أن تحكم على أوضاعنا، بالطريقة نفسها التي يحكم بها المجتمع.

ومن ذلك، أن يدخل عالم أو مؤرخ أو مستشرق إلى دين الإسلام، فيطلب منه أن يكون إسلامه نقياً من الشوائب والأفكار، كأي مسلم آخر، ورث الدين بفطرته وعن محيطه وآبائه وأجداده.

ويكتب بعض الباحثين تعليقاً أو محاضرة أو كتاباً عن المملكة أو شأن من شؤونها، ثم يرد في كلامه جملة لا تتفق ورغباتنا، مع أن أغلب أحكامه قد تكون موضوعية وإيجابية، فيذكر على سبيل المثال، أن أحد المستشرقين الذين عاشوا في المملكة، كتب كتاباً وثائقياً عن رحلاته داخلها، إلا أنه وُضع للتداول المحدود داخل المكتبات الرسمية فقط، لمجرد ملاحظة على صفحة من صفحاته، مع أن الكتاب في مجمله إيجابي جيد.

يستدل من هذه الأمثلة، على أن لدينا شيئاً من الحساسية أحياناً مما يكتب، حتى بلغ بنا الأمر إلى حد الحذر من التعامل مع الصحفيين الأجانب، خشية أن يرد في كتاباتهم ما قد يحسب ضدنا، وبالتالي، قد ينقلب الاجتهاد معهم إلى الضد.

وقد أدى هذا الحذر إلى خسران العديد من الكتاب والإعلاميين الأجانب، مع أنه كان بالإمكان كسبهم ولو جزئياً، وكان من المفترض أن نتوسع في التواصل معهم بعد انفتاحنا الإعلامي الملحوظ.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٨٦٤، في ٢٥/٨/١٤١٧هـ - ٤/١/١٩٩٧م.

أحد المستشرقين المعاصرين دخل الإسلام قبل عقدين، ثم توقعنا منه أن يكون إسلامه خالياً من قناعاته السابقة، أُجري معه تحقيقان صحفيان في صحيفتين مختلفتين لناشر واحد، أحدهما كشف حقيقة آرائه، والثاني رفعه إلى أعلى، ولذلك صارت خيبة أمل البعض منا فيه كبيرة، مع أننا لو تعاملنا معه منذ البداية بهدوء واعتدال، لربما استطعنا الاستمرار في كسبه وتحييد مواقفه السلبية، خاصة وأن إيجابيات كتاباته الأخيرة، فيما يتصل بالإسلام والقضايا العربية تعتبر أكبر من سلبياتها.

الحاصل، أن لدينا أحياناً شيئاً من الحساسية تجاه ما يكتبه بعض الصحفيين أو تقوله بعض وسائل الإعلام، حيث نريد الآخرين أن يكونوا سعوديين مثلنا أو قريباً منا، ولو تعاملنا معهم باعتدال وتفهم من الأساس، فلربما كسبناهم، وخفت حدة الاستفزازات منهم، عندما يعرفون أننا لا نهتم بما يصدر منهم.

هناك دول أخرى، تماثلنا من حيث الظروف، وربما تتضاءل إنجازاتها عما حققناه مع تفوقها علينا في الإمكانات المالية، ولكن لا أحد يكتب عنها بسلبية، والفرق هو في كيفية تعاملها مع وسائل الإعلام الأجنبية.

إنها دعوة إلى إعادة النظر فيما يظن حساسية مما يكتبه الآخرون، ثم إلى مراجعة طريقة التعامل معهم، وأن توفر الفرصة كاملة لمن يريد أن يقف على حقيقة أوضاعنا، وأن نحتفظ بالحق في إيضاح ما نعتقد عدم صوابه والرد عليه إذا كان جوهرياً في وسيلة إعلامية لها وزنها، فلدينا إنجازات نفتخر بها، ولدينا أخطاء مثل غيرنا، ويوجد في بلادنا ومجتمعنا من الأخطاء والحسنات مثلما يوجد عند المجتمعات الأخرى، ومن يرغب في معرفة الحقيقة فتحنا له الأبواب، ومن أراد أن يتصيّد الأخطاء فقط تجاهلناه، ومن يريد أن يكتب بموضوعية تعاملنا معه باحترام.

قوة الصحافة

جزء من قوة الدولة(*)

الكلمة الموجزة والمعبرة حول رسالة الصحافة، التي خاطب بها الأمير سلمان بن عبدالعزيز الوسط الإعلامي، المجتمع في حفل عكاظ مساء الأحد ٨/ ٦/ ١٤١٧هـ، لم تكن جديدة، ولكنها عبارة عن موقف متجدد، يحتاج كل إعلامي ومسؤول حكومي أن يجدد العهد به بين وقت وآخر، لأنه يمثل واقعاً كثيراً ما يُظن غيره، ويؤكد حقيقة كثيراً ما يذهب التصور إلى ضدها.

وهو موقف متجدد، يدركه كل إعلامي مخضرم، ويعرفه كل من مارس المسؤولية الإعلامية، بأن الدولة تكفل حرية التعبير الملتزم، وترحب بالنقد الموضوعي البنّاء، وتحترم الرأي المخلص والصادق.

وقبل هذه الكلمة، كانت هناك مواقف وتصريحات متكررة من سمو رئيس المجلس الأعلى للإعلام، تؤكد على هذه الحقيقة وترسخها.

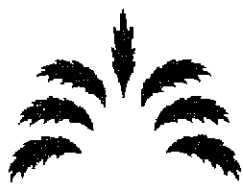
هذا الكلام، لا يصدر إلا من حاكم واثق من نفسه وموقعه، يدرك أن قوة الصحافة المستنيرة هو أحد مقاييس قوة الدولة نفسها، ومن الدلائل على مستوى نضوج الحاكم ووعيه، وأنه لا يلجأ لمصادرة الرأي وحجبه إلا مسؤول يفتقر إلى قاعدة من الثقة والقبول، وأنه كلما تهيأت أسباب الاستقرار وظروفه ومناخاته، أمكن زيادة هامش حرية التعبير، وتوفير مساحات أكبر للكلمة الهادفة، والحوار البنّاء، والطرح الهادئ، والمناقشة الرصينة الواعية.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩١٣، في ١٥/ ١٠/ ١٤١٧هـ - ٢٢/ ٢/ ١٩٩٧م.

وإن ما يتم تحت قبة مجلس الشورى من مناقشات موضوعية لا تنقصها الصراحة في خدمة المصلحة العامة، ما هو إلا دليل آخر على ثقة الدولة بمفكريها ومثقفيها.

تصريحات الأمير نايف، وكلمات الأمير سلمان، كانت رسالة واضحة، موجهة إلى كل مسؤول وكل إعلامي، لممارسة مسؤولياته في خدمة رسالة الإعلام، بعيداً عن أي تجريح أو إساءة أو تشهير أو أغراض شخصية أو أهداف خاصة.

وإن تجربة بعض الصحف ـ على تواضعها ـ والتي تسلك منهجاً معقولاً من المعالجة الموضوعية والهادفة لمشكلات المجتمع وقضاياه، هي أحد الشواهد، على أن الرأي والكلمة المخلصة المسؤولة والصادقة، لا تلقى إلا الاحترام والترحيب والقبول، أما ما عدا ذلك فما هو إلا وهم واتكالية.



«دليل إسرائيل العام»
والتجرد المعقول(*)

قبل عدة سنوات، كتبت في هذه الصحيفة مقالاً يتحدث عن عدم توفر كتب موضوعية عن إسرائيل، وعدم وجود أكاديميين سعوديين متخصصين في معرفتها معرفة متجردة شاملة: تركيبتها السياسية والاجتماعية، أحزابها، مسؤولوها، أنظمتها، أوضاعها... إلخ.

لدينا من يعرف الكثير من المعلومات التفصيلية عن الدول العربية والإسلامية وأنظمتها، وعن دول أمريكا وأوروبا، لكننا نجهل إسرائيل رغم وقوعها في عمق وطننا العربي، وعلى مقربة منا، تحتل جزءاً غالياً من أرضنا ومقدساتنا.

وأظن أن أقسام التاريخ والعلوم السياسية في الجامعات تخلو من كتب تحقق هذا الهدف، ذلك أن معظم ما يدرّس ويكتب، قد كتب من منظور عاطفي، وتَصَوّر مسبّق، مما قد يصرف القارئ منذ البداية عن قراءته، لأنه يعرف سلفاً ما فيه وما يحتويه.

لكن عرضاً أكاديمياً في جريدة «الحياة» قبل عدة أشهر، لفت الأنظار إلى مؤلف جديد صدر عن إسرائيل، كُتب بطريقة محايدة، وكان معظم مَن كتب فصوله، من المثقفين الفلسطينيين، وقد أصدرته «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، التي عرف عنها أنها من أكثر المراكز المتخصصة موضوعية في الأُطروحات المتصلة بإسرائيل.

قيل في مقدمة هذا الكتاب ما يأتي:

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩٤٨، في ٢٠/ ١١/ ١٤١٧هـ - ٢٩/ ٣/ ١٩٩٧م.

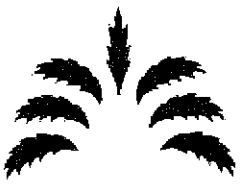
«يسد ثغرة في المكتبة العربية، في فقدان مؤلف، يجمع بين دفتي مجلد واحد، معلومات أساسية، وموثوقاً بها عن إسرائيل، وهو يعالج، بأسلوب وصفي وتحليلي، شؤون إسرائيل كافة ـ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والإستراتيجية والديموغرافية... إلخ، كما يعالج قضايا الاستيطان، والصهيونية، وأوضاع الأقلية العربية، والكتاب مزود بعدد كبير من الرسوم البيانية والجداول الإحصائية والخرائط، أعدّ فصول الكتاب خبراء فلسطينيون متخصصون، استندوا في إعداد دراساتهم إلى المصادر الرسمية والعلمية، وخصوصاً المصادر الأساسية باللغة العبرية، ويشكّل هذا الكتاب ضرورة ملحّة في التطورات الراهنة، لتوفير قراءة عربية علمية لسياسات إسرائيل، وأهدافها القريبة والبعيدة في المنطقة» انتهى.

«كون العرب لا يقرأون» هي مقولة إسرائيلية، لكننا يمكن أن نضيف أن العاطفة لدينا ـ نحن العرب ـ تطغى سلباً وإيجاباً على ما نكتبه، تجاه من نحب وتجاه من نعادي، نحن لا نعرض الأمور فيما نكتب بطريقة موضوعية، ولا نحترم قدرة القارئ على الحكم والتمييز بعد ذلك، ولعل هذا هو أحد أسباب في إعراض القارئ عما ينشر، لأنه يجد أن معظم ما تنتجه المطابع ذو صبغة عاطفية.

ربما يعدّ هذا الكتاب، أفضل ما كتب عن تجرّد معقول حتى الآن، وهو بداية جيدة، لنمط جديد من الكتابات الموزونة المرغوبة، التي تحترم القارئ، وتجعله بالتالي يحترم الكاتب ويمارس حكمه على المضمون.

هذا الكتاب، ينبغي أن يقرأه كل مهتم بمعرفة إسرائيل من الداخل، بما فيها من سلبيات أو إيجابيات، وفي مقدمتهم طلاب العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية والإعلامية.

وشكراً للزميل الدكتور عبدالرحمن الأنصاري، الذي أرشد كاتب هذه السطور إلى ما كتب عن الكتاب في جريدة «الحياة»، ومن ثم جلبه وقراءته، والدعوة إلى تداوله للاطلاع العام والخاص.



عزيزتي «المسائية»(*)

عندما ألحّ الزميل المشرف على تحرير «المسائية» بالمشاركة في الكتابة فيها، ما كان يدور في خلده أن كتابة كهذه ستكون بهذه الصراحة، وأنها قد تستثير غيرته على حب هذه المطبوعة، عندما تخاطب بكلمة «عزيزتي» لأن العشق الذي بين كاتب هذه السطور وبينها، قد يفوق ما بينها وبين المشرف على تحريرها، زمناً وعمقاً وهدفاً.

والأكبر من ذلك، أنه ما كان يظن أن مقالاً كهذا، سيكون بمثابة شكوى عليه، إليها وإلى قرائها، إذ إن مقالاً مشابهاً كان قد كتب قبل عشر سنوات بالنسبة لشقيقتها «الجزيرة»، تضمن نقداً حميماً لها.

فمنذ أن تشرف كاتب هذا المقال بالانتماء إلى عضوية مؤسسة الجزيرة الصحفية، وهو يبدي اهتماماً خاصاً بهذه الجريدة، لا يصدر عادة إلا من محب، ولا يمكن تفسيره إلا بالرغبة في إنجاحها.

والسبب الحقيقي وراء ذلك الاهتمام، أنه ما كان يجوز لمؤسسة صحفية كبيرة، بمثل موقع الجزيرة، أن تسمح لنفسها باستمرار جريدة على تلك الحال تنتسب إليها، فعقدت المؤسسة العزم على انتشالها من واقعها الذي كانت عليه، ومن الطبيعي، أن يكون تعيين رئيس تحرير جديد أول خطوة مناسبة في هذا الاتجاه.

لقد كانت المشكلة الأساسية، أمام العمل على تطويرها، هي تحديد هويتها، وأنها كانت «ترضع» مع شقيقتها، بشكل يؤثر عليها وعلى أختها، ولهذاكانت مسألة الهوية والشخصية، هي الخطوة الثانية، واستقلالية الجريدة «المسائية» هي الخطوة الثالثة.

(*) جريدة المسائية، العدد ٤٥٨٢، في ٢١/ ١١/ ١٤١٧هـ - ٣٠/ ٣/ ١٩٩٧م.

وبدون أن تستعرض المراحل والعقبات التي تمت لاتخاذ هذه الخطوات الثلاث، فإنه يمكن الاكتفاء بالقول: إنها جميعاً ـ بفضل الله ـ قد تحققت، لكن وقفة قصيرة، عن مسألة رسم ملامح شخصية «المسائية»، يمكن أن تكون ذات فائدة للقارئ الكريم، ذلك أن تحديد هوية خاصة للجريدة مسألة مهمة جداً، لانطلاقة تطوير أي جريدة أو مجلة.

و «المسائية» كانت تصدر منذ خمسة عشر عاماً بدون أي شخصية، ومن المؤكد، أن مؤسسة الجزيرة، لم تكن تقصد عندما سعت إلى الحصول على ترخيص لها، أن تصدر جريدتين متشابهتين، لمجرد أن تصدر الأولى صباحاً والثانية مساءً، إذ إن الفارق الزمني بينهما في وقت الصدور ليس كبيراً، وجرت العادة، في الدول الأخرى، في مثل هذه الحالة، أن يكون الفارق بين هوية الجريدتين واضحاً.

على أي حال، لقد مرت الجريدة بعدد من المحاولات والتجارب والمراحل للبحث عن هذه الهوية المطلوبة، وعقدت لها ندوة، واستكتب لهذا الغرض عدد من الكتّاب، واستقر الرأي على أن تكون جريدة «خفيفة» اجتماعية فنية، وأن تكون موجهة لاهتمامات الشباب، حتى بالنسبة لاهتمامها بموضوعات جادة كالاقتصاد، فإنه يمكن أن تطرق من زاوية تهم قطاع رجال الأعمال من الشباب.

«المسائية» الآن، لم تأخذ شكلها النهائي في هذا الاتجاه، لكنها، إن شاء الله، سائرة نحوه، والمهم أن يدرك القائمون عليها ملامح الشخصية المرسومة كما حددتها المؤسسة، وأن يسعوا إلى تحقيقها.

لقد طلب منهم أشياء عديدة، وفي مقدمة ذلك العناية بعمق المادة، وأن ذلك لا يتنافى مع «خفة الدم» المنشودة، وألاّ تكون، بأي حال من الأحوال،

تكراراً لشقيقتها «الجزيرة».

وفي مقابل ذلك، دعمت استقلالية «المسائية»، بوظائفها وحيزها المكاني، مع تبادل معقول مع «الجزيرة» للمنافع في إطار المرافق الفنية للمؤسسة، لأن فصل الجريدتين إحداهما عن الأخرى سيساعد الإثنتين، ويوجد بينهما منافسة محمودة، فلقد آن الأوان، لأن تشعر كل واحدة وبخاصة «المسائية» باستقلالها.

وقالت المؤسسة لـ «المسائية»: إنه بسبب عقبات التوزيع، وحتى لا تصل إلى بقية مناطق المملكة وهي «بائتة»، فإن عليها أولاً أن تركز على منطقة الرياض، وسكانها المليونين، ريثما تشكل ملامح شخصيتها ومقومات نضجها، وأن تبدأ الصدور في أيام الإجازات، ومن ثم يمكن الانطلاق إلى مناطق أخرى، مما يمكن الوصول إليها، في اليوم نفسه.

لقد وفرت المؤسسة ما تحتاجه الصحيفة من دعم واستقلال ومكان ومال، وأصبحت الكرة في مضرب فريق «المسائية»، وما زال عليها الكثير من الملاحظات والآمال، مما لن يتم الإفصاح عنه إلا بمقال آخر، فالمطلوب أن تكون إصداراً تتشرف به المؤسسة بين الإصدارات السعودية الأخرى، وأن تكون «مسائية» بالمعنى الصحيح، وللوطن كافة بدءاً بالرياض في الوقت الحاضر.

وعلى أي حال، وبعدكل هذه الصراحة والشكوى واستثارة الغيرة، لابد من جائزة «ترضية» للجريدة كما يتم في برامج المسابقات، ولا يوجد أبلغ من كل الجوائز إلا بشرى واحدة، وهي أنها ستزف عمّا قريب، إلى رئيس تحرير، سيكون رسمياً لأول مرة، صاحب خبرة وتجربة مهنية جيدة، بذل جهوداً طيبة في تلمس تحديد شخصيتها الجديدة.

ولعل تعيينه يكون حافزاً على استكمال مسيرة تطويرها وتعميق مادتها، وتمييز هويتها وترسيخها، أما إذا لم تتحقق كل هذه الأمنيات، فلابد من شكوى، إلى الله سبحانه وتعالى، الهادي إلى سواء السبيل.



مواثيق الشرف الإعلامي(*)

خلال ربع قرن، وبالتحديد بعد عام ١٩٧٠م، لم يُطرق موضوع نظري في مجال الإعلام، ولم يحتل حيزاً في الندوات والمؤتمرات الإعلامية، الخليجية منها بخاصة، والعربية بعامة، ويُشبع طرحاً ويقتل بحثاً وتكراراً، مثلما حصل بالنسبة لمواثيق الشرف الإعلامية.

يذكر، في الأقل، أن مثل هذه المواثيق، طرحت على مستوى العالم العربي منذ ذلك التاريخ، ثم طرحت على مستوى الإعلام الخليجي، في أول مؤتمر لوزراء الإعلام الخليجيين في عام ١٩٧٦م في أبو ظبي، وما زلنا نسمع بين فترة وأخرى، أن ميثاقاً جديداً قد طرح للمناقشة، وكأنه يطرق لأول مرة، مع أن موضوعاً كهذا هو أشبه ما يكون بـ «الدستور» الذي لا يُقرُّ إلا مرة واحدة في العمر، ويمكن إعادة النظر فيه بعد عقود من الزمن.

ليس المهم في هذا المقال، إذا ما اختار الإخوة الإعلاميون في العالم العربي أو الخليج إعادة طرحه، أو تعديله، أو الإتيان بمواثيق جديدة بين فترة وأخرى، لكن الأهم هو: هل ما يزال بعد تجربة أزمة الخليج ـ وما حصل معها وبعدها من خروقات لكل المواثيق الإعلامية، والدفاعية، والأمنية، والحدودية ـ هل لا يزال لدينا متسع من الوقت والثقة بمثل هذه الطروحات النظرية، التي هي أبعد ما تكون عن الأخذ بها عند الأزمات السياسية أو الخلافات الحدودية، أو المناقشات والنزاعات الهامشية؟.

لقد أثبتت الأيام، أن الإعلام العربي، هو أبعد ما يكون عن الالتزام بأي اتفاقات نظرية أو احترامها.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩٥٥، في ٢٧/ ١١/ ١٤١٧هـ - ٥/ ٤/ ١٩٩٧م.

كم يتمنى المرء أن تجرى دراسة إحصائية خلال ربع القرن الماضي للأطروحات غير الواقعية، التي أُضيعت فيها أوقات المؤتمرات العربية والإقليمية في مختلف المجالات، ودراسات إحصائية عن عدد المرات التي خُرقت فيها المواثيق والاتفاقيات، وكم مرّة دخل فيها إعلام بعض الدول في حملات إعلامية ضد دولة أخرى، رغم ترابطها باتفاقات إعلامية ثنائية وإقليمية وعربية تمنع المهاترات الإعلامية.

ليس المقصود هنا العودة إلى مآسي أزمة الخليج، ولا إلى التذكير بنغمة التشاؤم التي سادت أجواء العلاقات العربية منذ ذلك الوقت، وإن كانت قد تحسنت إلى حد كبير فيما بعد، ولكن موضوع (مواثيق الشرف) يُتخذ مثالاً هنا على الوقت المضاع في مثل هذه الأمور، في وقت توافرت فيه الأدلة على أنها آخر ما يفكر فيه وأول ما يُخرق عند الأزمات.

فأين مواثيق الشرف الإعلامية الخليجية، عندما مرّت أزمة جانبية عابرة بين بعض دول الخليج؟ وأين تلك المواثيق العربية عندما تستمر بعض الصحف العربية في النيل من المملكة حتى يومنا هذا؟.

وعلى افتراض عدم وجود مواثيق شرف، سبق أن كتبت وأُقرّت في مؤتمرات سابقة، فإن عدم وجود مواثيق شرف، قد يكون أشرف من أن توجد ثم تخرق، ولا يعتدُّ بها عند الحاجة إليها.

وكم يتمنى المرء في كل المؤتمرات الإعلامية أو غيرها، أن تخلو من كل أفكار خيالية أو نظرية، وأن تقتصر على ما يمكن تطبيقه والأخذ به، حتى وإن كان يمثل الحد الأدنى من العلاقات والعدد الأقل من المؤتمرات، فالمهم هو القابلية للتنفيذ والبعد بها عن التندر أو التكرار.

كفاها الحرمان خدمة وإنجازاً(*)

قد لا يقدّر العمل الجليل الذي أنجز في توسعة الحرمين الشريفين وصيانتهما وخدمتهما وتوفير الأمن فيهما، إلا من وفقه الله لقضاء سويعات من شهر رمضان المبارك فيهما، أو أي وقت من أوقات الذروة على وجه الخصوص، ولا نظن كل الأشهر الأربعة إلا ذروة كلها.

ويكون التصور أوضح، عندما يتمكن الحاج أو الزائر أو المعتمر من القيام بجولة فاحصة داخل أرجاء الحرمين، ليتصور الصعوبات الهائلة التي تواجهها الأجهزة المختصة في خدمة قاصدي أقدس بقعتين في المعمورة.

قد يكون التصميم وفن العمارة أول ما يلفت نظر الزائر، ويبهر بجماله وأناقته وروعته، ولكن، أن يحافظ على هذين المشروعين العملاقين على أفضل صورة من النظافة والصيانة وتوفير الخدمات والمرافق، وعلى مدار الساعة، فهو مما يزيد الفخر بما أنجز، لأنها مسألة لا تتحقق إلا لمن يوفقه الله لخدمتهما عن رغبة وقناعة بأولويتهما.

أما التوفيق الأعظم، الذي يستوجب الحمد والثناء فهو تحقيق الأمن والمحافظة عليه.

قد يتشدق إنسان لم يحظ بمشاهدة ما تحقق، بالمقارنة مع أماكن في الشرق أو الغرب، والواقع الذي لا جدال فيه ولامراء، أنه لا يوجد على وجه الأرض، موقع أو حدث أكثر تعقيداً وصعوبة مما يجري في الحرمين الشريفين، وفي الحج ومواسم العمرة بخاصة.

ومهما حاولت كاميرات التلفزيون أن تصور تلك الإنجازات وتفاصيل

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩٦٩، في ١٢/ ١٢/ ١٤١٧هـ - ١٩/ ٤/ ١٩٩٧م.

خدمات الحرمين الشريفين، فإنها لن تستطيع، فضلاً عن كون تلك الخدمات عمليات مستمرة على مدار ساعات اليوم وفي مواسم متتالية على مدار العام.

يكفي أن يكون الحرمان الشريفان شهادة واقعية حية، لإبراز الجهود العظيمة التي أكرم الله هذه الدولة بأدائها، وكم نتمنى لو أقيم مركز متخصص يعنى بإبراز الجهود المبذولة في خدمة هذين المشروعين إعلامياً، كما نجحنا بخدمتهما عمرانياً وفنياً وتموينياً وأمنياً.

الحرمان الشريفان، مدينتان بحد ذاتهما داخل مدينتين، بكل المرافق والتسهيلات والخدمات والتعقيدات، ولا يمكن أن ينظر للخدمات الأخرى ـ الفندقية والبلدية والصحية والفنية والتموينية وغيرها ـ الموجودة في المدينتين المقدستين، إلا أنها امتداد لتلك القائمة في الحرمين ذاتهما.

والحرمان الشريفان، مدن جامعية كاملة، ينبغي أن ينظر إلى محتواهما التوجيهي والفكري والتربوي والديني والثقافي، قبل أن ينظر إليهما من حيث المرافق والخدمات والتجهيزات.

من هذا المنطلق، هناك خدمات إعلامية عديدة يمكن أن تقام بجوارهما للاستفادة القصوى مما تضمه جنبات الحرمين من عطاء فكري وروحي وديني.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقام بجوار الحرمين، شرفهما الله، مركز إعلامي ومحطة تلفزيونية ومحطة إذاعية ومجلة دورية متخصصة لهذا الغرض الإعلامي النبيل.

وينبغي ألا يبقى إعلامي مسلم، إلا وقد أُتيحت له فرصة مشاهدة هذين الإنجازين العظيمين، فهما تاج على رؤوسنا، ليسا مصدر فخر للمسؤول الأول الذي تعهدهما بالتوسعة والخدمة فحسب، بل أصبحا محل فخر

الدولة السعودية والشعب بأكمله.

إن كل مسلم أنعم الله عليه بالعمرة أو الحج أو الزيارة، واستمتع بالخدمات المتوفرة، لن يملك في قرارة نفسه، إلا الدعاء لمن ألهمه الله، وأجرى على يديه الأسباب، لتحقيق أمر الله بأن يجعل من هذه البقاع الطاهرة، واحات أمن، وإيمان، واطمئنان.

جزى الله مؤسس هذه الدولة، وأبناءه من بعده، ومن اتخذ من خدمة الحرمين الشريفين لقباً محبباً لنفسه، فلقد أعادوا لهما مجدهما وازدهارهما وهيبتهما.



شواهد التفوق بين جريدة الشرق الأوسط ومركز تلفزيون الشرق الأوسط(*)

يجمع بين هذين المثالين، وأشباههما من المؤسسات الإعلامية التي أقيمت في الخارج، بتمويل سعودي خاص، من أمثال جريدة الحياة والوسط وراديو وتلفزيون العرب وأوربيت ـ أنها جميعاً تحظى بقدر عالٍ من النجاح المعقول، الذي لابد من الإشادة به، بغضّ النظر عن أسبابه وخلفياته.

المهم في الأمر، أن رأس المال السعودي، الذي استُثمر في الخارج، واستفاد من تسهيلات الدولة له، قد تفوّق وأثبت أن حقل الإعلام، ليس من التخصصات «الطلاسم» التي لا يفهمها إلاّ اليهود أو الأمريكان أو اليابانيون.

وما يهمُّ بشكل أكثر في هذه الأمثلة، هو في الواقع، حيازتها على درجة عالية من حسن الأداء والعرض والطرح المهني السليم، سواءً كان ذلك في صحافتها، أو في محطاتها الإذاعية والتلفزيونية، وسواءً في أخبارها أو برامجها، وهي أي ـ مسألة الاحتراف ـ ظلت تمثل القاسم المشترك في معظم هذه المقالات بين الحين والآخر، وعلى مدى عشرين عاماً.

إنّ من السهل أن تُصدر صحيفة، أو تُوجد محطة إذاعية وتلفزيونية، وأن تتعدد صفحاتها، أو تطول ساعات بثها وإرسالها، ولكن أن تكون متميزة وناجحة، وأن يكون أداؤها وفق أصول الصنعة المهنية، فهذا ما لا تستطيع كل وسيلة إعلامية تحقيقه، وبخاصة في مجال الأخبار.

لقد سبق التأكيد مراراً على أن التفوق المحترف لا يتأتى بالضرورة،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩٨٣، في ٢٦/ ١٢/ ١٤١٧هـ - ٣/ ٥/ ١٩٩٧م.

عبر الحسناوات، ولا عن طريق التركيز على المنوعات والميوعة والابتذال، وتمّ الاستشهاد تكراراً، بمحطات ناجحة لا تعرف إلى هذه الأمور طريقاً.

لقد استطاعت محطات تلفزيونية معيّنة في شهر رمضان المبارك الماضي، على سبيل المثال، أن تستحوذ على نسبة عالية من المشاهدين لمجرد كونها تعرض مسلسلاً راقياً أو عملاً وثائقياً أو درامياً متكاملاً، فانصرفت نسبة كبيرة من المشاهدين في تلك الأيام إلى محطات معينة، يتركون الإغراءات المتاحة في محطات عرفت بذلك، ويتجهون لمتابعة ذلك العمل المشهود له بالقوة والعمق والجزالة.

إن برنامج «حوار مع الغرب» الذي يقدمه ـ مثلاً ـ مركز تلفزيون الشرق الأوسط، هو برنامج متميز فعلاً، ويتم إنتاجه وفق الأصول التلفزيونية الأصيلة، شكلاً ومضموناً، وموضوعية، ولا يتضمن استعراضاً ولا إسفافاً، وفيه جهد راقٍ، لا يملك من يبدأ بمشاهدته إلا أن يشدّه حتى ينتهي.

صحيح أن القدرة المالية لهذه المؤسسات الإعلامية، لها نسبة كبيرة من رصيد النجاح الذي حققته، لكن الكفاءة المهنية في إدارتها، جعلتها تفرض نفسها، رغم ما كان يقال عنها في بداية أعمالها من أقاويل.

الأمر الثاني، الذي لا يقل في أهميته عمّا ذُكر، أن تلك المؤسسات الإعلامية، قد حافظت أيضاً، ضمن مقومات نجاحاتها العديدة، على درجة جيدة من الموضوعية والحياد والقبول، رغم معرفة الكثيرين أنها تنتمي إلى رأس المال السعودي، وأنها لا تتردد في عرض وجهة النظر الرسمية عند اللزوم، وكانت في بداياتها تتلقى بعض الصدود، لكنها أثبتت مع الأيام أنها تستطيع التوفيق في منهجها، حتى اكتسبت الاعتراف والقبول والتقدير، وهو أمر ما كانت لتحصل عليه، لولا ما حققته بكفاءتها من

نجاح في المهنة والإدارة.

إن هذا الثناء، الذي يفرض الواقع التعبير عنه، لا يعني الموافقة على كل ما تحتويه من برامج، ولا تأييد كل ما تتضمنه من مواد، لكنها في مجملها وسائل إعلامية متألقة مهنياً، وتستحق الذكر والتشجيع، وسط إعلام عربي يطغى فيه الكم على الكيف.

إن جريدتي الشرق الأوسط والحياة بخاصة، وبعض شقيقاتهما، والتي تدار بأموال سعودية، هي أمثلة صحفية ناجحة، لابد من الاعتراف بجودتها وكفاءتها، حتى وإن كانت صحفاً منافسة لصحفنا المحلية.



إذا لم تهب الريح، فماذا تصنع؟(*)

يصلح الاستشهاد بهذا المثل، تعليقاً على كل حدث روتيني لا يكون تكرر حدوثه خبراً، طالما أنه من صميم طبيعة عمل فاعله، (وهو مثل مترجم)، يخطر على الذهن، في كل مرة يطالع فيها المرء صحيفة عربية، أو يستمع فيها إلى نشرة أخبار، إذاعية أو تلفزيونية، في زمن تشتد فيه المنافسة من الصحافة الوافدة المتميزة، ومن الفضائيات.

لإيضاح المقصود بهذا العنوان، لابد من الإتيان أولاً بأمثلة تبين ملامح هذه الظاهرة، والحيّز الذي تحتله في وسائل الإعلام العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص، والصحفية بوجه أخص.

فصدور عدد جديد من مجلة أو دورية محلية، هو في صحافتنا «خبر» يُنشر عنه في كل مرة، مع أنه عمل روتيني وطبيعي، وهو القاعدة في عمل هذه الدوريات، أما الانقطاع فهو الاستثناء، وهو الخبرالذي يستحق النشر عنه في حال حدوثه.

وقيام المدير بجولة على قطاع إدارته، أو استقبال معايدة، هو نشاط متكرر ليس فيه ما يهم القارئ، إذ إنه الأصل في عمل المسؤول، فإذا لم يقم بذلك فماذا يصنع إذن؟.

وعندما ينعقد مؤتمر إقليمي عادي ودوري، فإن قدوم المشاركين فيه من مختلف الدول الأعضاء، لايعد خبراً لافتاً للنظر، لكن الأمر يختلف لو شاركت فيه دولة لأول مرة، أو حضرته دولة بعد طول انقطاع، أو اشتركت فيه دولة لها علاقة غير طبيعية مع الدولة المضيفة، أو تخلّف

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩٩٠، في ٤/ ١/ ١٤١٨هـ - ١٠/ ٥/ ١٩٩٧م.

مسؤول عن المشاركة فيه لأسباب غير مألوفة.

هذه أمثلة فقط، مجموعة من الأخبار التي لا تستحق النشر، يضيع فيها جهدكبير من وقت وسائل الإعلام وكفاءتها، كان يمكن توجيههه إلى ما هو أكثر فائدة، أو توفيره لدواعي الترشيد والاقتصاد.

واللافت للنظر أن أخباراً كهذه، قد تنشر متكررة في أكثر من جريدة، لأن المصدر واحد، أراد تعميمها على وسائل الإعلام المقروءة، فيصير مبدأ نشرها مسألة فيها نظر من الناحية الخبرية الصحفية، فضلاً عن كون ظهورها في أكثر من جريدة أمراً غير مستساغ.

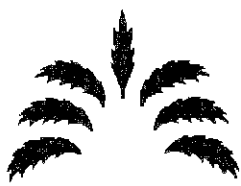
ولمزيد من تقييم هذه السمة ـ الظاهرة، يمكن مقارنة ما ينشر وما يعرض في وسائل الإعلام العربية، بما تنشره صحف مرموقة شرقاً وغرباً، للاستفادة من نظرتها إلى الخبر وانتقائها له والحكم عليه.

عندما تمت الإشادة في مقال سابق بمحطات وصحف معينة مثل جريدة «الشرق الأوسط» و «الحياة» وغيرهما، فلأنها في الواقع تحررت كثيراً من وطأة هذه الظاهرة، حتى صارت الجريدة مقبولة جاذبة، مهنية الاحتراف والعرض والمضمون والطرح، وحتى الإخراج والتقديم، يستوي في ذلك إذا كانت تلك الصحف أو المحطات موجهة للخارج والداخل أو للخارج أو الداخل فقط.

هذه السمة ـ الظاهرة، في الأخبار الصحفية والإذاعية والتلفزيونية العربية، هي إحدى أوجه الضعف في وسائل الإعلام، المقروءة بالذات، التي تجعل من أخبارها مواد تقليدية مملة تفتقر إلى الجاذبية، حتى على مستوى «المحلية».

لقد تغيرت الأحوال، وما كان مقبولاً في النظرة إلى اختيار الأخبار قبل

زمن، تجاوزته الأيام والتجديدات والنظريات الإعلامية، ولابد من إعادة النظر فيه، أملاً في إعداد صحافتنا بالذات للمنافسة والمقروئية والانتشار داخلياً وخارجياً، وأن تكون سبّاقة إلى استدراك مثل هذه الملاحظات، حتى يكون في هبوب الرياح أخبار تهم الجميع.



المدينتان المقدستان والإعلام(*)

في أي بلد في العالم يرتاده السيّاح والزوار ورجال الأعمال، تهتم المدن ـ ممثلة ببلدياتها ـ والفنادق وغرف التجارة والمصالح المسؤولة عن السياحة، بالنشرات التعريفية والخرائط والكتيبات والبطاقات البريدية التي توضع في خدمة الزائر والسائح منذ لحظة وصوله في أرض المطار، حتى يكاد يعود محمّلاً بتلك الخرائط والنشرات والمعلومات مما يخف حمله أو يثقل، وبعض الدول يصدر كتاباً سنوياً تعريفياً شاملاً للبلد بأكمله: جغرافيته، تاريخه، اقتصاده، نظامه، سكانه.. إلخ.

وبلادنا، التي تتشرف بخدمة الحرمين الشريفين تعتبر من هذا المنظور بلداً سياحياً، يرتاده على مدار العام ملايين الحجاج والمعتمرين والزوار، فضلاً عمن يمر به من رجال الأعمال، أما الوافدون للعمل فحدّث ولا حرج، لكن غرف الفنادق والمساكن المفروشة وأمثالها في المدينتين المقدستين، تخلو تماماً من أية معلومات تخدم المعتمر والزائر والحاج، مما يحتاج إلى معرفته ويسهّل إقامته، أو مما نرغب في إيصاله إليه.

المجلس الأعلى للإعلام، نادى مراراً بفكرة «الإعلام الفندقي»، وارتأى ضرورة أن تتاح لنزلاء الفنادق فرصة الحصول على القنوات الإعلامية المناسبة وعلى الصحف، فضلاً عمّا يمكن توفيره مما يندرج تحت مفهوم المواد الإعلامية التي تهم الزائر.

وفي العام الماضي، أقيمت ندوة كاملة تحت مسمى «الإعلام في الحج» شاركت فيها كل الجهات التي يمكن أن تسهم في تعريف الحاج والزائر والمعتمر، وتمدّه بالمعلومات الصحيحة والمفيدة لإقامته وغايته.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٨٩٩٧، في ١١/١/١٤١٨هـ - ١٧/٥/١٩٩٧م.

بلادنا غنية بإمكاناتها ومواردها، وأصبحت تصرف بسخاء ومنذ أكثر من ثلاثة عقود على المواد الإعلامية التي تنتجها وزارة الإعلام ووزارة الحج وغيرهما من الجهات المعنية، لكنها ـ أي تلك المواد الإعلامية ـ لا تصل إلى أهدافها، وقد لا تكون تلك المواد من النوع المبسط الذي يسهل إيصاله إلى هدفه.

لقد اختمرت فكرة هذا المقال، في أعقاب زيارة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، كشفت شحاً شديداً في تلك المعلومات في فنادقهما الكبرى، فكيف بما هو دون ذلك.

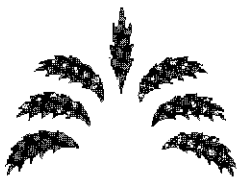
لا تتوفر كتيبات إعلامية موجزة عن المدينتين المقدستين، مما جرت العادة في دول أخرى أن توضع في غرف الفنادق، وفي متناول أيدي الزائرين، وهي مسؤولية لا تلقى على وزارة الإعلام بمفردها، إذ يمكن أن تشارك فيها وزارة البلديات ووزارة التجارة ومجلس المنطقة والغرف التجارية وغيرها، وهي مسؤولية تحتاج إلى تنسيق وتركيز، فقد تكون المواد الإعلامية المطلوبة متوافرة، وقد تكون حبيسة مستودعات بيروقراطية، والخرائط التي أصدرها مركز أبحاث الحج والمهندس زكي فارسي وغيرهما، هي من المواد المناسبة التي يمكن أن توفر لقاصدي المدينتين المقدستين.

وفي هذا العام وزّعت مجموعة ابن لادن، كتاباً إعلامياً فخماً مخدوماً طباعياً عن مشروعات الحرمين الشريفين، فوجدته جزءاً مما يدعو إليه هذا المقال، وأتمنى أن يوفر، أو نسخة اقتصادية منه، في كل غرفة في فنادق مكة المكرمة والمدينة المنورة وأماكن سكن الزوار والمعتمرين والحجاج.

لقد أصبحت، ومنذ عدة أعوام، حكومة خادم الحرمين الشريفين وفقه الله، تمد كل حاج بالمصحف الشريف من إنتاج مطبعة الملك فهد في المدينة

المنورة، ونتمنى أن نرى اليوم الذي يقدم فيه كتاب عن المدينتين المقدستين وخارطتهما، وأمثالهما من المعلومات المفيدة، هدية لكل حاج وزائر ومعتمر عند قدومه، أو عند صعوده الطائرة، هدية من السعودية وشركات الطيران الأخرى، فهي هدية بالغة التأثير والمعنى والفائدة، وتخدم راحة الزائر وتساعده في تحقيق هدفه، وتعرّفه بالجهود العظيمة التي بذلت من أجله، وترفع من «نوعية» الخدمات التي تقدمها المملكة في سبيل قاصدي الديار المقدسة.

إنها مسألة تخطيط وتفكير وتنسيق وتركيز، يسعد بأن يراها منفّذة على أحسن وجه، مسؤول يجمع معظم خيوط المسؤولية: الحج والأمن والإعلام ـ نايف بن عبدالعزيز ـ وفقه الله لكل خير.



مع كتاب روجيه جارودي:
الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية(*)

المستشرق الفرنسي المعاصر، رجاء جارودي، اختلفت حوله الآراء، فيما يتعلق بعمق اعتناقه الإسلام أو دخوله فيه، وهل كان إسلامه عن إيمان وعقيدة وقناعة أم مجرد إعجاب واهتمام فكري.

وبغضّ النظرعن مواقفه وميوله السياسية، إلا أن الرجل، بلا شك، مفكر عملاق، وأن أعماله الفكرية التي أنتجها، وبخاصة في السنوات الأخيرة، هي أعمال بحثية مهمة، تفرض احترامه ومقدراته المتميزة في العمل الأكاديمي العميق، رغم تقدمه في السن، وصعوبة تعامله مع التحديات التي تواجه باحثاً مستقلاً مثله يقول رأيه بجرأة وموضوعية، وتكون سباحته في الأبحاث ضد التيار السائد أحياناً وضد قوى سياسية متمكنة.

لقد أصدر الجارودي، خلال الأعوام القليلة الماضية ثلاثية (ثلاثة كتب) لمناقشة الأيدلوجيات المتطرفة التي تدعو إلى العنف في الأديان الثلاثة، وقد ترجمت إلى العربية ولغات أخرى عديدة، على غرار معظم بحوثه وكتبه، ولقد حرصت على الحصول على واحد منها فقط حتى الآن، لعله الأهم بينها من الناحية البحثية.

-فكتابه المسمى: «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»، صدر بالفرنسية في العام الماضي (١٩٩٦م) وقامت دار عطية في سوريا ولبنان بترجمته ونشره بالعربية وصدرت منه طبعتان هذا العام.

تقوم فكرة هذا الكتاب على تفنيد المزاعم والادعاءات الصهيونية المروّجة

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٠٠٤، في ١٨/ ١/ ١٤١٨هـ - ٢٤/ ٥/ ١٩٩٧م.

لقيام إسرائيل جغرافياً وسياسياً، وقد استعان في سبيل دحض النظريات الإسرائيلية، بالعديد من الأسانيد والنصوص التوراتية والتاريخية والوثائقية التي تعارض هذه الادعاءات.

الكتاب مجهود علمي وتاريخي وبحثي من نوع خاص، يعتبر أن أرض الميعاد وغيرها من الأوهام، كالشعب المختار والنقاء العرقي وما تبعهما من أساطير القرن العشرين، ما هي إلا مجرد أباطيل وتطاول على الحقيقية والتاريخ لتبرير الغزو والاحتلال.

وكان مما ناقشه الكتاب، أسطورة إبادة النازيين لليهود (المحرقة الجماعية: الهولوكوست) وفنّد المزاعم التي تدّعي أن الأرقام تصل إلى ستة ملايين.

كما فنّد ما يُدّعى من عدالة محاكمات نورمبرج التي أعقبت الحرب العالمية.

ثم تناول الاستخدام السياسي لهذه الأساطير، واللوبي الصهيوني في أمريكا وأوروبا، ومقولة «المعجزة الإسرائيلية».. إلخ.

لقد أثبت الكتاب أن كثيراً من النظريات السائدة للسيطرة والاحتلال والغزو في العلاقات الدولية بخاصة، تؤخذ أحياناً بصفة مسلّمة، وقد لا تنال نصيبها من الشك والمحاججة، على أساس منهجي وعلمي سليم ومحايد، نتمنى أن يطبق على كل تنازع جلب الدمار والهلاك لشعوب هذه المنطقة بالذات.

لقد تعرض المؤلف بسبب آرائه في كتابه هذا بخاصة، إلى مضايقات من بلده الأم ـ فرنسا ـ التي يظن أنها من أمهات الحريات الفكرية ـ مما اضطره إلى نشره على نفقته الخاصة (بالأسلوب المسمى ساميزدات Samizdat)، وذلك لعدم استعداد أي دار نشر للوقوف معه في مواجهة الإرهاب الفكري،

الذي تقوده المؤسسة الصهيونية في الاقتصاد والسياسة والإعلام والتأليف، وفي التجني على حقائق التاريخ، وتذعن له الدول الكبرى قبل غيرها.

وبعد:

إن مثل هذه الزاوية لا تكفي لاستعراض كتاب كهذا، فكيف بتحليله، لكن المؤرخ والأثري الزميل د. عبدالرحمن الأنصاري ـ المهتم ضمن اهتماماته بالأمور التوراتية، وغيرها مما ورد في أطروحة الفيلسوف الجارودي عما يسمى بأرض الميعاد ـ قد وعد بأن يقدّم عرضاً معمقاً لهذه الدراسة.

كتاب الجارودي دراسة مهمة وموثقة وجديرة باهتمام الساسة والإعلاميين والمؤرخين والباحثين، وربما كانت الأولى التي تطرقت بجرأة وطريقة علمية إلى أساطير ضللت العالم عقوداً من الزمن، وبسببها احتلت بلاد، وأُبيحت حرمات، وشوّه التاريخ، واختلطت الأوراق، وضاعت الحقائق.

بشّر البستان بفلاح جديد(*)

لا يقصد من هذا العنوان ما يحمله أحياناً من مفهوم ضمني سلبي، أو تندّري، ولكنه يهنىء من القلب جريدة «المسائية» بعريسها الجديد الذي بشّر به مقال سابق، فلقد أعطت الجمعية العمومية لهذه المؤسسة الضوء الأخضر لتثبيت الزميل محمد الوعيل ليكون أول رئيس تحرير لهذه الصحيفة العزيزة التي بلغت السابعة عشرة من عمرها هذا العام.

إن تعيين رئيس جديد ورسمي لهذه الصحيفة يلقي بمسؤولية كبيرة على الإثنين معاً: الإصدار ورئيس التحرير، لأنه يعني ببساطة أن الجريدة قد تخطت مرحلة التجارب والاختبارات وما يسمى بالمرحلة الانتقالية.

ويعني أيضاً الخروج من حضن شقيقتها الكبرى ـ الجزيرة ـ التي رعتها منذ الصغر وقدمت لها كل الإمكانات والتسهيلات، حتى أصبحت في مستوى من المسؤولية والاستقلالية على قدم المساواة معها بكل ما تعنيه هذه الكلمة، اللهم إلا من شيء من تبادل المنافع في المقر والمطابع وغيرهما، مما تقدمه المؤسسة لهما معاً.

المرجو إذن أن تستوعب الجريدة العزيزة المسؤولية الجديدة، وتعد نفسها بشكل جاد، للانتقال إلى مرحلة جديدة من الاحتراف يمكّنها من الوقوف بشموخ بجوار الإصدارات السعودية الأخرى، مع التميّز عليها جميعاً بكونها مسائية.

والمؤمل من رئيس التحرير الجديد أن يرسّخ الهوية والشخصية المستقلة والمختلفة لهذه الجريدة، بحيث تكون لهذه المؤسسة جريدتان مختلفتان

(*) جريدة المسائية، العدد ٤٦٢٩، في ٢/ ٢/ ١٤١٨هـ- ٧/ ٦/ ١٩٩٧م.

في شخصيتهما وفكرتهما وطابعهما، وألا تكون إحداهما تكراراً أو ازدواجاً مع الأخرى.

والمرجو بعد ذلك، أن تستمر الجريدة في تطوير نفسها بالقدر الذي يستطيع معه رئيس التحرير أن يعطي الضوء الأخضر للجريدة بالانتشار في بقية مناطق المملكة، بعد التغلب على مشكلة التوزيع لوصولها إلى القارئ ظهر اليوم نفسه، بعد ساعات من صدورها.

عندما رشح مجلس الإدارة الأستاذ الوعيل ليكون رئيساً لتحرير «المسائية»، فلأنه يعرف حسّه الصحفي وديناميكيته المهنية وقدرته على تحقيق الأفكار التي توفر لها التميّز والنجاح، وتحقق للجريدة ما يرجى لها من تطور ونمو في التوزيع وجودة في المادة التحريرية الصحفية.

المعروف بالإضافة إلى ذلك أن لديه الكثير من الأفكار، ومنها أن الصحيفة لن تعرف التوقف في الإجازات والأعياد والجمع، وأنها قد تصدر قريباً عدداً خاصاً متميزاً للخميس والجمعة معاً، فلقد أصبحت «المسائية» صحيفة ناضجة، وتجاوزت مرحلة الطفولة والتجارب.

دعوات من القلب للفلاح الجديد ليجعل من مزرعته أنموذجاً لصحف المساء العربية، بإذن الله وقوته، ثم بعزيمة فريق «المسائية» ورجالها.



صحافة بالكيلو(*)

يدور في بعض المؤسسات الصحفية الوطنية، جدلٌ بين مدرستين:

- مدرسة تنادي بصحافة نوعية، لا تنظر إلى عدد الصفحات والألوان والصور وتعدد الأبواب.

- ومدرسة أخرى مغايرة في رأيها، تعتقد أن القارئ ينبهر بالحجم والكم، وكأنه يزن الصحيفة بالرطل والكيلوجرام، وأنه كلما زاد حجمها وأوراقها، زاد تقديره لها، وأن المجتمع لايزال ينظر إلى الصحيفة من حيث الحجم قبل المحتوى.

ومشكلة الصحافة في هذا الشأن، لا تختلف عن بقية وسائل الإعلام، التي تهتم بزيادة ساعات البث والقنوات واعتماد برامج متشابهة، فضلاً عن كون بعضها سطحياً أصلاً، فمن المؤكد أن الزيادة في الكمية، غالباً ما تكون على حساب الكيف والنوع.

هذا الجدل بين النظرتين، يقع في الحقيقة في صلب مسؤولية وسائل الإعلام تجاه قيادة مجتمعاتها، والارتقاء بمستوياتها الثقافية والذوقية، بحيث تكون متبوعة لا تابعة، وقائدة لا مقلدة.

وفي الصحافة السعودية، الداخلي منها والمهاجر، نماذج لهاتين المدرستين، فمنها ما يتبع نظرية الإغراق في عدد الورقات والمادة التحريرية، والتوسع في عدد الأبواب المتخصصة، والتغطيات الصحفية، ونشر الصور، والتفاخر بزيادة عدد الصفحات.

ومنها ما يقوم على نقيض ذلك في اختصار عدد الصفحات وتركيز مادتها،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٠٣٩، في ٢٣/ ٢/ ١٤١٨هـ - ٢٨/ ٦/ ١٩٩٧م.

وتحديد نسبة الإعلان مقارنة بالمادة التحريرية، وعدم تجاوز الحجم المعتاد، ما لم يكن هناك مبرر موضوعي أو إعلاني يحتم ذلك، وذلك من منطلق أن العديد من الصحف المرموقة في العالم، تحافظ على حجمها، دون التأثر بأي دواع صحفية أو إعلانية، ومهما كانت الظروف والمسوغات.

بعض الصحف، قد تصدر يوماً بأربع وعشرين صفحة، ثم تصدر في اليوم الذي يليه بأربعين، استجابة لحدث إخباري أو ملحق إعلاني أو صحفي، وهو وضع فيه نظر عند من يدعون إلى الاحتراف والتركيز والاستقرار في العمل الصحفي، والانتقاء في اختيار الموضوعات والمقالات، وعدم فتح المجال لكل مقال أو موضوع قبل فحصه ونقده والتأكد من جودته وعمقه.

الملاحظ، أن بعض الصحف التي تحتوي على صفحات أكثر، قد لا تتضمن بالنسبة نفسها مقالات تستحق القراءة، وقد يصرف القارئ معها من الوقت ما لا يتناسب مع زيادة حجمها، في حين أن الصحف، المركزة في مادتها وصفحاتها، هي الأكثر حظاً في الانتشار والتوزيع، حتى صارت معظم إيراداتها تأتي من التوزيع قبل الإعلان، وهي ظاهرة صحية، ومطلب إعلامي مهم، وفضيلة صحفية مرغوبة.

إنها دعوة من مدرسة إعلامية محافظة، إلى التركيز والترشيد وتعويد المحررين على الإيجاز في القول والكلام ونقل الأفكار، في أقل قدر ممكن ومفيد وموجز من المساحة والأسطر، وأن تكون صحفنا قدوة في تغليب الكيف على الكم واحترام القارئ في تحديد نسبة الإعلان مع مادة الصحيفة.

في الصحافة السعودية هدر في الورق، وإضاعة لوقت القارئ، وفيها تضخم في التشكيلات الوظيفية، تضيع معها مثاليات السعودة.

أكاديميّة مهنيّة للصحافة(*)

في حفل افتتاح المقر الجديد لهذه المؤسسة، في شهر ذي القعدة الماضي، والذي رعاه سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، طُرحت فكرة إنشاء معهد مهني متخصص لخدمات الصحافة، تقوم على تأسيسه المؤسسات الصحفية السعودية، ولا يكون تكراراً للدراسات النظرية التي تقدمها أقسام الإعلام في الجامعات السعودية.

والواقع، أن من يتمعن في وضع القوى البشرية في المؤسسات الصحفية، يدرك أنها أبعد ما تكون عن تحقيق السعودة في الوقت الحاضر أو القريب العاجل، ذلك أن هناك العديد من المهن (الطباعية، أو الإخراجية، أو تلك المتصلة بالمونتاج على سبيل المثال)، لا تتوفر فيها حتى الآن كفاءات وطنية تسد احتياجاتها.

المؤسسات الصحفية، لم تعمل ما فيه الكفاية حتى الآن، لتدريب العناصر السعودية أو البحث عنها، كما أنها، ومعها وزارة الإعلام، لم تعمل ما يكفي لمعالجة هذا الوضع، فلقد كانت هناك ومنذ سنوات، إمكانية للتعاون بينهما في سبيل التدريب أو الابتعاث على نفقة الدولة، إلا أن المؤسسات الصحفية لم تستثمر هذه الفرصة ولم تستفد منها.

نسب السعودة في المؤسسات الصحفية التسع، لا تتجاوز الثلاثين في المائة، وهو أمر يستغرب ويستكثر على مؤسسات، يفترض أن تكون الرائدة في هذا المجال، لأنها جهات تقود حملة الدعوة لتوظيف المواطن وتدريبه والبحث عنه.

ولكي نتصور حجم المشكلة، فإن من المتوقع، أن يكون عدد العاملين

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٠٦٧، في ٢٢/ ٣/ ١٤١٨هـ - ٢٦/ ٧/ ١٩٩٧م.

الرسميين، أو على مكافآت ثابتة في المؤسسات الصحفية، هو في حدود ثلاثة آلآف عامل أو فني أو محرر، مما يعني أن عدد السعوديين بينهم لا يزيد على ألف فقط.

لقد أظهرت التجربة أن هناك وظائف (المحاسبية والإدارية، وأمثالها) هي مجالات قد يوجد سعوديون لإشغالها، ولكن المؤسسات الصحفية ـ شأن كثير من مؤسسات القطاع الخاص ـ تفضل توظيف غير السعوديين فيها، لانخفاض رواتبهم نسبياً، أو بسبب ما يعتقدونه فيهم من انضباط وتفرغ أكبر لأداء مهام عملهم، أما حجة أن السعوديين غير متوافرين في هذه المجالات، فهي حجة ضعيفة بدليل توافرهم في البنوك والشركات الكبرى (سابك وأرامكو وغيرهما) التي تدفع لهم رواتب أفضل.

وأثبتت التجربة، أيضاً أن هناك فئة أخرى في مجال الصحافة يمكن أن يقبل عليها السعوديون، لو وجدوا التشجيع والتدريب والحوافز، وتتصدر فئة المصورين الفوتوغرافيين قائمة هذه المجموعة، التي ما تزال إلى حد كبير حكراً على غير السعوديين في كل الجهات.

الفئة الثالثة والأخيرة، هي أعمال الطباعة والصف والصيانة، والتي تشكّل النسبة الكبرى من الأعمال التي لا يقبل عليها السعوديون، حيث تكوّن ما يقرب من خمسين في المائة من أعمال المؤسسات الصحفية.

أما المجالات التي تحققت فيها السعودة بنسب عالية أو كلية، فهي مجالات الإدارة العليا والتحرير والحراسة بشكل خاص.

من هنا، تكون فكرة قيام المؤسسات الصحفية، بعون من وزارة الإعلام، ومباركة المجلس الأعلى للإعلام، بإنشاء أكاديمية مهنية للصحافة وخدماتها، قد تكون أكثر من ضرورية ولازمة في هذا الوقت الذي تسعى فيه كل

الجهات، لتحقيق نسبة أفضل في مجال إحلال السعوديين في مختلف الوظائف، وإيجاد فرص لهم فيها.

قد لا تتمكن المؤسسات الصحفية، من اتخاذ خطوات عملية لتوفير الكفاءات السعودية، إلا بجهد أكبر، ونية وحزم وعزم، ثم باستخدام الفائض من مقراتها ومبانيها.

أجزم أن العديد من مؤسساتنا الصحفية تشعر بتلك الحاجة، لكنها تنتظر المبادرة وبلورة الفكرة، لاتخاذ خطوات عملية في اتجاه إنجاحها والاستفادة منها.

الموضوع مهم وجدّي، والمرجو من وزارة الإعلام أن تحث المؤسسات الصحفية، وتساعدها في تحقيق هذه الفكرة، حتى لا يقال للصحف: مَن كان بيته من زجاج... إلخ.



الخيط الرفيع بين:
من يمدح ومن يشتم(*)

من نافلة القول ومكروره، أن هذا المجتمع لا يختلف بالضرورة عن أمثاله من المجتمعات، المتفقة معه في الديانة والثقافة، أو المقاربة له في الظروف والتقاليد.

وأن الناس والأفراد والمواطنين، ومن بينهم المسؤولون، هم من البشر، وأننا نعرف مواطن الضعف أو القوة قبل أن يعرفها أو يعرّفنا بها غيرنا.

وأن بلادنا، وإن كانت تتشرف باحتضان الحرمين الشريفين وخدمتهما، فهي تضم الصالح والطالح، وإن كان المأمول والواقع، أن الصالحين هم النسبة الغالبة، والحمد لله.

وأن مجتمعنا يتطور بهدوء وبالتدرج مستفيداً من تجاربه وأخطائه، أو من تجارب الآخرين وأخطائهم.

لكننا مع ذلك، راضون بواقعنا وأحوالنا، بل ونشعر أننا في وضع قد نغبط عليه، لأنه فعلاً أفضل من غيره، بما في ذلك كل من حولنا، رغم كل ما يقال وما يكتب وما ينشر، مما صحّ أو مما هو مبالغ به.

من هنا، ينبغي ألا يكون لدينا حساسية من نقد أو مزايدات، فلقد علمتنا الظروف والأيام أن من ينتقد أو يشتم، سيظل يساوم ويمارس الابتزاز مهما حاولنا إسكاته، وأن من تعوّد أن يمدح، فإنه لن يستمر في مدحه ما لم يتواصل له العطاء.

وأن من يمدح، لا يختلف كثيراً عمن يسب، فالكل مرتزق، والإثنان

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٠٧٤، في ٢٩/ ٣/ ١٤١٨هـ - ٢/ ٨/ ١٩٩٧م.

متساويان في الرخص، والقارئ المحترم لا يتقبل ما يصدر عنهما من ثناء أو من هجوم.

نقول هذاالكلام، وأحدهم يستعد هذه الأيام، في صحيفته الرخيصة التي تصدر في الخارج، لاجترار مقالاته السابقة ويهدد بإعادة نشرها بصياغة جديدة، مستغلاً تجمع المصطافين السعوديين في الخارج.

فهو نموذج لعدد من الكتاب والصحفيين، الذين أكرمتهم هذه البلاد في فترة من الفترات، وبالغت في تقديرهم والاهتمام بهم، وتقريبهم أكثر مما كان يجب لأمثالهم.

وهو من صنف مبتذل، إن شتم أو انتقد، أو حتى إن هو أثنى وامتدح، فلا أحد يستمع إليه، أو يأخذ بكلامه، أو يستشهد به.

وعرفنا عنهم منذ بدء التعامل معهم، أنهم سكتوا أكثر من مرة، وهاجموا أو استخدموا الابتزاز أو لوّحوا بالتهديد مرات ومرات، حتى لم يعُد لهم أي مصداقية أو تقدير أو سمعة موضوعية.

فمتى نتوقف عن الاهتمام بمثل هؤلاء، ومتى نقتنع بأن أفضل أسلوب للتعامل مع «المرتزقة» من الكتاب والصحفيين، هو تجاهلهم وعدم الاكتراث بهم، طالما توفرت القناعة بمنهجنا، ووثقنا بفطنة المواطن ومعرفته وحصانته وحصافته.

فعبر الأيام تصدّع من هو أهم منهم، وتلاشى من كان يظن أنه أقرب، وربما استخدم وسائل أبلغ.

ثم لماذا علينا نحن بالذات؟ ولماذا نبقى أكثر غيرنا مضغةً سائغة في أفواه هذا النوع من الصحفيين وكتاباتهم؟.

من المؤكد، ليس لأننا الأكثر في الأخطاء والتقصير، لكن المظنون أن

السبب: هو الفرق في التعامل.

لقد حصل بعض التغيير، والأهم من ذلك، أن هناك وعياً شاملاً بهذه الأساليب، وأن هناك قناعة، بأن طريقة جديدة ومغايرة، ينبغي أن تتبع للتعامل مع هؤلاء، حتى لا يستمر الاستحلاب، ويستمر مسلسل الابتزاز.



حقهم علينا مثل حقنا عليهم(*)

عندما يسافر بعضنا إلى الخارج، يظن أن بإمكانه التحلل من كل القيود الاجتماعية، وأن السفر إلى بلد آخر يعني الحرية وممارستها، حتى ولو كان فيها مخالفة لأنظمة تلك البلاد التي يسافر إليها.

والصحيح عكس ذلك ونقيضه، فالسفر إلى بلد آخر، فيه الكثير من المسؤولية، ويتطلب أقصى قدر من الحذر والانضباط والالتزام، وكون المرء يخطىء في بلده، أفضل من أن يرتكب الخطأ في بلد آخر.

صحيح أن بلادنا، هي الأكثر في المحافظة، وأن كثيراً ممن يرغبون السفر ينشدون التغيير، والتحلل من بعض القيود الاجتماعية والأوامر والنواهي والتعليمات، والاستفادة من بعض أوجه المرونة التي تتسم بها مجتمعات أخرى، تختلف عن بلادنا في عاداتها وتقاليدها وأنظمتها ودرجة الحرية الشخصية، لكن المقال، يتحدث عن ارتكاب الأخطاء، ومخالفة الأنظمة، وممارسة تصرفات سلبية، قد تحسب سمعتها على بلدنا قبل أن تسجل على الأفراد الذين يرتكبونها.

في كثير من البلدان التي يرتادها السعوديون، صارت لهم سمعة غير طيبة، يضيع فيها الصالح والطالح، ويخلط فيها بين البلدان من جنس واحد، وارتبطت سَمعتهم بتصرفات وممارسات سلبية معينة، مع أنه قد يوجد من جنسيات أخرى من يتصرف بالقدر نفسه والنوع ذاته.

والغريب أننا نرضى لأنفسنا بتصرفات في الخارج، لا نرضاها من الأجنبي في بلادنا، ولا نتوقعها منه.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٠٩٥، في ٢٠/ ٤/ ١٤١٨هـ - ٢٣/ ٨/ ١٩٩٧م.

وعندما نعود، نتحدث عن المثاليات، وعن وضعنا الخاص في هذه البلاد، التي أكرمها الله باحتضان مقدساته وبرسالته وبأخلاق تمتاز على كل الأخلاق.

ونتحدث عن صحافة وصحفيين في تلك البلاد يقفون بالمرصاد لتصرفاتنا، ويتلقفون الهفوات والزلات والأخطاء، لتضخيمها واجترارها، ثم إلصاقها بالشعب السعودي كله والبلاد كلها والنظام كله، فيما بعد.

إن لكل بلاد نرتادها مهما كانت وأينما كانت، حقاً مؤكداً علينا، مثلما أن لنا حقاً ثابتاً على كل من يفد علينا.



الجنادرية طوال العام(*)

القناة الفرنسية رقم (٥) تبث تسجيلاً دورياً مستمراً مطولاً لكل وقائع مهرجان «أصيلة»، وبخاصة ما يحتويه من تراث فني غنائي عربي، وقد شاهدت ثلاث حلقات في الأقل من هذا البرنامج الوثائقي، شبه الأسبوعي الذي لا أعتقد أن التلفزيون المغربي نفسه يقدم مثله، أو يقدمه بذاته.

وفي كل مرة، كنت أفكر في «الجنادرية» مهرجاننا الوطني للتراث والثقافة، المدعوم جداً، والمخدوم جيداً، والذي رغم كل ما يقال عنه وفيه، ما يزال أفضل ما أقيم، وفكّر فيه واستمر، لكننا لا نستفيد منه كثيراً من الناحية الإعلامية، ولا نحسن استثماره واستغلاله لفترة أطول.

ففيما عدا، تلك اللقطات الإخبارية التي تتضمنها الرسالة التلفزيونية اليومية، التي يبثها التلفزيون طيلة أيام المهرجان، أو بعض تلك الندوات التي تبث موجزة أيضاً أيام المهرجان، فإن الستار يسدل عليه، حتى يحين موعده في العام الذي يليه، حتى إن «الأوبريتات» الرائعة، التي تقدم في كل مهرجان لا يكاد يعاد بثها إلا قليلاً ونادراً، ويكون التركيز حينئذ على الأخير «الأحدث» منها.

مهرجان الجنادرية السنوي مستودع ضخم للتراث والفنون والثقافة، يضم مخزوناً هائلاً من المادة الإعلامية الشيقة، الوثائقية والتاريخية والمنوعة، ولو امتدت يد الإبداع للتخطيط لتوثيقه كل عام، كما تمتد إلى إخراجه وتنظيمه، لأمكن «استخراجه» على مدار العام، وبثه إذاعياً وتلفزيونياً وصحفياً بشكل أسبوعي، لا أن يكون مجرد حدث سنوي يغطى تغطية عابرة.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩١٠٢، في ٢٧/ ٤/ ١٤١٨هـ - ٣٠/ ٨/ ١٩٩٧م.

المرجو، أن يؤخذ بهذه الفكرة، في مهرجان هذا العام، وخصوصاً وأننا على أبواب عام ١٤١٩هـ، الذكرى المئوية الأولى لأغلى مناسبة وطنية، تحتاج إلى حشد نوعي للبرامج الإعلامية الوثائقية المنتقاة والراقية والأصيلة.

إننا نصرف كثيراً من الوقت والمال والجهد على تنظيم مهرجان الجنادرية، وأصبحت تشارك في إقامته، مع الحرس الوطني، مناطق المملكة كافة، وأجهزة حكومية عديدة تتنافس في فعالياته ومحتوياته، ومن الأوفق أن يستثمر ويستغل لفترة أطول، بشكل مقبول ومناسب وذكي، إذ إنه يحتوي على العديد من النشاط، القابل للتوثيق والعرض على مدار العام، والتكرار في المناسبات ذات العلاقة، أو في برامج أسبوعية طيلة العام، فيما لو أحسن توظيفه لهذا الغرض، أما التغطيات التي ترافق إقامة المهرجان، فيمكن أن تقتصر على الأمور الإخبارية والوقتية والآنيّة.



بيوت من زجاج(*)

بعض من الكتاب والمنشغلين بأمور الإعلام والتوجيه والتربية، وأرباب الدعوة والإرشاد، ممن يتصدون لقضايا الإصلاح في كتاباتهم أو المقابلات معهم، هم في واقع الأمر، من المنظّرين في فكرهم وآرائهم ونصائحهم التي يعبرون عنها أو يطرحونها، أما في تطبيقاتهم على المستوى الشخصي وفي بيوتهم، فإنهم في الغالب ليسوا قدوة، وليسوا في مستوى ما يقدمونه من مثاليات، وبالتالي فإن بعضهم لا يصلح أن يكون مثالاً يحتذى في التصرف والسلوكيات.

ولقد سبق هذا المقال مقال آخر مشابه يتحدث عن واقع رجالات التربية والتعليم، ممن يحسن التنظير، ولكنه يخفق في التطبيق، وكان بعنوان: «محسوبون على التربية ولكن..».

قد يأتي من يجادل، ممن يرى إمكانية السماح بالتفريق، ولو إلى حد معيّن، بين الفعل والقول، وبين النصح والسلوك، وأن ضرورة تحقيق الأمر بالمعروف، لا تستلزم الربط بين الأمرين، أو بتعبير آخر، ليس من الوجوب أن يكون الموجّه قدوةً لغيره، وإلا، لتعطلت أوامر التوجيه ورسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى رأي هؤلاء، يمكن أن نتوقع من الطفل ألا يدخن، مع أن أباه من فئة المدخنين، وهكذا، في كل أمر يتصل بمسألة التربية والتهذيب.

في دول متقدمة عدة، تصدر بين حين وآخر، بعض الكتب، التي تناقش قضايا تتصل بالتربية، ولا تكون بالضرورة موجهة لرجال التربية، الذين

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩١٣٠، في ٢٦/ ٥/ ١٤١٨هـ - ٢٧/ ٩/ ١٩٩٧م.

يستطيعون، بيسر، الوصول إلى كتبها ونظرياتها، لكن مثل هذه الكتب، توجّه للعموم، وللأسر بالذات، تكتب بلغة مبسّطة، لطرح نظريات تهمّ ولاة أمور الشباب من الآباء والأمهات.

عالم التربية، عالم واسع، لكنّه غير مخدوم لدينا، على المستوى التأليفي، ولعل معظم ما يؤلف يصبّ في مجال المناهج للمتخصصين.

أتمنى على سبيل المثال، أن تنزل إلى الأسواق كتب تناقش جوانب تهم الآباء والأمهات، في تعاملهم مع تربية أولادهم، فنحن جميعاً بحاجة إلى من يرشدنا إلى الأسلوب الأمثل في التربية، فهناك آباء قاسون متشددون، وآخرون بمنتهى اللطف واللين والشورى مع أولادهم، ولكل وجهة نظر، ويرى أن أسلوبه هو الأفضل والأجدى والأنفع مع أولاده، ويأتي الواقع ليصدّق بعض هؤلاء وأولئك، وقد يأتي على نقيضه.

إن مسألة القدوة، وقضية تربية الأولاد داخل مدارسهم وداخل بيوتهم، لاتقلّان أهمية عما قيل في الفترة الأخيرة عن مناهج التربية الوطنية، إن لم تكونا أكثر أهمية، وأبلغ شأناً، يتساوى في ذلك، ما يوجه للطالب وأستاذه أو ما يوجه لآباء الطلاب وأمهاتهم.

كما أن العديد من البيوت المستورة والمحافظة، كثيراً ما تخفي بين جدرانها مشكلات لا يعلم مقدار عمقها إلا الله، بعضها قد يتفاقم وتظهر نتائجه خارج حدود المنازل، مما يصعب كتمانه والتستر عليه، أو يتصل بسلوكيات أعضاء الأسرة الواحدة، كبيرها وصغيرها.



أخبار في مؤخّرة النشرات(*)

في وسائل الإعلام العربية، بشكل عام، مع استثناء محدود لبعض المحطات الخاصة، يوجد طبع أو عادة، متأصّلة وقديمة، وقد ركّزت كثير من الكتابات والمقالات النقديّة السابقة، على تبيانها وإيضاحها، والدعوة إلى تعديلها أو إصلاحها.

هذا الطبع، له شقّان: الشق الأول، أن الأخبار المهمة لا تعامل بما تستحقه من الاهتمام، من حيث إبرازها في مقدمة النشرة الإخبارية ووضعها في الصدارة التي تناسبها.

أما الشقّ الثاني: فهو أن أخبار الإنجازات العلمية ـ مهما كانت عظمتها وحجمها وأهميتها ـ توضع عادة في ذيل نشرات الأخبار.

هي فقط، محطات خاصة، مثل، إم بي سي التلفزيونية، التي استطاعت، وإلى حد معقول، أن تعالج هذه العادة بشقّيها وتتغلب عليها بطريقة مقبولة، تُرضي أساسيات المهنة من ناحية، ولا تُخلّ بالركائز السياسية والاجتماعية السائدة وحساسياتها من ناحية أخرى.

ينهار الاتحاد السوفيتي، أو يُقتل رابين، وتنزل المركبات الفضائية على المرّيخ، وتُرسل صوراً حيّة منه، أو تلتحم مركبة روسية وأمريكية، ويحصل خلل في إحداهما، ثم يتم إصلاحه من الأرض أو من الرّواد، أو ينجح علماء الهندسة الوراثية في أمر الاستنساخ البيولوجي الكلي أو الجزئي، كلها أخبار يتيمة، لا مكان لها في أخبار المحطات الإذاعية والتلفزيونية العربية الرسمية وكذلك الصحف، إلا المنزلة الثانية أو مؤخرة النشرة أو

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩١٥١، في ١٧/٦/١٤١٨هـ - ١٨/١٠/١٩٩٧م.

الصفحات الداخلية أو الأخيرة في الصحف، لأنها تعوّدت على ذلك منذ البدايات الأولى، أو ورثتها من بلدان سبقتها في التطبيق أو النشأة، ظناً منها بأنها الطريقة الأسلم أو الأصح فنياً، ولا أحد يعلّق الجرس للبحث في أسلوب إصلاح ذلك أو تطويره.

إن الإعلاميين أنفسهم، منظّريهم ومطبّقيهم، قديمهم ومعاصرهم، يتحمّلون شيئاً من المسؤولية واللائمة على استمرار هذه الظاهرة، وعدم الاجتهاد في تصحيح ما أمكن منها، فهم الذين كرّسوا بقاءها مع الأيام، ولم يوضّحوا أهمية إعادة النظر فيها وتطويرها بالطريقة المناسبة.

إن المهارة المهنية، تمكن من المواءمة والتوفيق، بين الاستمرار على الخط التقليدي، وبين التطوير، خاصة ونحن نعيش عصر المنافسة الإعلامية الحادة، وهو أمر لا أحد يشكّك أو ينازع في أهميته، هذه المهارة، هي التي تكفل زيادة المشاهدين والمستمعين والقراء، وإحدى الوسائل إلى جذبهم، والتقليل من احتمالات صدودهم أو انسحابهم إلى وسائل إعلامية منافسة وجاذبة أو مغرية أخرى.



الفكـــر بالفكـــر(*)

زوّدني صديق عزيز، بقصاصات للمقال، الذي كتبه أحد الكتّاب الصحفيين العرب في جريدة «عالم اليوم» حول خدم المنازل في دول الخليج، وردود الفعل عليه.

ومقالي هذا لا يتجه إلى مناقشة المقال الأصل، لكنه تعليق على ما تردد، من توجّه بعض الفعاليات والجمعيات أو الصحف السعودية، لمقاضاة الكاتب، أو رفع شكوى ضده إلى نقابة مهنية أو رقابية أو قانونية.

الصيغة التعميمية للمقال المذكور، جاءت مؤسفة، من كاتب يفترض فيه اطلاعه الواسع على أوضاع مجتمعنا، وتتاح له دائماً الفرصة للوقوف على كل المعلومات، ومن بين ذلك ما يذكره من علاقات وثيقة بالعديد من مصادرها، فلا حاجة له في عدم معرفة الحقائق والبحث عنها والوصول إلى تفاصيلها.

كما إن فكرة المقاضاة قد تكون وسيلة ناجعة للتصدي لبعض ما يتجرأ به الكتّاب، على هذه البلاد ونظامها الاجتماعي والسياسي، لكنني أربأ بالنسبة للمقال المذكور وأمثاله أن تنزل صحافتنا وجمعياتنا إلى مستواه، فإذا سقط الكاتب فليسقط وحده، ولنكن أكثر أدباً وخلقاً وحصافة منه ومن غيره، وإذا اختار غيرنا طريق الدعاوى في سابقة، فإن أسلوبنا يختلف، ويترفع عنها.

المدخل الرئيسي على المقال المذكور، أنه جاء تعميماً جائراً وحكماً قاسياً، على مجتمع بأكمله، وصفه وصفاً محدداً، وذلك بغض النظر عن مدى استلطافنا لمقابلاته التلفزيونية، وكتاباته الصحفية، وقبولنا

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩١٧٢، في ٨/ ٧/ ١٤١٨هـ - ٨/ ١١/ ١٩٩٧م.

لشخصه، وعن مدى دقة أحكامه وآرائه في مقالاته.

فلو أنه استخدم كلمات احتمالية، وتجنب تخصيص مجتمع بعينه، لتحققت فيه موضوعية أفضل، إذ يصبح ما يقوله وارداً في حالة عديد من البلدان، ومن ضمنها بلده نفسه.

الأمر الثاني: أن بعض الآراء والآراء المضادة التي تصدر عن بعض الكتّاب العرب أو بينهم تنحو أحياناً منعطفاً خطيراً، لا تكون في مصلحة العلاقات الحميمة بين البلدين والشعبين، وتُنكث فيها جراح هامشية، أو تصفّى فيها حسابات بين الكتّاب أنفسهم.

إن بعض الكتابات المغرضة لا تستحق الرد أصلاً لتفاهة محتواها، كما إن في الرد أو المقاضاة إكباراً لشأنها واهتماماً بها، وإبرازاً وترويجاً لما جاء فيها.

أتمنى في مثل هذه الكتابات، إذا كان فيها شيء من الحقيقة، أن يصدر بشأنها مقال يحمل رداً موضوعياً راقياً متزناً، يفنّد ما يذهب إليه ويبصّر بالشطط الذي وقع فيه الكاتب، دونما حاجة إلى النزول إلى مستواها.

المقال الأصل، بالمعيار الصحفي والخلقي، فيه إسفاف وتجنّ واضح على مجتمعنا، لكن تعريته، لا تتأتى باستخدام القلم نفسه الذي كتب به والحبر ذاته.

ولا يحسن بنا أن نستخدم استضافة مهرجان الجنادرية للمنّة، وإن تكررت الدعوة لأفراد بعينهم، فالمهرجان وفكرته، أسمى من أن ننتظر من المدعوين كتابات إيجابية بعد كل زيارة، من أجل مكافأته بدعوة أخرى.

الصحافة بالفكر الواعي، تمتلك سلاحاً أقوى وأمضى من سبيل إقامة الدعاوى وفي الأدب القرآني الكريم، المثل الأعلى في الرد على كل مسيء، جاهلاً كان ام عالماً، متعمداً الإساءة، أم عن نية حسنة.

مؤهلات الإصلاح(*)

العجب من إنسان يتصدى لتقويم أمور المجتمع وإصلاحه والدعوة إلى ذلك، تأليفاً أو خطابة، ولا يكون هو ذاته مؤهلاً لتلك المهمة، أو قدوةً فيها، وتكون المصيبة أعظم، عندما يكون له سجل يناقض دعوته، أو يكون طرفاً في صنع الأخطاء التي يدعو إلى تصحيحها.

فبين وقت وآخر، يظهر في الخارج كتاب يقطر بنظريات الفضيلة، ويحدد الخطوات إلى تحقيقها، من تأليف فئات لا تنتسب إلى أهلها.

وبين حين وآخر، يُسمع عن شخص نهج منهجاً شاذاً عن مجتمعه وقومه، مدعياً فجأة بأنه رسول الإصلاح، والخبير المتفرد بكيفية معالجة أخطاء الدولة والمجتمع، وكأنه تلقّى وحياً ربانياً، بتكليفه بالدعوة إلى علاج حال الوطن ورعاية مصالحه، وهو خارج البلاد، مع أن سجله يطفح بالأخطاء.

شيء طيب، بل وواجب، أن نتحسس دروب الخير، ونكون دعاة إصلاح وصلاح، وأن يتجه المجتمع إلى طريق الأمر بالمعروف، النهج الاحتسابي الذي لا يقف عند حد، ولا يقتصر على فرد بعينه أوهيئة بذاتها، لكن المتصوّر، أن لكل وظيفة واجتهاد ومهمة ونشاط مؤهلاتها وشروطها وصفاتها، وفي مقدمة كل ذلك، أن يكون القائم عليها قدوةً في مسلكه وتصرفاته، وأن يكون تاريخه خالياً من الأخطاء والعيوب المقصودة، وأن يكون نظيفاً من النقائض والنقائص الأخلاقية، وأن تتحقق له قناعة المجتمع فيه، وأن يكون ابن جلدته حسياً ومعنوياً.

الأمر الثاني، أن يتبع الأسلوب المناسب، فالبعض يظن أنه ما لم يتبع

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩١٩٣، في ٢٩/٧/١٤١٨هـ - ٢٩/١١/١٩٩٧م.

طريق التشهير والنشر العلني على رؤوس الأشهاد، وفي الخارج دون الداخل أو قبله، فإنه لم يبلغ رسالته، ولم يصل إلى مقصده.

لقد تعودنا مع الأيام، أن مثل هذا النهج، لا يتبعه إلا أناس يطلبون الشهرة، والبحث عن البروز عن طريق الاختلاف والخروج على الإجماع.

يخطىء من يظن أن مجتمعنا، يخلو ممن يسعى إلى الإصلاح والتقويم من داخله، وأن اجتهاد الأمر بالمعروف بالاحتساب قد انقطع، فبيننا، ولله الحمد، مئات المصلحين في كل مجال، ممن يسلكون الطريق القويم في دعوتهم ونهجهم، وبأسلوب هادئ وسليم ومستور، تحقق نتائجه أفضل مردود.

ولو كنت مسؤولاً رقابياً، لسمحت لكل كتاب يصدر في الخارج، مما يتبرع مؤلفه بمثل هذه الدعوة من غير المؤهلين لها، مواطناً أو غير مواطن، للوصول إلى يد القارئ هنا، حتى لا يبذل جهداً للبحث عنه، وهو لا يستحقه، فأحرى بمثل هذه المؤلفات، أن تسقط في الداخل، قبل أن تسقط في الخارج، وحتى لا يكون الممنوع مرغوباً أو مطلوباً.



قناة الجزيرة:
الاتجـاه المعاكس(*)

أن تظهر محطات تلفزيونية أو إذاعية أو صحف مبدعة ومتفوقة من بلدان صغيرة، فإنه أمر لا يقلل من شأنها، بل قد يزيده، وقد يكون ذلك سبباً لارتفاع شأن تلك الوسائل الإعلامية وتلك البلدان الصغيرة، وعاملاً في تحسين صورها في أذهان الآخرين، والبلدان الأخرى، فالكل يتذكر المجد الذي حظيت به إذاعات الكويت ودبي وعمّان، عندما كانت الإذاعات الأخرى حولها ضعيفة في برامجها وإرسالها.

وأن تبلغ محطة تلفزيونية أو إذاعية، خليجية أو عربية، ومنذ اللحظات الأولى لولادتها، منزلة مهنية عالية في أدائها وإنتاجها وعرض برامجها وتميز أخبارها، ويكون لهذه المحطة الكثير من الإيجابيات الموضوعية والإعلامية، مما قد يكون له تأثير محمود على محطات مجاورة في إصلاح أسلوبها في الطرح الإعلامي، فإنه أمر يسر المشاهدين أولاً، بحكم أنهم المستفيدين من أي انفتاح، كما يثلج صدر الإعلاميين، الذين يدعون بإلحاح وباستمرار إلى انتهاج خط متميز ومستوى محترف في أداء المحطات الرسمية العربية، التي ترعاها الدولة بالذات.

وأن تنجح محطة تلفزيونية في اختراق الروتين والبيروقراطية بالرغم من ملكية الدولة لها، بحيث لا تكون تلك التبعية عائقاً في المرونة والنجاح، إذا أُحسن توجيه الأمور، وأُعطيت قدراً من الاستقلالية المالية والإدارية، مع إبقائها تحت إشراف الدولة ومرجعيتها، فإنه أمر يفرح المنظّرين، الذين يراهنون دائماً على إمكانية الجمع بين التفوق من جهة، والإدارة

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٢١٤، في ٢٠/٨/١٤١٨هـ - ٢٠/١٢/١٩٩٧م.

الحكومية من جهة أخرى وقد يفتح الباب لإنشاء مثل هذه المحطات المتخصصة والجريئة، التي لا تُظهر الطريقة المرنة التي تدار بها أنها تعمل في إطار رسمي.

وأن تتوافر لمحطة تلفزيونية أو إذاعية، هوامش ومساحات مناسبة من الحرية في الطرح والمناقشة واختيار الموضوعات، والعناصر المشاركة، مع عمق فكري، وإبداع فني، يستثمر إمكانات التقنية الحديثة، فإنه أمر يريح المثقفين بخاصة، ويجعلهم يرتبطون بمحطات بلادهم، ويعودون إليها ويقبلون عليها، ويتغير الانطباع عندهم، بأن الانفتاح والمرونة كانا حكراً على أنظمة ومحطات بعينها ودول بذاتها، ويرد على كل من يجادل بأن أنظمتنا الإعلامية لا تتسع للمناقشات الموضوعية، وأن الجمود والسلبية والاتكالية من سماتها.

وأن تحصل كل هذه الكفاية والكفاءة والمقدرة الإعلامية ضمن أقل قدر من المال والوقت والموظفين، فإنها نموذج يُقتدى به في حسن استثمار الإمكانات، إذ أن العبرة ليست دائماً في المباني وأعداد الموظفين وأرقام الميزانية، بقدر ما هي في حسن استغلال الموارد وكفاءة الأداء.

ولكن:

أن تكون المحطة مسرحاً للتمثيل والاستفزاز، في حلبة المصارعة الكلامية والملاسنة الغوغائية والعشوائية الخطابية، فهو أمر لا يستساغ.

وأن توظِّف المحطة نفسها للنيل من الجيران، وللعزف الناشز، وللتغريد خارج سرب الإجماع الإقليمي والقومي، فهو أمر يُستغرب ويُستنكر.

وأن تتخذ المحطة عذر الحرية والاستقلالية المفتعلة، مشجباً للإيذاء والفوضوية، في وقت لم يُعرف هذا المنحى في تاريخ إعلام هذه المنطقة من

قبل أو حتى في محطات عالمية ناجحة، فهو أمر يدعو للتفكر والتساؤل والبحث عن المسببات.

في عالم الدول والأشخاص والدوائر والهيئات، هناك من لا يعرف حجم نفسه وموضعها، أو أنه يعرف ذلك لكنه لايتصرف وفقاً له.

بصدق، نتمنى أن تستمر تلك المحطة، نموذجاً ناجحاً في العطاء والإنتاج الإعلامي المحترف، ومثالاً يُحتذى به فيما يمكن تحقيقه في ظل الواقع السائد من تبعية الإعلام للدولة، ولكن في إطار من الالتزام والتعقل والمحافظة على سمت مجتمع هذه الجزيرة العربية.



هل يكون التلفزيون هدفاً للخصخصة بعد الاتصالات؟(*)

قد يكون العنوان مفاجئاً لبعض المسؤولين والقراء، ولكن المقال يتناول الموضوع في شكل فرضية محتملة للتفكير والنقاش والأخذ والرد، والمرجو ألا يعدّ مجاراة لظاهرة الحديث عن الخصخصة مؤخراً.

بادئ الأمر، لابد من إقرار مسألتين، أولهما: أن كاتب هذه السطور ليس متخصصاً في الاقتصاد، ولا متعمقاً في قواعد الخصخصة وشروطها.

الأمر الثاني: أن هناك عمليات عديدة من عمليات التلفزيون السعودي موكلة فعلاً إلى القطاع الخاص، فلا يعتبر الأمر جديداً، لأن الصيانة والإعلان وبعض نواحي الإنتاج تتم مع القطاع الأهلي، وعليه فإن المقصود في هذا الطرح، هو مناقشة إمكانية التوجه إلى تخصيص مزيد من عمليات التلفزيون أو إحدى قناتيه، وتوجيه بعض نشاطاته الأخرى وجهة استثمارية.

فمن المعروف أن هناك مبادئ لابد من تأمّلها عند النظر في خصخصة أي قطاع تنموي له جوانب إنتاجية واقتصادية، من أهمها أن يكون له احتمالات ربحية كبيرة تجتذب المستثمرين، وأن تكون أنشطته مما يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص، وأن يكون هناك مبررات موضوعية للاتجاه إلى الخصخصة، وألا يكون في الأمر جوانب أو حساسيات لا يحسن معها وضعها في غير يد الدولة.

إن طبيعة التلفزيون وعمليات الإنتاج والتشغيل والصيانة والإعلان فيه وأمثالها، تكاد تكون من أكثر الأعمال الإعلامية ـ بعد الصحافة ـ

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٢٢١، في ٢٧/٨/١٤١٨هـ - ٢٧/١٢/١٩٩٧م.

قابلية للإسناد إلى القطاع الخاص، وإن كثيراً من الدول أصبحت تحتفظ بمحطة رسمية واحدة، وتتجه إلى منح القطاع الخاص ترخيص القنوات الأخرى، في شكل شركات مساهمة، كما حدث في بريطانيا وفرنسا ولبنان وغيرها، حيث لم يتحسن أداء محطة التلفزيون الرسمي، إلا بعد أن وضع بجوارها وسيلة تحفزها للمنافسة.

إن من شأن فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في مجال التلفزيون، أن يجتذب كثيراً من استثماراتنا وخبراتنا التلفزيونية المهاجرة، وأن يحقق كثيراً من شروط الدولة وأهدافها في برنامج الخصخصة، من حيث توسيع إسهام القطاع الأهلي في الاقتصاد والإعلام الوطني، وإسناد بعض الخدمات التي تقوم بها الدولة إلى القطاع الخاص، والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة، مع زيادة إيراداتها مقابل الإسهام في الاستثمار، ومقابل منح الامتياز وتأجير وسائل الاتصالات والأقمار الصناعية.

كما أن من شأن تخصيص التلفزيون أو مزيد من عملياته، أن يؤدي إلى المنافسة بين القنوات في الداخل والخارج، وتحقيق قدر كبير من المرونة الإدارية والمالية التي يحتاج إليها التلفزيون، وزيادة فرص التدريب والتوظيف فيه.

كل ذلك، دون المساس بدور الدولة في مراقبة أداء التلفزيون والإبقاء على التلفزيون الرسمي، محافظاً على أهدافه في التثقيف والتوجيه والترفيه، وجعله في خدمة الصالح العام، كما حدث مع الهاتف بعد خصخصته، وحدث مع الصحافة من قبل وهي أهلية.

في تصوري، أنه يمكن دراسة تخصيص مزيد من عمليات التلفزيون القابلة لذلك، في ضوء معطياتنا الاجتماعية السائدة وتوجهات الدولة نحو الخصخصة، ومن ذلك بالذات، تخصيص القناة الثانية بأكملها، وما قد يستحدث من قنوات جديدة.

وما آفة الأخبار إلاّ رواتها(*)

من بين العديد من الأمور التي لفتت الانتباه، أثناء اللقاء الحميم والصريح، الذي تم بين سمو ولي العهد ومجلس الشورى قبل أسبوعين، أن صالون الاستقبال الرئيسي في قصر سموه، قد أحيط من كل ركن، بلوحات كتبت عليها آيات قرآنية مختارة، تنبّه إلى آداب المجلس وتحضّ عليها، وتأمر بتحري الدقة في نقل الكلام والمعلومات، وجلب الأخبار وروايتها، وتجنّب الغيبة والنميمة وتداول الأسرار.

لم تكن تلك اللوحات للزينة، والواضح أنها لم تكن أصلاً جزءاً من (ديكور) المجلس، وإنما أضيفت إليه عن قصد، واختيرت كل آية منها بدقة، لحكمة معينة في ذهن سموه الكريم.

ولا يملك الجالس إلا أن يتأمل بهذه اللوحات مجتمعة، أو واحدة واحدة، والتي من بينها على سبيل المثال تلك التي ازدانت بهذه الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

والتي يأتي بعدها في السورة نفسها آية أخرى تقول: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧].

فيتفكر المرء في هذا التوجيه الإلهي الكريم، وفي أسباب اختيار هذه الآيات الشريفة، وفي مبررات وضعها موضع الصدارة، على مرأى من كل من يؤمّ المجلس من الزائرين والمراجعين والموظفين والمراقبين.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٢٤٩، في ٢٦/ ٩/ ١٤١٨هـ - ٢٤/ ١/ ١٩٩٨م.

فهي رسالة بليغة وصريحة، بتحرّي الأمانة والدقة فيما يروى أو يُنقل من كلام أو تعليقات أو أسرار، وأنه لا مجال في مجلس وليّ الأمر من أحاديث في أعراض الآخرين، أو النيل منهم، أو الكلام إلا بالخير وحسن الظن بالناس.

هكذا يُضرب المثل بما ينبغي أن تكون عليه مجالس المسؤولين، وأمانة ما يروى فيها، وأن يكون القرآن الكريم المثل الأعلى لذلك.

إن سموه الكريم، يدرك تمام الإدراك مغزى ما تعني وشاية قد تقال بحق مواطن أو مقيم، وخطورة كلمة قد تنسب إلى شخص قالها بقصد أو غير قصد.

وسواء زُينت المجالس بمثل هذه الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأمثال، فإن هذا التأدب بها هو السنة المطبّقة منذ أيام الملك عبدالعزيز، رحمه الله، وكل أبنائه من بعده، وهو واقع حال أمراء المناطق، الذين تخلّقوا بطبعه وتتلمذوا في مدرسته.

تُرى، هل يتمثّل كل من يرتاد مجلس أولياء الأمور، على كثرتهم، ويتأمّلون في معاني هذه الآيات الكريمة، والتوجيهات الربّانية السامية، والدروس والمواقف التي يريد أولياء الأمور إيصالها صراحة إلى مراجعيهم وزوارهم ومجالسيهم.

وهل يقتدي المواطنون وبقية المسؤولين بهذه اللفتات المؤثرة من حكام هذه البلاد، توجيهاً وقولاً وعملاً.

وهل تكون العشر الأواخر من هذا الشهر الكريم، منطلقاً وبداية، لتصبح مجالسنا نظيفة مصونةً خالية، إلا من قول الحق والعدل والصدق.

بقي أن يقال: إن عنوان هذا المقال قد وضع على مخرج صالون سموه، وهو جزء من بيت الشعر المعروف من قصيدة للشريف الرضي:

لقد نقلوا عني الذي لم أقُه به وما آفة الأخبار إلا رواتها.



المدينة المنورة
الرائدة في الطباعة والصحافة(*)

يأتي توقيت هذا المقال، مرتبطاً بالامتياز الجديد، الذي ستصدر بموجبه جريدة «الوطن»، ذات العنوان الجميل، والتي تمثل البداية الصحفية، في تاريخ صحافة الجزيرة العربية، من الجنوب الغالي، بعد أن توافرت فيه، والحمد لله، وبدرجة عالية، المقومات البشرية والثقافية والاقتصادية والمهنية المؤهلة، للإسهام في النهضة الصحفية الشاملة.

والذي يسر الخاطر، أن المولود المنتظر سيبدأ، كما تبشر دراساته، من حيث انتهت إليه مؤسساتنا الصحفية الأخرى، وقد يسبقها في بعض النواحي المهنية، كما تفوق عليها في حجم رأس المال وعدد الأعضاء المؤسسين، وهي تطلعات طموحة، لم نتعود من خالد الفيصل على أقل منها.

يتيح هذا الخبر ـ البشرى، فرصة التأمل في التاريخ الصحفي، لمنطقة عزيزة أخرى، من بلادنا الغالية، وهي «طيبة» الطاهرة، ذات التاريخ المشرق، وأحد مصدري الإشعاع الديني والفكري والثقافي، عبر القرون، للأمة الإسلامية، والرائدة في تاريخ الأدب والطباعة والصحافة المعاصرة.

عرفت المدينة المنورة الطباعة والصحافة منذ تسعين عاماً، عندما صدرت فيها تباعاً، في عام ١٣٢٧هـ صحيفة «الرقيب» ثم «المدينة» ثم «الحجاز»، وافتتحت فيها مطبعتان أهلية وأميرية، لكن تلك الصحف والمطابع، كانت بدائية ومتقطعة.

وفي العهد السعودي، صدرت في أواخر عام ١٣٥٥هـ وأوائل ١٣٥٦هـ

(*) جريدة عكاظ، العدد ١١٥٨١، في ١١/١/١٤١٩هـ - ٧/٥/١٩٩٨م.

مطبوعتان، كان لهما عظيم التأثير في الصحافة السعودية، وهما: مجلة «المنهل» التي أصدرها عبدالقدوس الأنصاري، وجريدة «المدينة المنورة»، التي أصدرها الأَخوان علي وعثمان حافظ، وقد استمرتا في الصدور منذ ذلك العام، وحتى اليوم، حتى صار عمرهما أكثر من ستين عاماً، حيث تعرضتا للتوقف خلال الحرب العالمية الثانية لشح الورق، علماً بأن جريدة «المدينة» هذه، التي أصدرها آل حافظ، تختلف عن جريدة «المدينة» السابق ذكرها، والصادرة عام ١٣٢٨هـ.

انتقلت مجلة «المنهل» فترة معينة إلى مكة المكرمة، ثم استقرت في جدة، يصدرها ابن مؤسسها نبيه عبدالقدوس الأنصاري.

أما جريدة «المدينة» فقد انتقلت طباعتها إلى جدة في عام ١٣٨٢هـ، ثم تحوّل امتيازها، إلى مؤسسة المدينة الصحفية، بعد صدور نظام المؤسسات الصحفية، والذي يعلق في الذهن، أن الامتياز الجديد قد بني على أن تصدر في مدينة المصطفى عليه الصلاة والسلام.

لقد قرر أحد وجهاء المدينة المنورة، أن ما أنفق في عام واحد لعمارة الحرم النبوي الشريف وتطوير المدينة المنورة في التوسعة الأخيرة، يفوق ما صرف عليهما في عقود، فالمدينة اليوم، لم تعد محصورة بين لابتي حرّتيها، بل صارت مركز ثقل حضاري يعج بالنهضة التعليمية والثقافية والاقتصادية والعمرانية والاجتماعية، يمتد عشرات الكيلومترات.

فهل تتحرك مؤسسة المدينة الصحفية أو أي مؤسسة أخرى، لملء الفراغ الصحفي في المدينة المنورة، بإصدار مطبوعة خاصة، أو طبعة خاصة متزامنة مع جريدتها، أو بما هو أكثر من ذلك، مما يعيد إلى المدينة المنورة مجدها الصحفي، كما عاد إليها مجدها الحضاري.

هل سبق لـ«أم القرى» أن توقفت؟(*)

في مثل يوم غد، قبل خمسة وسبعين عاماً، صدرت «أم القرى»، أم الصحف السعودية، وأول صحيفة سعودية، وأول وسيلة إعلامية حكومية، وأول جريدة رسمية للدولة السعودية، وأول مطبوعة حكومية، وقد حلت محل «القبلة» الهاشمية في مكة المكرمة، وكانت «القبلة» قد حلت محل «حجاز» التركية.

أصدرها الملك عبدالعزيز رحمه الله، بعد أسبوع من دخوله مكة المكرمة بتاريخ ٨/ ٥/ ١٣٤٣هـ، وقد ظلت بدون منافس وحيدة في الساحة الصحفية، حتى صدرت «صوت الحجاز» أواخر عام ١٣٥٠هـ.

كان الشيخ يوسف ياسين، أول رئيس تحرير لها، فهو بذلك أول من تولّى منصباً إعلامياً لدى السلطان عبدالعزيز، كما سبق ذكره في مقال آخر.

كانت «أم القرى»، وما تزال، تصدر يوم الجمعة، جريدة أسبوعية توثيقية إخبارية ثقافية جامعة في البداية، كتب فيها العديد من رموز الأدب، من أمثال: عبدالقدوس الأنصاري، حمد الجاسر، فؤاد شاكر، أحمد السباعي، محمد سعيد عبدالمقصود خوجة، ومحمد سعيد العامودي.

ثم تحولت عام ١٣٧٢هـ إلى جريدة وقائع، لتوثيق المراسيم، والأوامر، والأنظمة، واللوائح، والأحكام القضائية، والإعلانات، والأحداث الرسمية.

المعروف في تاريخ الصحافة السعودية أن الصحف ـ باستثناء أم القرى ـ توقفت بسبب أزمة الورق، ولمدة خمس سنوات، إبان الحرب العالمية الثانية

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٤٧٣، في ١٤/ ٥/ ١٤١٩هـ - ٥/ ٩/ ١٩٩٨م.

(بموجب البلاغ الرسمي رقم ٦٢ الصادر من قلم المطبوعات بوزارة الخارجية بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٣٦٠هـ).

الدكتور محمد الشامخ، خير من كتب عن بدايات الصحافة وحقّقها، أشار فقط إلى أن «أم القرى» تقلصت حتى صارت صفحتين، لكنه لم يذكر شيئاً عن توقفها.

لكن الأستاذ حسن عبدالحي قزاز، هو الوحيد ـ على حد علم الكاتب ـ الذي أشار إلى توقفها، في محاضرته في المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبدالعزيز، الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض عام ١٤٠٦هـ، إلا أنه أخطأ في التاريخ، إذ ذكر أنها توقفت عام ١٣٦٢هـ (١٩٤٢م)، معتمداً ـ على ما يبدو ـ على ذاكرته، ومكتفياً بأنها توقفت فترة قصيرة.

والواقع أنها توقفت عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) ولمدة شهرين فقط، وتحديداً من ١٣/ ٥/ ١٣٦٣هـ وحتى ١٧/ ٧/ ١٣٦٣هـ.

«أم القرى» إذن، أقدم جريدة سعودية، ظلت تصدر أسبوعياً منذ خمسة وسبعين عاماً، لم تتوقف إلا لعشرة أعداد فقط، وقد صادف هذا التوقف تاريخ مرور عشرين عاماً بالضبط على صدورها.

وأخيراً، تجدر الإشارة بمناسبة الحديث عن الذكرى المئوية، إلى أن جريدة «أم القرى»، قد أصدرت بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٣٦٩هـ عدداً خاصاً، بمناسبة مرور خمسين عاماً على استعادة الرياض وبداية تأسيس المملكة.

هل «البلاد» أول صحيفة سعودية؟(*)

تقول جريدة «البلاد» في «ترويستها» إنها أول جريدة سعودية تأسست عام ١٣٥٠هـ، على أساس أنها حفيدة «صوت الحجاز» التي صدرت في ٢٧/ ١١/ ١٣٥٠هـ (٤/ ٤/ ١٩٣٢م)، أي قبل سبعين عاماً.

والواقع أن «صوت الحجاز» استمرت عشر سنوات فقط، ثم توقفت عن الصدور في عام ١٣٦٠هـ بسبب نقص الورق خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك بموجب بيان من الحكومة سبق الحديث عنه، وكان هذا التوقف هو نهاية الجريدة.

ثم عاودت الصدور بعد خمس سنوات، ولكن باسم جديد هو «البلاد السعودية» عام ١٣٦٥هـ، ثم صارت يومية عام ١٣٧٣هـ، لتصبح أول جريدة يومية، ولذلك فهي تذكر في عنوانها الداخلي أنها «الجريدة السعودية الأولى»، ولو قالت إنها أقدم أو أول جريدة يومية سعودية، لكان التعبير أدق.

وفي ٦ رجب ١٣٧٨هـ اندمجت «البلاد السعودية» مع جريدة «عرفات» متخذة من العنوان الحالي «البلاد» اسماً لها.

ثم تغيّر امتيازها ـ ترخيصها ـ الفردي في عام ١٣٨٤هـ في ظل نظام المؤسسات الصحفية، فصارت تصدر بالاسم نفسه بامتياز جديد لمؤسسة البلاد الصحفية.

والذي يتمعن في تاريخ الصحافة السعودية، يلحظ علامتين بارزتين في تاريخ جريدة «صوت الحجاز»:

الأول: الدور الكبير الذي قامت به أيام صدورها الذي استمر عشر

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٤٨٧، في ٢٨/ ٥/ ١٤١٩هـ - ١٩/ ٩/ ١٩٩٨م.

سنوات (بين عامي ١٣٥٠هـ ـ ١٣٦٠هـ)، وبخاصة في سنواتها الخمس الأولى، فلقد كانت ـ وهي صحيفة أهلية ـ تنفرد مع «أم القرى» ـ وهي جريدة رسمية ـ وبدون منافس، بتغطية أحداث المملكة ورصد تاريخها، خلال تلك السنوات الخمس.

الأمر الثاني: أن «صوت الحجاز» كانت مسرحاً لمساجلات فكرية وثقافية واسعة، أسهم فيها عدد من رموز الأدب ورجاله من أمثال: عزيز ضياء ومحمد علي مغربي وعبدالله عريف وأحمد قنديل وحمزة شحاته وأحمد الغزاوي وأحمد السباعي، وغيرهم.

ولذلك حق للزميل د. منصور الحازمي، أن يتصدى لفهرسة هذه الجريدة أيام مجدها الصحفي، وأن يصدر كشافاً بمحتوياتها الأدبية بالذات، بعد أن أتم في عام ١٣٩٤هـ فهرسة «أم القرى».

كان محمد صالح نصيف قد أصدر جريدة «بريد الحجاز» في جدة، قبل عام من دخول الملك عبدالعزيز سنة ١٣٤٤هـ، أي قبل خمسة وسبعين عاماً، ثم تقدم بطلب إلى جلالته بعد ست سنوات، للحصول على ترخيص إصدار «صوت الحجاز»، وقد رأس تحريرها في بداية الأمر عبدالوهاب آشي.

وإلى جانب اهتمام محمد صالح نصيف بالصحافة، تقلّب في عدة مناصب حكومية في مجال الجمارك، وهو ابن عم محمد حسين نصيف، الوجيه المعروف وصاحب المكتبة الشهيرة ووكيل الإمارة، الذي استضاف منزله جلالة الملك عبدالعزيز عند دخول جدة، وما زالت الدار أحد معالم جدة القديمة، وهو جد معالي الدكتور عبدالله عمر نصيف.

لكن «صوت الحجاز» كانت مسبوقة بجريدة «أم القرى» ومجلة «الإصلاح»

الحكوميتين، فلو أضافت جريدة «البلاد» إلى عنوانها كلمة (أهلية) لكان أصوب، لأن «صوت الحجاز» كانت بالفعل أول صحيفة أهلية سعودية، لكنها لم تكن أول صحيفة سعودية.



متى جُلب الراديو إلى المملكة؟
ورأي الملك عبدالعزيز فيه(*)

يتمنى من يكتب في التاريخ أن يكون قد عاصر الأحداث، أو أدرك الفترة الزمنية التي وقعت فيها، حتى يتمكن من توثيقها بالطريقة الأمثل، لكنه عندما لا يتسنّى له ذلك، يعتمد على مصادر المعلومات التي قد لا تكون قد سجلت الحدث بالشكل المناسب، أو يتصل بمن هم أسبق في العمر أو أقدم في المعرفة منه.

مجتمعنا، بشكل عام، ضعيف في الحس التوثيقي وتدوين التاريخ، ونادراً ما يهتم بكتابة الملاحظات والتقاط الصور، وتحرير الكتابات التوثيقية، التي يمكن أن تخدم الباحثين فيما بعد، لكن المؤمّل أن يُدخِل الاحتفال بالذكرى المئوية نقلة نوعية في الاهتمام بالتوثيق وحفظ الوثائق.

موضوع جلب الراديو إلى المملكة، من الظواهر التي لم يكتب عنها، ولم تُحقَّق بشكل جيد ومفصل، فقد خلت منه كتابات أحمد السباعي وعبدالقدوس الأنصاري وعبدالله عريف ومحمد عمر توفيق وعبدالعزيز الرفاعي وآل حافظ والعامودي، وكان يتوقع ألا يخلو كتاب: من وحي الصحراء (١٣٥٥هـ) لعبدالله بلخير ومحمد سعيد عبدالمقصود خوجة من إيراد شيء عنه، وأن يتضمن كتاب: ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجري لمحمد علي مغربي حديثاً عنه، لكن أدنى إشارة عنه لم ترد فيهما، رغم جدة الراديو واهتمام الناس به بالتأكيد.

الصحفي المصري محيي الدين رضا، المحرر في جريدة المقطم، كتب

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٠١، في ١٣/٦/١٤١٩هـ - ٣/١٠/١٩٩٨م.

عن الحياة في الحجاز على إثر أدائه الحج في عام ١٣٥٣هـ، ولم يذكر شيئاً عن الراديو، لأن الإذاعات التي كانت تبث بالعربية، لم تنتشر إلا بعد ذلك التاريخ بفترة وجيزة، وكان في مقدمتها إذاعة «باري»من إيطاليا ـ وهي الأولى ـ ثم إذاعات برلين ولندن ثم القاهرة، لكنه عندما حج في عام ١٣٥٨هـ وألّف كتابه الثاني، جاء على ذكر الراديو في عدة مواقع من كتابه، وقال: إنه سأل جلالة الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ عن رأيه فيه، فقال:

«لقد صار الراديو من ضروريات الحياة اليومية، وأنه سد ثغرة عظيمة في هذا العصر، فأدهش العالم، وصار من أنفع الأشياء، ولا يستغني عنه أحد في العلم والمعارف».

وقدذكر هو وغيره أن جلالته كان في بعض الأحيان ـ وحيث لا تعارض مع مشاغله والتزاماته ـ قد يتابع بعض المواد الدينية والنشرات الإخبارية.

ولعل أقدم من كتب إشارة عابرة عن جلب الراديو إلى المملكة، هو أحمد إبراهيم عيسى في كتابه: الحجاز في عام ١٣٥٦هـ.

مكة المكرمة، كانت من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتقدم مدن الحجاز، وكان أهل جدة والطائف يتسوّقون منها، ولذلك يعتقد بأن الراديو قد جلب إليها قبل غيرها من مدن المملكة.

الشيخ علي الجفالي، الزميل في مجلس الشورى في دورته الأولى، يتذكر تلك الفترة وهو صغير، فيشير إلى أن والده ـ الوجيه عبدالله الجفالي، عضو أول تشكيل لمجلس الشورى، والمتوفي في رمضان ١٣٥٤هـ ـ كان يصحبه معه في زياراته، حيث يوجد الراديو في بيوت بعض المسؤولين والموسرين في مكة المكرمة أو في الطائف، مما يدلل على أن الراديو قد بدأ في الانتشار في أواخر عام ١٣٥٣هـ أو مطلع ١٣٥٤هـ.

وتبين وثائق رجل الأعمال محمد العبدالكريم الخريجي، التي يحتفظ بها ابنه عبدالمجيد، بأنه كان قد استورد جهاز راديو من لندن لسمو الأمير عبدالعزيز بن مساعد أمير منطقة حائل في ربيع الآخر (١٣٥٤هـ)، وهو يحتفظ بصورة الترخيص الصادر لهذا الجهاز.

كما يروي د. عبدالعزيز الخويطر ـ الذي أدرك أواخر الخمسينيات الهجرية في الحجاز، رفقة والده، بأنه يتذكر إقبال الناس على الراديو في تلك الفترة لمتابعة أخبار الحرب العالمية الثانية، وكان البعض منهم يحرص ـ على استحياء ـ على الاستماع بحفلات أم كلثوم.

ومن البيوتات التي ذكر الشيخ الجفالي والدكتور الخويطر، أنها من أوائل من اقتنى الراديو: آل الشيبي وآل القطان في مكة المكرمة.

ومن المسؤولين: الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ رئيس القضاة، وعبدالله السليمان وزير المالية، ومحمد سرور الصبان.

ومن الأعيان: السيد محمد طاهر الدباغ ـ الذي كان يضع الراديو في روشان بيته، ونزلت عليه صاعقة قسمته إلى نصفين ـ وحسني قامة، وعبدالله فدا وعبدالله باحمدين وسعيد بن زقر وقدهي المحمد وصالح الضرّاب وعبدالرحمن الطاسان.



أولى المجلات السعودية(*)

الدكتور محمد الشامخ، أستاذ الأدب العربي في جامعة الملك سعود، والمقيم ـ بعد تقاعده ـ في عنيزة، له فضل على دارسي تاريخ الصحافة، لأن رسالته عن النثر الأدبي في الحجاز في أواخر العهد العثماني وأوائل العهد السعودي، قد تضمنت دراسة موثقة عن البدايات الصحفية.

كان بعض من سبقه في تحقيق تاريخ الصحافة، يقع في عدد من الالتباسات حول بداية الصحافة، حتى جاءت دارسته، لتؤكد أن «الحجاز» هي أول صحيفة صدرت في مكة المكرمة (١٣٢٦هـ ـ ١٩٠٨م).

وعودة إلى عنوان هذا المقال، قد يتوقع بعض القراء أن تكون «المنهل» هي المجلة الأولى، والواقع أن مجلة «الإصلاح» التي صدرت في ١٥/ ٢/ ١٣٤٧هـ، قد ظهرت قبل «المنهل» بسبع سنوات، لكن مجلة «الإصلاح» كانت مطبوعة حكومية، بينما كانت «المنهل» أهلية.

«الإصلاح» مجلة دينية واجتماعية، أصدرتها شعبة الطبع والنشر في مديرية المعارف، تولى الإشراف على تحريرها، وربما كان صاحب الفكرة في صدورها، محمد حامد الفقي، عالم أزهري أقام في المملكة، ـ كما يقول د. علي جواد الطاهر وحمد الجاسر ود. إبراهيم الفوزان ـ بين عامي ١٣٤٦هـ و ١٣٤٩هـ، وكان رئيساً لشعبة الطبع والنشر تلك، ومدرساً في الحرم الشريف.

كانت تطبع في مكة المكرمة أو في مصر، واستمر صدورها عامين، بشكل غير منتظم، ظهر منها خمسة وثلاثون عدداً، كانت بدايتها في أربع

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٠٨، في ٢٠/ ٦/ ١٤١٩هـ - ١٠/ ١٠/ ١٩٩٨م.

وعشرين صفحة، ثم صغر حجمها وزادت صفحاتها إلى الأربعين، وكانت تعيد نشر بعض المقالات التي كانت تظهر بين حين وآخر في الصحف والمجلات الإسلامية.

لكل هذه الاعتبارات، فإن المجلة لم تترك أثراً صحفياً ملموساً، سوى أنها كانت تمثل الأولى بين المجلات السعودية من حيث تاريخ الصدور.

وبعد عودته إلى مصر، صار الشيخ الفقي يحقق ويشرف على بعض الكتب الدينية، التي كانت تطبع هناك على نفقة الملك عبدالعزيز والأمراء، وتولى رئاسة جماعة أنصار السنة، حتى توفي عام ١٣٧٨هـ.



متى استخدمت مكبرات الصوت في الحرمين الشريفين؟(*)

أسهم الأستاذ محمد علي مغربي، بجهد وافر في تسجيل ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز وتدوينها، فأصدر كتاباً عن سير أعلام الحجاز في أربعة أجزاء، وألف كتاباً طبع عدة مرات عن الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجري.

والباحث في مثل هذه الجوانب، يرتاح عندما يجد كتاباً يحفظ تلك المعلومات القابلة للانقراض والنسيان، والتي ـ لبساطتها ـ تمر أمامنا مروراً سهلاً، وقد يكسل المرء عن تدوينها، لكنها ما إن تتلاشى وتصبح تاريخاً، يطرب القارئ والباحث للعثور عليها مدوّنة، ويقدران جهود من قام بتسجيلها.

لقد صدرت عدة كتب جيدة تؤرخ للحياة الاجتماعية والموروثات الشعبية في مناطق المملكة، لكنها لا تشمل كل أوجه الحياة، ولا تغطي كل الفترات، وحظيت منطقة الحجاز بأكثر ما صدر، وبخاصة فيما يتصل بتراجم الأعلام والشخصيات.

الأستاذ المغربي في ترجمته لسيرة عبدالرؤوف صبان، في الجزء الأول من كتابه: أعلام الحجاز، جاء على ذكر قصة استخدام المايكروفون في الحرم المكي الشريف، لكنه لم يحدد ذلك بتاريخ دقيق، والفائدة من الرواية تنقص إذا لم يقترن الحدث بتحديد تاريخه، فلقد اكتفى بالقول: إن القصة حصلت بعد افتتاح الإذاعة السعودية، والمعروف أن افتتاحها تم في حج

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٢٩، في ١١/ ٧/ ١٤١٩هـ ـ ٣١/ ١٠/ ١٩٩٨م.

عام ١٣٦٨هـ، وكان عبدالرؤوف صبّان مديراً للأوقاف في مكة المكرمة، ثم أصبح أميناً للعاصمة المقدسة، وتقول القصة كما يرويها المغربي:

«إن الصبّان اتصل بالمغربي ـ وهو رجل أعمال ـ يخبره بأن النيّة تتجه إلى استخدام المايكروفونات في الحرم الشريف، وأن الأمر يتطلب تأمين ماطور كهرباء من نوع معين لتشغيل مكبرات الصوت، وأنه استطاع الحصول عليه من شركة إنجليزية في جدة» إلى آخر القصة.

فلو فرض أن هذه القصة حدثت بعد عام من افتتاح الإذاعة كما ذكر، فإن ذلك يعني حج عام ١٣٦٩هـ.

وبدافع الرغبة في تحقيق تلك المعلومات تبين الآتي:

١- كان محيي الدين رضا ـ في كتابه: الحجاز عام ١٣٥٨هـ ـ قد توجه بالرجاء إلى الملك عبدالعزيز لإدخال مكبرات الصوت في الحرم الشريف، خصوصاً وأن الكهرباء كانت موجودة فيه.

٢- وبتتبع أعداد جريدة أم القرى اتضح أن مكبرات الصوت استخدمت في حج عام ١٣٦٦هـ، وفي حفل الاستقبال الذي يقام عادة تكريماً لوفود الحج في الديوان الملكي بمكة المكرمة، كما استخدمت في العام التالي ١٣٦٧هـ في الحرم النبوي الشريف، وفي المشاعر المقدسة في منى وعرفات ومزدلفة.

٣- وقد أكد ذلك أحمد حسين في كتابه: «مشاهداتي في جزيرة العرب» الصادر في القاهرة عام ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م)، فذكر أن ولي العهد الأمير سعود رحمه الله، كان قد وجه بذلك.



مجلة الإعلام والاتصال (العدد الأول)

قـراءة تحـليلية(*)

مقدمة تاريخية:

مرت فكرة إصدار مجلة رسمية تعنى بنشر برامج الإذاعة والتلفزيون، أو تتحدث باسم وسائل الإعلام والاتصال، عبر محاولات ثلاث:

بدأت المحاولة الأولى بإصدار تقويم بحجم «مفكرة الجيب» كان ينشر البرنامج الشهري للإذاعة السعودية بأقسامها ـ العربية والأردية والملاوية ـ وقد صدر في عام ١٣٧١هـ، واستمر حتى عام ١٣٧٥هـ مطبوعاً في مطبعة البلاد السعودية في مكة المكرمة، ومن يطلع على هذه المفكرة أو النشرة الشهرية يجد أنها كانت توضح أسماء المقرئين والكتّاب والمحدثين والمذيعين ومواعيد البث وأوقاته، فهي في الواقع مرجع مهم، لا يوجد أفضل منه في توثيق هذه الجوانب، فضلاً عن كونها تُطبع طباعة جيدة، وتُجلّد أعدادها السنوية، بشكل يساعد على اقتنائها.

أما المحاولة الثانية، فقد بدأت في ربيع الآخر عام ١٣٧٥هـ، عندما ظهرت مجلة «الإذاعة السعودية»، إصداراً شهرياً ملوناً، حل محل النشرة الأولى، وظلت تصدر بانتظام، يرأس تحريرها في بداية الأمر فهد إسماعيل العباسي، وفي عام ١٣٨٥هـ صار اسمها مجلة الإذاعة والتلفزيون، ثم توقفت عام١٣٨٦هـ بنيّة التطوير، إلا أنها لم تعاود الصدور.

أما المحاولة الثالثة، فهي التي صدرت قبل أيام، مستفيدة من تقنيات التجهيز والطباعة الحديثة، تحت اسم جديد «الإعلام والاتصال».

(*) جريدة عكاظ، العدد ١١٧٦٤، في ١٧/٧/١٤١٩هـ - ٦/١١/١٩٩٨م.

المفاجأة السارة:

والواقع أن المجلة الجديدة جاءت مفاجأة سارة في أمور عديدة: أولها الإخراج والطباعة، وثانيها تقدير الحجم والمقاس، وثالثها الجرأة في الطرح، وهو أمر لابد أن الكثيرين قد رحبوا به، وتوقفوا أمامه طويلاً.

صحيح أن المجلة قد احتاطت للأمر، فكتبت في زاوية صغيرة و «بنط» أصغر، معلنة أن الآراء والمقالات تعبر عن آراء أصحابها، لكن المجلة إصدار رسمي، ولا يمكن أن تنفصم عن صلتها بالوزارة التي ترعى النشر وتراقبه.

ومن المؤكد أن لسان حال الصحافة السعودية يتمنى أن يتاح له الهامش المرن نفسه الذي حظيت به مجلة الإعلام، بل إن من المؤكد أن هذا الهامش من المرونة لو حظيت به الصحف السعودية الأخرى، يمكن أن يسحب البساط من تحت الصحف والمجلات المهاجرة والوافدة، وأن هذا الهامش هو بالتحديد ما كان ينقص الصحافة السعودية، لتتمكن من منافسة الصحف الخارجية التي لا تطبع في الداخل، وبالتالي لا يطبق عليها كامل مواد نظام المطبوعات، التي تطبق على الصحف المحلية.

فالمنهج الجديد، الذي ظهرت به مجلة الإعلام والاتصال في عددها الأول هو رسالة من وزارة الإعلام إلى الصحف السعودية، تحدد بواسطتها المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه الصحافة، وهو نموذج يمكن أن يحتذى ويسار على منواله في الطرح والإخراج والمضمون.

المستفيد الأكبر من هذه المفاجأة السارة، ليس ـ في الحقيقة ـ الجهة التي أصدرته، أو التي نفذته، وهما يستحقان الثناء الجم عليه، لكنها الصحف السعودية كافة، التي كانت بحاجة إلى من يضع لها نموذجاً تقتدي به،

ويحدد لها مساحة المرونة التي يمكن أن تتحرك فيها.

فتهنئة صادقة للمستفيد الأكبر والأصغر والأوسط من وراء هذا الإصدار النموذج السار في موضوعاته وطرحه وإخراجه، الذي ما كان ليستحوذ على هذه التعليقات وهذا الاهتمام لولا أنه يستحق ذلك.

ملحوظات موضوعية:

إن أي عمل مهما جاء متميزاً لا يمكن أن يخلو من القصور، وإن إبداء أي ملاحظة عليه لا يقلل من جودته وتميزه، لكن رصد هذه الملاحظات أمر لابد منه لاعتبارين مهمين:

أولهما: أن هذا العدد هو الأول، ومن المهم أن تصدر الأعداد اللاحقة بأقصى قدر من الدقة والمصداقية.

وثانيهما: أن المجلة هي مطبوعة رسمية ومتخصصة، ويمكن أن تكون مرجعاً موثوقاً ـ بما تتضمنه من معلومات تاريخية أو موضوعية ـ للدارسين والباحثين في الداخل والخارج، وكان يمكن التغاضي إلى حد ما عن بعض الهفوات، لو كانت المجلة تحمل اسم «الفنون» مثلاً، لكن المجلة تحمل اسماً أكاديمياً هو «الإعلام والاتصال»، وبالتالي فإن من الضروري أن تعامل موادها بأقصى قدر من التدقيق والتحقيق والتوثيق.

هذان السببان هما في الواقع ما استدعى تحرير هذه المقالة التحليلية، التي حرصت على تناول الجوانب الإيجابية والسلبية في آن واحد، في هذا الإصدار الجميل.

وقد يكون من المناسب، بعد تجربة هذا العدد، أن تفكر الوزارة في اتباع طريقة تحكيم المقالات ذات الطابع التاريخي والمعلومات العلمية والوثائقية، حرصاً على تحقيق أكبر قدر من الدقة في نشر المعلومات، وقد أشير قبل قليل إلى

أن الإصدارين السابقين، اللذين ظهرا في السبعينيات الهجرية، قد ظلا حتى اليوم مصدراً للمهتمين بكتابة تاريخ الإعلام، ومرجعاً وثائقياً للدارسين.

ولعل أهم نقطة تركزت عليها معظم الملحوظات الموضوعية، هي مسألة تاريخية تحقق قضية افتتاح الإذاعة السعودية:

١- فلقد جاء في المقابلة «النادرة» التي أجريت مع الأستاذ هاشم زواوي، أنه كان أول من ظهر صوته في الإذاعة السعودية، والمرجو أن تجري المجلة مزيداً من البحث للتثبت من هذه النقطة، حيث يفهم من عدد جريدة «أم القرى» (رقم ١٢٨١ وتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٣٦٨هـ الذي صدر بعد افتتاح الإذاعة بأيام) أن افتتاح الإذاعة جاء بصوت الإذاعي المصري عبدالرحمن نصر، اللهم إلا إذا كان السيد هاشم زواوي هو أول سعودي ظهر صوته، أو قد يكون قد نطق فقط باسم الإذاعة، ثم تحدث عبدالرحمن نصر باسم الهيئة الإدارية للإذاعة ـ كما جاء في جريدة «أم القرى» ـ وبعد ذلك أذيعت الكلمة الافتتاحية لجلالة الملك عبدالعزيز، التي ألقاها نيابة عنه سمو الأمير فيصل، نائبه في الحجاز وقتذاك.

٢- وتكرر في المجلة في أكثر من موقع أن افتتاح الإذاعة قد تم في الساعة الواحدة «بالتوقيت الغروبي» من صباح يوم عرفة، وهو ما يعادل الساعة السابعة صباحاً بالتوقيت الزوالي في أيامنا هذه.

والحقيقة الثابتة الموثقة أن افتتاح الإذاعة السعودية قد تم في مساء ذلك اليوم أي ليلة العيد، يؤكد ذلك ما جاء في العدد ذاته من «أم القرى»، التي تُعد مصدراً أولياً لهذه المعلومة، وتؤخذ بالتسليم الكامل.

والمؤسف أن يتضمن العدد في صفحته رقم (٥١) خبرين تحت عنوان: «ذاكرة الكاميرا»، وبجوارهما صورة للأمير فيصل أمام المايكروفون،

وفيهما المعلومات الآتية:

«نائب الملك، الأمير فيصل، يلقي كلمة افتتاحه الرسمي للإذاعة الأولى، من مخيمه في منى، في اليوم الثاني من أيام عيد الأضحى المبارك عام ١٣٦٨هـ بعد الإرسال الإذاعي الأول في صبيحة اليوم التاسع من ذي الحجة عام ١٣٦٨هـ من عرفات».

فهذه الأسطر تتضمن الأخطاء الأربعة الآتية:

(أ) أن الكلمة كانت للملك عبدالعزيز، وقد قرأها نائبه في الحجاز، سمو الأمير فيصل بالنيابة عنه، فلم تكن لسموه.

(ب) أن الإذاعة افتتحت مساء يوم عرفة، ولم تفتتح صباحاً، وبدأت من جدة لا من المشاعر المقدسة، وإن كانت تحمل اسم مكة المكرمة.

(ج) والكلمة لم تسجل ثاني أيام العيد، لأنها أذيعت يوم عرفة.

(د) فضلاً عن التشكيك أصلاً بأن الكلمة سجلت في منى أو في عرفات، أو أن يكون البث قد بدأ من مخيم المشاعر ـ كما ورد على صفحة غلاف العدد وفي الداخل مراراً ـ لأنه لم تكن توجد وسيلة اتصال إذاعي من مكة المكرمة أو بين الحرم الشريف ومدينة جدة ـ مقر الإذاعة ـ إلا في عام ١٣٧١هـ.

ما كان يتم في منى وعرفات في السنوات الأولى، هو مجرد تسجيلات، وهو ما يتم، حتى وقت قريب، مع معظم ما يبث من المشاعر، ثم يرسل إلى إستوديو الإذاعة في شكل أشرطة مسجلة، ولم تتوافرإمكانية للبث المباشر من عرفات أو منى إلا في حدود عام ١٣٧٣هـ.

ومن أجل مقارنة الخبر المكتوب في المجلة الوارد أعلاه مع الخبر المنشور في عدد «أم القرى»، نورد أدناه ما نشرته «أم القرى» في العدد

١٢٨١ في ٢٣/ ١٢/ ١٣٦٨هـ، ص ٢:

«في الساعة الواحدة (بالتوقيت الغروبي) من مساء يوم الوقفة بعرفات (الأحد) ٩/ ١٢/ ١٣٦٨هـ افتتحت محطة الإذاعة اللاسلكية للمملكة العربية السعودية، فبعد أن ألقى بها الأستاذ عبدالرحمن بك نصر كلمة هيئة الإذاعة الجديدة، افتتحت هذه الإذاعة، بخطاب جلالة الملك المعظم، الذي خاطب به المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، أذاعه بالنيابة عن جلالته صاحب السمو الملكي الأمير فيصل، ثم أذاعت محطة هذه الإذاعة الجديدة وصف مناسك الحج، مما سجل في يوم عرفة من تلبية الحجاج وقراءة الشيخ طه الفشني وأذان المؤذن وخطبة الخطيب في مسجد نمرة، وقد كان لافتتاح المحطة في مساء ذلك اليوم المبارك صدى عظيم في أنحاء العالم الإسلامي، واستمرت المحطة تبث برامجها ساعة كل ليلة» . . إلخ.

٣- وتضمنت المقابلة مع الشيخ هاشم زواوي أن الإذاعة، بعد مخيم عرفات، صارت تبث من جبل هندي بعد انتهاء موسم الحج.

والثابت تاريخياً، أن إستوديو جبل هندي، لم يستكمل إلا في محرم عام ١٣٧١هـ، أي بعد سنتين من افتتاح الإذاعة، وأن البث المركزي كان يتم قبل ذلك من جدة، وأن المذيعين من ساكني مكة المكرمة كانوا ينقلون بالسيارات إلى جدة وبالعكس، وأن البث من مكة المكرمة، وكذلك النقل الحي للأذان وخطبتي الجمعة من المسجد الحرام لم يتحققا إلا عام ١٣٧١هـ، بعد أن تم توفير الوسيلة الفنية لذلك، وقد قام سمو الأمير فيصل بافتتاح إستوديو جبل هندي في مكة المكرمة في غرة محرم سنة ١٣٧١هـ في حفل كبير، وأغلب الظن أن الصورة التي نشرت لسموه في المجلة هي صورة لهذا الحفل، وليست لافتتاح الإذاعة قبل عامين.

٤- لاشك أن استضافة الشيخ عبدالله بلخير في المجلة، ووضع هذا

اللقاء في العدد الأول، يُعدّ تقديراً في محله له، وتكريماً منه للمجلة.

لقد اكرمني معاليه قبل عدة أشهر بلقاءين في منزله، حاولت فيهما الخروج بمعلومات مركزة حول النقاط نفسها التي حاول رئيس تحرير المجلة الحصول عليها، لكن اللقاء انتهى بما انتهت إليه مقابلة المجلة.

وتتلخص الملاحظات على المقابلة بالآتي:

(أ) أن الشيخ عبدالله، لم تكن له صلة بالإذاعة، خلال السنوات الأولى الست من نشأتها، وإن كان طيلة هذه المدة يعمل في الديوان الملكي، وفي عمل مشابه، فلقد كان مترجماً وسكرتيراً وراصداً للإذاعات في شعبة الإذاعة الملحقة بالديوان الملكي، وكان يسهم في تسجيل الأخبار وإلقائها في حضرة الملك عبدالعزيز، رحمه الله.

ولم تبدأ صلته مع الإذاعة السعودية إلا في عام ١٣٧٤هـ في عهد الملك سعود رحمه الله، عندما تأسست المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر وعين مديراً عاماً لها.

(ب) أن المقابلة تضمنت خلطاً بين فكرة إقامة مكبرات للصوت في الحج وبين إقامة إذاعة رسمية في جدة عام ١٣٦٨هـ، سُبقت بمواصفات فنية ـ وضعها على ما يُظن المهندس عبدالحميد غنيم، وكان رئيس دائرة البرق والهاتف في مصر ـ وقد وقع عقدها وزير المالية الشيخ عبدالله السليمان، أثناء زيارته إلى مصر في رجب من ذلك العام.

(ج) وفي المقابلة إيهام بأن مرسلة «الـ ٤٠ كيلو وات» قد اقترنت مع بداية الإذاعة، حيث جلبت لتكون بديلاً عن المرسلة الصغيرة، وفي حديثه عن اختيار أرض لها في جنوب جدة والمعارضة التي واجهتها ما يُعزز هذا الانطباع، أي اقتران جلب هذه المرسلة مع بداية الإذاعة.

والثابت تاريخياً، أن الإذاعة السعودية بدأت من جدة بمرسلة قوتها ٢,٥ كيلووات، عملت بمفردها لمدة سبع سنوات، ثم بعد ذلك أضيفت مرسلة أخرى بقوة عشرة كيلو وات جرى تشغيلها في ١٤/ ٥/ ١٣٧٥هـ، أي بعد عام من تعيين الشيخ عبدالله بلخير، أما المرسلة التي يتحدث عنها الشيخ عبدالله، فكانت قوتها ٥٠ كيلو وات (وليست ٤٠ كيلو وات)، وقد أقيمت في جدة أيضاً عام ١٣٧٧هـ أي بعد عشرة أعوام من افتتاح الإذاعة السعودية، وبعد ثلاث سنوات من تعيينه، وافتتحها جلالة الملك سعود بتاريخ ٨/ ٢/ ١٣٧٧هـ، عندما كان الشيخ بلخير مديراً عاماً للإذاعة والصحافة والنشر، فمعاليه إذن لا يتحدث عن بداية الإذاعة (التي لم يشارك فيها)، لكنه يتحدث عن فترة لاحقة أسهم فيها.

وفي الختام:

حيا الله هذا المولود الجميل، الذي جاء بعد ثلاثة وثلاثين عاماً، منذ أن توقفت مجلة الإذاعة والتلفزيون عام ١٣٨٦هـ، وأهلاً بمجلة جديدة، أنيقة الإخراج، فريدة الحجم، زاهية الطباعة، جريئة الطرح والأسلوب، تضيف نموذجاً حياً مجدداً للصحافة السعودية.

بقي فقط، أن تكون دقيقة المعلومة، موثقة الوقائع، ومرجعاً للباحثين والمهتمين، لأنها مجلة رسمية ذات اسم علمي وصبغة أكاديمية، وهو ما يرجى أن يتحقق في الأعداد القادمة.

مكتبة الإذاعة العامة بجدة(*)

تكوّنت نواتها في عام ١٣٧١هـ، ثم افتتحت في عام١٣٧٧هـ، وهو الأرجح، في مبنى المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر، (والمبنى عبارة عن برجين من ثلاثة شغلت الثالث منها مؤسسة النقد، وكانت تسمى عمائر محمد سرور الصبان، أو وزارة المالية، تقع أمام فندق الكندرة، على شارع المطار القديم بجدة).

كانت مكتبة مفتوحة للعموم، يستفيد منها موظفو الإذاعة بخاصة، من معدين ومذيعين وغيرهم، وموظفو المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر بعامة، كما يرتادها الطلاب والقراء، تفتح صباحاً ومساءً، وكانت مجلة «الإذاعة» الشهرية تعلن عن هذه المكتبة، وتدعو المواطنين إلى الاستفادة منها، كانت عامرة بالكتب والمراجع والمجلات العربية، يوضع فيها نسخ المطبوعات الداخلية والخارجية، مما كان يخضع لرقابة سابقة أو لاحقة، حسب نظام المطبوعات، بدلاً من الاحتفاظ بها في المكاتب أو المستودعات، فكانت في تلك الفترة من أبرز المكتبات العامة في جدة، يشرف عليها الأستاذ سامي أبو الفرج، وتتبع مديرية الصحافة والمطبوعات.

اندثرت هذه المكتبة، مع الأسف، في عام ١٣٨٦هـ، بعدما انتقلت وزارة الإعلام إلى مبناها الجديد الحالي جنوب جدة، وقد عرض بعض من كتبها في مدخل مبنى الوزارة والإذاعة، وبقيت معظم الكتب محفوظة في الطابق الأسفل من المبنى ترتع فيها الحشرات، ويذكر أن شيئاً منها قد نقل إلى المركز الإعلامي في جدة، مما له سمة إعلامية.

(*) جريدة الجزيرة العدد ٩٥٥٧، في ٩/٨/١٤١٩هـ - ٢٨/١١/١٩٩٨م.

المرجو، باسم رواد المكتبات في جدة، أن تعمل الوزارة، بمناسبة الذكرى المئوية العزيزة، على إحياءهذه المكتبة، لتكون قائمة بذاتها، أو جزءاً متمماً للمركز الإعلامي في جدة، وأن تعمل الوزارة بالطريقة نفسها، على تفعيل دور المراكز الإعلامية في مدن المملكة، بتوجيه الكتب التي ترد إلى الوزارة في نطاق نظام المطبوعات والنشر، لتكون ركناً من أركانها وزواياها.



الملك عبدالعزيز
يلغي الرسوم السنوية على استخدام الراديو(*)

عدد من الدول، بينها فرنسا وبريطانيا ومصر، كانت حتى زمن قريب، تتقاضى رسوماً سنوية من المواطنين، على استخدام الراديو والتلفزيون وقد تُحمّل هذه الضريبة على الفاتورة الشهرية للكهرباء.

ولم يكن يخطر في بال كاتب هذه السطور وجود شيء من رسوم الراديو في المملكة، ولذلك قطع في رسالة الدكتوراه (١٣٩١هـ) بنفي ذلك.

في السنة الماضية، وخلال إجراء بحث بمناسبة الذكرى المئوية عن تاريخ الإعلام في عهد الملك عبدالعزيز، رحمه الله، تم الإمساك بطرف المعلومة الأولى في هذا الموضوع، من خلال قراءة كتاب بعنوان: في الحجاز سنة ١٣٥٦هـ (مطبعة الاعتماد بمصر ١٣٥٧هـ)، لمؤلفه أحمد إبراهيم عيسى، يشير فيه إلى أن الحكومة السعودية كانت تتقاضى رسماً سنوياً يعادل جنيهاً مصرياً على استخدام الراديو الذي كان موجوداً عند بعض وجهاء مكة المكرمة، فكان اكتشاف مثل هذه المعلومة أحد أفضال الاحتفال بالذكرى المئوية.

وأثناء تتبع قرارات مجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز، تم العثور على معلومة ثانية، من خلال وثيقة تتضمن تقريراً للجنة الأنظمة في المجلس سنة ١٣٦٩هـ، أي بعد عام من افتتاح الإذاعة السعودية، كانت إدارة البريد والهاتف في ذلك الوقت ترى أن يتم تحصيل رسم عدة سنوات دفعة واحدة مقدّماً بواسطة الجمارك، بينما رأى مجلس الشورى إلغاء الرسم لأنه كان يحدُّ من انتشار الراديو، في وقت كان يحسن فيه أن ينتشر

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٦٤، في ١٦/٨/١٤١٩هـ - ٥/١٢/١٩٩٨م.

بعد أن افتتحت الإذاعة السعودية .

صدر أمر جلالة الملك عبدالعزيز، رحمه الله، بتاريخ ٥/ ١٢/ ١٣٦٩هـ بإلغاء الرسم وفق ما كان قد أرتآه مجلس الشورى، وأيّده سمو الأمير فيصل نائب جلالة الملك في الحجاز، رحمهما الله .

بقي أن تضاف المعلومة الآتية :

كانت قيمة الراديو في ذلك الوقت بسبب مضاعفة الرسم تصل إلى ١١٣ ريالاً، وكان الرسم المتوقع تحصيله مقدّماً عشرين ريالاً، وكان عدد الأجهزة المسجلة في المملكة رسمياً في ذلك العام ثلاثة عشر ألف راديو .



أوائل الإذاعات العالمية
الناطقة بالعربية(*)

قد يستغرب القارئ إقحام هذا الموضوع، ضمن سلسلة محلية الصبغة، والواقع أن تلك الإذاعات كان لها دور كبير في تشكيل الرأي العام المحلي، وبخاصة في فترة الحرب العالمية الثانية (١٣٦٠هـ - ١٩٤٠م وما بعدها)، حيث كان من يمتلك الراديو ومعارفه يلتصقون بالأجهزة، ويواظبون على استماع الإذاعات العالمية الناطقة بالعربية.

وكانت موضوعات الحرب وتطوراتها تشغل حيّزاً من حماستهم ومناقشاتهم الساخنة، فكانت متابعة تلك الإذاعات، أول تجربة من نوعها، يتعرض فيها المجتمع السعودي لوسائل الإعلام الأجنبية، بعد أن خرج من عزلته الجغرافية والاجتماعية في عهد الملك عبدالعزيز، رحمه الله.

يتصور البعض أن إذاعة لندن «العربية» كانت الأولى في هذا المجال، والواقع أن إذاعة «باري» الإيطالية كانت الأسبق، فقد بدأت بثها الموجه إلى العرب في عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م)، لكنها كانت تركّز على شمال أفريقيا وإثيوبيا، بهدف الدعاية للسياسة الإيطالية أيام موسوليني.

تنبهت بريطانيا إلى خطورة الخطوة الإيطالية، وإلى أهمية كسب الرأي العام العربي وإلى ضرورة التأثير عليه، فافتتحت القسم العربي عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م)، وهو أول قسم بدأت به هيئة الإذاعة البريطانية بعد لغتها الأم «الإنجليزية»، موجّهاً إلى العالم العربي بأكمله، لا إلى جزء منه كما فعلت إيطاليا، وقد حظي بانتباه المسؤولين وعموم المستمعين العرب.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٧١، في ٢٣/٨/١٤١٩هـ - ١٢/١٢/١٩٩٨م.

وفي عام ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، بدأت ألمانيا النازية بثها باللغة العربية من برلين، كما بدأ الاتحاد السوفييتي إذاعته العربية من موسكو، وفرنسا من باريس، فيما يشبه الحرب الإعلامية المصاحبة لبداية الحرب العالمية الثانية، لكن لندن وبرلين كانتا الأبقى والأقوى في حدّة المنافسة على التأثير ومحاولة كسب المستمع العربي، وكانتا تشدّانه بالفعل أكثر مما تفعله إذاعاته الوطنية، أثناء سنوات الحرب.

كان صوت الإذاعي العراقي المعروف يونس بحري يجلجل من «إذاعة برلين»، وكان قد بدأ حياته الإذاعية من «إذاعة باري» قبلها، بينما أبدع عيسى خليل صبّاغ ثم منير شما ـ وهما إذاعيان فلسطينيان ـ في قراءة الأخبار والتعليقات من «إذاعة لندن».

أما بالنسبة ليونس بحري، فلقد ألقت به عصا الترحال في الكويت، في ظروف معيشية صعبة وتوفي قبل سنوات، وكان قد نزح إلى إندونيسيا، وتعاون مع المؤرخ والصحفي الكويتي عبدالعزيز الرشيد في إصدار صحيفة «الكويت والعراقي»، وكان يطلق عليه السائح العراقي، وألف كتاب: هنا برلين ـ حي العرب، وقد تضمن كتاب ـ سبقت الإشارة إليه ـ أصدره د. يعقوب الحجي عن سيرة الشيخ عبدالعزيز الرشيد معلومات وافية عن الإثنين، وأما بالنسبة للصباغ فقد اكتسب الجنسية الأمريكية، وعمل في صوت أمريكا، وفي السفارة الأمريكية بجدة، وترجم بين الملك فيصل ونيكسون وكيسنجر أثناء زيارتهما للمملكة، وقد اتخذ من أمريكا مكاناً لإقامته فيما بعد.

وأما منير شما، فإنه بعد تقاعده أقام في تونس وكان قد عمل عدة سنوات مع الإذاعة السعودية ثم التلفزيون السعودي، منذ نهاية عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م).

هناك إذاعة جاءت متأخرة لكنها حظيت بمكانة خاصة، كونها إذاعة تجارية ـ إعلانية ـ خاصة، وهي إذاعة الشرق الأدنى، كانت بريطانية الانتماء، وسيلة علاقات عامة مع العالم العربي، افتتحت خلال الحرب العالمية الثانية «في حدود عام ١٣٦٣هـ ١٩٤٢م» من فلسطين عندما كانت تحت الانتداب البريطاني، ثم انتقلت بعد احتلالها سنة ١٩٤٨م إلى قبرص «المحميّة البريطانية آنذاك»، لكنها توقفت على إثر العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٣٧٥هـ (١٩٥٦م)، بعد أن خرّجت جيلاً من الإذاعيين العرب المجيدين ـ الفلسطينيين بالذات ـ ومنهم من استفادت منهم إذاعة المملكة فيما بعد، أو عمل في الإعلام اللبناني والأردني.

وأخيراً، فإن دراسات قليلة قد أجريت على هذا الموضوع من قِبَل الدارسين في أقسام الإعلام، مع أنه شيق وثري وأصيل.



لم تولد الإذاعة من خيمة عرفات
ولم تنطلق فكرتها من مكبر صوت(*)

مرة أخرى، لاينبغي التقليل من شأن تاريخ الإذاعة السعودية وبداياتها، صحيح أن المرسلة التي بدأت بها (٢,٥ كيلو وات) كانت محدودة التغطية، وأن برامجها كانت متواضعة، لكن القول بأنها بدأت من خيمة في عرفات، أو أن أساس فكرتها بدأ من رحلة البحث عن مكبرات الصوت، لاستخدامها في البحث عن التائهين في الحج، هو قول لا يخلو من المبالغة والتجني.

وفي البداية، لابد من التأكيد على أن كاتب المقال ليس شاهد حال على أحداث تلك الفترة، لكنه ينطلق من اهتمام بتسجيل تاريخ وسائل الإعلام بشكل سليم ودقيق، خدمة لطلاب الإعلام أولاً، ولتلافي غرس انطباعات غير دقيقة عند القراء.

والذي يتتبع ما كتب في «أم القرى» و «البلاد السعودية» و «المنهل» و «المدينة المنورة» و «الحج» في حينه، يجزم بأن الإذاعة لم تبدأ من عرفات أو من منى، أو من مكة المكرمة، وإن كان افتتاحها قد تزامن مع الحج، وهناك ثلاثة أدلة ـ في الأقل ـ على ذلك:

الأول: لم توجد إمكانية فنية للربط بين مكة المكرمة والحرم الشريف والمشاعر المقدسة من ناحية، وبين جدة ـ مقر الإذاعة ـ من ناحية أخرى، إلا بعد افتتاح الإذاعة في جدة بعامين، وذلك بعد أن افتتح إستوديو مكة المكرمة في جبل هندي مطلع سنة ١٣٧١هـ.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٧٨، في ١/٩/١٤١٩هـ - ١٩/١٢/١٩٩٨م.

الثاني: أن الإذاعة ـ وإن كانت تسمى باسم مكة المكرمة ـ قد بدأت من جدة ليلة عيد الأضحى المبارك، ولم يوجد إستوديو آخر للبث من مكة المكرمة إلا بعد عامين.

الثالث: وهو الأهم، أن الأخبار المنشورة في ذلك الوقت، تؤكد أن ما قدمته الإذاعة ليلة الافتتاح، كان عبارة عن تسجيلات من عرفات ولم يكن بثاً حياً (مباشراً)، وهو ما يثبت أن القول بميلاد الإذاعة من عرفات كان تعبيراً مجازياً، لأن المذيعين كانوا يسجلون الابتهالات وغيرها ثم تنقل إلى جدة بالسيارات، (وهو الأسلوب المتبع لسنوات لاحقة)، يضاف إلى ذلك، أن الإذاعة السعودية افتتحت بعد ساعة النفرة من عرفات، فلا يعقل أن تكون بدأت منها، وقد ذكر المهندس موسى المجددي أن البث الحي من عرفات أصبح ممكناً في حج عام ١٣٧٣هـ.

وأما بالنسبة لما يعتقد بأن الإذاعة قد نبعت فكرتها من رحلة الشيخ عبدالله السليمان، وزير المالية آنذاك (١٣٦٨هـ) لحضور معرض زراعي في مصر، حيث وجد مكبرات الصوت تستخدم للإعلان عن المفقودين.. إلخ، وهو ما تردد نشره في إحدى الصحف السعودية قبل أيام منسوباً للشيخ عبدالله بلخير والشيخ هاشم زواوي، هو اعتقاد مبالغ فيه أيضاً، يردّه جملة من المسلّمات ومنها:

١- أن مكبر الصوت قد استخدم في الحرم الشريف في حج عام ١٣٦٦هـ ـ وهو ما بينته هذه الزاوية في حلقة سابقة ـ أي قبل افتتاح الإذاعة بعامين.

٢- كما استخدم مكبر الصوت في العام التالي ١٣٦٧هـ في الحرم النبوي الشريف وفي المشاعر (في مسجد نمرة ومسجد الخيف)، أي قبل افتتاح

الإذاعة بعام واحد.

٣- أن الإذاعة قد تأسست بشكل نظامي عام ١٣٦٨هـ، بمواصفات فنية جيدة، ـ زودني بنسخة منها إبراهيم فودة رحمه الله ـ ووقعها عبدالله السليمان في مبنى السفارة السعودية بمصر (رجب ١٣٦٨هـ)، وكانت صحيفة الحوادث المصرية قد أجرت في حينه مقابلة معه، أشار فيها إلى المشروع.



أول محطة إذاعة وتلفزيون في المملكة(*)

مساء أمس الأول، (الخميس ٣١/ ١٢/ ١٩٩٨م) كان آخر ليلة في حياة محطة تلفزيون أرامكو السعودية، بعد أن قررت الشركة إحالتها على التقاعد لمسوغات الترشيد، وقلة أعداد الأجانب الناطقين بالإنجليزية في الشركة، ولتوافر مصادر الترفيه من خلال القنوات الفضائية.

عمر هذه المحطة ـ بالميلادي ـ واحد وأربعون عاماً وشهر ونصف الشهر بالتمام، فلقد بدأت مساء يوم ٢٣/ ٣/ ١٣٧٧هـ (١٦/ ١٠/ ١٩٥٧م)، وكانت ثاني محطة في الشرق الأوسط تبث بالعربية (والإنجليزية)، بعد محطة بغداد التي سبقتها بعدة أشهر من العام نفسه.

لكن محطة تلفزيون أرامكو لم تكن الأولى في المملكة، كما قد يظن البعض، فلقد سبقتها بعامين محطة بعثة التدريب الأمريكية في الظهران، التي بدأت مساء يوم ٢٧/ ١٠/ ١٣٧٤هـ (١٧/ ٦/ ١٩٥٥م)، وكانت أول محطة في المنطقة، لكنها كانت تبث بالإنجليزية وعلى نطاق الظهران وما جاورها فقط، وقد توقفت تلك المحطة بعدتشغيل دام ست سنوات ونصف، على إثر إنهاء اتفاقية قاعدة الظهران بين الحكومتين السعودية والأمريكية (١٣٨١هـ)، ولم يكن لها على أي حال شأن يذكر من الناحية البرامجية، سوى أنها دخلت تاريخ الإعلام، بالسبق على المحطات التلفزيونية التي أتت بعدها.

كان إلى جوار هذه المحطة الأمريكية الصغيرة، إذاعة تبث الأخبار والموسيقى، وكانت أيضاً أول إذاعة تعمل على أرض المملكة، وقد توقفت بعد أربعة أشهر من توقف البث التلفزيوني.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٥٩٢، في ١٥/ ٩/ ١٤١٩هـ - ٢/ ١/ ١٩٩٩م.

وعودة إلى تلفزيون أرامكو، الذي توقف قبل يومين، تجدر الإشارة إلى أن أرامكو السعودية تدير إذاعة من قناتين تخدمان مناطق عمل الشركة، وكانت هذه الإذاعة قد بدأت عام١٣٦٧هـ، أي قبل عام من افتتاح الإذاعة السعودية، ومن المتوقع ان تستمر الإذاعة بالبث، رغم توقف التلفزيون.

كان تلفزيون أرامكو، يبث بالعربية والإنجليزية، ثم اقتصر على الإنجليزية في أعقاب افتتاح تلفزيون الدمام سنة ١٩٦٩م.

لم تكن المحطة، في الواقع، تعنى بجودة العرض والإخراج، لكنها قدمت برامج جيدة المحتوى، خدمت أهل المنطقة الشرقية في فترة لم يكن فيها وفي الخليج منافذ ترفيهية، حتى إن بعض سكان المملكة كانوا يرتادون المنطقة لمشاهدة التلفزيون في الأعياد الخاصة.

كانت تمتاز باحترام المواعيد، وتُقدم الحد الضروري من الخدمات الإخبارية وتغطية الأحداث الوطنية المهمة، وتسعى لتقديم وجبات تثقيفية وتعليمية تركز فيها على برامج السلامة والتوعية والإرشاد، مع شيء من المنوعات والمباريات الرياضية الداخلية والخارجية والأفلام العربية، وأبرز المسلسلات الأمريكية الشهيرة، ونسبة لا بأس بها من الإنتاج المحلي (برامج الأطفال والمسابقات والمقابلات والبرامج الفكرية).

يتبين من هذا العرض السريع، أن هناك في الظهران، محطتي إذاعة ومحطتي تلفزيون، كان لها جميعاً سجل في الريادة والسبق على مستوى المملكة والمنطقة بأكملها.



الصحف السعودية
في عهد الملك عبدالعزيز(*)

دام حكم الملك عبدالعزيز، رحمه الله، أربعة وخمسين عاماً هجرياً (١٣١٩ - ١٣٧٣هـ)، وقد مضى نصفها تقريباً دون أن تظهر صحف داخلية، وفي منتصف عام ١٣٤٣هـ دخل السلطان عبدالعزيز مكة المكرمة، فصدرت الجريدة الرسمية ـ أم القرى ـ لتكون أول صحيفة سعودية، وهي ما زالت تصدر إلى اليوم.

وفي غضون الثلاثين سنة اللاحقة ـ المتبقية من عهد الملك عبدالعزيز ـ صدرت عشر صحف ومجلات أهلية وحكومية أخرى:

ففي عام ١٣٤٧هـ، صدرت أول مجلة سعودية «الإصلاح» في مكة المكرمة، وكانت شهرية غير منتظمة، تتبع مديرية المعارف.

وفي سنة ١٣٥٠هـ، صدرت جريدة «صوت الحجاز» في مكة المكرمة، وكانت أول صحيفة أهلية، توقفت أثناء الحرب العالمية الثانية (١٣٦٠هـ) ثم عاودت الصدور باسم «البلاد السعودية»، وهي «أم» جريدة «البلاد» التي تصدر حالياً من جدة.

في آخر شهر من عام (١٣٥٥هـ)، صدرت أول مجلة أهلية «المنهل»، وهي أول مطبوعة سعودية ظهرت في المدينة المنورة، وما زالت تصدر حتى الآن في جدة.

وبعد شهر (مطلع عام ١٣٥٦هـ)، أصدر عثمان حافظ جريدة «المدينة المنورة» من «طيبة» الطاهرة، وهي حالياً تصدر من جدة، وفي العام نفسه

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦١٣، في ٦/ ١٠/ ١٤١٩هـ - ٢٣/ ١/ ١٩٩٩م.

صدرت مجلة «النداء الإسلامي» (بالعربية والملاوية) من مكة المكرمة.

بعد عشر سنوات (١٣٥٦هـ) أصدرت أرامكو جريدة «الشمس والوهج Sun and Flare» بالإنجليزية، وهي أول صحيفة تصدر في الظهران، وأول جريدة سعودية بالإنجليزية، وفي سنة ١٣٦٦هـ، صدرت مجلة «الحج» من مديرية الحج في مكة المكرمة، وما زالت تصدر، بعد أن تغير اسمها إلى «التضامن الإسلامي» ثم عادت إلى اسمها الأصلي.

وفي عام ١٣٦٧هـ، أصدرت الغرفة التجارية بجدة مجلة باسمها.

وفي ذي الحجة ١٣٧٢هـ، أصدر حمد الجاسر مجلة «اليمامة»، أول مطبوعة في منطقة الرياض وما زالت تصدر إلى الآن، وأخيراً أصدرت أرامكو في صفر (١٣٧٣هـ) مجلة «قافلة الزيت» الشهرية الحالية.

من هنا، يتبين أن مجموع ما صدر من الصحف في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله كان إحدى عشرة مطبوعة، حكومية أو أهلية، يومية أو أسبوعية أو شهرية، بينها خمس مطبوعات ظهرت في مكة المكرمة، وأول مطبوعة في المدينة المنورة وجدة والرياض والظهران، وأول صحيفة بالإنجليزية، كما يتبين أن تسعاً منها مستمرة في الصدور حتى تاريخه.



الملك عبدالعزيز على غلاف
مجلة لايف الأمريكية عام١٣٦٢هـ(*)

في الأسبوع الماضي، انعقد المؤتمر العالمي للذكرى المئوية لتأسيس المملكة، والواقع، أن الذي لا يغوص في تاريخ الملك عبدالعزيز، من زاوية تاريخية أو سياسية أو إعلامية، قد لا يدرك أنه، رحمه الله، كان بالإضافة إلى مواهبه العديدة شخصية إعلامية تلقائية فذة، فقدراته وهيبته وشخصيته ومؤهلاته الذهنية، كانت تعطي نتائج إعلامية مذهلة، مع أنه لا يتصنّعها ولا يفتعلها.

والذي لا يتعمق في تاريخه، قد لا يعرف أن منجزات كثيرة على صعيد الإعلام، الداخلي منه والخارجي، كانت قد تمت، مع أنه لم تكن لديه وزارة أو إدارة متخصصة، ولم يعرف وسائل الإعلام الحديثة، إلا بعد أن دخل الحجاز في حكمه، بعد انقضاء نصف عهده (١٣٤٣هـ).

فلقد زارته وفود إعلامية من مصر وسوريا والعراق وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وأمريكا، وأجريت معه مقابلات صحفية، محلية في «صوت الحجاز» و «أم القرى»، وخارجية في «الأهرام» و «المقطم» و «المصور» المصرية، و «الدستور» العراقية، و «لايف» الأمريكية، وغيرها.

وكُتبت عنه المئات من المقالات في صحف ومجلات يصعب حصرها، وأصدر عدد من السعوديين صحفاً خارج المملكة، وأسسوا مطابع في العراق ومصر والهند.

وصدرت عن المملكة عشرات الكتب الوثائقية والتاريخية والإعلامية،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٢٠، في ١٣/ ١٠/ ١٤١٩هـ - ٣٠/ ١/ ١٩٩٩م.

وتصدت صحف خارجية عدة للدفاع عن دعوته وأهدافه، ونذر رجال أنفسهم وأقلامهم عن اقتناع وإعجاب لتأييد جهوده وكفاحه ومنهجه الإصلاحي الديني، وكان منهم مفكرون ومستشارون وسياسيون وإعلاميون.

في سنة ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م) زار الرياض الصحفي الأمريكي في مجلة «لايف LIFE» نويل بوش وزميله المصور، وأقاما فيها من ١٧ إلى ٢٢ مارس ١٩٤٣م كما تقول الوثائق الأمريكية، وأجريا مقابلة مستفيضة مع جلالته نشرت في تاريخ لاحق، ثم نشرت له في عدد آخر مقالاً مطولاً عنه، اقتبست منه مجلة «ريدرز دايجست Readers Digest» الشهرية المعروفة مقتطفات منه، تحت عنوان «ملك العرب العصامي».

تضمن الحديث والمقابلة فقرات مهمة عن القضية الفلسطينية «قبل حرب فلسطين سنة ١٩٤٧م» ورأيه في الوحدة العربية، كما تضمن الحديث وصفاً لخصال جلالته ولبرنامج حياته اليومية، وأسلوبه في تصريف الأمور.

ضاق اليهود ذرعاً بآرائه، ونشرت بعد هذه المقابلة عدة مقالات ومراسلات للرد عليه من شخصيات يهودية، وكان مما قاله:

«إنني لا أعلم لليهود مبرراً لمطالبتهم، لأن فلسطين كانت عربية قبل البعثة المحمدية، وهي من بعد ذلك بيد المسلمين، ولو أردنا تغليب نظرية اليهود، لوجب على كثير من شعوب العالم المستقر أن ترحل.

إنني لا أخشى من اليهود، أو أن تكون لهم دولة وسلطة، لا في بلاد العرب أو في غيرها، بموجب ما أخبرنا به الله سبحانه، لكنني أرى أن تشبث اليهود في فلسطين فيه ظلم للعرب وللمسلمين، ويورّث الفتن والقلاقل بين المسلمين وأصدقائهم الحلفاء، وإذا كان اليهود مضطرين لبلاد يسكنونها فأوروبا وأمريكا أكبر وأكثر خصباً وأتم لمصالحهم وهذا هو الإنصاف».

رحم الله الملك عبدالعزيز، فلقد كان بكلامه يكتب للتاريخ، ويقرأ المستقبل، لقد نقلنا مؤتمر الذكرى المئوية إلى عالم متجدد في سيرة الملك عبدالعزيز وأسرار شخصيته ومكامن عبقريته، فما كنا نعرف عنه من قبل إلا القشور.



بنك مصر ينتج فيلم الحج
في عهد الملك عبدالعزيز (١٣٥٧هـ)(*)

تم الاهتداء إلى هذا الفيلم ـ ولعله الوحيد الذي يظهر فيه الملك عبدالعزيز، رحمه الله، بالصوت والصورة معاً ـ من قبل التلفزيون السعودي في عام ١٣٩٤هـ، في هدية قدمها إليه الأستاذ طارق المؤيد، وزير الإعلام البحريني السابق، وعنوان الفيلم «بلادنا المقدسة».

وقد أجرى التلفزيون في حينه، مقابلة مع سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز، للتعرف على أنجال جلالته، الذين ظهروا إلى جواره، والذي يغلب على الظن أن سموه كان أحدهم.

وعندما قام الشيخ إبراهيم العنقري وزير الإعلام آنذاك بزيارة إلى مصر، على رأس وفد من الوزارة في ذلك العام، قيل إن أساس الفيلم، قد يكون تلف في الحريق الذي تعرض له إستوديو الأهرام.

وضمن الجهود البحثية التي تمت بمناسبة الذكرى المئوية، تكشفت بعض الوثائق، التي تبيِّن أن الفيلم كان قد صُوّر في حج عام ١٣٥٧هـ، بموافقة الملك عبدالعزيز، وقام بتمويله (إنتاجه) بنك مصر، الذي كان له نشاط في ذلك الوقت في مكة المكرمة، وقامت بتصويره شركة مصر للتمثيل والسينما، وعندما حاولت الشركة عرضه قبيل حج العام التالي (١٣٥٨هـ) في الهند، احتاجت إلى إفادة من وزارة الخارجية السعودية، بأن الفيلم قد صُوّر بمعرفة الجهات الرسمية السعودية وموافقتها.

ومن طريف ما نشرته الوثائق البريطانية، أن اثنين من الحجاج الهنود، قاما ـ خلسةً ـ قبل ذلك التاريخ بثلاث سنوات، بتصوير مشاهد للحج،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٥٥، في ١٨/ ١١/ ١٤١٩هـ - ٦/ ٣/ ١٩٩٩م.

وعندما رغبا في عرض هذه اللقطات في فندق «هايد بارك» في لندن بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٣٤م، أمام أغاخان، واللورد لويد، وجمهور من السياسيين الإنجليز، خشيت وزارة الخارجية البريطانية إيذاء الملك عبدالعزيز بهذا التصرف، ودارت حول هذا الأمر مخاطبات، انتهت بالاتفاق على أن يكون العرض خاصاً ومحدوداً، وبدون دعوات عامة، وألا يُكتب عنه في الصحافة.

كما حاول مخرج سينمائي يُدعى كوهارسكي (Kuharski) إنتاج فيلم عن حياة جلالته، وزار الرياض عام ١٩٤٩م، لكن طلبه رُفض لأن منهجه كان خيالياً.

وعلى ذكر اللقطات السينمائية التي ظهر فيها الملك عبدالعزيز في مناسبات أو زيارات رسمية، يذكر الأستاذ صالح المحمد (العبدالعزيز المقبل) الذكير، المقيم في الخبر، والمهتم بالصور الوثائقية، أنه أحصى ما يقرب من عشرين فيلماً إخبارياً قصيراً عن الملك عبدالعزيز أثناء زيارتيه إلى مصر والبحرين، وعن افتتاح منشآت أرامكو وغيرها، ولعل دارة الملك عبدالعزيز، تبذل مزيداً من البحث عن لقطات أخرى، وقد قامت أرامكو في عام ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م) بإنتاج الفيلم المعروف عن قصة فتح الرياض باسم «جزيرة العرب».

رحم الله الملك عبدالعزيز، فلقد كان تاريخه ثريّاً بالمعلومات الوثائقية الثمينة والغزيرة، التي لم تكتشف ولم تسجل بعد.

لماذا أنشأ الملك عبدالعزيز مجلساً للدعاية للحج (١٣٥٥هـ)؟(*)

المرجو أن يعذر القارئ الكريم العودة إلى موضوع سبق أن تطرقت إليه هذه الزاوية عرضاً، عند الحديث عن إبراهيم الشورى، وعن المؤرخ الكويتي عبدالعزيز الرشيد، إذ إن هذه الزاوية تنتهز فرصة موسم الحج، لعرض تجربة إعلامية في مجال الدعوة الإسلامية، لا تخلو من الفائدة، مرت بها المملكة قبل ستين عاماً (أي خلال حكم الملك عبدالعزيز رحمه الله).

فمن المعروف أن حجاج الجاوة ـ بلاد الملايو، وهي حالياً إندونيسيا وماليزيا وسلطنة بروناي وما جاورها ـ كانوا يشكلون نسبة كبيرة من الحجاج تماثلها نسبة حجاج الهند (قبل قيام دولتي باكستان وبنغلاديش)، وقد حدث بعد دخول منطقة الحجاز في الدولة السعودية (١٣٤٤هـ) وتعميم تطبيق الشريعة الإسلامية وحدودها الشرعية فيها، أن انتشرت دعاية مضادة في بلاد الملايو تشوّه سمعة الدولة السعودية الجديدة، ويقول د. يعقوب يوسف الحجي ـ الذي ألف كتاباً جيداً عن سيرة المؤرخ الكويتي عبدالعزيز الرشيد ـ إن هذه الدعاية قد تسببت في انخفاض حجاج الجاوة من (٢٥) ألفاً سنة ١٣٤٧هـ إلى (٧) آلاف فقط، وإن إجمالي عدد الحجاج (من الداخل والخارج) قد انخفض من (٢٢٠) ألف إلى (١٠٥) ألف حاج في عام ١٣٤٩هـ.

كان الحج، في ذلك الوقت يمثل ركيزة مهمة في اقتصاد الدولة السعودية، وكان نجاحه وما يزال، دلالة على انتشار الأمن والاستقرار في ربوع الحجاز، ولذلك كان الملك عبدالعزيز، يدرك مدى أهمية ارتفاع عدد الحجاج،

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٧٦، في ١٠/١٢/١٤١٩هـ - ٢٧/٣/١٩٩٩م.

وتأثيره الإيجابي على اقتصاد البلاد وعلى مكانتها وسمعتها، ولذلك بادر إلى تبني حلول يعتمد بعضها على أسس إعلامية، إذ أرسل مبعوثين إلى عدد من الدول الإسلامية، البعيدة (إندونيسيا والهند) والمجاورة (مصر) وغيرها، للدعوة، ولشرح مواقف المملكة الجديدة ومنهجها، وتأكيد أمن الحج وسلامته، وتوضيح حقيقة التوجهات الدينية ـ المذهبية ـ للدولة السعودية.

كان من هؤلاء الرسل والمبعوثين، المؤرخ والصحفي الكويتي عبدالعزيز الرشيد، والشاعر الكويتي محمود شوقي الأيوبي، والداعية السوداني الأصل أحمد محمد السوركتي، وعبدالحميد الخطيب ـ الذي أصبح فيما بعد سفير المملكة في باكستان، وكان ممن يجيداللغة الملاوية ـ وقدقام كل منهم، وبطريقته الخاصة، بجهود مختلفة ومتنوعة، عبر اللقاءات والحوارات والندوات والمقالات وإصدار الصحف (بين عامي ١٣٥٠ و ١٣٦٠هـ)، لمواجهة ذلك الزخم من الصحف، التي كان يصدرها بالعربية بعض الحضارم النازحين إلى هناك، وبعض أصحاب الطرق والمذاهب الإسلامية في إندونيسيا.

لم يكتف الملك عبدالعزيز بهذا الإجراء الذي لم يسهم كثيراً في رفع عدد الحجاج، فأمر في عام ١٣٥٥هـ بإنشاء مجلس للدعاية للحج، وقد سبق لهذه الزاوية أن أشارت إلى اختيار إبراهيم الشورى وكيلاً لهذا المجلس، الذي تحوّل إلى مديرية، ثم إلى مصلحة تابعة لوزارة المالية أسوة بمديرية الحج نفسها، وقامت بالعديدمن الجهود الإعلامية، لعل من بينها إصدار مجلة «النداء الإسلامي»، التي رأس تحريرها مصطفى أندرقيري، وكانت تحرر باللغة العربية والملاوية (١٣٥٦هـ) وتطبع في مكة المكرمة أو في إندونيسيا أحياناً، حيث كانت تهدف إلى تقوية العلاقة بين الشباب السعودي والشباب الإندونيسي.

كما قامت تلك المصلحة بطباعة العشرات من الأدلة الإرشادية عن الحج ونفقاته والتسهيلات المتوافرة من أجله، ونسقت سنة ١٣٥٧هـ جهود إنتاج فيلم الحج الذي سبقت الإشارة إليه، وهو الذي ظهر فيه الملك عبدالعزيز ـ يحيط به عدد من أنجاله ـ يلقي كلمة موجهة إلى عموم المسلمين.

ويبدو أن تلك المديرية أو المصلحة، قد دمجت لاحقاً مع مديرية الحج، بعد أن أدت الغرض من إنشائها، فلقد ذكر خير الدين الزركلي اسم «مديرية الحج والدعاية له» ضمن تشكيلات وزارة المالية، والتي عملت فيما بعد (سنة ١٣٦٦هـ) على إصدار مجلة «الحج»، التي ما زالت تصدر، وكانت تطبع بعدة لغات، من بينها الملاوية.

هذه قصة مبعثرة لإنشاء مجلس الدعاية للحج، والمرجو أن تسعى وزارة الحج في جهودها التوثيقية بمناسبة الذكرى المئوية، لتتبع المزيد من المعلومات عنه، وبخاصة فيما يتصل بعلاقته مع مديرية الحج، ومجلة «النداء الإسلامي»، وإصدار مجلة «الحج»، والجهود الإعلامية والدعوية التي بذلت في بلدان إسلامية أخرى، وبشكل خاص في الهند ومصر، والتي تمت جميعها في عهد الملك عبدالعزيز وبتوجيهه، رحمه الله.

وهي قصة، تفسر سبب قيام الإذاعة السعودية، فور افتتاحها في حج عام ١٣٦٨هـ بإنشاء إذاعتين موجهتين للناطقين، محلياً وخارجياً، باللغتين الإندونيسية (الجاوية) والأردية المستخدمة في شبه القارة الهندية، كما تفسر الترابط بين مديريتي الإذاعة والحج، لدرجة أنهما دمجتا في مديرية واحدة في عام ١٣٧٢هـ ولمدة عامين تقريباً، وذلك بأمر ولي العهد آنذاك سمو الأمير سعود، رحمه الله.



الأمير فيصل: يفتتح إستوديو
مكة المكرمة الإذاعي قبل نصف قرن(*)

في مثل هذا اليوم، قبل تسعة وأربعين عاماً (١/ ١/ ١٣٧١هـ)، افتتح الأمير فيصل بن عبدالعزيز، نائب جلالة الملك عبدالعزيز في الحجاز آنذاك، رحمهما الله، الإستوديو الإذاعي في مكة المكرمة على جبل هندي، بعد أن تم تزويده ببرج للإرسال يصل هذا الإستوديو الجديد بمقر الإذاعة الرئيسي بجدة، كما تم ربطه بخط تلفوني مع المسجد الحرام.

وقد خصصت هذه الحلقة للحديث عن تلك المناسبة لأن ذكراها تصادف تاريخ اليوم، ولأن الإذاعة السعودية بعد اكتمال المشروع أصبحت تبث من مكة المكرمة بعد أن كانت قد استقرت في جدة مدة عامين، ولأن كثيراً ممن تناول تاريخ الإذاعة كان يخلط بين هذه المناسبة وبين افتتاح الإذاعة السعودية نفسها ـ في جدة ـ قبل عامين من ذلك التاريخ.

ومصدر الالتباس هو أن الأمير فيصل كانت له صلة بالمناسبتين، بالنيابة عن والده الملك عبدالعزيز في الأولى، وبالأصالة عن نفسه في الثانية، إلا أن من شبه المؤكد، أن المناسبة الأولى لم تصوّر، لأنه لم يرافقها احتفال رسمي، خاصة وأنها افتتحت مساء يوم عرفة بكلمة منه مسجّلة، فصار البعض يظن أن صور المناسبة الثانية تعود للمناسبة الأولى.

ومن يعود إلى صحف تلك الفترة ـ «أم القرى» و «البلاد السعودية» و «المدينة المنورة» و «المنهل» و «الحج» ـ يجد فيها توثيقاً كافياً لكل مناسبة على حدة، كما أن الإذاعة السعودية، قدوثقت تلك الفترة بشكل جيد.

(*) جريدة الجزيرة، العدد ٩٦٩٧، في ١/ ١/ ١٤٢٠هـ - ١٧/ ٤/ ١٩٩٩م.

وتكمن أهمية مشروع إستوديو مكة المكرمة ـ موضوع هذه الحلقة ـ والذي تم إنجازه أواخر عام ١٣٧٠هـ، وافتتح في مثل هذا اليوم، أن الحرم المكي الشريف اقترن لأول مرة بإستوديو مكة المكرمة الجديد، مما جعل من الممكن فنياً، بدءاً من سنة ١٣٧١هـ، نقل الأذان والصلوات وخطبتي الجمعة من المسجد الحرام، وكذلك البث من مكة المكرمة، وهو أمر ما كان من الممكن تحقيقه في العامين الأول والثاني من عمر الإذاعة السعودية، كما سبق إيضاحه.

أقامت الإذاعة هذا الإستوديو على جبل هندي، كما أقامت مكاتب إدارية في حارة الشبيكة غرب الحرم الشريف، نظراً لصعوبة الوصول إلى الإستوديو، وهووضع كان يشبه وضع الإذاعة الرئيسية بجدة، حيث أقيم الإستوديو في حي النزلة اليمانية جنوب جدة، بينما وضعت مكاتبها الإدارية بجوار فندق الكندرة الحالي، وقد استمرت الإذاعة السعودية تبث من مكة المكرمة مدة خمس سنوات تقريباً ثم عادت إلى جدة بعد تعيين الشيخ عبدالله بلخير.

الحفل، الذي أقيم في مكة المكرمة منذ نصف قرن في موقع الإستوديو، على جبل هندي، كان حفلاً خطابياً، ما يزال هناك العديد ممن يتذكره من حاضريه أو معاصريه، بدأ بعد مغرب يوم الثلاثاءغرة محرم، الموافق ٢ أكتوبر ١٩٥١م ـ وحضره الأمير عبدالله الفيصل، وزير الداخلية والصحة آنذاك، ثم افتتح الأمير فيصل الإستوديو الإذاعي بكلمة قصيرة، نشرتها «أم القرى» (العدد ١٣٨١ في ٤/ ١/ ١٣٧١هـ)، ثم ألقى الأستاذ إبراهيم فوده مساعد مدير الإذاعة كلمة هيئة الإذاعة، ثم أعقبه أحمد إبراهيم الغزاوي (شاعر الملك عبدالعزيز وعضو مجلس الشورى آنذاك) بقصيدة، ثم ألقى فؤاد شاكر (رئيس التشريفات في القصر الملكي) قصيدة أخرى، ثم قدمت الإذاعة برنامجاً خاصاً بهذه المناسبة، بعنوان «صوت المسجد الحرام».

الفصل الثالث

أبحاث ومحاضرات في الإعلام

تحصين الأطفال من التأثيرات السلبية للبث المباشر(*)

من أجل أن تأتي هذ المحاضرة تلقائية عفوية واقعية، وبأقل قدر من التفاصيل والتعقيدات الفنية والنظرية، فإن المشاركة في هذا الموضوع، ستدور في المحاور الرئيسية الثلاثة الآتية:

أولها: إلقاء نظرة سريعة على واقع البث المباشر اليوم، مع فكرة موجزة عن البث التلفزيوني عبر الفضاء، وتاريخه، ومستقبله.

ثانيها: الأسس العلمية لتأثير وسائل الإعلام.

ثالثها: الوسائل الممكنة لتحصين النشء من التأثير السلبي للبث التلفزيوني الفضائي:

أولاً: البث الفضائي: نظرة سريعة إلى الماضي والحاضر:

الموجات الأثيرية، التي تنقل إشارات البث التلفزيوني، ذات طبيعة خاصة، تختلف عن تلك التي تنقل الإشارة الصوتية، فالذبذبات المخصصة للتلفزيون تقع في نطاق ما يسمى (V. H. F. و U. H. F الذبذبات العالية جداً)، ولها في الواقع، خصوصية سلبية بالمقارنة مع الراديو، إذ أن تلك الموجات لا تنحني مع كروية الأرض، ويمكن للحواجز الطبيعية مثل انحناءة كروية الأرض والجبال، والحواجز غير الطبيعية كالمباني العالية، أن تحول دون وصول الصورة، مهما كانت قريبة.

(*) محاضرة ألقيت في أكاديمية نايف العربية للدراسات الأمنية بالرياض، يوم الأربعاء ٢٥/ ١٢/ ١٤١٥هـ، ٢٤/ ٥/ ١٩٩٥، ونشرت في جريدة المسائية، العدد ٤٠٢٨، في ٢٥/ ١٢/ ١٤١٥هـ (٢٥/ ٥/ ١٩٩٥م) وفي مجلة الدفاع، العدد ١٠٠، رجب ١٤١٦هـ (ديسمبر ١٩٩٥م).

وبتعبير آخر، فإن الإشارات التلفزيونية، هي أفقية مستقيمة، فإذا مالت الأرض، أو انخفضت لسبب طبيعي أو غير طبيعي، فإن تلك الإشارات تضيع في الأفق وتختفي دون أن يستفاد منها مهما كانت قوتها، فهي لا تنحني مع الميول والانخفاض، ولا تلتف وراء الحواجز كالمباني.

فالساكن في بطن وادٍ بين جبلين، لا يستطيع استقبال البث التلفزيوني لأن الجبل يحول دون ذلك، وتبدو هذه المشكلة جلية في حال المناطق الجبلية في المملكة بشكل عام، والساكن في قرية تبعد حوالي ١٠٠كم عن موقع المحطة، لا يستطيع استقبال البث بسبب انحناءة الكرة الأرضية، وهذان الحاجزان هما حاجزان طبيعيان.

كما أن الساكن خلف العمائر في الجهة المعاكسة لمحطة التلفزيون، قد يجد صعوبة في الاستقبال، بسبب وجود حاجز صناعي، وتبدو هذه المشكلة واضحة في المدن ذات المباني العالية والمتراصة.

وكان الحل الوحيد المتاح في الماضي، هو إقامة محطات متعددة للتقوية، أو استخدام الكيبل لنقل الإشارات داخل المدن ذات المباني العالية، أو بين المدن كما هو الحال عندما أقيم منذ عشرين عاماً الكيبل المحوري بين الرياض وجدة والدمام.

ولكن هذين العلاجين لا يمكن الاكتفاء بهما، وليسا وسيلتين اقتصاديتين في حال عبور المحيطات أو في حال المسافات البعيدة جداً، وفي مختلف الاتجاهات، إذ إنها تتطلب تكلفة باهظة وصيانة متعددة ومعقدة.

وفي نهاية الأربعينيات الميلادية، فكر أحد العلماء بحل لذلك، فقد اقترح أن يوضع جرم صناعي على ارتفاع شاهق مثل الطائرات، لاستخدامه في إعادة البث لجميع المناطق التي تشاهد هذا الجسم، ومن المعلوم

أنه كلما زاد الارتفاع زادت التغطية، فاستعملت الطائرات فعلاً، ثم بعد سنوات، ومن النظرية نفسها، جاءت فكرة الأقمار الصناعية، وتسمى بالإنجليزية (Satellites) وهو اسم للتوابع والمذنّبات، أي النجوم، نفذها الروس أولاً، ثم تلاهم وتفوق عليهم الأمريكيون، ثم الأوربيون.

بدأت الأقمار الصناعية بداية فنية مبسطة، وعلى ارتفاعات منخفضة، ثم تطورت، كانت مثلاً، مجرد جسم عاكس من الألمنيوم، ثم صارت تضم أجهزة معقدة تقوم بالاستقبال والإرسال وتعمل بالطاقة الشمسية، كانت مثلاً، تطلق على ارتفاع ثلاثمائة كيلومتر، ثم صارت تدور في مدار لا يقل ارتفاعه عن (٣٥٠٠٠) كيلومتر، كانت مثلاً في البداية، تستخدم لبث برنامج واحد، ثم صار القمر الصناعي الواحد يستوعب العديد من القنوات التلفزيونية والآلاف من الدوائر الهاتفية، كانت في البداية، حكراً على روسيا وأمريكا وتستخدم للاتصال عبر المحيطات، ثم أصبحت تقنية عالمية مشاعة، تستخدم لجميع الأغراض الإقليمية والوطنية (أي على مستوى الإقليم، مثل الوطن العربي، أو على مستوى الوطن، مثل حال البلاد الواسعة الأرجاء كالمملكة والجزائر والهند وكندا)، كانت في البداية، وبسبب انخفاض مدارها، تغطي مساحة محدودة من الأرض، ثم أصبح القمر الواحد (على ارتفاع ٣٥ ألف كم) يغطي ما يقارب نصف الكرة الأرضية.

لقد جاءت هذه التقنية الحديثة فتحاً عظيماً، لمشكلة انتقال الإشارات التلفزيونية، ولتفتح آفاقاً واسعة في عالم الاتصالات الهاتفية والبرقية والإذاعية والتلفزيونية وإرسال الصور الفوتوغرافية، وفي مختلف الأغراض المدنية والعسكرية، ثم تعددت المنظمات التي تتولاها، والأنظمة الفنية لها، كما ساعد انهيار الاتحاد السوفييتي مؤخراً، في تجاوز الكثير من

العقبات القانونية نحو تنظيم هذه التقنية وتوحيد أنظمتها، وأصبحت التطورات الهندسية لها تتلاحق بسرعة، حتى صار من الممكن أن تظهر الأجهزة التلفزيونية الموعودة، التي تمكّن من الاستقبال المباشر للبث الفضائي، وهي الإمكانية التي توقعناها قبل خمسة وعشرين عاماً، ولم يحل دون تصنيعها طيلة هذه المدة، إلا ظروف قانونية وتنظيمية أكثر من فنية.

وكما يختلف نظام البث في الذبذبات الإذاعية والتلفزيونية، فإن البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، يختلف حسب استخدام النطاق الترددي من ٢ جيجا هيرتز إلى ١٤ جيجا هيرتز، حيث تسمعون عن الأنظمة الثلاثة للبث: S-Band، C-Band، KU-Band وغيرها، (ولمن يرغب في التعرف على الفوارق الفنية بين هذه الأنواع، أن يعود إلى كتيب «الوسائل الحديثة للاستقبال التلفزيوني»، للمهندس علاء العسكري، وهو من إصدارات جهاز تلفزيون الخليج، وقد عرض بإسلوب مبسط للجوانب التقنية للبث الفضائي، وصدر في العام الماضي):

ويقوم الاتحادالدولي للاتصالات (I. T. U.) التابع للأمم المتحدة، ومقره جنيف، بتنظيم شؤون البث الفضائي، وكل أنواع الاتصالات الأخرى، أما بالنسبة لإدارة الأقمار الصناعية وتطويرها، فيوجد في الوقت الحاضر، عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، من أبرزها مثلاً منظمة إنتلسات، وهي أقدم وأكبر منظمة عالمية للأقمار الصناعية، أنشئت قبل حوالي ثلاثين عاماً، ويشارك في عضويتها وملكيّتها، معظم دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة، باستثناء بعض منظومة الاتحاد السوفييتي السابق، وقد قامت هذه المنظمة حتى الآن بإطلاق ستة أجيال مختلفة الحجم والإمكانات، من الأقمار الصناعية.

ومن تلك المنظمات أيضاً، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات)، والتي أنشئت عام ١٩٧٦م لتغطية مجال العالم العربي، وأطلقت ثلاثة أقمار صناعية تمثل الجيل الأول ـ وهي بصدد إطلاق أقمار صناعية أخرى من الجيل الثاني، ثم الثالث وهكذا.

وبإمكان كل قمر صناعي في المعدل، أن يبث خمساً وعشرين قناة تلفزيونية في آن واحد، أو خمساً وعشرين ألف قناة هاتفية.

ومن المنظمات العالمية الرئيسية، منظمة إنترسبوتنك (نظام الأقمار السوفياتية)، والقمر الأوربي والآسيوي، كما تمتلك بعض الدول أنظمة أقمار صناعية خاصة بها، منها مثلاً: القمر الأمريكي والفرنسي والألماني والبريطاني والإيطالي والأسباني والكندي والهندي وقمر أسترا التابع للكسمبورج.

ثانياً: الأسس العلمية لتأثير وسائل الإعلام:

لقد أجريت المئات من الدراسات، في الغرب بالذات، على تأثير وسائل الإعلام بشكل عام، وعلى الطفل بشكل خاص، وتكاد النتائج التي توصل إليها الباحثون الأوائل في الستينيات الميلادية، وما قبلها، تمثّل الركيزة الأساسية لكل ما تلاها من أبحاث، ومن المؤسف ذكره، أنه رغم تقدم الدراسات الأكاديمية الإعلامية في الوطن العربي بعامة، والمملكة بخاصة، إلا أن الأبحاث العلمية التي أجريت عن تأثير وسائل الإعلام في المجتمعات العربية تكاد تكون محدودة جداً، كماً ونوعاً، ولا يزال الغرب، وأمريكا على وجه الخصوص، هو المصدر الرئيسي لنظرياتنا ومعلوماتنا في هذا المجال، وبالتالي، فإن النظريات المتداولة هي في الغالب استنتاجات منقولة، وقد لا تنطبق بالضرورة على المشاهد أو الطفل في مجتمعنا، لأن لمجتمعنا

خصوصيات يمتاز بها عن غيره من المجتمعات، سلباً أو إيجاباً.

إن هذا المنبر «المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب» معنيّ بالدرجة الأولى، بمثل هذه الأبحاث والدراسات، فالأمن الفكري والاجتماعي، جزء بلاشك من الأمن الداخلي الشامل، ولهذا، فالمرجو أن يمارس هذا المركز وظيفته الكاملة بالتعاون مع غيره من أقسام الدراسات الإعلامية، للتصدي لبعض المشكلات، بالقيام بعدد من الأبحاث المعمقة عن تأثير وسائل الإعلام في الوطن العربي.

وقبل الحديث عن أبرز ما توصل إليه العلماء الغربيون حول تأثير وسائل الإعلام، لابد من الإشارة، إلى أن الطفل يعيش منذ ولادته في مجتمع أسرته ومنزله ومدرسته، ويختلط بأهله وجيرانه وأصدقائه، وهذا المحيط، بما يحمله من مؤثرات إيجابية أو سلبية، بما فيها الفيديو والتلفزيون، هو المكوّن الرئيسي لشخصيته، فالتلفزيون، إذن، ليس المكوّن الأول ولا الوحيد لأبعاد شخصية الطفل في نشأته، وإن كان يلعب دوراً رئيسياً في تكوينها.

الأمر الثاني: أن الإنسان في هذه الفترة يبدأ في بلورة فكره وآرائه ومعتقداته واتجاهاته التي تلازمه فيما بعد، تجاه ما يواجهه في حياته من مواقف، فيبدأ بالحب والكره والمزاج والرغبة والميل والرفض، إلى غير ذلك من وجهات النظر التي تشكل معالم الشخصية.

فالميل لكرة القدم، أو تفضيل التنس، والرغبة في اختيار موسيقى معينة، أو برامج محددة، أو رفضها كلها، أو الإقبال على القراءة أو مشاهدة التلفزيون، إلى غير ذلك، تعتبر كلها من الميول والرغبات التي تسيّرنا في علاقاتنا بشكل عام، تجاه ما يقابلنا في حياتنا اليومية.

فإذا كنت مثلاً، بطبيعتك لا تميل إلى المصارعة الحرة، فإن مشاهدة برنامج يرغّب فيها قد لا يكفي في تغيير ميولك، وخصوصاً إذا كانت تلك الميول ضدها قوية وعميقة.

ومن ناحية أخرى، فإن مجموعة آراء الطفل وأفكاره وتربيته، التي تعمل قبل مشاهدة برامج التلفزيون وخلالها، هي التي تحدد طريقة التعامل معها وأسلوب ذلك، والطريقة التي يفسر بها محتويات تلك البرامج وما تحلّفه من رواسب.

لقد ثبت من الدراسات، أن الإنسان يميل بشكل واضح إلى مشاهدة البرامج التي تتفق مع آرائه واتجاهاته وميوله، ويتجنب ما لا ينسجم معها، ثبت مثلاً، أن أصحاب المعتقدات السياسية، يختارون البرامج والمحطات التي تؤيد وجهة نظرهم، وأن الناس يتذكرون من البرامج ما يدعم آراءهم.

كما أن الناس يتابعون مباريات الفريق الذي يؤيدونه أو يفضلونه، وفي الغالب لا يقبلون على مشاهدة الفرق الأخرى، أو قد لا يطيقون مشاهدتها، فالتعرض لوسائل الإعلام، واختيار البرامج، ثم اختزانها وتذكرها وحتى تفسيرها أحياناً، كل ذلك يتم، إذن، بموجب استعداد مسبق.

المدخن مثلاً، من أقل الناس قراءة ومشاهدة لتلك المقالات والبرامج التي تذكّر بمضار التدخين، فوسائل الإعلام، من هذا المنطلق، لا تستطيع أن تغيّر المعتقدات الموجودة لدى الإنسان إذا كانت قوية وثابتة، ولكنها قدتدعمها وتقوّيها.

ووسائل الإعلام، لاتعمل بشكل مباشر، فهي في الغالب وسيط وعامل من عوامل التأثير، ويتركز تأثيرها في مجال تقوية الاعتقاد الموجود مسبقاً عند

الإنسان، لأنه لا يتعرض لوسائل الإعلام وهو عارٍ سيكولوجياً من ثياب معتقداته وميوله التي أحدثتها بيئته، ولا تستطيع وسائل الإعلام أن تعمل على تغيير معتقدات الإنسان إذا كانت راسخة وصلبة، أما إذا كان مستعداً لقبول هذا التأثير أو التغيير ومتهيئاً له، فإن جرعات محكمة ومتدرجة، قدتقوم بدور الوسيط في التغيير.

ولو فرض، أن جهات تبشيرية حاولت التأثير في مجتمع مؤمن متمسك بقيمه، محافظ، فإن جهودها لن تفلح في زحزحة هذا الاعتقاد، بل إنها في الغالب، لن تُعارَ آذاناً صاغية حتى لمجرد المشاهدة والاستماع، لأن المؤمن بشيء، لا يميل بطبيعته إلى الاستماع إلى وجهة نظر مغايرة، فالمحتمل إذاً هوأن ينحصر التأثير في حال كون المتلقي ذا عقيدة مذبذبة أو ضعيفة.

يستخلص من هذه المقدمة القواعد الآتية:

أ - أن تأثير وسائل الإعلام بشكل عام لا يحصل، إلا إذا توافر لدى الإنسان الاستعداد المسبق لذلك.

ب - أن الدور الرئيسي الذي تقوم به وسائل الإعلام، هو في تقوية اعتقادات موجودة، أكثر من مقدرتها على تغييرها.

ج - أن لديها قدرة على أن تكون عاملاً مساعداً في التغيير، إذا كان لدى الإنسان استعداد لذلك.

د - أن وسائل الإعلام، تعمل على إيجاد أفكار جديدة لدى الإنسان، إذا لم يكن لديه من قبل ما يعارضها بقوة.

وبتعبير آخر: إن وسائل الإعلام، وفي مقدمتها التلفزيون ـ موضوع هذه المحاضرة ـ لا تستطيع أن تولّد السلبية لدى الإنسان الإيجابي، ولا العكس، ولكنها قد تدعم سلبية السلبي وتؤكد إيجابية الإيجابي.

وإذا كان الطفل في بيئة منزليّة أو اجتماعية لا تخلو من الأخطاء السلوكية، فإن وسائل الإعلام، ليست الملومة الوحيدة، إلا أنه لا يمكن أعفاؤها من المسؤولية.

وإن بعض البرامج بالنسبة لبعض الأطفال وفي ظروف معينة، قد تكون ضارة، وبعضها نافع لبعض آخر، وبالنسبة لبعض ثالث، لا تكون ضارة ولا نافعة.

ثم، لابد من التأكيد في كل الأحوال على دور الأسرة، فالمحيط الاجتماعي والأسري، هو العامل الرئيسي في تحديد ما ينتقيه الطفل من برامج، وما تحدثه من تأثيرات.

إن دور الأسرة، لا ينبغي أن ينتهي عند وضع الطفل أمام الجهاز، ولا أن تنتظر من وسائل الإعلام أن تقوم بدور المربي بالنيابة عنها، وعليها أن تساعد أطفالها على اختيار ما يشاهدون، وعلى سلامة ما يختارون.

وإن مجردالشك في وجود علاقة سببية بين ما يمكن أن تتركه وسائل الإعلام من آثار سلبية على الطفل، كافٍ لأن نكون أحرص وأدق في الانتباه لآثارها.

ثالثاً: الوسائل الممكنة لتحصين الناشئ:

يبدي العديد من المهتمين والمتخصصين في مجالات التربية والتعليم، والأمن الوطني بشكل خاص، ومنذ أن ظهر التلفزيون، عناية خاصة بالآثار السلبية المحتملة، وتأثيرها على الأطفال والشباب بالذات.

والواقع، أنه يحق لكل من يستشعر المسؤولية الخاصة أو العامة، أن يقلق لمعرفة مدى حدوث هذا التأثير وعمقه، ولاشك أن مثل هذا القلق والاهتمام هما مظهران من المظاهر الصحية ويعدّان دليلاً على المسؤولية.

إلا أننا في البداية، يجب ألاّ نُغفل الجوانب الإيجابية الواسعة، التي تحققها وسائل الإعلام عبر البرامج الملتزمة، في حقول الترفيه والتوجيه والمعرفة، فذهن الطفل اليوم، في جيل التلفزيون، قد يختلف في سعة أفقه ومداركه عن ذهن أخيه أو أبيه أو جده الذين سبقوه.

وبغضّ النظر عما يقال عن أوجه الخلل في النظام التعليمي، وبغضّ النظر عن اهتمام النشء بما توفره وسائل الإعلام المتنوعة على حساب الاهتمام بالتحصيل العلمي، إلا أن المحصلة الإجمالية لثقافة الطفل في عصر التلفزيون، قد تفوق في النوعية والحجم عصر ما قبله، وإن اختلفت في المحتوى.

الأمر الثاني: أن دخول التلفزيون في عالم الأسرة والمجتمع، قد رافقه أوجه تغيّر أخرى في الأسرة وترابطها، والمقصود بذلك هو الاعتماد المتزايد على الخدمة الناعمة في المنازل، مع تحوّل نسبي في ممارسة الأبوين لوظيفتهما التربوية.

كما أن التحولات الاقتصادية قد أحدثت في مجتمعنا فعلتها السلبية والإيجابية على حدٍّ سواء، وتزامنت كل هذه العوامل وغيرها، مع هجمة وسائل الإعلام المرئية، فأصبح معظم الأطفال والشباب معرّضين للعديد من المتغيرات، التي قد تكون صادرة عن مجموعة من العوامل المحيطة بعالم الأسرة، لا من مصدر واحد.

ولا شك ـ كما أشير في المحور الثاني لهذه المحاضرة ـ أن لوسائل الإعلام المرئية، القدرة النسبية على العديد من أوجه التأثير، وبخاصة لدى من عندهم قابلية لتقبل ذلك التأثير، كالأطفال والشباب المترددين في تحديد آرائهم واتجاهاتهم، وكذلك عند من يعيش في وضع اجتماعي وأسري أو نفسي مضطرب، أو عند من هم خالو الذهن من أي موقف بعد، ولابد

أن يمارس المجتمع بأكمله ـ وبكل قواه وعناصره ـ كل ما يستطيع لحماية أفراده من أي تأثيرات سلبية محتملة.

بعض المجتمعات والدول، تعتقد بإسلوب التشويش أو الحجب، أي منع تسلل البث المباشر، بمعنى أنها باختصار لا تسمح باستخدام هوائيات الاستقبال الخاصة ولا توفر هذه الخدمة، وفي تقديري، أن التشويش أو الحجب المطلق، يمنع السلبيات والإيجابيات على حدٍّ سواء. ونحن نعيش في عصر نحتاج فيه إلى الإفادة من معطياته النافعة، ولابد أن نطّور المقدرة على تمرير النافع وحجب الضار، وأن نبحث عن الأسلوب التقني والإداري والبرامجي، الذي يميز بين ما ينبغي السماح به أو منعه.

ويجمع رجال التربية والإعلام، على أن التربية، هي الأساس الأول في تحصين الأطفال والشباب، وأن المسؤولية تبدأ في الأسرة، ومن الوالدين بالذات، ثم من المدرسة والمسجد والمجتمع، فالطفل والشاب، معرضان دوماً لمختلف أشكال التأثير في محيطهما من وسائل الإعلام وغيرها، وما لم تتوافر للطفل والشاب قاعدة تربوية متينة توجهه وتصونه وتحفظه، فإن تأثره بوسائل الإعلام يزيد، سواءً رضينا أم لم نرض، حاولنا أم لم نحاول، فإننا أمام هجمة شرسة مفروضة، من وسائل الإعلام، ومن العديد من المؤثرات والآفات الأخرى.

إن هذا الرأي، لا يقلل من مسؤولية وسائل الإعلام، أو من مسؤولية الأجهزة التي تقوم على تنظيمها والإشراف عليها، ولكنه رأي يحدد ترتيب الأهمية في عملية التحصين المنشودة، بل لقد سبق التأكيد على أن وسائل الإعلام لا تقل في التأثير والأهمية عن المدارس والجامعات، وذلك في معرض حديث سابق عن اصطفاء الكفاءات القائمة على وسائل الإعلام واختيارها وتوفيرها.

فوسائل الإعلام والقائمون عليها، مسؤولون أمام الله، ثم أمام ضمائرهم، عن أي تأثير سلبي تحمله تلك الوسائل، إلا أنه ينبغي ألا يتوقع من وسائل الإعلام أو التعليم أن تقوم بكل الأدوار والوظائف التي تقع مسؤولية بعضها على الأسرة والبيت.

ومن هذا المنطلق، ومهما بلغت دعوات البعض لفتح النوافذ، وإطلاق الحريات، فإن على الدولة بشكل عام، والمملكة ومثيلاتها بشكل خاص، أن تتحرى تلك الأمانة، وتقوم بواجبها في اختيار الأنظمة التقنية المناسبة، التي تحمي مجتمعاتها قبل فوات الأوان، وأن تتحمل مسؤوليتها الكاملة في التوجيه والرقابة المعقولة، وتقدير حدود الانفتاح النافع الذي يحقق التوازن في الأمور.

إن دولاً عديدة، تعضُّ الآن أصابع الندم على التهاون والتراخي مع وسائل الإعلام، بل إن دولاً عديدة كانت توصف في يوم من الأيام بالتحرر، أصبحت الآن تعيد النظر في نهجها، وتأخذ بوسائل التشفير الفني مثلاً، وهو نوع من الحجب والرقابة المسبقة على ما يصدر عن وسائل الإعلام، عامة كانت أو خاصة، داخلية وخارجية، وإذا كان بعض الدول يمارس وظيفته الرقابية والتنظيمية على جوانب أقل في الأهمية، فإن حماية الدين والأخلاق والسلوك أهم وأولى.

كما أن من مسؤولية وسائل الإعلام ألا تفترض أن كل طفل وشاب يجلس أمامها، يحظى بالرعاية التربوية الضرورية من أسرته، ولهذا فلا مجال للانتقاء أو للاحتمالات، إذ إن وسائل الإعلام تدخل كل منزل، وإن النشء يقضون معها أكثر مما يقضون في ساعات الدراسة، أو تحت مراقبة أهليهم، كما أن من المعلوم أن لوسائل الإعلام الكثير من الجاذبية والإغراء والتشويق.

وا لعجب من بعض الآباء أو المثقفين، الذين يبدون شيئاً من التذمر أوالتندر، على ما تقوم به الجهات المسؤولة من ممارسة لواجباتها مع أنها معقولة وضرورية، وعلينا أن نتصور العكس، لو أن تلك الجهات أبدت شيئاً من السلبية والتقاعس عن ذلك.

إن الأجهزة الإعلامية والأمنية، وهي تؤدي تلك الوظيفة، لا مصلحة لها من وراء جهودها، إلا أنها مسألة مبدأ، من الواجب القيام بها بأمانة، والعبرة هنا تكون بالأسلوب والتصرف، واختيار الوسيلة المناسبة، على أنه ينبغي في الوقت نفسه، ألا نفرط في التشاؤم، وألا ننسى الجوانب الحسنة العديدة للبث الفضائي الخارجي، وأن نوظفه قدر الإمكان توظيفاً إيجابياً، بأن نفتح الأبواب لكل ما هو نافع منه، وأن يكون لنا معه وفيه تفاعل ومشاركة مؤثرة، وأن نحدد موقعنا فيه، لا أن يقتصر دورنا معه على التلقي والاستسلام، أو على الرفض المطلق والسلبية أو الحجب أو التشفير أو التشويش.

ولعلَّ في مقدمة التوظيف الإيجابي للبث، هو العمل على تقوية برامجنا المحلية لتتمكن من المنافسة، لأنها هي الأخرى تبث فضائياً إلى العالم الخارجي، وما لم تكن على قدر عالٍ من النوعيّة والتميّز، فلن تتمكن من أخذ موقعها داخلياً أو خارجياً بين تلك القنوات الوافدة.

إن التحسين النوعي المقصود، لا يعني بالضرورة الانزلاق نحو الإسفاف والميوعة، فكل مادة تعرض تعتبر قابلة للتطوير والإتقان والإبداع والتشويق، مهما ظن الناس أنها جامدة أو جادة.

وإن التوجه الأخير للدولة للسعي إلى تنظيم الاستقبال الفضائي، هو جزء من واجب تقوم به لممارسة واجبها نحو حماية المجتمع، والمرجو أن يلاحظ في النظام التقني الذي سيتّبع، قابلية الاستيعاب للتطورات المذهلة

في عالم البث الفضائي، وأن يتيح للأسر مزيداً من فرص الحجب الداخلي والاختيار وإعطاء البدائل، كلٌّ حسب وضعه وميوله وطبيعة أسرته وأعمار أفرادها.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن البعض من المثقفين، قد أصبح مؤخراً يدعو إلى إلغاء الرقابة على المطبوعات، على أساس أن الإنترنت، أصبح يجلب المعلومات والصور إلى منازلنا، وهو في الواقع منطق لا يمكن الأخذ به بهذه السهولة، فالمسألة مسألة مبدأ، ولا يمكن تطبيق هذا المنطق في مثل هذا الأمر.

ولو تضافرت مع جهود المملكة جهود دول أخرى عربية وإسلامية، لأمكن توفير بدائل مضمونة ومتعددة، تجعل المشاهد يجد خيارات قد تغنيه عما يجد في محطات أخرى من مغريات أو انحرافات دينية وسلوكية محتملة.



رحلتي مع الإعلام(*)

أجدني في مطلع هذا الحديث، محتاجاً للتأكيد، على أن التجربة مع الإعلام، وإن زادت على الثلاثين عاماً، إلا أنها في تقدير صاحبها، تجربةٌ متواضعة، لا يمكن قياسها بتجارب أساتذة كبار، ما نزال نتعلم منهم، خبرة وحكمة وعلماً، سبقونا بعمق التجربة، وزادوا علينا بمعيار الزمن، واحتكّوا بظروف وعقبات، تفوق في الصعوبات ما مررنا به.

وعندما يخلو أي محاضر إلى نفسه ليتذكر جوانب يتحدث فيها عن تجاربه، أو ليُدعى آخرون إلى التعليق على مثل هذه المناسبة، فإنه يشعر وكأن الإنسان، يمتحن في الحديث عن نفسه، فكيف له ألا يقتصر على الجوانبِ المضيئةِ في تصرفاته، أو أن يتحدث بتجرد، ويرويَ في مثل هذا الموقف، كلَّ ما يُتوقع منه، مما يتفق مع المقام والموضوع، وأن يقدم كشف حساباً بما له وما قد يكون عليه، وألا يتحول الموقف إلى استعراض من المتحدث لنفسه، أو مجاملات ممن يستمع إليه.

الأمر الآخر، لابد لهذه الذكريات، أن تشتمل على أمور أونتائجَ تفيد التاريخ أو التخصص، وتنفع المستمع، الذي وثق بالمتحدث، وتجشم الوقت والجهد في حضور حديثه وتجاربه وذكرياته، وأن يكون التركيز فيها على ما يمكن الإتيان به، من تحليل ومعانٍ لتلك الأحداث.

الأمر الثالث، ألا ينساق المتحدث في نسيان دور الآخرين، مهما كانت إسهاماتهم، إذ إن أي إنجاز أو نجاح، لا يمكن أن يتحقق بمجهود فردي، فكيف إذا كان ذلك العمل، ذا طبيعة إدارية، حكومية أو خاصة.

(*) محاضرة ألقيت في نادي الرياض الأدبي والثقافي، الثلاثاء ٢٨/ ١١/ ١٤١٦هـ (١٦/ ٤/ ١٩٩٦م)، ونشرت في جريدة الجزيرة، العدد ٨٦٠٢ في ٢٩/ ١١/ ١٤١٦هـ (١٧/ ٤/ ١٩٩٦م).

لقد أمضى محدِّثكم خمس عشرة سنة من عمره الوظيفي، في خدمة الإعلام التنفيذي والتخطيطي، في الإذاعة والتلفزيون بخاصة، تخللتها أربع سنوات للدراسات العليا.

ثم خمس عشرة سنة أخرى، مشتركة بين التعليم العالي، من ناحية، والإعلام بشقيه: التنظيمي، من خلال عضوية المجلس الأعلى للإعلام، والتعليمي، من خلال التدريس بقسم الإعلام في جامعة الملك سعود.

وثلاثَ سنوات إضافية، كانت أيضاً مشاركة بين عضوية المجلس الأعلى للإعلام من جهة، وعضوية مجلس الشورى من جهة ثانية.

البـدايـة:

إن قصة الالتحاق بالعمل الإعلامي في حد ذاتها، تعتبر جزءاً مهمّاً في التجربة نفسها، إذ لم يكن يدور في الذهن، يوماً من الأيام، أن الأقدار قد تقذف بي إلى مثل هذا الحقل، فلقد كانت كل المعطيات تشير في ذلك الوقت، إلى أن خريجي دراسات العلوم الإنسانية، يوجهون إلى أعمال التدريس، أو الوظائف الإدارية في الوزارات.

ففي الشهر الأول من عام ١٣٨٣هـ، وهو العام الذي تخرجت فيه من كلية اللغة العربية بالرياض، كانت وزارة الإعلام حديثة التسمية والإنشاء، وكان وزيرها، الأستاذ جميل الحجيلان، حديث التعيين، بوصفه أول وزير لها، وكان قد رغب في الإتيان بدماءَ جديدة، لمواجهة التوسع الأفقي والنوعي المرتقب في الوزارة الجديدة، لم يكن في المملكة وقتها غير جامعة الملك سعود، التي بدأت بثلاث كليات قبل ذلك التاريخ بخمس سنوات، لا يتعدى خريجوها في كل عام أصابع اليدين، والجامعة الإسلامية التي لم تكمل العامين من عمرها، بالإضافة إلى كليتين للشريعة في مكة المكرمة

والرياض، وكلية للغة العربية في الرياض.

وكانت أجهزة الدولة، تتخطف الخريجين من تلك الكليات الثلاث على وجه الخصوص، نظراً لأن أعدادهم قد تصل في مجملها إلى ما يقارب المائتين سنوياً، فكتبت وزارة الإعلام إلى هذه الكليات الثلاث، تطلب منها ترشيح أوائل خريجيها المتمكّنين في اللغة العربية، للعمل لديها مذيعين، فكنت أحد اثنين رشحا من الرياض.

وكما أن الالتحاق بتخصص اللغة العربية، ثم الجغرافيا من بعده في جامعة الملك سعود، قد جاء مصادفة، فإن الترشيح للعمل الإعلامي، كان مفاجأة.

هكذا كانت معظمُ الأمور تتم في ذلك الوقت، لم تكن الخيارات وفيرة، ولم تكن الفرص متنوعة، ولم يكن للإنسان أن يخطط لمستقبله بعيداً.

لكنني وجدت في مجال الإعلام ضالّة، كنت أحس في داخلي ميلاً للبحث عن مثلها، ذلك أنني لم أكن مقتنعاً تمام الاقتناع، بما أوصلتني إليه مسيرة دراستي، رغم ما تحقق فيها من تفوق ظاهري، فلو كنت اهتديت يومها إلى تخصص تقني أو فني أو علمي، لربما أحرزت تقدماً أعمق، ولقد ولّد لدي هذا الشعور ـ عندما التحقت بعد سنوات بوزارة التعليم العالي ـ تعاطفاً مع حاجة أبناء هذا الجيل إلى الإرشاد الأكاديمي في الجامعات، وإلى سنة تحضيرية لجميع الملتحقين الجدد، تساعدهم في تلمس طريقهم لاختيار التخصص الأنسب لميولهم واتجاهاتهم.

مع الإذاعـة:

تجربةالإذاعة، لم تدم أكثر من عامين، إلا أنها في الواقع، كانت حجر الأساس، رغم قلة شأن موظف صغير فيها يتعلم أبجديات العمل

الإعلامي، ولكنها مسألةٌ مهمة من الناحية الإدارية، إذ كثيراً ما يلحظ أن الذي يتدرج داخل أي مؤسسة إدارية، يتفوق في الغالب على من يلتحق بها في وظائف قيادية، حيث لا يستطيع الأخير اكتساب خبرة الأول أو تداركها واستيعابها، يصدق ذلك، على العمل في مجال الإعلام أو في غيره.

كانت الإذاعة، في ذلك الوقت، في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع السعودي، وإن كانت تبث من جدة على موجتين ضعيفتين: متوسطة وقصيرة، لا يكاد إرسالهما يغطي المنطقة الغربية نفسها ليلاً أو نهاراً، لدرجة أن أحد هواة اللاسلكي، في الرياض، قام في تلك الأيام، بتحويل وحدة إرسال صغيرة حصل عليها بصفة خاصة، ليبث بواسطتها بعض المنوعات والإعلانات بطريقة بدائية، لكنها كانت كافية لتذكير وزارة الإعلام في ذلك الوقت، بضرورة الاهتمام بالعاصمة وبقية مناطق المملكة.

وما أن انقضت فترة تدريب قصيرة خلال الأشهر الأولى، في مقر الإذاعة بجدة، حتى طلبت الانتقال إلى الرياض، حيث كان الاستعداد يجري في مبنى الإذاعة «المستأجر» في شارع الفرزدق بالملز، لافتتاح إذاعة الرياض، وفيها، وبسبب ندرة الكفاءات في ذلك الوقت، ونتيجة ثقة الوزارة، أتيح لي من الفرص في العمل، الإذاعي والإداري، ما ساعد في اختصار الزمن، واختزال الأعمال الإذاعية الصغيرة التي مر بها العديد من زملاء المهنة، فكانت جيدة وكافية، في مجال يعتبر «العتبة الأولى» المهمة للدخول إلى عالم التلفزيون، ومع افتتاح إذاعة الرياض في ١/ ٩/ ١٣٨٤هـ، كلفت بالإشراف على جزء من أقسام إذاعة الرياض الجديدة، تحت مسمى مساعد مدير البرامج، وذلك بعد عام ونصف العام من الالتحاق بالإذاعة.

كانت وزارة الإعلام في تلك الفترة (عامي ١٣٨٣هـ و ١٣٨٤هـ) تعيش مرحلة داخلية وأخرى خارجية في غاية الدقة والحرج، إلا أنها على أي

حال، كانت تسابق الزمن للتحضير لافتتاح إذاعة الرياض والمشروعات الإعلامية الكبرى، التي أتت بعدها، وبخاصة مرسلات الموجات المتوسطة والقصيرة، والدخول إلى عصر التلفزيون.

في تلك الفترة بالذات، حدثت مجموعة من الذكريات المهمة، كان أبرزها، اختياري في مطلع عام ١٤٨٤هـ، لتغطية رحلة الأمير فيصل، رحمه الله، عندما كان ولياً للعهد، لرئاسة مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية، الذي عقد بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٦٤م، وفي ذلك المؤتمر قامت الإذاعة السعودية، ولأول مرة في تاريخها، بنقل خطاب سموه على الهواء مباشرة، وقد استمرت تلك المهمة، حتى تمت تغطية مؤتمر آخر عقد في القاهرة وحضره سموه، وهو مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد بعدالأول بشهر تقريباً.

أما التجربة الثانية، فقد كانت تسجيل خطاب العرش، الذي ألقاه الملك فيصل بعد ساعات من انتقال الحكم إليه، يوم الاثنين ٢٧/ ٦/ ١٣٨٤هـ، وقد أوصلت الشريط على متن طائرة عسكرية إلى جدة، لإذاعته من هناك في اليوم نفسه، وهي تجربة لا ينساها موظف في هذه السن الصغيرة.

مع التلفزيون:

لاشك أن السنوات العشر التي انقضت مع التلفزيون، تأتي في قمة التجربة الإعلامية، وذلك لحداثته، ثم، لما تعلمونه من فرط حساسية بعض شرائح المجتمع من مبدأ استخدامه، فلقد عشت متناقضات «عصر بداية التلفزيون»، بين معارض له ومؤيد، مستخفٍ ببساطة محتواه ومن يرى اقتصاره على مواد معينة، بين متحمس ومتشوق لتعميمه وراغب في حجبه، وربما كان الطرفان النقيضان من أسرة واحدة.

في دول أخرى، يتولى الإشراف على التلفزيون وأمثاله من الفنون،

كالسينما والمسرح، فئة من المجتمع تكون لها صلة بتلك الفنون، أو متخصصة فيها، هواية أو تعلماً، أما هنا في المملكة، فلقد بدأ التلفزيون، وبخاصة في الرياض، بمجموعة من أبناء القرى والمدن، الذين لم يسبق لهم أن شاهدوه في حياتهم، أتوا من بيئة قد يرفض بعض أفرادها هذا الضيف الغريب، فضلاً عن تصور أن يكون أبناؤها هم المسيّرين له والقيّمين عليه.

لقد تكاتفت أسرة التلفزيون، بدءاً من الوزير وحتى أصغر موظف فيه ليقفز في بضع سنوات، من نصف ساعة من الإرسال إلى عشر ساعات في اليوم، ومن إرسال لا يتعدى قُطره مائة كيلومتر، إلى أن يستخدم القمر الصناعي، ومن إجراءات كانت تحجب صورة خنزير، وقبلة الميكي ماوس، والاكتفاء بظهور يد المرأة، وهي ممارسات طبقت فعلاً في بداياته، إلى برامج وثائقية وفكرية ومنوعات ترفيهية، يصعب على الشاب اليوم أن يتصور أنها كانت تعرض فعلاً في ذلك الوقت.

وبغض النظر عن إيجابيات التلفزيون وسلبياته، وجهوده أو تقصيره، فلقد كان للتلفزيون دور كبير في إحداث بعض التغيير الاجتماعي في مجتمعنا، وذلك لتمتعه بالخصائص العديدة المعروفة، التي جعلته ينفذ إلى البيوت، متكيفاً إلى حد كبير مع العادات والتقاليد.

ورغم التطور السريع نسبياً وبخاصة بالنسبة للبرامج، مقارنة مع الظروف الاجتماعية المحيطة، فإن تطور التلفزيون، كان في الواقع، أكبر من إمكاناته المتواضعة والمؤقتة في معظمها، لكنه من جانب آخر، كان «محظوظاً» بشباب، لا تنقصه الحماسة والمواطنة والتدريب المعقول، الذي وُفّر له قبل افتتاح أولى محطاته، وكانت، أي نسبة الشباب السعودي وتدريبه، أبرز ما امتاز به التلفزيون على كثير غيره، من أجهزة الدولة في

ذلك الوقت.

لقد سار خط التدريب والتعليم، بمقياس تصاعدي خلال السنوات الأولى، إلا أنه مع الأسف ما لبث أن بدأ بالتراجع، فضلاً عن أن التلفزيون لم يستطع فيما بعد، المحافظة على كوادره البشرية الأولى، حتى صار النقص في الاحتراف ظاهرة ملحوظة فيه، أفقدته القدرة على المنافسة، وخصوصاً بعد أن بدأ يلين لكثير من الضغوط المتتالية، وبعد أن أصبحت الموارد المالية شحيحة عن ذي قبل، ثم إن التلفزيون، يقف ومنذ سنوات، في حيرة أمام كثير من القضايا الرئيسية، التي تؤثر على فعاليته، من ذلك مثلاً، مسألة مشاركة المرأة، فبينما مرّت فترة في أواسط التسعينيات الهجرية، كانت الفتاة السعودية تشارك فيها بقدر فاعل في برامجه التوجيهية والإرشادية، فإن مشاركتها الآن محددوة جداً، بل لا تكاد تذكر، فالأمر يحتاج إلى وسطية معقولة، لا تغفل الوظيفة المهمة للمرأة في مجال الإعلام والتوجيه، في حدود من الالتزام والاحتشام ومراعاة التعاليم الدينية، والمداراة الواعية للتقاليد.

***

وخلال فترة ست سنوات، من العمل في التلفزيون مرّ عدد من المواقف، التي بقيت آثارها إلى اليوم، وهي على سبيل المثال:

إنشاء جهاز تلفزيون الخليج، وانضمام المملكة إلى عضوية اتحاد الإذاعات العربية، ومؤتمر وزراء إعلام دول الخليج، ومركز الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج بالكويت، وبدء إنتاج شارع السمسم التلفزيوني.

فأثناء مرحلة الدكتوراه (١٣٩٠هـ، ١٣٩١هـ)، كانت الفرصة العلمية

مواتية لدراسة تجربة شبكة تلفزيونية، كانت تربط بين دول المغرب العربي الثلاث (المغرب والجزائر وتونس) تسمى: مغرب فزيون، وشبكة أخرى تربط بين الدول الإسكندنافية تسمى: نورد فزيون (أي تلفزيون الشمال)، وقد تضمنت أطروحة الدكتوراه، اقتراحاً بإنشاء تجمع يربط بين دول الخليج الست، التي لم يكن يربط بينها حتى ذلك العام أي تنسيق رسمي في أي مجال، وذلك لأنها مؤهلة للتكامل بينها أكثر من أي منطقة غيرها، بالنظر إلى القواسم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المشتركة بينها.

وفي الولايات المتحدة نفسها أيضاً، تمت متابعة تجربة إنتاج برنامج الأطفال التوجيهي: شارع السمسم، المأخوذ عنوانه من الثقافة العربية.

وبعد العودة من الدراسة بسنتين تقريباً، طلب التلفزيون السعودي من قسم الإعلام والاتصال باليونسكو، إجراء دراستين: أما الأولى، فقد كانت لقيام مركز تلفزيون الخليج، الذي اعتمد مقره، فيما بعد، في المملكة، بسبب موقعها الجغرافي من ناحية، ولأنها فكرة سعودية من ناحية أخرى، وإن كانت الفكرة الأساسية مع الأسف، قدتغيرت ملامحها بعد التطبيق، وأما الثانية فقد كان حول إنتاج برنامج «شارع السمسم» بلغة عربية.

وكانت قطر، أول من دعى لأول اجتماع من نوعه في مجال الإعلام تحضره هيئات التلفزيون الخليجية في عام ١٣٩٣هـ، وقد اقتصر فيه النقاش، على فكرة تبني نظام تلفزيوني ملون موحد، من بين الأنظمة الثلاثة المعروفة، بال، سيكام، إن تي إس سي، لكن التلفزيون السعودي، بادر إلى تبني الدعوة لاجتماع آخر في العام الذي تلاه، لمناقشة مجالات التعاون الإعلامية، والتلفزيونية بخاصة.

وفي اجتماع الرياض الذي عقد في عام ١٣٩٤هـ، طُرحت عدة أفكار،

كانت من بينها، فكرة من الكويت، بإنشاء مركز خليجي للإنتاج الإعلامي المشترك، فقدم لها التلفزيون السعودي الدراسة الثانية، التي أعدتها اليونسكو، بشأن فكرة إنتاج برنامج شارع السمسم العربي، ليكون باكورة إنتاج هذه المؤسسة الجديدة.

***

في ذلك العام (١٣٩٤هـ)، كانت قد مضت عدة سنوات، على إنشاء اتحاد الإذاعات العربية، الذي تأسس في عام ١٣٨٩هـ، بانضمام معظم الدول العربية، ما عدا المملكة، التي كان لعدم انضمامها خلفية سياسية، وقد حرص التلفزيون السعودي، أن يكون من ضمن المدعوين لاجتماع الرياض، جهات لها علاقة بالموضوعات المطروحة في الاجتماع، مثل التلفزيون المصري والسوري والأردني واللبناني، بالإضافة إلى أمين عام ذلك الاتحاد.

وقد طرح موضوع انضمام المملكة إلى عضويته، في لقاء مع الملك فهد حفظه الله، حينما كان نائباً ثانياً لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية، حيث قال ما معناه: إذا لم يكن من مانع سوى تلك الخلفية السياسية، فإننا لن نبقى خارج الاتحاد، ورفع الأمر إلى الملك فيصل رحمه الله، فوجه بأن يحضر مدير عام التلفزيون أقرب اجتماع للاتحاد، كان سيعقد في الجزائر، وقد رُفع تقرير مفصل عنه تم على إثره تحقيق اكتمال عقد الدول العربية في ذلك الاتحاد.

ولم تمض ثلاثة أعوام، على اجتماعَي قطر والرياض، حتى كان التنسيق التلفزيوني حقيقة في مجالات عدة، مما مهد الطريق لعقد أول مؤتمر لوزراء إعلام دول الخليج في أبو ظبي، في عام ١٣٩٦هـ، حيث كانوا، ومن قبلهم وزراء التربية، أوائل من تصدر حركة التعاون والتنسيق بين دول الخليج.

***

ثم إن هناك، على وجه الخصوص، أربعة برامج تلفزيونية، كانت بيني وبينها علاقة خاصة من الإعداد والتقديم، وهي على الترتيب: «حديث الأصدقاء»، وهو أول إنتاج تلفزيوني محلي استضاف عدداً من وجوه المجتمع ومسؤولي الدولة، وقد عرض في عامي ١٣٨٥هـ و١٣٨٦هـ.

وفي عام ١٣٩١هـ، أي بعد العودة من الدراسة، بدأت برنامجاً حوارياً يعالج القضايا المحلية والخارجية تحت عنوان «حوار مفتوح»، تحول في عام ١٣٩٣هـ إلى برنامج ثالث اسمه «مؤتمر صحفي»، كان يستضيف كبار المسؤولين في الدولة، مع إشراك أحد المتخصصين وأحد رجال الصحافة، وقد حظي البرنامج الأخير بنسبة جيدة من التفاعل الجماهيري، بسبب ما كان يحويه من صراحة في الطرح، وجرأة في الحوار.

لكن البرنامج الأعز إلى القلب، كان يهدف إلى توثيق تاريخ المملكة، وتسجيل ذكريات كبار السن ممن أسهموا في تأسيس هذه البلاد، فبعد استشارة عدد ممن يؤخذ برأيهم في هذا المجال، تم إعداد قائمة كبيرة بمن تنطبق عليهم تلك الصفات، وتم تسجيل ما يقرب من عشرين مقابلة معمقّة معهم، كانت المقابلات تعتمد أسلوب البحث والاستقصاء والتوثيق، وكان اسم البرنامج «حديث الذكريات».

ولكن ما إن أذيعت الحلقات الثلاث الأول منه، حتى اختُلف في فهم المقصود منه، وفكرته وأسلوبه وطرحه، فتوقف البرنامج، وما زالت بقية حلقاته في مكتبة التلفزيون، بعد أن كانت باختصار، أمنية عزيزة لم تتحقق، وفرصة لتوثيق هذا الفصل من تاريخ المملكة، لم يقدر لها الاكتمال.

***

مع الأقمار الصناعية:

لابد من وقفة مع موضوع ذي صلة وثيقة بالتلفزيون، وهو الأقمار الصناعية، التي بدأ الاهتمام بها منذ أيام دراسة الدكتوراه، (عام ١٣٩٠هـ)، مع الحرص على اقتناء أكبر قدر ممكن من المعلومات، لمتابعة التطورات السريعة في عالمها، وقد ظل هذا الموضوع محبباً إلى نفس المحاضر منذ ذلك الوقت.

وفي الذهن تجربتان مهمتان، تتصلان بعالم الأقمار الصناعية، ذلك أنني منذ أن توليت مسؤولية الإدارة العامة للتلفزيون في عام ١٣٩١هـ، حرصت على الاستفادة من معطيات البث الفضائي، الذي لم يكن متوفراً في المملكة، وكان في الأردن أقرب محطة فضائية، فتم الاتفاق معها عام ١٣٩٢هـ، على أن يتم بث برنامج وثائقي عن الحج، فجر يوم عيد الأضحى المبارك، يتضمن مشاهد مصورة لمناسك عرفات والنفرة وغيرهما، وكانت طائرة نقل عسكرية خاصة، تنقل أحد موظفي التلفزيون، وبرفقه الشريط المسجل، لبثه من هناك إلى الدول الراغبة، وقد استمرت التجربة عامين متتاليين، وهي أول مرة يتعامل فيها التلفزيون السعودي مع الأقمار الصناعية.

وفي عام ١٣٩٤هـ تقريباً، أقامت وزارة المواصلات أول محطتين أرضيتين صغيرتين، وضعت أحداهما في سنترال «المربع» بالرياض، والثانية في سنترال «باب شريف» في جدة، ومن فرط السرور بهذا الإنجاز، احتفل التلفزيون بتلك المناسبةفي إستديوهات تلفزيون جدة، بحضور وزير الإعلام الشيخ إبراهيم العنقري، ووزير المواصلات الشيخ محمد عمر توفيق، وعدد من الإعلاميين، وقد قمت بشرح فكرة عمل الأقمار الصناعية، وخاطب وزير المواصلات نظيره الأردني، وهو أول اتصال من

نوعه عبر الأقمار الصناعية، ثم انتقل الجميع لزيارة المحطة الصغيرة، داخل مدينة جدة.

موضوع الأقمار الصناعية، أصبح موسوعة متشعبة الجوانب، منها الهندسي، والقانوني، والبرامجي.

لكن المهم، في هذا المقام، مسألة يكثر الحديث والجدل حولها منذ سنوات، وهي الطريقة الأنسب للتعامل مع البث الفضائي الوارد إلى المملكة، فالدول، بشكل عام، تتعامل مع البث الفضائي القادم، على عدة طرق: فدول تمنع الاستقبال نهائياً، ودول تسمح به مطلقاً، ودول تسمح به مع شيء من التنظيم، ولقد اختارت المملكة الأخذ بالنهج الثالث، أي أن تسمح بانتقاء استقبال بعض المحطات مع تنظيم الأمر، وإن كانت البلاد قد امتلأت فعلاً، بأطباق الاستقبال غير المرخص بها، مما وفره المواطنون بأنفسهم، كما قامت شركة سعودية خاصة، بتكوين تنظيم يعمل خارج المملكة، ينتقي مجموعة من المحطات، ويضيف عليها محطتين من إنتاجها وإدارتها، وتوفر تلك المحطات مقابل اشتراك شهري، مع إمكانية استقبال كل تلك المحطات أو بعضها، علماً بأن هذا التنظيم يعتمد استقبال المحطات وإعادة بثها بالأقمار الصناعية في الحالتين، وفق تنظيم «مشفر».

أما المشروع الذي تتبناه وزارة الإعلام، فهو، وإن كان يشابه المشروع السابق، إلا أنه يعيد بث المحطات إلى المشتركين في المملكة عبر محطات أرضية.

إن عالم الأقمار الصناعية عالم متغير متجدد، وإن أي تنظيم يعتمد، ينبغي أن يأخذ بالأجدى اقتصادياً وبالأحدث فنياً، وقد يكون مشروع وزارة الإعلام مشروعاً مكلفاً من ناحية، ويعتمد على محطات أرضية تقليدية، وإن كانت كلمة «كيبل» المستخدمة في هذا النظام، هو تعبير مجازي، إذ إنه كيبل هوائي، أي بدون أسلاك حقيقية.

مـع الرقـابـة:

في أجهزة الإعلام ـ عامة ـ ثوابت، تحدد معالم الطريق للمنفذين والمطبقين، إلا إن الرقابة، رغم تلك الثوابت، تظل ظرف زمان، وظرف مكان، وظرف حال، فالكلمة أو الصورة، قد لا يكون لها مدلول رقابي في يوم ما، ولكنها قد تحتمل تفسيراً معيناً، إذا اقترنت بظرف زماني أو مكاني أو بوضع أو حال معين.

ففي عام ١٣٨٦هـ، استخدمت أغنية سودانية معروفة، لمرافقة صورة كاريكاتير في أحد البرامج المنوعة، وقد سجلت الفقرة قبل يومين من موعد عرض الحلقة، وشاء الله، أن يصل في يوم عرضها مسؤول سوداني كبير، كان يومها ضيفاً على الملك فيصل رحمه الله، وكادت تلك الفقرة، أن تعصف بالتلفزيون، لأنها حملت تفسيرات لم تكن مقصودة.

ويذكر مرة أن أحد البرامج في الإذاعة، يحكي قصص الأمثال الشعبية، لم يسجل في موعده المحدد لمرض مقدمه، فتم التنسيق معه على إمكانية عرض إحدى الحلقات السابقة، لصلاحيتها كلها للعرض في أي وقت، وقد اختيرت حلقة معينة بطريقة عشوائية، لكنها عندما أذيعت في اليوم المقرر للبرنامج، صادف وصول أحد كبار المسؤولين في المملكة، وكان البرنامج يتضمن مثلاً شعبياً ساخراً، فظن أنه اختيار مقصود، ذلك أنه ينطبق مع طبيعة تلك المهمة، التي قام بها المسؤول أثناء رحلته.

المشكلة أحياناً، أن بعض الذين ينظرون في المشكلات الرقابية من محققين أو إداريين، قد لا يكونون متخصصين في المهنة، وبالتالي يصعب التفاهم بلغتها، فمن المشكلات الرقابية التي لا تزال عالقة في الذهن، ما حدث في الشهر الأول لافتتاح إذاعة الرياض، وهو شهر رمضان المبارك عام ١٣٨٤هـ، عندما لاحظ المنّفذ والمذيع نقصاً مدته ربع ساعة، وطلبا

تحديد مادة إذاعية لملء ذلك الفراغ، وكان الوقت متأخراً قبيل منتصف الليل.

اخترت إحدى الاغنيات الطويلة، وجلست أستمع إليها، لأن فيها مقطعاً يتحدث عن الخمرة، فأتى أحد الفنيين وذكر أنه كان قد قام شخصياً بحذف ذلك المقطع، بإشراف أحد مسؤولي الإذاعة، وذلك أثناء التحضير للافتتاح قبل رمضان المبارك، وبالاطلاع على الكارت المرافق للشريط، وجدت فعلاً توقيع ذلك المسؤول وتوقيع الفني نفسه، مع جملة تقول: «**لقد أجري عليه المونتاج اللازم**»، وهو تعبير يدل على مراقبة الشريط، وحذف ما يحتاج إلى حذف.

وعرض الشريط، لكنه في اليوم التالي، أثار زوبعة غير متوقعة، ذلك أن المقطع الذي في الذهن كان قد حذف فعلاً، لكن المسؤول، الذي قام بمراقبته كان قد فات عليه حذف مقطع آخر في الأغنية نفسها، يشير إلى الخمرة أيضاً، وكان ذلك هو شطر البيت: «**أسمر الجبهة كالخمرة في النور المذاب**» في أغنية كيلوباتره.

المهم في الأمر، أن الذي ترأس التحقيق لم يكن ليتفهم الموقف، فكيف به أن يقدم الشكر عن التصرف والسهر.

لكن من المناسب الإشارة، أنه باستثناء تلك الحادثة في السنة الأولى لم يمرعلّي طيلة العمل في الإعلام، أي ملاحظة رقابية، رغم الجرأة التي كانت تتسم بها معظم إسهاماتي الإعلامية، بل لقد كانت تحمد وتقدر، مما يمكن معه الاستنتاج بأن بمقدور أي إعلامي، أن يمارس الحد المعقول من الجرأة، طالما ظلت في إطار المسؤولية والالتزام، والنقد الهادف البناء، القائم على الحقيقة والواقع.

***

مع المشكلات الفنية:

هناك، مشكلات من صنف آخر، قد لا تكون موضوعية، وهي خارجة عن اختصاص «الإعلامي»، لكنه قد يسهم في علاجها.

من ذلك ما حدث بتاريخ ٢٠/ ١١/ ١٣٨٦هـ عندما افتتح الملك فيصل، رحمه الله طريق الحجاز، الذي يبدأ من عقبة ديراب، وكان لم يمض على افتتاح التلفزيون إلا فترة وجيزة، فقد تسبب أحد الفنيين الأمريكان، في استخدام مولد كهربائي مغاير في ذبذبته لمولدات المحطة، فلما تم تحميض الأفلام، ما كان للصوت أن يظهر بالسرعة الطبيعية، فاكتفى التلفزيون في بداية الأمر بعرض بعض الصور الصامتة من مشاهد الاحتفال مع الأخبار، لكن المسؤولين كانوا يتوقعون من التلفزيون أن يذيع الحفل كاملاً.

انقضى المساء كله في محاولات غير مجدية لمعالجة الأمر فنياً، ولما كانت محطة أرامكو، موجودة في ذلك الحفل، أرسلنا على الفور تلك الليلة أحد موظفي المحطة ـ وكان في اليوم الثاني من زواجه ـ إلى الظهران، لإحضار الفيلم بعد تحميضه، وقد عاد به ظهر اليوم التالي، لكن التلفزيون، رغم ذلك التصرف والتوتر، لم يسلم من اللوم، إذ لوحظ أن محطة أرامكو، كانت قد اكتفت بمقتطفات فقط من قصيدة للأستاذ عبدالله بن خميس، كما أنها لم تهتم بتسجيل أي فقرة من قصيدة شعبية للشاعر عبدالله ابن لويحان.

أما المشكلة الثانية، فقد حدثت في تلفزيون جدة في رمضان عام ١٣٩٤هـ، بينما كانت الحكومة في الطائف، وكانت الأمور الهندسية في التلفزيون تخضع للقطاع الهندسي في الوزارة، وكان أحد فنيي التكييف، قد استخدم عن طريق الخطأ غازاً مختلفاً، أدى إلى انفجار الجهاز الرئيسي، الذي يغذي أجهزة الإرسال والإستديو، مما جعل من المستحيل تشغيل

التلفزيون تلك الليلة، وكان البث تلك الأيام يبدأ قبيل الإفطار، وكل محطة من المحطات التلفزيونية الخمس تعمل بشكل مستقل، لكن محطة جدة كانت تغذي مكة المكرمة والطائف حيث توجد الحكومة، وكان بالإمكان، ترك الأمر للجهات الهندسية المركزية، التي ما كانت، على بعدها في الرياض، لتتصرف إلا في اليوم التالي بتأمين جهاز تكييف آخر من إحدى الشركات، وربما كانت ستصطدم بمشكلة نظام المناقصات.

لكن التلفزيون وجد الحل في أجهزة التكييف المتنقلة، التي كانت تستخدم «الخراطيم» الكبيرة لتكييف الطائرات أثناء توقفها في مطار جدة، كما قام في اليوم التالي بتأمين جهاز تكييف جديد، بالتأمين المالي المباشر بقيمة كانت تفوق صلاحية الوزير.

تدل هاتان الحادثتان على أن من الصعب في الإدارة العامة الإعلامية، أن تفصل الأمور الفنية عن الأمور الإعلامية، كما يصعب في الأعمال المعقدة التي لا تحتمل الانتظار، أن تطبق عليها إجراءات روتينة، مالية وإدارية.

مع الإدارة:

الحديث عن الأمور الهندسية، يقود أول ما يقود إلى الحديث عن الإدارة، ولقد كان المحاضر طيلة التجربة الإعلامية «التنفيذية» في الإذاعة والتلفزيون، من الداعين إلى منح هذين الجهازين، ووكالة الأنباء السعودية، وقطاع الإعلام الخارجي بالذات، أكبر قدر من المرونة المالية والإدارية، وعندما كانت فكرة «المؤسسات العامة» كالجامعات والخطوط السعودية والسكك الحديدية وغيرها، تحظى بقدر أفضل من الإدارة المالية، والامتيازات الإدارية، كان المؤمل أن تحوّل تلك الجهات الإعلامية إلى مؤسسات حكومية عامة، توفر الحد المعقول من التسهيلات، التي تتناسب وحاجتها وطبيعة

أعمالها، وفي الوقت نفسه، فإنها ستبقى ضمن إطار سياسة الدولة، ورقابتها.

الهاجس الثاني، الذي كان يحتل مكانة أكبر في الإدارة الإعلامية، وبخاصة في التلفزيون، هو التدريب.

لقد سبق أن ذكر بأن التلفزيون السعودي، كان وافر الحظ عند بدايته، حينما تم توظيف عدد جيد من خريجي الثانوية، أرسلوا للتدريب في أمريكا قبل افتتاحه، ثم تتالت بعثات أخرى، كانت بتوفيق الله، أكبر سند لهذا الجهاز في سنواته الأولى، وقد رافق كل ذلك، جلب خبرة عالمية، وضعت الأسس لجوانب الإنتاج والهندسة، وتوصيف وظائفها، وتحديد العلاقة بين أقسامها، أما الآن، فعلاوة على تناقص الاحتراف وضعف جوانب التدريب والابتعاث وتسرب الكفاءات المدربة، فإن التلفزيون يعاني من تناقص الجانب المتصل بالتنظيم والأساليب والمكننة الإدارية وخلافها.

مع الدراسة:

رغم الفرص الإدارية، التي توفرت في الإذاعة (خلال العامين الأولين) ثم في التلفزيون، إلا أن أعمالاً كهذه تشعر من يتولاها بالافتقار إلى العديد من القدرات العلمية والفكرية، إذا لم يكن في الأساس متخصصاً فيها.

اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال، كانت في مقدمة تلك الاحتياجات، خصوصاً وأن الإشراف الهندسي والإنتاجي في التلفزيون كان يتم، في معظمه، باللغة الأجنبية.

وكما سبق، فإن الصدفة، كانت قد أوصلتني إلى تخصص اللغة العربية والآداب في الدراسات الجامعية، وباكتشاف حقل الإعلام، أحسست أن رحلتي الدراسية القادمة، ستكون في هذا التخصص، ولكن تخصص

اللغة العربية، بقي في الواقع أرضية مهمة ونافعة ومتممة للتخصص الجديد.

تركت كل الأضواء، كما كانت تسمى، ومجد الإدارة، مراهناً على أن محصلة الدراسة ستكون أجدى وأهم، كانت المهمة في البداية، كما وافق عليها وزير الإعلام آنذاك، دراسة لغة وتدريب، وقد اعتبرها مكافأة على الجهود السابقة، لكن التدريب تحول إلى دراسة الماجستير، ثم ألحت الوزارة على العودة، لكنني كنت في حالة انصراف كلي للدراسة، لعلمي أن العودة تضيع هذه الفرصة الوحيدة، وعلى مضض وافق أستاذنا الحجيلان، على فترة إضافية كان يعتقد أنها فترة تدريب، وإذ به يفاجأ بعد مدة، أنها كانت باتجاه الدكتوراه.

لم يكن القصد إضاعة وقتكم بتلك التفاصيل، لكن المهم هو الوصول إلى الاعتراف بالتضحيات الكريمة، التي قدمها الشيخ جميل الحجيلان، ومن بعده الشيخ إبراهيم العنقري، من أجل إنجاح برامج التدريب والابتعاث، سواء للمحاضر أو لغيره.

الأمر الثاني أن أربع سنوات في أمريكا، كانت تمضي تحت ضغوط متكررة بالعودة، لم يكن فيها مجال للإجازات أو التسلية، أواكتساب مهارات أخرى، اللهم باستثناء التوجه نحو اكتساب اللغة الفرنسية.

مع التدريس والتأليف:

بعد العودة من الدراسة بسنتين (١٣٩٣هـ)، أنشئ أول قسم لدراسات الإعلام، في المملكة، في جامعة الملك سعود، كنت أحد من أسهم بالتدريس فيه ولمدة عشر سنوات، وذلك إلى جانب الالتزامات الإدارية الأخرى، في وزارة الإعلام، أو في وزارة التعليم العالي فيما بعد.

لا شك أن التدريس، هو في حد ذاته تجربة خاصة، تحقق تواصلاً مع العلم، وعلاقات مع الأجيال، لكنني لم أكن من تلك الفئة من المدرّسين، الذين عشقوا التدريس وتفاعلوا معه، كنت خلال تلك الفترة، أحس بواجب الإسهام فيه، والقيام بالتزاماته فقط.

لقد أسدى لي التدريس في الجامعة وعضوية مجلس الشورى عدة مكرمات، كان من بينها الممارسة الفكرية الهادئة، ثم الولوج إلى عالم التأليف، حيث شجع على ترجمة موجز رسالة الدكتوراه عن تاريخ الإعلام السعودي، لتكون إحدى المذكرات الدراسية، ولولا ذلك لربما بقيت الرسالة حتى الآن طي النسيان والإهمال، وكان من نتاج تلك الفترة أيضاً، مجموعة من المقالات والدراسات والمحاضرات، عن مسيرة الإعلام في المملكة، وقد تم جمعها في مؤلف واحد، تحت عنوان «نحو إعلام أفضل» خرج من المطبعة بُعيد حرب الخليج، بعد أن تضمن مقالاتٍ ساخنة كتبت أثناء أزمة الكويت.

ومع أن رسالة الدكتوراه، كانت قد ترجمت جزئياً لتصبح جزءاً من المذكرات الدراسية في قسم الإعلام، إلا أن كتابة تاريخ وسائل الإعلام السعودية، الذي لم يقدر له أن يكتب بعد، بالموضوعية والشمولية اللازمتين، كان الشاغل الأهم في الذهن منذ سنوات، وهوما أرجو أن أتمكن من إنجازه قريباً بإذن الله.

مع المجلس الأعلى للإعلام ومجلس الشورى:

كان مجلس الإعلام موجوداً، في شكل لجنة عليا، منذ منتصف الثمانينيات الهجرية، ثم أعيد تشكيله في أواخر التسعينيات، وفي عام ١٤٠٠هـ، تم تكوينه برئاسة سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز، وعضوية عدد من الشخصيات الفكرية والرسمية، وقد التحقتُ بعضويته منذ ذلك العام، وينبثق عن المجلس لجنة فرعية، تجتمع بشكل أسبوعي، للتحضير

لأعمال المجلس، والبت في القضايا المستعجلة، وتقديم المقترحات، وقد أسهم المجلس إسهاماً فاعلاً في إبداء المشورة، في العديد من القضايا التي يحيلها إليه رئيس مجلس الوزراء، أو ترفعها وزارة الإعلام، كما أنهى وضع السياسة الإعلامية للمملكة، ومشروع نظامي المطبوعات والمؤسسات الصحفية، وبعض التنظيمات الأخرى، ويعتبر المجلس، هيئة تنظيمية إشرافية، تنظر في القضايا المتصلة بالسياسات الإعلامية للدولة، وبأمور الإعلام الخارجي، كما ينظر أحياناً في بعض قضايا التظلم والشكاوى في مجال الإعلام.

ومن هذا المنظور، فإن المجلس لا يُعد جهة تنفيذية، كما أنه لا يتدخل في الأمور اليومية، التي تقع ضمن اختصاص جهات تنفيذية أخرى، وهو من أنشط المجالس العليا المشابهة، وإن كان عدم تفرغ أعضائه، يتسبب أحياناً في تأخير اجتماعاته، ويعرقل إمكانية التعامل مع الأحداث الفورية في مجال اختصاصه.

أما مجلس الشورى، فإنه يهتم بقضايا الإعلام والثقافة من خلال إحدى لجانه المتخصصة، التي تعنى بدراسة ما يحال إلى المجلس من أمور التعليم والإعلام والثقافة.

مجلس الإعلام إذن، هو سلطة تنظيمية، له هيمنة إشرافية على الأجهزة التنفيذية للإعلام، أما مجلس الشورى، فإنه جهة تنظيمية «تشريعية» يبدي رأيه في السياسات العامة للدولة والأنظمة واللوائح والاتفاقيات، التي تحال إليه من الملك، وذلك قبل أن ينظر مجلس الوزراء في إقرارها.

نظرة عامة وأخيرة:

لقد مر الإعلام السعودي، على مدى العقود الثلاثة الماضية، بتحولات

سريعة، جعلته أحياناً يتقدم إلى الأمام بخطى واسعة، ثم قد يتراجع خطوات أخرى، وبالرغم من أن للإعلام، معالم وثوابت معروفة، شأنه في ذلك، شأن القطاعات التوجيهية والإرشادية الأخرى، إلا أن الإعلام تأثر كثيراً بالأشخاص القيّمين عليه، فلو أراد الدارس أن يرسم خطاً بيانياً لمسيرة الإعلام، خلال تلك السنوات التي تزيد على ثلاثين، التي قدر لعدد منكم معاصرتها، فإنه بلاشك سيسجل لعقد الثمانينيات الهجرية كثيراً من السمات التطويرية، أفقياً ورأسياً، حيث افتتحت إذاعة الرياض، وإذاعة القرآن الكريم، وصوت الإسلام واللغات الأوربية وبعض الإذاعات الشرقية، وافتتح التلفزيون عبر خمس محطات رئيسية، وصدرفيها نظام المؤسسات الصحفية، وشهدت برامج الإذاعة والتلفزيون نقلة نوعية سريعة، قد تكون بعضها مفاجئة، كما فتحت العديد من المرسلات الإذاعية العملاقة.

وفي النصف الأول من التسعينيات الهجرية، استمر التطوير النوعي الهادئ في وسائل الإعلام، صاحبه صدور كثير من التنظيمات الداخلية، وانتظام برامج التدريب، ودخول عدد من الكفاءات القيادية، كما شهد إدخال التلفزيون الملون، وإنشاء وكالة الأنباء السعودية.

ومنذ ذلك الوقت، صار الإعلام السعودي، يقف في وسط طريق، يتقدم أحياناً، لكنه يتراجع أحياناً أخرى، فبينما حصل في بعض قطاعاته خطوات تقدم أفقية، كتوسيع البث التلفزيوني، واستخدام الأقمار الصناعية، وزيادة المرسلات الإذاعية الداخلية، أو نوعية، كتحسن أوضاع بعض المؤسسات الصحفية، وتنامي مشاركة القطاع الخاص في الداخل والخارج، وقيام العديد من مؤسسات التسويق والإعلان والخدمات الإعلامية، وازدياد تغطية الأخبار الرسمية والداخلية، وأخبار المناطق والمدن والقرى، فإنه في الوقت نفسه، لم يحافظ على بعض الإنجازات

النوعية والموضوعية التي حققها من قبل، كما استسلم للعديد من الاعتبارات التي استجاب لها دون أن تتم مناقشة موضوعية لها، وأدخل في الوقت نفسه، تقاليد جديدة قد تناقض الأعراف المهنية.

يحتاج الإعلام السعودي من الناحية الموضوعية، إلى تخطيط منهجي شامل يحدد أهدافه وسياساته وإستراتيجياته، وإلى أن يرتقي فكراً وتخصصاً بما يتناسب مع المكانة العالية التي وصل إليها الحجم الثقافي والاقتصادي والسياسي والإستراتيجي للمملكة.

أما من الناحية الشكلية، فإنه يحتاج إلى مهنية أرقى، ومزيد من الإبداع في الطرح والعقلية المتجددة، لاحتلال موقع أفضل أمام سباقات التنافس الحاد.



الإعلام في الكوارث والأزمات
خـواطـر وأفكـار(*)

لم يدرك الكثيرون أهمية الإعلام في الأحداث، عاملاً سلبياً أو إيجابياً، للوقاية أو المساندة أو العلاج أو التحليل، إلا بعد أن مرّ العالم بالعديد من المناسبات المهمة، التي سُجل فيها للإعلام دور مؤثر وفاعل، عكف المنفذون والساسة والإعلاميون وغيرهم بعدها، على تحليل توظيفه فيها واستنباط الطرق للاستفادة منه مستقبلاً، مع تحديد النتائج التي أسفر عنها استخدامه في تلك الأحداث.

ولعل حربي السويس وفيتنام، كانتا أول مناسبتين، قام فيهما الإعلام الحديث بدور واضح، خضع للعديد من دراسات العلماء، ونبهت إلى خطورة وظيفته في الأحداث، والتأثير على الجماهير وإلهاب عواطفهم.

كما تذكرون جيداً، كيف أسهم الإعلام في هزيمة حرب ١٩٦٧م، وفي نجاح حرب ١٩٧٣م، وكيف أدى الإعلام دوراً كبيراً في معظم الأحداث الدولية التي تلت، ثم جاءت حرب تحرير الكويت في قمة تلك الأحداث المعاصرة، التي شغل الإعلام فيها وظيفة بارزة، إلى درجة أن محطة مثل (C. N. N.) كانت من أهم مصادر المعلومات عن نتائج العمل الحربي اليومي، وسبقت المصادر العسكرية.

أما على مستوى المملكة، فإن هناك حدثين محليين مهمين، أبرزا للمواطنين والمسؤولين أهمية دور الإعلام في الحدث المحلي، حتى صارت الجهات

(*) محاضرة ألقيت في أكاديمية نايف العربية للدراسات الأمنية، الثلاثاء ٩/٢/١٤١٧هـ (٢٥/٦/١٩٩٦م)، ونشرت في جريدة الجزيرة، العدد ٨٦٧٥ تاريخ ١٣/٢/١٤١٧هـ (٢٩/٦/١٩٩٦م)، وفي مجلة الدفاع، العدد ١٠٤، جمادى الأولى ١٤١٧هـ (سبتمبر ١٩٩٦م).

الرسمية، على وجه الخصوص، تثمن ما يمكن أن يؤديه الإعلام من أهمية قصوى، قد تظهر آثاره السلبية والإيجابية على حدسواء وحسب استخدامه.

أولهما، حادثة الحرم عام ١٤٠٠هـ، ثم حادثة الإيرانيين في حج عام ١٤٠٧هـ، وقبل هاتين الحادثتين، لعب الإعلام دوراً مهماً في الحرب الباردة بين المملكة ومناوئيها بسبب دعوة التضامن الإسلامي.

ومن يستعرض تاريخ الإعلام السعودي، قبل هاتين الحادثتين، يجدأن الإعلام كان له دور هامشي في العديد من الأحداث، وفي الكوارث بالذات، والسبب في الغالب هو «سبب ثقافي»، يعود إلى أن المجتمع لم يألف نشر بعض الحوادث والكوارث في وسائل الإعلام، وعلى النقيض من ذلك، يلحظ أن المجتمع يتوقع الإعلان عن أمور أخرى قد تكون أقل أهمية.

فالسمات الثقافية في المجتمع، تتحكم أحياناً فيما يعد خبراً، وفيما يمكن عرضه والإعلان عنه أو نشره.

في بعض المجتمعات، تعد حوادث السيارات والحرائق وكوارث الغرق، وحتى ولادة حيوان نادر، من الأخبار التي تهتم وسائل الإعلام بنشرها، حتى إن بعضها قد يتصدر نشرات الأخبار، أو قد تقطع البرامج من أجلها.

أما في العالم الشرقي بشكل عام، والعربي بشكل خاص، فإن كثيراً مما ذكر، لا يندرج تحت صنف الأخبار الصالحة للعرض في الإذاعة والتلفزيون بالذات.

وربما توجد هناك أسباب أخرى، من بينها كون الإذاعات العربية ذات صفة عالمية التوجه، وأنها لا تبث للجمهور المحلي فقط.

وفي المقابل يلحظ في المملكة بالذات، ولأسباب ثقافية أيضاً، أن أخبار

الأمطار على سبيل المثال، هي نوع من الأحداث يحظى باهتمام المستمع والمشاهد.

فالتربية الثقافية والاجتماعية والتعود، لها علاقة كبيرة بتقرير مصير التعامل مع الخبر وأولوية الاهتمام بنشره في وسائل الإعلام.

ويمكن أن يضاف إلى ما ذكر عناصر وأسباب أخرى، من بينها حرص الجهات الأمنية على التوثق من المعلومات واستكمالها، وعدم التأثير على مجرى التحقيقات، وحصر عناصر الحدث والجريمة، وما إلى ذلك.

وبينما يعزى الكثير من الأسباب إلى خلفية ثقافية أو أمنية أو إدارية، فإن الترابط غير المقصود، بين وزارتي الداخلية والإعلام، من خلال المجلس الأعلى للإعلام، في المملكة، قد ساعد إيجابياً على تفاعل وسائل الإعلام مع الأحداث الداخلية بالذات.

ومن المناسب هنا أن يذكر، أن المجلس الأعلى للإعلام، تبنى قبل عدة أشهر، عقد ندوة عن دور الإعلام مهنياً في الحج، وقد خُصص لموضوع الإعلام في الأزمات حيز مناسب، وذلك لما تعلمونه من الأهمية البالغة لحدث الحج على الساحة المحلية السعودية، مما يوضح تزايد اهتمام الدولة بتوظيف الإعلام توظيفاً سليماً فيه، توعوياً وإرشادياً وأمنياً، وكان من أبرز توصياته، الحث على توفير الاستعداد الإعلامي الفوري لمواجهة الطوارئ في الحج.

***

دور الإعلام في الأزمات والمناسبات، الموضوع المهم في دراسات الإعلام، لم يحظ حتى الآن في العالم العربي بما يستحق من اهتمام، وبخاصة في أقسام الإعلام في الجامعات، والمرجو أن تسفر جهود هذا المركز عن

دراسات أوسع، تكون التطبيقات فيها منصبّة على قضايا محلية من مجتمعاتنا وبيئاتنا، وهو ما نرجوه لكل القضايا الأكاديمية والعلمية المماثلة.

وسيتم التركيز في الفقرات الآتية على وظائف الإعلام قبل حدوث الأزمات والكوارث وخلال حدوثها، ثم وظائفه بعدها.

على أنه ينبغي التوضيح، أن المقصود بالأزمات هنا، كل الأحداث والطوارئ والمناسبات المعقدة وعمليات الحروب والاختطاف والظروف الاستثنائية وأمثالها.

وعندما ينادى دائماً بضرورة تحقق المصداقية في وسائل الإعلام، وحصولها على ثقة المواطن، فإن ثمرة هذه الصفة، تبرز في حال الأزمات بالذات، إذ بدون هذه المصداقية، قد لا يتجه المواطن إلى وسائل الإعلام المحلية، بل يظل يبحث في وسائل أخرى عن الطمأنينة المنشودة.

وبناء الثقة هذه، يتم عبر تاريخ طويل من ممارسة العمل الإعلامي، وإظهار الكفاءة في الأداء، والتعامل مع الأخبار بصدق وموضوعية، فالأزمات على اختلاف أنواعها، هي المحك الرئيسي لمقياس الثقة بوسائل الإعلام وأختبار موضوعيتها.

ما يلحظ من اتجاه المواطنين إلى محطات أو صحف خارجية معينة، ما هو إلا نتيجة اهتزاز ثقة المواطن بوسائل الإعلام المحلية، وإن أصعب مسألة يمكن أن تواجهها وسائل الإعلام ألا تحظى بمثل هذه الثقة من مواطنيها، فالمصداقية والموضوعية هما العمود الفقري في هذا الموضوع، وأهم مرتكز يقوم عليه الأداء الإعلامي أثناء الأزمات.

أما بعد حدوث الأزمات، فإنه لا شيء يريح المواطن، ويقطع دابر الإشاعات والتأويلات والبلبلة بين الناس، أكثر من الفورية والمبادرة في

نشر الخبر مفصلاً وواضحاً قدر الإمكان، ولا شيء يمكن أن يسيء إلى إعلام البلد، ويسبب الامتعاض، وفقدان الثقة، من أن يتأخر نشر الخبر مدة طويلة، أو أن تسبق إلى نشره وسائل إعلام أخرى، فيكون نشر الخبر محلياً فيما بعد، بمثابة رد فعل لسبق وسيلة إعلامية أجنبية، وهو ما كان يحدث في الماضي بسبب المبالغة في التأنّي.

إن المبادرة في نشر الخبر، لا يريح المواطن فحسب، ولكنه يطمئنه إلى أن الجهة المعنية لا تنوي إخفاء الحقيقة، أو حجب المعلومات عنه، وكلما أمكن تحقيق هذه الأنيّة، وتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات حسب ورودها، والحرص على الموضوعية والصدق والتحليل قدر الإمكان، فهوكفيل بقطع الطريق على وسائل الإعلام الأخرى، وربط المواطن بوسائل إعلامه، وعدم الحاجة إلى البحث عن أي تفاصيل من مصادر تعتبر ثانوية، وإن الإشاعات كثيراً ما تتولد في هذه المرحلة، نتيجة نقص المعلومات وحجبها أو تضاربها، أو تأخر صدورها.

وباستعراض الحالات والأزمات التي مرت في المملكة وبعض البلاد العربية، يلحظ أنه كلما عملت البلاد على التعامل الإعلامي معها بشكل أمثل، تحقق الارتياح لدى المواطن وتبديد الإشاعات في المجتمع، فلقد بدأ المسؤولون، منذ حادثة الحرم يتحسسون الأهمية القصوى للإعلام أثناء الأزمات، وظهر تحسن كبير في استخدام وسائل الإعلام في حادثة «تفجير العليا»، مع أن النتيجة قد تكون أفضل بكثير في مثل هذه الحالات، لو أسهم في التعامل مع الحدث متخصصون في الإعلام وتخصصات أخرى.

إن كثيراً من الناس، ونتيجة عدم ثقتهم بوسائل الإعلام المحلية، قد يلجأون إلى وسائل إعلام أجنبية معيّنة، تعارف الناس على أنها تقول معظم

الحقيقة، حتى صاروا يتقبلون ما يصدر عنها، دون مناقشة أو تأمل، مع أنه ثبت أن تلك الوسائل، لا تخلو أحياناً من الهوى والجهل بالحقائق، وقد تصور الأمور على خلاف واقعها.

إن بعض المحررين في تلك الوسائل قد يتصرف في النص نتيجة حسن نيّة، مما ينتج عنه خلل في الخبر، ولعلكم تذكرون مؤخراً، عندما حدثت جريمة مركز «قوباء» في منطقة عسير، أن أحد محرري الأخبار في إذاعة لندن، ظن أنها «قباء» أحد أحياء المدينة المنورة، فاجتهد في إضافة هذا المفهوم إلى صياغة الخبر، حيث أعطى معلومات تؤكد أن الحدث وقع في مسجد قباء في المدينة المنورة، ظناً منه مجتهداً، أنه أضاف معلومات مفيدة.

وفي مقام آخر، كان أحد مترجمي إذاعة لندن ترجم اسم الديوان الملكي والذي يعني بالإنجليزية (Royal Court) باسم محكمة ملكية، لأن كلمة (Court) تعني الحالتين، فبدلاً من أن تكون صياغة الخبر: أصدر الديوان الملكي.. صارت: أصدرت المحكمة الملكية.. إلخ.

يستفاد من هذه الحالات أن قيام وسائل الإعلام المحلية بالتزام الموضوعية، وتقديم أكبر قدر من المعلومات وسبق غيرها، لا يخدم المواطن فحسب، لكنه في الواقع يخدم أهداف الدولة وعلاقتها بمواطنيها.

لقد أصيب الإعلام العربي، بشكل عام، بأزمة فقدان المصداقية والموضوعية بنسب مختلفة، مما جعل المواطن العربي ينصرف إلى وسائل إعلام أجنبية، يبحث عن الحقيقة والتفاصيل، فحققت تلك الوسائل الأجنبية رواجاً وازدهاراً وقبولاً في عقر دورنا.

إن ما يلحظ من اتجاه معظم وسائل الإعلام العربية، نتيجة ارتباطها الإداري والمالي والسياسي بدولها، إلى تمجيد الإنجازات وإبراز الإيجابيات،

والتغاضي عن السلبيات، أو إخفائها، قد جعل تلك الوسائل تتمادى في هذا الاتجاه، حتى صار تقليداً مسلّماً به، إذ لا يخطر على بال أحد من مسؤولي الإعلام أن يتناول سلبيات معينة تحصل أثناء الأزمات، وقد يكون مصدر هذا التوجه من وسائل الإعلام نفسها، أكثر من كونه يمثل رغبة أو توجيهاً من الدولة.

هناك حالات كثيرة، يبالغ فيها الإعلاميون في الإطراء والثناء، وإبراز الإيجابيات وإخفاء السلبيات، وذلك خلافاً لما يرغبه المسؤولون في الدولة، أو في الأقل، دون أن يطلبوا ذلك، مما يعني أن المشكلة تكون أحياناً صادرة من الإعلاميين أنفسهم.

***

إن عدداً من وسائل الإعلام، تتبع أساليب إعلامية تقليدية عتيقة، قد تكون مناسبة لرؤيتها الخاصة، عندما كانت وسائل الاتصال محدودة، وعندما كان المستوى التعليمي والثقافي ضعيفاً، وعندما كان الوصول إلى الحدث غير ميسر لغيرها، أما الآن، فإن كثيراً من تلك الأمور قد تغيّرت، وأصبحت هذه الأساليب غير مستساغة في العرف الإعلامي الحديث والسليم.

وإن كثيراً من ممارسات وسائل الإعلام، تنبع أحياناً من التصور الخاطئ، بأن المجتمع هو مجتمع محصن من الكوارث والأزمات والحوادث، وأنه مجتمع مثالي منزّه، وأن الاعتراف بوقوع تلك الأحداث فيه انتقاص للحكومات، مع أنه ما كان ينبغي ـ ابتداءً ـ ترويج مثل هذا الشعور أو زرعه في نفوس المواطنين أو المقيمين أو الزائرين.

وفي المملكة، كنا لا نعترف أصلاً أو نسمح أساساً، بما يفهم منه الاعتراف إعلامياً ببعض الآفات الاجتماعية، كتعاطي الكحول أو

المخدرات، من منطلق افتراض النزاهة المطلقة للمجتمع وتحصينه، والرغبة في عدم التأثير على سمعته، مع أن مثل هذا الاعتراف، هو الأساس في تأثير الرسالة الإعلامية وفاعليتها في الحماية والمكافحة والعلاج، فالمرض لا يعالجه الطبيب إلا بعد أن يحدده المريض.

إن المبالغة في تنزيه المجتمع من احتمالات الجرائم والأزمات وغيرها، قد يُحدث ردة فعل عكسية عندما يحدث شيء منها، مع أنه يفترض أنه لا يوجد أي مجتمع محصن ضد الحوادث، سواءً كانت طبيعية أم بشرية، بل إنه لابد للجهات الأمنية والسياسية والإعلامية وغيرها، أن تفترض أسوأ الاحتمالات بقدر ما تتوقع الأفضل، وبالتالي فإنه لابد من التخطيط الإعلامي المسبق والافتراضي لكل شيء، وفي أي وقت وظرف.

لقدكانت هناك فرضية أمنية، ترى عدم التعجل في الإعلان عن حدوث بعض الحوادث حتى تستكمل عناصر الحدث، وتتم التحقيقات الأولية، وتتعرف الجهات الرسمية على تفاصيل الحقيقة، لكن الآثار الأخرى المترتبة على مثل هذا التأخير قد تغلب على الفائدة المرجوة، ومن ذلك أن تسبق إلى النشر عنه وسائل أخرى ليس لديها المعلومات الكافية والحس الوطني، ولم يضر دولاً كثيرة في العالم، مبادرتها واعترافها بما يحدث لديها من حوادث، كما لم يؤثر نشر الخبر سلباً على مجريات التحقيق.

ومرة أخرى، فإن الموضوعية والمصداقية وعرض الحقائق، هي المرتكز الأساسي، الذي ينبغي أن يبنى عليه دور الإعلام في الأحداث، حتى لا يترك المجال لثغرات تنفذ منها إشاعات أو تأويلات مغرضة، أو لحدوث فراغ تملؤه وسائل إعلام خارجية، بأي إضافة أو تحريف أو تفسيرات في غير محلها.

إن الاتجاه الحديث للإعلام هو في توفير المعلومات، لتكون في متناول

أيدي المهتمين أثناء الأزمات، سواءً أكان المهتمون من منسوبي وسائل الإعلام، أم من المواطنين أو الوافدين الذين لهم صلة بما حدث، إذ قد تكون هناك معلومات فردية أو خاصة، ليست مما تهتم وسائل الإعلام بنشرها.

ومن الأمثلة التي يمكن أن تذكر في هذا الصدد، أن إحدى الجامعات الأمريكية، عندما تعرضت لأحداث شغب طلابية في عام ١٩٧٠م، قامت بعد توقف تلك الحوادث، بدراسة تقويمية هادئة، فوجدت أن أحد أهم أسباب ما حدث، كان نتيجة نقص في توفير المعلومات من قبل الجامعة، وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها، هو إحداث مكتب استعلامات يعمل على مدار الساعة.

لقد كانت السرية في يوم من الأيام منهجاً مقبولاً وعرفاً متبعاً في كثير من الأمور الأمنية، أما بعد أن أضحى الإعلام والمعلومات سمة العصر، فإن الاهتمام بالتعامل السريع مع وسائل الإعلام، بالقدر الضروري والموضوعي الممكن، مع البعد عن الإثارة، قد أصبح هو الوسيلة العصرية التي تضمن ثقة المواطن، وتفاعله، ومشاركته، وتكفل تلافي انتشار الشائعات.

وبعبارة أخرى، كان العرف في السابق، يجعل إشراك وسائل الإعلام في درجة تالية، أما اليوم، فإنه ينبغي أن يكون التفكير في المعالجة الإعلامية للحدث، هو الشاغل الأول للجهة الإدارية المسؤولة عن الحدث، بل قد يصل الأمر إلى حد التأكيد، على أن النشر، هو الأساس والقاعدة، ويتضح ذلك جليّاً في حالات تردد الإشاعات، حيث يكون النشر لغرض النفي أو الإيضاح أمراً متأخراً، وهو علاج مر، كان بالإمكان الوقاية منه.

إن طبيعة بعض الظروف والمناسبات، وإن لم تحصل فيها كوارث أو أزمات، تكون أحياناً بؤراً للإشاعات، إذ إن من اليسير تلفيق أنواع من

الأخبار أو المبالغات، وهنا يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بوظيفة فاعلة لتبديد تلك الإشاعات (من ذلك مثلاً ما أشيع من حالات غرق في الطريق الدائري الشرقي للرياض، بعد هطول الأمطار الأخيرة، وهو ما ثبت عدم صحته).

وإن من الأهم أن يكون جميع المسؤولين ذوي الصلة، على معرفة بتفاصيل ما حدث، حتى لا يحصل خلل في العملية الإعلامية، وهو ما يؤكد مرة أخرى ضرورة تكوين فريق عمل مشترك، لمعالجة حالات الأزمات والكوارث من جميع جوانبها، تشارك فيه كل الجهات المعنية بالأمر، بما فيها الإعلامية.

كما أن أهمية الإعلام بعد انتهاء الأزمات بتحليل نتائجها وأسبابها، لا يقل عن دوره قبلها وخلالها، إذ إن كثيراً من الأحداث، لا تخلو من مغزى اجتماعي أو سياسي أو فكري أو غيره، وقد يكون لبعضها دلالات أعمق، تنبغي دراستها والاستفادة من دروسها، حتى لا تتكرر مرة أخرى.

من هنا تأتي وظيفة الإعلام، لتحليل الأسباب والظروف التي هيأت لحدوث تلك الأزمة، وتقييم العوامل التي أدت إلى ظهورها، ومعالجة آثارها، وخصوصاً إذا كانت من نوع متصل يترك مخلفات معينة، اجتماعية أم ثقافية أم اقتصادية أم أمنية أم غيرها.

إن أكثر الأزمات لا تكون من النوع المنقطع، بل تكون في الغالب، ذات أبعاد اجتماعية أو ثقافية، وبالتالي فإن تسليط وسائل الإعلام والتربية والتعليم عليها أمر بالغ الأهمية في العصر الحديث، بعد زوال الحرج واتضاح الصورة وظهور الحقائق ومعرفة نتيجة التحقيقات الأمنية، وبعد أن تهدأ الخواطر والنفوس.

الإذاعة السعودية في نصف قرن(*)
١٣٦٨-١٤١٨هـ (١٩٤٩-١٩٩٨م)

في مثل هذا الشهر الكريم، قبل خمسين عاماً، انطلق صوت الإذاعة السعودية، مؤذناً ببداية عصر جديد من استخدام اللاسلكي، من غرفة صغيرة في جدة، ناقلاً ما يبث خلاله، من التثقيف الديني والتوجيه والإخبار والإرشاد.

لقد عرف العالم العربي، استخدام الراديو قبل خمسة وسبعين عاماً أي في حدود عام ١٣٤٥هـ، وكانت بداية ذلك في مصر على أيدي الهواة، لكن الإذاعة الرسمية فيها، لم تبدأ إلاّ في عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٤م).

وخلال خمسة عشر عاماً لاحقة، توالى تأسيس الإذاعات في إحدى عشرة دولة عربية، هي: الجزائر، ثم المغرب، ثم تونس، ثم العراق، ثم لبنان، ثم السودان، ثم البحرين، ثم سوريا، ثم الصومال، ثم اليمن، ثم الأردن (الضفة الغربية).

وبعد إنشاء الإذاعة السعودية في ذي الحجة عام ١٣٦٨هـ، قامت إذاعات الكويت، ثم عدن، ثم موريتانيا، ثم دبي، ثم مسقط، ثم أبو ظبي.

والذي يتأمل في تاريخ إنشاء الإذاعة السعودية، وتوقيته، ومكان إقامتها، يدرك أن إنجاح الحج، كان الهدف الأول من تفكير الدولة في

(*) محاضرة ألقيت في نادي القصيم الأدبي ببريدة، مساء الأحد ٢٢/ ١٢/ ١٤١٨هـ الموافق ١٩/ ٤/ ١٩٩٨م، ونشرت في جريدة عكاظ، العدد ١١٥٥٧، في ١٦/ ١٢/ ١٤١٨هـ (٣/ ٤/ ١٩٩٨م)، ونشر موجز لها في جريدة الحياة، العدد ١٢٨١٧ في ٩/ ١٢/ ١٤١٨هـ (٦/ ٤/ ١٩٩٨م).

تأسيس الإذاعة، فالحج، كما هو معروف، هو أكبر حشد ومؤتمر سنوي عالمي، تشهده هذه الجزيرة كل عام، منذ تشريعه في عهد سيدنا إبراهيم عليه السلام، وتجند له الدولة السعودية كل طاقاتها في خدمته، تجهيزاً، وأمناً، وإرشاداً، بعد أن دخلت الحجاز في الحكم السعودي عام ١٣٤٣هـ.

الإذاعة وسيلة إعلام شعبية فاعلة، سريعة الوصول إلى أهدافها، إذا ما قورنت بالصحافة، لكن الذي يبدو، أن الدولة في ذلك الوقت، لم تكن تفكر في إقامتها لأغراض سياسية، وإلاّ لكانت أقيمت في العاصمة السياسية، ولما اقترن إنشاؤها مع الحج بالذات، ولكانت الدولة فكّرت فيها في وقت مبكر، حيث سبقت إلى ذلك، أكثر من عشر دول عربية.

كان في اختيار منطقة الحجاز المتفتحة نسبياً، وربط استخدام الإذاعة بالحج، والتدرج في إدخال هذه الوسيلة من وسائل الاتصال، والأخذ بأسباب المدنية العصرية الكثير من الحكمة، حيث إنه لم يمض في ذلك العام إلاّ عشرون سنة، بعدما انطفأت شرارة الاعتراض على استخدام اللاسلكي، ولقد سجلت كثير من الروايات، محاورات للرد على معارضي استعمال وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية.

ومن المؤكد على كل حال، أن اللاسلكي، كان في نظر الملك عبدالعزيز، أهم من أي وسيلة اتصال أخرى، وظل يعتمد عليه في اتصالاته المباشرة، مع مختلف المناطق والبعثات والجيوش والجهات الخارجية.

كان عدد من موظفي الديوان الملكي يسجلون الأخبار من الإذاعات العربية، ومن إذاعات ناطقة بالعربية مثل تركيا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا، ثم يتلونها على الملك عبدالعزيز في أوقات معينة، وقد ذكر عديدون أن الملك عبدالعزيز، كان يستمع إلى الأخبار والأحاديث من بعض الإذاعات،

إذا كان الوقت لا يتعارض مع عمله.

ولم تكن أجهزة الراديو متوافرة، إلا لدى أفراد معدودين من وجهاء المجتمع وأثريائه، إذ يقدر، اعتماداً على بعض الروايات، أن الراديو بدأ ينتشر في المملكة منذ عام ١٣٥٤هـ، وذلك في أعقاب ظهور إذاعة باري من إيطاليا، ثم إذاعة القاهرة ولندن، وبرلين.

كان سمو ولي العهد آنذاك (الأمير سعود) رحمه الله، أكثر المتحمسين لفكرة الإذاعة، وأوكل مهمة إنشائها إلى وزارة المالية، وقد وقع العقد في ١٣/ ٧/ ١٣٦٨هـ، في مقر السفارة السعودية في القاهرة، مع شركة أمريكية، وبلغت قيمة العقد ربع مليون دولار، وكانت قوة الإرسال ٢,٥ كيلو وات، وكان يؤمل أن يغطي إرسالها أرجاء الجزيرة العربية، ومصر وسوريا والعراق.

وقد صدر لتأسيس الإذاعة نظامان، أحدهما بتوقيع الملك عبدالعزيز، في ٢٣ رمضان عام ١٣٦٨هـ، أي قبل البدء الفعلي للإذاعة بشهرين ونصف، فوض فيه الإشراف على الإذاعة إلى نائبه في الحجاز سمو الأمير فيصل، رحمه الله، أما المرسوم الثاني، فقد اعتبر نظاماً تأسيسياً موضحاً لأغراض المرسوم الأول لا ملغياً، وقد صدر بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٣٧٤هـ (إبان عهد الملك سعود).

كان المرسوم الأول في غاية الإيجاز، لكنه كان بليغاً ومعبراً، يعكس أسلوب الملك عبدالعزيز، وصياغته وفكره، وأترك لحضراتكم التأمل في معانيه ومضامينه التي حددت منهج العمل الإعلامي السعودي إلى اليوم، فهي لا تحتاج إلى شرح أو تعليق:

مرسوم ملكي رقم ٧/٣/١٦/٣٩٩٦

حرر في ٢٣ رمضان المبارك ١٣٦٨هـ (١٩/٧/١٩٤٩م)

من عبدالعزيز آل سعود إلى جناب المكرم الابن فيصل، سلمه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

لقد عرض علينا الجماعة موضوع الإذاعة في جدة، ونحن نرى فيها ما يأتي:

أولًا: ينتخب مدير أو مستشار مسئول أمام الحكومة عن محطة الإذاعة، وما يذاع فيها، وعن الأعمال الإدارية وهي تهيئة المقالات والأخبار التي ستذيعها وتدقيقها وتمحيصها، والعمل على تحسين هذه البرامج وتمرين المعاونين وتدريبهم على هذه الأعمال.

ثانياً: يوضع برنامج للإذاعة تشرفون عليه، وينفذ بعد موافقتكم عليه.

ثالثاً: يلاحظ في البرامج:

(أ) نشر الأخبار الخارجية كما هي، وإنما يلاحظ عدم شتم أحد أو التعريض بأحد، أو المدح الذي لا محل له.

(ب) يلاحظ في الأخبار الداخلية الواقع، وتلاحظ عاداتنا في السكوت على ما اعتدنا عليه، ونشر ما اعتدنا نشره.

(ج) ينظر فيما يمكن إذاعته من القرآن الكريم والمواعظ الدينية والمحاضرات التاريخية عن الإسلام والعرب.

يكون معلوماً والسلام..

الختم الملكي

عبدالعزيز

بدأ الإرسال من جدة ليلة عيد الأضحى المبارك، مساء يوم عرفة، التاسع من ذي الحجة عام ١٣٦٨هـ المصادف يوم الثاني من أكتوبر عام ١٩٤٩م، في الساعة الواحدة بالتوقيت الغروبي، أي في حوالي السابعة

مساء بالتوقيت الزوالي، بكلمة للملك عبدالعزيز، ألقاها الأمير فيصل نيابة عنه، ضمّنها تهنئة الحجاج والترحيب بقدومهم، استهلت البرامج بصوت الإذاعي عبدالرحمن نصر، أحد الذين استعانت بهم الإذاعة من مصر، وكان مديراً لوكالة الأنباء العربية بالقاهرة، كما كان هاشم زواوي ـ في الأغلب ـ أول صوت سعودي صدر من الإذاعة.

وفي غرة محرم ١٣٧١هـ (٢/ ١٠/ ١٩٥١م)، أقيم احتفال برعاية الأمير فيصل لافتتاح إستوديو مكة المكرمة، في جبل هندي إيذاناً بانتقال البث من جدة إلى مكة المكرمة عدة سنوات.

***

ليس من اليسير في ساعة، إيجاز الحديث عن الإذاعة السعودية، خلال خمسين عاماً من عمرها، في عرض يشمل التاريخ والوصف والتحليل، لكن المحاضرة تسهيلاً في التصور، قسمت هذه الفترة الزمنية من عمر الإذاعة إلى مراحل ثلاث مع الإشارة باختصار، إلى ملامح كل مرحلة، ووصف ما تتسم به.

فمن خلال التعمق في دراسة تاريخ الإذاعة والبحث فيه، ومعايشتها فترة من الزمن، يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها إلى ثلاث، كان لكل مرحلة منها تميزها ومؤشراتها:

فالمرحلة الأولى: كانت فترة تأسيسية طويلة، امتدت حوالي خمسة عشر عاماً.

والمرحلة الثانية: كانت فترة ازدهار، دامت حوالي خمسة أعوام.

والمرحلة الثالثة: هي فترة الاستقرار، التي تعيشها منذ ثلاثين عاماً.

***

المرحلة الأولى: الأساس (١٣٦٨هـ - ١٣٨٢هـ)

لقد امتدت هذه المرحلة، منذ بداية الإذاعة في نهاية عام ١٣٦٨هـ، وحتى بداية الثمانينيات الهجرية، وتحديداً عام ١٣٨٢هـ، عندما تحولت المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر إلى وزارة للإعلام، واتسمت ملامح الإذاعة في شتى أمورها البرامجية والإدارية والفنية في تلك الفترة بالضعف والبساطة، على أنها لم تخل من مؤشرات متقدمة نادرة، لم تتوفر للإذاعة في أوج ازدهارها.

ويمكن إجمالاً، إيجاز ملامح تلك الفترة، بالنقاط المركّزة الآتية:

أولًا: فمن الناحية الفنية، اعتمدت الإذاعة في بداية الأمر على إستوديو للبث العام من جدة، ثم بدأت منذ عام ١٣٧١هـ، بنقل أذان المغرب والعشاء مباشرة من المسجد الحرام، والبث من مكة المكرمة.

أما بالنسبة للمرسلات، فبالإضافة إلى مرسلة بقوة ٥ , ٢ كيلو وات، بدأت بها الإذاعة، أنشئت مرسلات إضافية بقوة ١٠ ك. و. في عام ١٣٧٥هـ، ثم مرسلات أخرى بقوة ٥٠ ك. و. في عام ١٣٧٧هـ، وأقيمت جميعاً في جدة.

والواقع باختصار، أن كل هذه المرسلات، كانت تعمل على موجات قصيرة، يفترض منها أن تغطي المملكة وما جاورها أثناء الليل والنهار، وعلى موجات متوسطة، يتوقع منها تغطية المملكة وما جاورها، أثناء الليل فقط، إلا أن إرسال الإذاعة السعودية ظل، حتى عام ١٣٨٢هـ، ضعيفاً مشوشاً متداخلاً في معظم أنحاء المملكة، ولم تحقق أي من تلك المرسلات شيئاً من التوقعات منها، مما جعل الإذاعات العربية المجاورة من مصر والعراق والكويت والأردن واليمن ولندن وإذاعة الشرق الأدنى،

تنفرد بالمستمعين في أنحاء المملكة.

ومن طرائف ما حصل في أوائل الثمانينيات الهجرية، أن مواطناً من أبناء هذه المنطقة، وهو (عبدالله السليمان العويّد المشهور بطامي)، امتلك مرسلة صغيرة، وصار يستخدمها بطريقة بدائية في شكل إذاعة في شارع الوزير في الرياض، وقد حظيت باهتمام شعبي بالغ، كان أقل ما عبّر عنه، أنه دلل على ضعف الإرسال الإذاعي، وعدم قدرته على الوصول إلى العاصمة، وكان لوجود هذه الإذاعة الخاصة، ضغط مؤثر على الإسراع بافتتاح أول مرسلة للتقوية في منطقة الرياض، في أواخر عام ١٣٨٢هـ، وقد استمرت إذاعة طامي سنتين ونصف.

ثانياً: وقد توالى على إدارة الإذاعة خلال هذه المرحلة المبكرة، كل من إبراهيم الشورى، الذي أشرف عليها عدة فترات، ومحمد شطا، الذي أدارها فترة قصيرة في حدود عام واحد، وإبراهيم فودة، الذي تولى إدارتها فترة لا تقل عن أربع سنوات، وشهدت الإذاعة في عهده العديد من جوانب التنظيم والتطور، وكان الصحفي المصري عبدالرحمن نصر قد أشرف على الإذاعة في أيامها الأولى.

ارتبطت الإذاعة، في بداية تأسيسها بوزارة المالية، ثم دمجت في عام ١٣٧٢هـ، ولفترة قصيرة مع إدارة الحج، في مديرية واحدة ضمن وزارة المالية، ثم أصبحت في عام ١٣٧٤هـ، مديرية مستقلة مرتبطة برئيس مجلس الوزراء، وبعد عدة أشهر، صدر مرسوم بإنشاء مديرية عامة للإذاعة والصحافة والنشر.

ثالثاً: أما من الناحية البرامجية، فقد كانت الإذاعة تبث ثلاث فترات في اليوم، بما مجموعه سبع ساعات تقريباً، وقد بثت في وقت من الأوقات فترتين في المساء، أو فترتين في الصباح، أو فترة طويلة صباح الجمعة،

وكانت برامجها، تقتصر على القرآن الكريم والأخبار والأحاديث والقصص ومختارات من الشعر والأدب، ثم بدأت الإذاعة بإدخال بعض الفواصل من الموسيقى العسكرية، وبعد عام ١٣٧٥هـ، بدأت بإدخال بعض ألوان التراث الغنائي الشعبي، وكان النداء المستعمل للإذاعة هو: الإذاعة اللاسلكية للمملكة العربية السعودية من مكة المكرمة، أو هنا مكة المكرمة.

رابعاً: وكانت الإذاعة خلال تلك الفترة تستخدم التوقيت الغروبي، وفي ربيع الأول عام ١٣٧٦هـ، صارت الإذاعة تعلن عن التوقيتين الغروبي والزوالي معاً، ثم عادت إلى اعتماد الغروبي فقط، إلى أن تم اعتماد التوقيت الزوالي رسمياً في الدولة، منذ حوالي ثلاثة عقود.

خامساً: بدأت الإذاعة بعد أشهر قليلة من افتتاحها برامج تسمى الإذاعات الشرقية، باللغتين الأردية والملاوية (الجاوية)، وقد كانت مدة كل برنامج ساعة واحدة في عام ١٣٧٧هـ.

سادساً: في عام ١٣٧٧هـ، أُسست مكتبة عامة للإذاعة في جدة، يرتادها عموم الناس ومنسوبو الإذاعة، لكنها اندثرت مع الأسف، مع انتقال وزارة الإعلام إلى مقر آخر.

كما كانت الإذاعة، منذ عام ١٣٧١هـ، تصدر مفكرة شهرية بحجم تقويم أم القرى، تتضمن تفصيل البرنامج الشهري للإذاعة، وفي عام ١٣٧٧هـ ألغيت هذه المفكرة، وصدرت مجلة شهرية للإذاعة، وصارت بعد افتتاح التلفزيون في عام ١٣٨٥هـ، تسمى مجلة «الإذاعة والتلفزيون»، وقد استمرت بعد ذلك عاماً واحداً، ثم توقفت.

لم تتطور الإذاعة خلال هذه المرحلة الطويلة، تطوراً يذكر، وبقيت محصورة على مستوى منطقة واحدة، إلا أن من محاسن تلك الفترة، أنها خرّجت أجيالاً من الإذاعيين والفنيين السعوديين، الذين كان لهم دور

بارز فيما بعد، في تهيئة الإذاعة وقيادتها، للدخول في مرحلة أكثر نضجاً وتطوراً، كما رسخت تلك الفترة تقاليد إيجابية أو سلبية، ظلت تلازم الإذاعة حتى وقتنا الحاضر.

هناك أمور، قد تبدو صغيرة، وقد لا يتصور المرء أهميتها، لكنها تقررت في تلك الفترة، حتى صارت جزءاً من الأعراف والتقاليد الإذاعية، من بينها على سبيل المثال: أن الإذاعة بدأت بملكية عامة من الدولة، واستقرت على ذلك، بينما كانت فكرة الملكية الخاصة للإذاعة واردة في بعض الدول، لكنه كان التقليد السائد عند تأسيس الإذاعة، في العديد من الدول العربية المجاورة، وبخاصة في مصر، التي استعانت الإذاعة بعدد من خبراتها الفنية والإدارية والبرامجية، وتأثرت بالتالي بكثير من أساليبها، وكانت الإذاعة المصرية، وجهة الدورات التدريبية القليلة، التي استفادت منها الإذاعة السعودية.

أما المسألة الثانية، فإنها عدم الأخذ بالإعلان التجاري في الإذاعة حتى اليوم، وإلغاء الرسم على استخدام الراديو بعد مرور عام على تأسيس الإذاعة، وكان مفروضاً منذ بدء استيراد الراديو.

المرحلة الثانية: فترة الازدهار (١٣٨٢هـ - ١٣٨٧هـ)

هناك عصور ذهبية للإذاعات في العالم، فالإذاعات في أمريكا وأوروبا، ازدهرت في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات الميلادية، واحتلت الإذاعات في العالم العربي مكاناً مهماً في مجتمعاتها في الخمسينيات والستينيات الميلادية.

وفي كل الأحوال، وسواءً في الغرب أو في الشرق، ظهر التلفزيون، فقلّص من دور الإذاعة ونافسها في السباق، واقتطع من نصيبها في اهتمام

الناس وأوقات استماعهم في ساعات المساء.

والوضع مع الإذاعة السعودية لم يختلف كثيراً عن الإذاعات الأخرى، إلاّ أن ما يمكن تسميته فترة ذهبية، كانت مرحلة قصيرة لم تدم طويلاً، وإن كان المحاضر يجتهد في تحديدها، بدءاً من عام ١٣٨٢هـ، وهو العام الذي أنشئت فيه وزارة الإعلام، وحتى بداية انتشار التلفزيون في بعض مدن المملكة بين عامي ١٣٨٥هـ و ١٣٨٧هـ، مما يعني أن المرحلة التي اتسمت بالازدهار من عمر الإذاعة، قد دامت ما يقرب من خمس سنوات، والمقصود بالازدهار هنا هو المقارنة مع الحالة التي كانت عليها الإذاعة في سنوات سابقة، والمقارنة بالمستوى الثقافي والاجتماعي، الذي كانت عليه البلاد في تلك الفترة.

فلقد فرضت الإذاعة موقعها بين الإذاعات، واستطاعت أن تلفت أنظار المجتمع، وأن تشد انتباه أفراد الأسرة السعودية إليها، وأن تأخذ نصيبها من نسبة المستمعين في الداخل والخارج، على نحو لم تبلغه من قبل.

وما كان لذلك الواقع أن يتحقق، لولا أنها تمكنت من توفير عاملين أساسيين، وهما: التحسن النوعي للبرامج، وتوسيع رقعة التغطية للبث الإذاعي، فما هي مسببات ذلك التطور، وما هي علاماته ومؤشراته؟

لقد هيأت عوامل مجتمعة وعديدة، لهذه النقلة الكمية والنوعية، كان في مقدمتها، إنشاء وزارة للإعلام، واختيار كفاءات متميزة لقيادتها، ولإدارة الإذاعة، على وجه الخصوص.

ومن المعروف، أن إنشاء الوزارة في تلك الفترة، قد أملته ظروف داخلية وخارجية عديدة، وشعور بالحاجة إلى جهاز إعلامي قوي، يعزز من ارتباط المواطن بالدولة، في وقت تعددت فيه التقلبات والأحداث

السياسية في المنطقة، ونشطت فيه الحملات الإعلامية المحمومة ضد المملكة، ونفد فيه صبر المسؤولين من نظام إعلامي وإذاعي، ظل قاصراً عن طموحات الدولة، وارتياح المواطن ورضاه.

أنشئت الوزارة في ٤/ ١١/ ١٣٨٢هـ، بعد عدة أشهر من تشكيل وزاري جديد، برئاسة سمو ولي العهد الأمير فيصل، في عهد جلالة الملك سعود، رحمهما الله، والذي أعلن معه عن منهج للإصلاح من عشر نقاط، كان من بينها وعد ضمني بإنشاء التلفزيون.

كان وزير الإعلام الجديد، جميل الحجيلان سفيراً للمملكة في الكويت، لكنه قبل ذلك عيّن، ولفترة قصيرة، مديراً عاماً للإذاعة والصحافة والنشر في ١٣/ ٧/ ١٣٨٠هـ، فتعرّف على طبيعة العمل، واكتسب خبرة فيه، وصار لديه تصور واضح عن كيفية تطويره وإصلاحه، وكان من أبرز أولوياته حل مشكلة التغطية الإذاعية على الموجة المتوسطة، لمنطقة الرياض وبقية مناطق المملكة.

ويمكن بإيجاز، تحديد ملامح هذه الفترة الذهبية القصيرة، فيما يخص تطور الإذاعة، بالأمور الآتية:

أولًا: زيادة مدة البث الإذاعي إلى الضعف، مع تحقيق مزيد من التوازن بين فئات البرامج وأنواعها، وإدخال مادة التعليق السياسي، وإسهام المرأة السعودية في برامج الأسرة والأطفال، ونقل الإذاعة بعض المناسبات حياً على الهواء من داخل المملكة وخارجها.

ثانياً: وفي يوم الجمعة ٧/ ١٢/ ١٣٨١هـ، بدأت إذاعة« صوت الإسلام»، من مكة المكرمة، التي أصبح اسمها بعد عشر سنوات «نداء الإسلام»، أما البرنامج العام، فقد صار يسمى «دار الإذاعة السعودية»، ثم تغير الاسم إلى «إذاعة المملكة العربية السعودية».

ثالثاً: افتتحت إذاعة الرياض قبيل مغرب اليوم الأول من شهر رمضان المبارك عام ١٣٨٤هـ، بكلمة من وزير الإعلام، لتبث برنامجاً عاماً من عدة ساعات يومياً، وكان محمد الشعلان أول من ظهر صوته فيه، وكانت قد أنشئت أول مرسلة في الرياض في نهاية عام ١٣٨٢هـ على موجة قصيرة تقوم بتقوية الإذاعة من جدة، بقوة (٥٠ كيلووات) وافتتحها ولي العهد الأمير فيصل.

رابعاً: وبالإضافة إلى الإذاعة من جدة باللغتين الأردية والإندونيسية، بدأت الإذاعة في ١/ ٧/ ١٣٧٣هـ، برنامجين بالفارسية والسواحيلية، كما بدأت الإذاعة في ٢٨/ ٨/ ١٣٨٤هـ، برنامجاً باللغة الإنجليزية.

خامساً: وبالإضافة إلى المرسلات القديمة في جدة والرياض، افتتح الملك فيصل مرسلات أخرى على المتوسطة في جدة، بتاريخ ١١/ ٨/ ١٣٨٤هـ، وأخرى في ٣٠/ ١٢/ ١٣٨٦هـ، ومرسلات عملاقة على المتوسطة بجوار جبل «خشم العان» بالرياض في ٢٤/ ١١/ ١٣٨٧هـ، كما افتتح ولي العهد الأمير خالد بن عبدالعزيز، مرسلات على المتوسطة في الدمام، في العام نفسه، وأضيف اسم الدمام إلى اسم «إذاعة المملكة العربية السعودية من الرياض».

سادساً: وأخيراً، أقيم في مجال الإستديوهات ثلاثة في إذاعة الرياض، وافتتح الملك فيصل مشروعاً يضم مبنى لوزارة الإعلام وإذاعة جدة، في ٣٠/ ١٢/ ١٣٨٦هـ.

كما رافق هذا التطور الأفقي في المشروعات وعدد الإذاعات، تطور نوعي رأسي، على صعيد البرامج والأخبار ومحتواها، واختيار الكفاءات القيادية والإذاعية والفنية من مختلف مناطق المملكة، للإسهام في تلك

المشروعات وتشغيلها، كما جابهت الإذاعة العديد من حملات التشكيك الخارجية وتصدت لها، واستعانت من أجل ذلك، بالعديد من المفكرين السعوديين.

المرحلة الثالثة: فترة الاستقرار (١٣٨٧هـ - إلى الوقت الحاضر)

لعل تعبير «الاستقرار»، هو أنسب مصطلح يمكن إطلاقه لوصف المرحلة الحاضرة، التي تعيشها الإذاعة السعودية منذ ثلاثة عقود، فالاستقرار لا يعني التوقف عن النمو، لكنه كان نمواً تدريجيا طبيعياً، يخلو من المفاجآت والقفزات، اللافتة للنظر.

بدأت هذه الفترة التي اتسمت بالاستقرار مع ظهور التلفزيون، وبدء انتشاره في مناطق المملكة، واستحواذه على مساحة كبيرة من متابعة المسؤولين والمجتمع، مما وضع الإذاعة في مرتبة ثانية من حيث الاهتمام الشعبي، وهو ما حصل في العديد من المجتمعات، مع فارق واحد، هو أن إذاعات دول أخرى، قد بادرت بالتكيف مع المنافس الجديد، وفكرت بصيغ جديدة تلائم الوضع المستجد، أما الإذاعة السعودية، فقد حافظت على خطها، ولم تهتم بالتكيف مع واقع المنافسة التلفزيونية، إلا في سنوات متأخرة، عندما بدأت بإدخال برامج جماهيرية في ساعات المساء، تناسب شرائح لا تكون في قبضة التلفزيون والقنوات الفضائية، كالمتجولين في سياراتهم.

لم تخل هذه الفترة الطويلة، من نمو في مجالات عديدة، إدارية أو برامجية أو فنية، ولكنها لم تخل أيضاً من التراجع في بعض الأمور، والتوقف عن النمو عند نقطة معينة، في أمور أخرى.

وشأن أي من شؤون الحياة، فلقد اعترى الإذاعة خلال هذه العقود

الثلاثة، حالات من الضعف، وحالات من القوة، وحالات من الثبات.

وللحديث بشيء من التفصيل، عن هذه الفترة، التي عايشها الكثير من حضراتكم، لابد من العودة مرة أخرى إلى حقبة بداية التلفزيون، التي ينسب إليها الكثير مما انتاب الإذاعة تلك الفترة من ركود، فلقد أخذت منافسة التلفزيون للإذاعة ـ بعد افتتاحه في الرياض وجدة عام ١٣٨٥هـ، وفي مكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف عام ١٣٨٧هـ، وفي القصيم عام ١٣٨٨هـ، وفي الدمام عام ١٣٨٩هـ ـ أخذت اتجاهات عديدة:

فلقد استحوذ على كثير من الاهتمام الرسمي والشعبي، الذي تمتعت به الإذاعة فترة لم تتجاوز بضع سنوات، وأسفر ذلك الاهتمام عن منافسة في الاعتمادات والبنود المالية، عند وزارة المالية، وعند وزارة الإعلام نفسها، والأهم من ذلك، أن التلفزيون سحب منها بعض من الكفاءات القيادية والإعلامية والفنية، حتى صار مدير عام الإذاعة نفسه مسؤولاً عن القطاعين معاً، واختير مديرو المحطات التلفزيونية، من بين مسؤولي الإذاعة وكفاءاتها.

وأخرج الراديو من غرف الجلوس والاستقبال، لتحل محله آلة جديدة، وصارت نسبة كبيرة من شرائح المجتمع تترقب ساعات المساء، لتنضم إلى جمهور المشاهدين، بعد أن كانت محسوبة على المستمعين.

لكن المسؤولين في وزارة الإعلام الذين أدركوا خطورة ما يجري في الحلبة من منافسة غير متكافئة، لجأوا عند العام ١٣٩١هـ إلى الفصل بين المتنافسين، وإلى إقامة مديرية عامة مستقلة لكلا القطاعين، واختير خالد غوث مديراً عاماً للإذاعة، ثم تولى عليها بعد ذلك د. صالح بن ناصر، بدر كريّم، د. علي الخضيري، ثم محمد المنصور، واستطاعت أن تعيد

تنظيم صفوفها، وتبدأ رحلة الاستقرار هذه.

وكان من أبرز ما اتسمت به تلك الفترة، أن حظيت الإذاعة بمقر فاخر في مدينة الرياض، تم إنجازه في عام ١٣٩٤هـ، يضم المكاتب وثمانية إستوديوهات، كما افتتحت شرق الرياض في مطلع التسعينيات الهجرية أربع مرسلات ضخمة على الموجة القصيرة، كانت الوزارة قد تعاقدت عليها عام ١٣٨٨هـ، مع شركة ألمانية وأخرى فرنسية، كما بدأت بإنشاء فروع للإذاعة في مختلف مناطق المملكة.

وبالإضافة إلى إذاعتي البرنامج العام من الرياض، والبرنامج الثاني من جدة، استقرت الإذاعة السعودية، على تقديم إذاعة القرآن الكريم من الرياض، وإذاعة نداء الإسلام من مكة المكرمة، وإذاعتين بالإنجليزية والفرنسية من الرياض، وإذاعات موجهة بعشر من اللغات، تبث من جدة بالأردية، والإندونيسية، والفارسية، والتركية، والبنغالية، والسواحيلية، والصومالية، والتركستانية، والبمبارية، والماليزية.

وهناك نقطة في غاية الأهمية، والحاجة إلى الإيضاح، وهي المتعلقة بواقع التغطية الإذاعية الشاملة، لمناطق المملكة.

إذ إن نسبة كبيرة من المواطنين يشعرون أن الإذاعة، لم توفق في تحقيق تغطية فاعلة، لمختلف أرجاء المملكة، وطرقها السريعة بين المدن، ومناطقها النائية، وأن أجهزة الراديو لا تتمكن نهاراً من التقاط صوت الإذاعة، بمجرد الخروج من المدن الرئيسية، وأن المستمعين خارج المملكة، وبخاصة في أوروبا وأمريكا وشرقي آسيا، لا يتمكنون من سماع الإذاعة السعودية، سماعاً مريحاً على الموجات القصيرة ليلاً ونهاراً.

والواقع، أن جزءاً كبيراً مما يقال في هذا الشأن صحيح، إلا أن بالإمكان

في الوقت الحاضر، مع تقدم وسائل الاتصالات الفضائية، التغلب على هذه الشكوى.

ولإيضاح أسباب هذا التذمر، لابد من الإشارة إلى أن النظريات المعمول بها قبل عشرين عاماً أو أكثر، كانت تفترض أن الوسيلة الوحيدة لتغطية بلد ـ قارة، واسع الأرجاء مثل المملكة، هو إيجاد مرسلات قوية على الموجات المتوسطة لتغطية البلاد ليلاً، وإيجاد مرسلات مركزية ضخمة على الموجة القصيرة لتغطية البلاد ليلاً ونهاراً، وأنه يمكن وضع موجات متوسطة وقصيرة مشابهة في الأطراف للوصول إلى منطقة الشرق الأوسط نهاراً، وإلى ما هو أبعدمنه ليلاً أو نهاراً.

لكن الذي حصل فيما بعد، أن نمط استخدام الموجات القصيرة تغير، وأصبحت صناعة أجهزة الراديو المنقولة، أو المركّبة في السيارات، تركز على المتوسطة و «الإف إم»، وصار الناس لا يتجهون لاستخدام الموجات القصيرة، حتى في حال توافرها.

فاضطر الفنيون في الإذاعة، منذ حوالي عشرين عاماً تقريباً، إلى زرع مدن المملكة وتجمعاتها السكنية، بالعشرات من المحطات الصغيرة، لحل مشكلة التغطية المحلية نهاراً على الموجات المتوسطة أو موجات «الإف إم»، المتداولة في أيدي المواطنين والمقيمين، أو في سياراتهم.

ووفق آخر المعلومات، يوجد في الوقت الحاضر، في أنحاء متفرقة من المملكة، ثلاثون محطة إرسال للبث على الموجات المتوسطة والقصيرة، وتتراوح طاقة هذه المحطات ما بين خمسة كيلو وات إلى ألفي كيلو وات.

كما يوجد حالياً، في أنحاء متفرقة في المملكة، أكثر من خمس وعشرين محطة صغيرة محلية على موجة «الإف إم»، وقد استطاعت الإذاعة بهذه

المحطات، أن تغطي المملكة وما جاورها على المتوسطة والقصيرة نهاراً.

كما استطاعت أن تغطي مناطق أبعد من ذلك، مثل باكستان وإيران وأفغانستان وتركيا والمغرب العربي على المتوسطة ليلاً، أو على القصيرة ليلاً ونهاراً، وأن تصل إلى أوروبا بشكل معقول على القصيرة ليلاً ونهاراً، ولكنها في الليل تكون أفضل.

مع ذلك بقيت مشكلتان لم تحلا حتى الآن:

الأولى: عدم قدرة معظم مشروعات الموجات القصيرة على تحقيق أهدافها، في الوصول إلى مناطق بعيدة في العالم بشكل جيد، نهاراً وليلاً، مما نتج عنه ضعف استقبال الإذاعة في أوروبا وأمريكا.

وقد أخذت هذه المشكلة طريقها إلى الحل عبر ما يسمى «الراديو الرقمي» الذي بدأ انتشاره عالمياً، باستخدام الأقمار الصناعية، أو ببث الصوت الإذاعي مرافقاً لقنوات التلفزيون عبر القارات بالقمر الصناعي، مما سيقلل الاعتماد مستقبلاً، على المرسلات الإذاعية التقليدية.

الثانية: عدم اكتمال تعميم محطات «الإف إم» والمحطات الصغيرة على المتوسطة المحلية في بقية بلدان المملكة وتجمعاتها السكانية وطرقاتها، مما نجم عنه عدم تمكن المسافرين، من التقاط البث الإذاعي، بمجرد خروجهم من المدن الرئيسية.

ولحل هذه المشكلة، لابد من الاستمرار في برنامج إقامة محطات «الإف إم» المحلية أو المتوسطة المحلية، لتحقيق تغطية نهارية أفضل، لأماكن تواجد المواطنين والمقيمين في المدن والقرى والأرياف والطرق الرئيسية، فهي الوسيلة الأمثل فنياً.

***

نظرة أخيرة وشاملة:

إن مما يميز الإذاعة عبر تلك العقود، أن لها جهوداً واضحة في محاولة البقاء وإثبات الوجود، في خضم المنافسة الشديدة من كل اتجاه، لكن تلك الجهود، ينقصها جودة التخطيط والأداء والاحتراف، مع البقاء ضمن تقاليد مهنية لم تحاول تطويرها، أو الأخذ بأفضل منها من المدارس الإذاعية الأحدث، المناسبة لظروفها وأوضاعها، مع أن لديها من الإمكانات والقدرات المختزنة، ما يمكن معها تحقيق قدر كبير من التفوق والمنافسة، لو وجهت تلك الطاقات توجيهاً مدروساً.

ويأتي في مقدمة المشكلات التي تواجهها الإذاعة، تلك المرتبطة بالتنظيم والتبعية الإدارية داخل وزارة الإعلام، فهي مديرية من مديرياتها منذ إنشاء الوزارة، تتبادل المنافع والبنود والاعتمادات المالية مع غيرها من أجهزة الوزارة، فالإذاعة ترتبط إدارياً بأحد وكيلي وزارة الإعلام، بينما ترتبط شؤونها المالية والإدارية والهندسية بجهة أخرى داخل الوزارة.

ولقد تسبب ذلك، في ضياع الهوية الإدارية للإذاعة، وعطّل إمكانية منحها شيئاً من المرونة والاستقلالية بكل شؤونها أو معظمها، وإعطائها ميزانية مستقلة داخل الوزارة، كما أدى إنشاء إذاعة عامة أخرى في المملكة وعدد من الإذاعات المتماثلة، إلى التكرار والازدواجية، وضياع شخصية بعض الإذاعات لوجود مماثل لها.

إن من شأن هذه الصور من التعدد أن تبعثر الجهود، وتضيع الأموال والأوقات، دونما مسوغ يذكر، ودونما هدف، بعد أن تم تقنياً ربط البلاد بشبكة متطورة من الاتصالات، التي تستطيع إيصال أي برنامج إلى مستمعيه في الداخل والخارج.

وعلى مر العقود المتتالية، فقدت الإذاعة ـ لأسباب مختلفة ـ العديد من

قيادييها وعناصرها ذوي الموهبة ولم تستطع تعويضهم بكفاءات أفضل أو مماثلة، فكان أن دفعت الإذاعة ثمن ذلك تدريجياً، قيمة نوعية وكيفية بالمقام الأول، وكان مجيء التلفزيون عاملاً آخر في منافسة الإذاعة على الكفاءات المتوافرة، حتى أنهما لا يزالان يتقاسمان المنافع في بعض الكفاءات.

وفي عقود لاحقة، تراجعت بعض برامج الابتعاث والتدريب واعتماد الوظائف، فصارت الإذاعة تعمل داخل دائرة محدودة من التجديد والابتكار، نتيجة نقص الكفاءات، عددياً وكيفياً.

ومن أبرز أوجه الضعف في الإذاعة السعودية، التي لم تتطور تطوراً يتواكب مع النهضة الثقافية والصحفية في المملكة، هي الأخبار وبرامجها، فقد ظلت الأخبار في الإذاعة في مكانها منذ عقود، في أسلوب تعاملها مع الخبر، إعداداً وصياغة وتقديماً وتحليلاً، ولم تعط الأخبار ما تستحقه من فورية وسرعة، وبقيت إدارات الأخبار تقليدية الأداء والعمل، ويتضح ذلك في تأخر إذاعة الأخبار الطارئة، وفي عدم ملاحقة الأخبار الساخنة وتغطيتها في مواقع الأحداث.

وكان يؤمل أن يساعد إنشاء وكالة الأنباء السعودية، في جلب الخبر المحلي وتوسيعه، إلا أنها أصبحت تشكل حاجزاً بيروقراطياً، أمام الجهود الذاتية للإذاعة في الاجتهاد والبحث عن الخبر، حيث كُرِّس دور الوكالة، بوصفها المصدر الرئيسي المفترض والمعتمد للأخبار الرسمية، فصارت الإذاعة والتلفزيون، تتوقفان عن نشر أي أخبار رسمية، لا تكون الوكالة مصدرها.

لقد ظلت الإذاعات في العالم، تحافظ على حد أدنى من البقاء والاستمرار، بعد انتشار التلفزيون والبث الفضائي العالمي، فظهرت أنماط وصيغ من

الإذاعات هدفها المنافسة، مستفيدة من مزايا انخفاض تكاليف الإنتاج الإذاعي وسهولة تطويعه وبساطة إقامة الإذاعة داخل المدن، وسعة الطيف الكهرومغناطيسي لعدد أكبر من الإذاعات على الموجات المتوسطة، و «الإف إم» بخاصة، حتى صار من الممكن إقامة إذاعات متكاملة داخل حيز مكاني محدود، كالشقق السكنية، ووضع المرسلات الصغيرة على السطوح لتغطية مدن بأكملها، فأصبح المقياس الرئيسي للنجاح هو التفوق المهني في الأداء والعرض، وفورية نقل الأخبار، سعياً لكسب أكبر قدر من المستمعين في المنطقة والمدينة الواحدة.

فالعبرة إذن، لم تعد بالمنشآت وعدد الإستوديوهات وكثرة الموظفين، بقدر ما أصبحت بحسن استخدام الموارد، والوقت، وكفاءة العنصر البشري، والحس الإعلامي والصحفي والمهارة المهنية والتخصص الاحترافي، التي جعلت الإذاعات، على بساطة تقنيتها ورخص تكلفتها، لا تقل، من حيث حاجتها إلى الابتكار، عما يحتاجه التلفزيون من إبداع خلاق.

والملاحظ مؤخراً، أن الإذاعة السعودية، أخذت تتنبه إلى هذه الحقيقة، ساعيةً عبر برامج معينة، إلى اتباع بعض الأساليب الحديثة، ولكنها مازالت بحاجة إلى مزيد من المهنية في الأداء والعرض والعمق في المضمون، وإلى تخطيط أفضل، يضع في الاعتبار تكلفة الإنتاج وتحسين استخدام المرافق واستغلالها، ولن يتأتى ذلك إلا برفع مستوى الكفاءات وصقلها وتدريبها، واختيار العناصر البشرية المبدعة، واستثمارها الاستثمار الأفضل.

وبعد:

قد لا يكون من اليسير تحقيق كل هذه الأفكار التطويرية أو معظمها، في ظل تنظيمها الحالي، ما لم تمنح الإذاعة قدراً أكبر من المرونة الإدارية

والمالية، عن طريق تحويلها إلى مؤسسة حكومية عامة، أو هيئة حكومية مستقلة، تدار بمجلس إدارة يرأسه وزير الإعلام، أو أن تكتفي الدولة بإدارة الحد الضروري الأدنى من الإذاعات، بالإبقاء على إذاعة رسمية واحدة، مع السماح بمبدأ قيام إذاعات محلية في المناطق الرئيسية تدار بطرق استثمارية تخفف الأعباء المالية على الميزانية العامة، وتراعي حساب التكلفة.

وقد يكون من شأن إدخال الإعلان التجاري في أحيان كثيرة، أن يساعد على تحسين الأداء، وتخفيف التكلفة وزيادة الواردات.

إن مسألة الدعوة إلى إنشاء مؤسسة حكومية عامة، لإدارة الإذاعة، أو تحويل بعض العمليات الإذاعية إلى القطاع الأهلي لن يلغي التقاليد المرعية، في استمرار الإشراف الرسمي على وسائل الإعلام، لو أرادت الدولة الإبقاء على ذلك.

الإعـــلام
في عهد الملك عبدالعزيز(*)
١٣١٩-١٣٧٣هـ (١٩٠٢-١٩٥٣م)

مقـــدمـة:

عندما اختار هذا المؤتمر، تاريخ استعادة الرياض في عام ١٣١٩هـ (١٩٠٢م)، بداية لدراساته التاريخية والسياسية، على أساس أن المناسبة تمثل الخطوة الأولى، لمسيرة توحيد المملكة واستقرارها، فإن هذا التاريخ - الذي صادف مطلع القرن الميلادي العشرين - يعني بالنسبة لموضوع هذا البحث أموراً أخرى مهمة، تمثل الإرهاصات الأولى لنشأة الإعلام في المملكة.

ففي تلك الفترة، أي منذ مائة عام، بدأ غرب شبه الجزيرة العربية وشرقها يشهدان البدايات الأولى للتعليم، متمثلاً في المدارس التي أنشأتها الحكومة التركية أو المحسنون، في مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة والأحساء، بدءاً بالرشدية (التركية) والصولتية والفلاح والفخرية.

وفي تلك الفترة، ظهرت المطابع في الحجاز، بدءاً بمطبعة الولاية - التي جلبت إلى مكة المكرمة عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٣م)، وظلت وحيدة فيها مدة ربع قرن - إلى أن ظهرت مطابع بدائية أخرى في المدينة المنورة وجدة في عام ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م).

وفي تلك الفترة، بدأت طباعة الكتب في الحجاز، حيث ذكر الدكتور

(*) بحث مقدم لمؤتمر «المملكة العربية السعودية في مائة عام» بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٤١٩هـ الموافق (٢٥/ ١/ ١٩٩٩م)، ونشر في جريدة الجزيرة، العدد ٩٦١٦ في ٩/ ١٠/ ١٤١٩هـ (٢٦/ ١/ ١٩٩٩م).

محمد الشامخ في كتابه «الصحافة في الحجاز»، أن تلك المطبعة أنتجت ـ في أربع سنوات ـ خمسة وأربعين كتاباً بالعربية والملاوية، من النتاج الفكري لعلماء الحرم الشريف.

وفي تلك الفترة كذلك، ظهرت أول مطبوعة رسمية في مكة المكرمة، وهي التقرير الدوري للولاية الحجازية، الذي أصدرت مطبعة الولاية عدده الأول عام ١٣٠١هـ (١٨٨٤م)، وصدرت منه خمسة أعداد في فترات متقاربة، حتى عام ١٣٠٩هـ.

ثم شهدت تلك الفترة، البدايات الأولى للحركة الصحفية في الحجاز، عندما صدرت صحيفة «حجاز» الرسمية، في عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)، في أربع صفحات بالعربية والتركية.

وأسست الحكومة التركية في حدود عام ١٣١٨هـ (١٩٠١م)، أول نواة للاتصالات السلكية واللاسلكية، بين المدينة المنورة وإستانبول، لخدمة الخط الحديدي الحجازي، الذي بدأ تشغيله عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م).

ومع أن جل تلك البدايات، كانت متواضعة، إلا أن الدارس لتاريخ الإعلام في المملكة لابد أن ينطلق منها، فهي المقدمات، التي مهّدت لانطلاق أول صحيفة سعودية في عهد الملك عبدالعزيز، وهي «أم القرى»، التي صدر أول أعدادها في مكة المكرمة، يوم ١٥ جمادى الأولى عام ١٣٤٣هـ (١٢/ ١٢/ ١٩٢٤م)، أي بعد أسبوع من دخوله مكة المكرمة.

ومن هذا المنطلق، فإن الإطار الزمني لهذه الدراسة هو أربعة وخمسون عاماً هجرياً، ينتهي بوفاة الملك عبدالعزيز، رحمه الله، في ٣ ربيع الأول عام ١٣٧٣هـ (٩/ ١١/ ١٩٥٣م).

ولقد جرت العادة في مثل هذه الدراسة، أن يستهل الباحث بحثه

بخلفيات تاريخية، عن الظروف الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئة المحيطة بالفترة التي يتحدث عنها، والمجتمع الذي تقع فيه الأحداث، والمجال الذي ينحصر فيه موضوعه، لكن هذا البحث يختصر تلك المقدمة، لأنه يُلقى أمام مجمع ملم بهذه الخلفية، وفي محفل يخصص أبحاثه لهذه الغاية.

وباستثناء بحث مماثل في العنوان، قدمه حسن عبدالحي قزاز إلى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز، الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عام ١٤٠٦هـ، فإن هذا الموضوع ـ بإطاره الزمني ومفرداته ـ هو أول بحث من نوعه، ولعله يفتح الباب لأبحاث مماثلة، تزيده ثراءً وعمقاً، إذ إن كل عنصر من عناصره، يمكن أن يكون بحثاً منفرداً بذاته، كما يرجى أن تسفر جهود التوثيق الشاملة التي رافقت الذكرى المئوية، عن اكتشاف المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع.

يهدف البحث إذاً، إلى تحديد الوسائل الاتصالية أو الإعلامية التي وظفت في عهد الملك عبدالعزيز، سواء كانت شخصية أو جماعية، أو على نحو بعث الرسائل والمندوبين، وهو ـ أي البحث ـ محاولة لتوثيق هذه الوسائل المستخدمة في تلك الفترة ووصفها وتحليل ظروفها.

وجاءت مفردات البحث محصورة في هذه المقدمة، وسبعة محاور رئيسية هي:

أولاً : نظرة الملك عبدالعزيز إلى الإعلام.

ثانياً : اللاسلكي والهاتف في بداية عهد الملك عبدالعزيز.

ثالثاً : مراقبة المطبوعات.

رابعاً : الطباعة والصحافة.

خامساً : الإذاعة السعودية .

سادساً : الملك عبدالعزيز والإعلام الخارجي .

سابعاً : الخطاب الإعلامي في مراسلات الملك عبدالعزيز .

أولاً: نظرة الملك عبدالعزيز إلى الإعلام:

لا يجد المتتبع لما كتب عن الملك عبدالعزيز، ما يشير إلى أنه كان يأبه بالأضواء، أو أنه كان يهتم بما تنشره عن شخصه وسائل الإعلام الخارجية، مدحاً كان ذلك أو ضده، لكن المؤكد أن مستشاريه وسفراءه ورجال ديوانه كانوا يطلعونه عليه، فلقد كان يحيط بكل صغيرة وكبيرة تتعلق بدولته الجديدة، وكان يهتم بمختلف الأحداث الإقليمية والعالمية التي تدور حوله، وكان يشعر أنه جزء من هذا العالم، فيقيم حساباته، ويحدد موقعه، في ضوء تلك التطورات .

أما في الداخل، فكان حاكماً واقعياً عملياً، رأى في الاتصال المباشر بالناس ـ دون حواجز ـ أمثل أسلوب لمعرفة أحوال شعبه، فاختط لنفسه منهجاً يقوم على الالتقاء اليومي بمن يرغبون في لقائه أو زيارته، وجعل من سياسة الباب المفتوح تقليداً يسير عليه خلفاؤه إلى اليوم، فكان ذلك النوع من الاتصال أول وسيلة إعلامية فاعلة اعتمد عليها لنقل أفكاره، والتعريف بأهدافه وتصوراته .

ووجد في الترحال والانتقال داخل بلده، أفضل طريقة للوقوف على أوضاع أرجائه الواسعة والنفاذ إلى قلوب الناس، فهو لم يكسب اقتناع شعبه به ومحبته وولاءه، من خلال توظيف وسائل الإعلام، ولم يسمح يوماً بأن تكون الصحافة ثم الإذاعة وسيلة الوصول الأولى والرئيسية إليهم، ولم يعهد عنه حرصٌ على إجراء المقابلات الصحفية الداخلية أو

الخارجية، أو على توزيع كتاب إعلامي يحمل تمجيداً لشخصه، مع أنه لا شيء يضير الملك عبدالعزيز لو فعله، لكون ذلك إحدى وظائف وسائل الإعلام في المجتمع، بل إنه ـ وقد ظهرت الإذاعة في العالم العربي ـ لم يسارع إلى تأسيسها للاستفادة منها في هذا التوجه، وعندما وافق على إنشائها ـ قبل خمسة أعوام من وفاته ـ لم يحرص على استغلالها بنفسه، فأوكل أمر افتتاحها وحضور مناسباتها إلى ابنيه سعود وفيصل، وأوصى باستخدامها ـ بموضوعية ـ في أغراض الدعوة والتثقيف والإرشاد وخدمة الحج والحجاج.

لم تصدر تلك المواقف، عن تجاهل أو تعال أو عدم علم بأهمية وسائل الإعلام، التي عرفها ورأى اعتماد غيره من الزعماء المجاورين له عليها، لكن قناعاته، وتربيته، وفلسفته، وطبيعته الشخصية، وطريقته، جعلته يرسم لنفسه خطاً إعلامياً مختلفاً عن كل ما اختطه غيره من الزعماء الذين سبقوه أو عاصروه.

إن طريقة عبدالعزيز، ونظرته إلى الإعلام، مدرسة متميزة المعالم والملامح، ما زالت تستعاد وتتبع إلى اليوم، والمرجو أن يلتفت الباحثون إلى استكشاف أعماقها وأبعادها، بقدر يوازي ما يعملونه من التنقيب لاكتشاف مواهبه القيادية الأخرى.

لقد صدر نظامان للمطبوعات في عهده، أحدهما عام ١٣٤٧هـ (١٩٢٩م)، والثاني عام ١٣٥٨هـ (١٩٤٠م)، ولا يجد الباحث فيهما ما يشير إلى توجهات فكرية أو سياسية لتمجيد الحاكم، أو استثمار الصحافة والمطبوعات، للثناء على إنجازات الحكومة.

وصدر في عهده ـ رحمه الله ـ مرسوم بتأسيس الإذاعة، فجاء ـ في البلاغة والإيجاز ـ نموذجاً لفكره وأسلوبه في صياغة التوجيهات، فالمرسوم يعبر

عن منهج الملك عبدالعزيز ونظرته إلى استخدامات الإعلام بشكل عام، فهو يؤكد على تسخيره في خدمة العقيدة والثقافة الإسلامية، ويركز على مراعاة الواقع والدقة والموضوعية في التعامل مع الأخبار الداخلية والخارجية، وتلافي المديح غير المبرر مع ملاحظة التقاليد فيما جرت العادة على السكوت عنه أو نشره، كما يشدد على تدريب العاملين وتمرينهم.

إن وقفة متأملة، لتحليل الملامح التي يتسم بها منهج الإعلام السعودي ويسير عليها اليوم، تلحظ أنه يلتزم بتقاليد، تستمد جذورها وأساساتها من التطبيقات التي أخذ بها الملك عبدالعزيز، والقواعد التي رسمها في التعامل أثناء حياته مع الإعلام، بما يعبر أصلاً عن قيم المجتمع وينسجم مع تقاليده وسمْته وطبائعه.

فتجنب التعريض بالآخرين، والبعد عن المهاترات والإثارة، والتزام الاحتشام، وعدم التسرع في النشر عن الأحداث ـ حتى يتم التأكد من حدوثها وتفاصيلها ـ والتفريق، من حيث قابلية النشر، بين أنواع الأخبار، ونحو ذلك من السمات الإعلامية اليوم، هي بالتحديد، بعض من صفات الملك عبدالعزيز وتعليماته وطريقته.

وقد تطرق عدد من الباحثين والمفكرين والمؤرخين الأجانب بالذات، إلى تحليل فلسفة الملك عبدالعزيز في الحكم، وتثمين نظرته لاستخدام وسائل الإعلام، وأوضحوا أنه لم يكن يفكر في الإعلام وسيلة رئيسية لكسب ولاء شعبه، فلقد كان اعتماد الملك عبدالعزيز ـ ومنذ بداية حكمه ـ على تطبيقاته العلمية، وعلى اتصالاته المباشرة بالناس، والتي كانت أبلغ لديه، مما يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام لدعم حكمه.

ومع ذلك، فقد كان الملك عبدالعزيز ـ بسجيته، وطبعه، وتأثيره، وبساطته، وقدرته على الإقناع، وأسلوبه الحواري، واتصاله الوثيق

بشعبه، وما يرافق نشاطه من أحاديث أو شعر أو عرضات شعبية أو خطب أو كلمات يتناقلها الرواة والناس ـ رجل إعلام من طراز عملي تلقائي، ساعدته في ذلك ثقته بنفسه، وسلامة نهجه، وكونه مثالاً في عدالته، وقدوة في تصرفاته، وكان لاجتماع كل هذه الصفات في شخصيته وتكوينه، تأثير كبير في تكريس زعامته وتأكيد هيبته، وقبول حكمه، إذ عملت صفاته تلك مجتمعة بمثابة وسائل إعلام تقليدية ـ مباشرة أو غير مباشرة ـ لصالح سياسته وأهدافه، وبناء رأي عام مستنير.

لقد استطاع أن يوظف ـ بتلقائية ـ كل مواهبه، في سبيل تحقيق طموحاته في صنع دولة، ونشر عقيدة صافية، وتوحيد أمة، وصياغة منهج، وتحديث مجتمع، فانبهر به من عرفه وشاهد قدراته الذهنية، وتأثر به من التقى به، وتعاون معه من استعان به.

وبحس تنظيمي غير مقلّد، استطاع أن يكوّن هيئة استشارية ـ داخل ديوانه ـ من كبار أفراد أسرته ورجاله وخبرات عربية وأجنبية، يلتقي بهم ويتشاور معهم، ويصطفي أفكارهم ثم يصدع برأيه المستقل، أو المستخلص مما قدموه، وكان ديوانه خير عون له في حفظ أعماله وصياغة قاعدة معلومات، ومركز وثائق يعد المرجع الأول لتدوين تاريخ دولة الملك عبدالعزيز، وهو أبسط ما يتطلبه كل من لديه حاسة إعلامية فذة.

إن من الصعب مقارنة السمات الشخصية للملك عبدالعزيز بالتطبيقات الإعلامية الحديثة، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن جل ممارساته الاتصالية إنما تندرج في إطار الاتصال الشخصي أو الجمعي، وهو يختلف عن العمل الإعلامي ذي النمط الجماهيري، الذي لم يكن منتشراً آنذاك.

***

ثانياً: اللاسلكي والهاتف في بداية عهد الملك عبدالعزيز:

قد لا ينطبق على البرقية والهاتف، التعريف المتعارف عليه لوسائل الإعلام، وبخاصة عندما تتوافر وسائل إعلام جماهيرية، إذ من المعروف أن المبرقة والهاتف هما وسيلتا اتصال بين نقطة وأخرى، لغرض نقل معلومات لاتكون ـ في الغالب ـ قابلة للتداول، لكن الاتصال السلكي واللاسلكي، قام بدور إعلامي مهم ومحدد في بداية قيام الدولة، وذلك من خلال النقل الفوري للرسائل والأوامر والبيانات والتعليمات، حيث لم تتوافر وسائل إعلام جماهيرية بديلة.

لا يهدف هذا البحث إلى تشخيص المعارضة المفتعلة أو الحقيقية التي ـ شأن كل الظواهر الجديدة في حياة الناس ـ واجهت الدولة عند جلب وسائل النقل أو الاتصال أو غيرها إلى قلب هذه الجزيرة، والحزم الذي اتسم به موقف الملك عبدالعزيز ـ مدة تزيد على عشر سنوات ـ لإدخال وسائل المدنية الحديثة، فكتب التاريخ ـ ومنها مؤلفات فيلبي وحافظ وهبة وخير الدين الزركلي وعبدالعزيز التويجري ـ تزخر بتوثيق ذلك، لكن المهم هنا ـ وبإيجاز ـ هو الإشارة إلى الوظيفة الإعلامية التي قامت بها وسائل اللاسلكي والهاتف في عهد الملك عبدالعزيز، وكيف ساعدت في قيام وسائل الإعلام التي ظهرت بعدها.

أما بالنسبة لبداية استخدام اللاسلكي، فيستفاد من المصادر الرسمية، ومن كتابات فيلبي ولورنس وحافظ وهبه والزركلي ومحمد المانع، وما تضمنته صحيفتا «أم القرى» و «صوت الحجاز»، مما فصّله د. علي النجعي في كتابه «القوة الثالثة ١٤١٧هـ»، أن البلاد السعودية كانت خالية من كل أنواع الاتصالات، السلكية أو اللاسلكية، حتى تاريخ دخول منطقة الحجاز في الحكم السعودي عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م)، وأن الملك عبدالعزيز

قد نجح في إدخال هذه الوسائط، لأول مرة في قلب الجزيرة العربية، لأنه وجد فيها الوسيلة المثلى لاختصار الوقت والمسافات، وإخراج البلاد من عزلتها الجغرافية، وتوفير الحماية لأطرافها، فلقد كان الانتقال من غرب البلاد إلى شرقها يحتاج إلى أسابيع، فضلاً عن المخاطر الأمنية المصاحبة له، ولذلك فإن انضمام الحجاز كان البداية لدخول وسائل الاتصالات والنقل الحديثة إلى البلاد كلها.

ثم أورد د. النجعي ما ذكره لورنس في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة»، من أن الحكومة التركية كانت قد خلّفت محطتين لاسلكيتين في المدينة المنورة وجدة، وخطاً هاتفياً موازياً للخط الحديدي الحجازي، وخطاً ثانياً يربط مكة المكرمة وجدة، وعندما استقل الأشراف بحكم منطقة مكة المكرمة مدة ثماني سنوات، قاموا بمدخط هاتفي إلى الطائف، حتى بلغ عدد مراكز الاتصالات ثمانية.

كما ذكرت صحيفة صوت الحجاز في عددها (٢١) في عام ١٣٥١هـ، (١٩٣٢م)، وهو العام الذي تم فيه إعلان توحيد المملكة، أن تلك المحطات قد زيدت عشرين مركزاً إضافياً من شركة ماركوني، بعضها ثابت وبعضها متنقل، شملت أنحاء المملكة، ثم بعد ذلك أرسلت بعثة سعودية للتدريب على أعمال الاتصالات في لندن، وأنشئت في عامي ١٣٥٦هـ و ١٣٥٧هـ أربع مدارس للاسلكي والهاتف في المملكة.

وفي نهاية حكم الملك عبدالعزيز، كانت محطات اللاسلكي تعم مائة وخمساً وعشرين مدينة وقرية.

وتشير الوثائق البريطانية والأمريكية لعام ١٣٥٤هـ (١٩٢٦م)، إلى وجود سلك ـ كيبل ـ الاتصالات البحري بين جدة وبورتسودان، وإلى وجود محطة إرسال لاسلكية رديفة له، وبعد ذلك بسنوات أقامت الحكومتان

السعودية والأمريكية محطة إرسال مباشرة بين الظهران وأمريكا.

ولاشك، أن شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، كانت، في غياب الإذاعة المحلية، خير سند ـ بعد توفيق الله ـ لجهود الملك عبدالعزيز في تثبيت دعائم الوحدة، لفعاليتها في إيصال المعلومات وجلبها ونقلها، مما يعد من أساسيات العمل الإعلامي والسياسي والأمني، كما مهدت تلك الشبكة لقيام الإذاعة والصحافة وخدمتها فنياً وإعلامياً فيما بعد، حيث لا يمكن تصور إقامة إذاعة قبل إنشاء شبكة اتصالات جيدة.

لم يكن اللاسلكي أو الهاتف، بلاشك، في مستوى المقدرة الإعلامية للإذاعة، وفي نفاذها، لكنهما كانتا وسيلتين مرحليتين مهمتين، لربط البلاد وتوطيد أمنها وتعزيز وحدتها، والوصول في تلك الفترة إلى مناطق لا تغطيها الإذاعة السعودية، التي لم تفتح أصلاً إلا بعد ربع قرن من استخدام اللاسلكي، ولذلك فقد سخر الملك عبدالعزيز تلك الوسائل أحسن تسخير، وجعلها جزءاً مكملاً لديوانه، وتنقلاته، تعمل على مدار الساعة في حركة دائبة، مما ينبغي معه الإشادة بموقف المؤسس الراحل وحكمته وحزمه وبعد نظره، في الإصرار على الاستعانة بها، منذ أن أصبح في مقدوره الحصول عليها بعد دخول مكة المكرمة مباشرة.

ثالثاً: مراقبة المطبوعات:

صدرت أول وثيقة تشير إلى إنشاء جهاز حكومي للتعامل مع المطبوعات الداخلية والخارجية ومراقبتها، من الديون السلطاني بتوقيع عبدالعزيز، ملك الحجاز وسلطان نجد في ٢٨ محرم ١٣٤٥هـ (٦/ ٨/ ١٩٢٦م)، أي بعد عدة أشهر من دخول جدة في الحكم السعودي، وتنص على الآتي، (تنشر هنا لأول مرة):

«من عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل، إلى نائبنا ولدنا فيصل حفظه الله.

أما بعد:

فقد أمرنا بتشكيل إدارة للمطبوعات والمخابرات، يديرها يوسف ياسين، ويعاونه فيها عبدالعزيز العتيقي، وأن يكون المدير مرتبطاً بنا فيما يتعلق بالمخابرات الخارجية، ويكون مرتبطاً بكم فيما يتعلق بالمخابرات الداخلية، وأن يدير أموره وأعماله وفق التعليمات التي قد حررناها له، كذلك ينبغي إبلاغ رؤساء الدوائر والمجالس، أن يرسلوا لإدارة المطبوعات والمخابرات جميع ما يصدرونه من قرارات ذات بال، وما يأتونه من إجراءات ذات أهمية، وما يقع معهم من الأنباء والحوادث ذات الشأن، وإدارة المطبوعات والمخابرات تنسق هذه الأخبار لنشر ما يهم نشره منها.

وإني أسأل الله التوفيق لنا ولهما» انتهى.

وكان يوسف ياسين، يجمع في ذلك الوقت بين العمل في الديوان الملكي، والإشراف على جريدة أم القرى.

وفي أواخر عام ١٣٤٧هـ صدر أول نظام للمطابع والمطبوعات، فصارت هذه الإدارة تسمى قلم المطبوعات، وأصبحت مرجعاً لتطبيق النظام، وطلب من النائب العام في مكة المكرمة إصدار التعليمات التنفيذية له، وتكونت بموجب النظام لجان لمراقبة المطبوعات، ترجع في تقاريرها إلى النائب العام، وأوضح النظام المذكور طريقة تشكيل اللجان الفرعية في المناطق (الملحقات)، وكانت اللجنة الرئيسية في مكة المكرمة (العاصمة) تتكون من مندوبين من النيابة العامة، وقلم المطبوعات، ورئاسة القضاء، ومديرية المعارف، وتجتمع بانتظام.

ثم أصبحت هذه الإدارة جزءاً من مديرية الخارجية، وكان أحمد القباني سكرتيراً لها، ثم صدر أمر من الملك عبدالعزيز بتاريخ ١٥ رجب ١٣٤٩هـ بنقله إلى وكالة المالية وتعيين توفيق حمزة سكرتيراً بديلاً للإدارة.

وعندما تأسست وزارة الخارجية، في أواخر رجب عام ١٣٤٩هـ، صارت هذه الإدارة «قلم» المطبوعات جزءاً من الوزارة مدة تزيد على ربع قرن، واستمرت جهة معتمدة لنشر البلاغات الرسمية الصادرة عن أجهزة الدولة، كما أشار إلى ذلك أمر الملك عبدالعزيز، وأوامر النيابة العامة، وتعميمات وزارة الخارجية فيما بعد، والتوجيهات المبلّغة لجريدة «أم القرى»، فنشر في صحف الداخل والخارج العديد من البلاغات الصادرة عن هذه الإدارة، آخذة في الغالب شكل التوضيح والردود، وبالتالي فإن هذه الدائرة تعد أساس ما يطلق عليه الآن: الإعلام الداخلي والخارجي.

وخلال هذه الفترة، صدر في عام ١٣٥٨هـ نظام آخر للمطابع والمطبوعات، صار فيه قلم المطبوعات بمديرية الخارجية، هو المرجع في تطبيقه، وقد ظل الوضع على هذا النحو طيلة عهد الملك عبدالعزيز، إلى أن صدر في أوائل عهد الملك سعود مرسوم ملكي، يقضي بدمج قلم المطبوعات ومديرية الإذاعة في مديرية جديدة، للإذاعة والصحافة والنشر مرتبطة برئيس مجلس الوزراء، وأصبحت تلك المديرية نواة لوزارة الإعلام فيما بعد.

على أنه لابد من الإشارة، إلى أن الديوان الملكي، قد استحدث منذ منتصف الخمسينيات الهجرية شعبة للصحافة والإذاعة والأنباء، كانت تقوم برصد الأخبار المسموعة والمطبوعة والعرض عنها، وما زالت الإدارة قائمة إلى اليوم.

***

رابعاً: الصحافة والطباعة:

أشارت مقدمة هذا البحث، إلى أن أول مطبعة تأسست في الحجاز، كانت قد جلبت في عام ١٣٠٠هـ (١٨٨٣م)، وقد طبعت فيها بعض الكتب، لكنها لم تستخدم لطباعة الصحف إلاّ بعد ربع قرن، كما طبع فيها التقرير الدوري الرسمي لولاية الحجاز، الذي صدر منه خمسة أجزاء، إلا أن ذلك التقرير لا يعد عملاً صحفياً، لأنه لم يكن معداً للتداول العام.

لكن صحيفة حجاز، كانت أول صحيفة ظهرت في الحجاز، وقد أصدرها الوالي التركي عثمان نوري باشا، في مكة المكرمة بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٣٢٦هـ (٣/ ١١/ ١٩٠٨م)، وقام العديد من الباحثين، من أمثال د. محمد الشامخ، وأحمد السباعي، ومحمد سعيد العامودي، وعبدالله عبدالجبار، ورشدي ملحس، وعثمان حافظ، وخير الدين الزركلي، ومحمد سعيد عبدالمقصود، وفيليب دي طرازي، وجورجي زيدان، وغيرهم، بالكتابة عن بدايات الحركة الصحفية، مما يغني عن الإطالة والتكرار.

ثم ظهرت في منطقة الحجاز ـ فيما تبقّى من حكم الأتراك ـ خمس صحف أخرى هي: شمس الحقيقة وصفا الحجاز في مكة المكرمة، وجريدة الرقيب والمدينة في المدينة المنورة، والإصلاح الحجازي في جدة، وصدرت جميعاً في عامي ١٣٢٦هـ و ١٣٢٧هـ، وقد أجمع الدارسون، والمطلعون على هذه الصحف، على أنها كانت ـ بعامة ـ صحفاً ضعيفة وبدائية من الناحية الطباعية، وفقيرة من حيث الإمكانات، ومتقطعة في الصدور، وغلبت عليها العجمة التركية، وتوقف بعضها بعيد ظهوره بفترات قصيرة.

وعندما استقل الهاشميون بحكم جزء من الحجاز في عام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م) ولمدة ثمانية أعوام، ظهرت أربع صحف أخرى هي: صحيفتا «القبلة» و «الفلاح»، و «مجلة جرول الزراعية» في مكة المكرمة، وجريدة «بريد الحجاز» في جدة، كما ظهرت في المدينة المنورة، التي بقيت تحت حكم

الأتراك، صحيفة «الحجاز» شبه الرسمية، التي انتقلت إليها من مكة المكرمة.

واتفق الباحثون، على أن صحيفتي «القبلة» و «بريد الحجاز» بخاصة، كانتا نسبياً أحسن حالاً من الناحية التحريرية والفنية والمالية، وكانتا بمثابة اللبنات الأولى لقيام الصحافة السعودية، وتوفير الخدمات الطباعية والتحريرية المساندة لها.

وقد ذكر حمد الجاسر في مجلة «العرب»، والزركلي في كتابه «شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز»، أن أحد المثقفين النجديين من أهل بريدة ـ وهو سليمان الصالح الدخيل ـ كان ينقل أخبار قلب الجزيرة العربية إلى صحيفة أسبوعية أنشأها في بغداد باسم «الرياض» في ذي الحجة ١٣٢٧هـ (٧ يناير ١٩١٠م)، واستمرت أربع سنوات، سجلاً للكثير من أحداث شبه الجزيرة العربية، ويذكر الزركلي أن جريدة «الرياض» بدأت عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)، بينما يذكر الجاسر نقلاً عن مؤلف كتاب «الصحافة في العراق» أنها استمرت سبع سنوات، كما أصدر الدخيل في بغداد ـ مع آخرين ـ مجلة «الحياة» في ٢١/ ٢/ ١٣٣٠هـ (١/ ١/ ١٩١٢م)، وجريدة «جزيرة العرب» في ١/ ٨/ ١٣٥٠هـ (١٢/ ١٢/ ١٩٣١م)، وكانت تلك الصحف تطبع في مطبعة «الرياض» التي أنشأها الدخيل في بغداد أيضاً.

وفي فترات لاحقة أنشأ خالد الفرج المطبعة العمومية في الهند، بعد هجرته إليها عام ١٣٣٦هـ، وطبع فيها مجموعة من الكتب الدينية والأدبية، حسبما أشارت إلى ذلك كتابات عبدالرحمن العبيّد وعبدالله بن إدريس وغيرهما، ثم صدرت في القاهرة مطبوعتان لأفراد سعوديين: «مجلة الحرم» ١٣٤٩هـ، و «جريدة القاهرة» ١٣٧٢هـ.

وعندما بدأ الحكم السعودي في الحجاز في عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م)، كانت البلاد أكثر استعداداً لبدء حركة صحفية، بالمفهوم المهني السائد في ذلك الوقت، ساعدها في ذلك ـ بالدرجة الأولى ـ الاستقرار السياسي

والأمني في بلاد الحرمين الشريفين ـ بشكل خاص ـ والبلاد العربية السعودية، حديثة التكوين والوحدة ـ بشكل عام ـ والتوسع في إنشاء المدارس، والتحسن التدريجي في الموارد، فلقد كانت البلاد، في آخر مراحل توحيد أجزائها، تعمل جاهدة على ترسيخ بناء الكيان وتنظيمه، واستكمال تكوين مؤسساته التنظيمية والتنفيذية.

ولاشك، أن قيام صحف قادرة في دولة حديثة التكوين، كانت ستصبح أداة مفيدة في إشاعة المعرفة والقراءة والكتابة والتوجيه الاجتماعي والإرشاد الوطني، ومساعدة الدولة في نشر الأنظمة والبلاغات والتعليمات وتوثيقها، وإيصالها للمنفذين والمستفيدين، في أرجاء البلاد كافة.

ولهذا كان أول قرار اتخذه الملك عبدالعزيز ـ فيما يتصل بالصحافة والطباعة ـ هو إنشاء أول وسيلة إعلامية سعودية حكومية، وهي الجريدة الرسمية «أم القرى»، التي حلت محل صحيفة «القبلة» الهاشمية، مع تطوير المطبعة الأميرية القائمة آنذاك، لتصبح مطبعة «أم القرى»، التي سميت فيما بعد ـ وحتى الآن ـ «مطبعة الحكومة»، وابتعاث عدد من موظفيها ـ على فترات ـ إلى مصر للتدريب على أعمال الطباعة (من بينهم ستة فنيين ابتعثوا في مايو ١٩٣٧م).

لقد ظهر بين عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م) وعام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م) ـ وهو العام الذي ودعت فيه هذه المملكة مؤسسها الراحل، وهي في مجملها ثلاثة عقود ـ إحدى عشرة مطبوعة من الصحف والمجلات الأهلية أو الحكومية، كما صدر نظامان للمطابع والمطبوعات في عامي ١٣٤٧هـ و ١٣٥٨هـ، وأسست أكثر من خمس مطابع هي: السلفية في مكة المكرمة (١٣٤٧هـ)، والمطبعة العربية (١٣٥٥هـ)، والفتح (١٣٥٦هـ)، ومؤسسة الطباعة (١٣٧٢هـ) في جدة، ومطبعة آل حافظ (١٣٥٥هـ) في المدينة المنورة.

وشهد عهده ـ رحمه الله ـ صدور أول مطبوعة في الظهران، وهي في الوقت نفسه أول صحيفة بالإنجليزية، «الشمس والوهج Sun and Flare»، التي أصدرتها أرامكو عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٥م)، وانطلاقة أول صحيفة أهلية في عاصمة مملكته، حين أصدر حمد الجاسر مجلة «اليمامة»، في ذي الحجة ١٣٧٢هـ (١٩٥٣م)، كما شهد ظهور أول صحيفة باللغة العربية في المنطقة الشرقية، وهي مجلة «قافلة الزيت»، التي أصدرتها (أرامكو) في صفر ١٣٧٣هـ.

والجدول الآتي، يحمل قائمة بأسماء الصحف والمجلات الرسمية والأهلية، التي صدرت في عهده، وتاريخ الصدور، ومكانه، وصاحب الامتياز ورئيس التحرير، وما إذا كانت قد استمرت أو توقفت، وهي مرتبة حسب تاريخ الصدور:

المطبوعة	مكان الصدور	تاريخ الصدور	صاحب الامتياز	رئيس التحرير	ملاحظات
١- جريدة أم القرى	مكة المكرمة	١٣٤٣/٥/١٥هـ ١٩٢٤/١٢/١٢م	الحكومة	يوسف ياسين	مستمرة في الصدور حتى الوقت الحاضر من وزارة الإعلام
٢- مجلة الإصلاح	مكة المكرمة	١٣٤٧/٢/١٥هـ ١٩٢٨/٨/١م	المعارف	محمد حامد الفقي	توقفت على الأرجح في صفر ١٣٤٩هـ وقد طبعت أعدادها في مصر
٣- جريدة صوت الحجاز	المدينة المنورة	١٣٥٠/١١/٢٧هـ ١٩٣٢/٤/٤م	محمد صالح نصيف	عبد الوهاب آشي	تحول اسمها إلى البلاد السعودية ثم البلاد، ومازالت تصدر بامتياز المؤسسات الصحفية
٤- مجلة المنهل	المدينة المنورة	ذي الحجة ١٣٥٥هـ فبراير ١٩٣٧م	عبد القدوس الأنصاري	عبد القدوس الأنصاري	صدرت في المدينة المنورة ثم مكة المكرمة، وتصدر حالياً في جدة
٥- جريدة المدينة المنورة	المدينة المنورة	١٣٥٦/١/٢٦هـ ١٩٣٧/٤/٢٦م	عثمان حافظ	أمين مدني	لا زالت تصدر بامتياز المؤسسات الصحفية
٦- مجلة النداء الإسلامي	مكة المكرمة	ربيع الثاني ١٣٥٦هـ يونيه ١٩٣٧م	مصطفى أندرقيري	مصطفى أندرقيري	توقفت على الأرجح بعد عام ونصف (شوال ١٣٥٧هـ) صدرت بالعربية والملايوية
٧- صحيفة الشمس والوهج Sun and Flare	الظهران	١٣٦٥/٧/٣هـ ١٩٤٦/٦/٢م	أرامكو	ـــــ	أسبوعية بالإنجليزية مسبوقة بنشرتين دمجتا تحت الاسم المذكور مستمرة حاليا باسم الشمس العربية
٨- مجلة الحج	مكة المكرمة	رجب ١٣٦٦هـ مايو ١٩٤٧م	مديرية الحج	هاشم زواوي	تحولت إلى اسم التضامن الإسلامي ثم إلى الحج (مستمرة)
٩- مجلة الغرفة التجارية	جدة	ربيع أول ١٣٦٧هـ يناير ١٩٤٨م	الغرفة التجارية	محمد راسم	توقفت بعد صدور عددين، وحل محلها مجلة التجارة
١٠- مجلة اليمامة	الرياض	ذو الحجة ١٣٧٢هـ اغسطس ١٩٥٣م	حمد الجاسر	حمد الجاسر	طبعت أعدادها الأولى في مصر، ومازالت تصدر بامتياز المؤسسات الصحفية
١١- مجلة قافلة الزيت	الظهران	صفر ١٣٧٣هـ أكتوبر ١٩٥٣م	أرامكو	حافظ البارودي	طبعت أعدادها الأولى في بيروت، ومازالت تصدر من أرامكو تحت اسم (القافلة)

وتعد «أم القرى» أهم تلك الصحف، لكونها الجريدة الرسمية، وظلت تصدر منذ بدئها ـ وحتى يومنا هذا ـ فلم تتوقف كغيرها من الصحف ـ بسبب نقص الورق خلال الحرب العالمية الثانية ـ إلاّ لمدة شهرين في منتصف عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، مما يجعلها أم الصحافة السعودية وأقدمها، كما كانت مجلة «الإصلاح» أول مجلة رسمية صدرت.

أما «صوت الحجاز»، فهي أول جريدة أهلية، وكانت لها ـ في مطلع الخمسينيات الهجرية ـ أهمية كبيرة لقلة المنافسة، وتعد صحيفة «البلاد» الحالية امتداداً لها.

ولا ريب أن مجلة «المنهل» هي أول مجلة ثقافية أهلية وأطولها عمراً، وأول مطبوعة سعودية في المدينة المنورة، حيث ما زالت تصدر حتى اليوم في جدة، وكانت قد انتقلت لفترة من الزمن إلى مكة المكرمة، وتكمن أهمية جريدة «المدينة» في كونها أول جريدة يومية صدرت في المدينة المنورة، كما أنها ما زالت تصدر.

ومجلة «اليمامة»، هي أول مطبوعة أهلية تصدر في المنطقة الوسطى، أما مجلة «القافلة» فهي أول مطبوعة باللغة العربية تصدر في المنطقة الشرقية، وما زالتا مستمرتين في الصدور حتى الآن.

ويمكن القول بشكل عام، إن تسعاً من الصحف والمجلات التي تصدر اليوم، تعد امتداداً لما صدر في أيام الملك عبدالعزيز، وقد مهدت الطريق لقيام صناعة صحفية وطباعية، رسمية وأهلية متقدمة فيما بعد.

ويلحظ من هذا العرض السريع، أن منطقة المدينة المنورة والمنطقة الشرقية، كانتا قد شهدتا بدايات صحفية جيدة في الخمسينيات والسبعينيات الهجرية.

***

خامساً: الإذاعة السعودية:

كان رصد الإذاعات الخارجية ومتابعة ما يذاع من أخبار أو تحليلات سياسية، في مقدمة اهتمامات الملك عبدالعزيز منذ بداية استعمال الراديو، فأصبحت وحدة رصد الإذاعات جزءاً مهماً في تنظيمات الديوان الملكي، ثم توسع اختصاصها حتى صارت تعنى بمتابعة كل ما ينشر عن المملكة في الخارج، والاهتمام بالوفود الإعلامية، وذلك إلى أن أحدثت مديرية مستقلة للإذاعة والصحافة والنشر، بعدعام واحد من وفاة الملك عبدالعزيز، فتحول إلى الأخيرة جزء من هذا النشاط.

ففي لقاء خاص مع الباحث، ذكر كل من عبدالله بلخير ـ الذي عمل منذ عام ١٣٥٥هـ في الديوان الملكي وحتى بعد تعيينه في عام ١٣٧٤هـ مسؤولاً عن المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر ـ وزميله علي النفيسي، الذي بدأ في الفترة نفسها، ولا يزال، مسؤولاً عن الصحافة والنشر في الديوان الملكي، وزميلهما أحمد عبدالجبار ـ ذكروا أن الملك عبدالعزيز، كان يهتم اهتماماً بالغاً بما كانت تورده الإذاعات العربية والأجنبية من أخبار، فكان أحمد عبدالجبار مسؤولاً عن متابعة أخبار إذاعة برلين، وعبدالله بلخير مسؤولاً عن رصد إذاعة لندن، وعلي النفيسي يتابع إذاعة أنقره، ثم انضم إليهم كل من عبدالعزيز الماجد، وعبدالله العبدالمحسن البسام، وعبدالله السلطان، لمتابعة بقية الإذاعات، وكانوا يتلون الأخبار أمام الملك عبدالعزيز، صباحاً وعصراً وليلاً، ويسألهم عن أدق التفصيلات العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية، ويناقش مع مستشاريه مجريات الأحداث والتطورات، كما كان يستمع إلى التعليقات والتحليلات السياسية التي توردها إذاعات دول المحور والحلفاء على حد سواء، وإذا ما تلوا خبراً في فترة معينة، كانوا يحرصون على متابعة مستجداته، وينقلون الأخبار ويكتبونها باليد، قبل أن تستخدم مسجلات الصوت والاختزال،

ويلتقطون بعض الأخبار بالمبرقات، وكانت أجهزة الاستماع والرصد ومتابعة الأخبار تنتقل مع الموكب الملكي، أنى ارتحل أو حل، بينما ذكر سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز للباحث أن جلالته كان يعنى بسماع بعض الإذاعات التي تهمه، إذا كان الوقت لا يتعارض مع أعماله.

وأورد الصحفي المصري محيي الدين رضا في كتابه «في الحجاز» الصادر في القاهرة عام ١٣٥٨هـ، أن إذاعة لندن، كانت تذيع ملخص خطب الملك عبدالعزيز في الحج، التي كان يرسلها إلى جريدة «المقطم» من الحجاز، وعندما تحدث مع جلالته عن فضل الراديو، سرد منافعه قائلاً: «**لقد صار الراديو من ضروريات الحياة اليوم، وأنه سد ثغرة عظيمة في هذا العصر، فأدهش العالم، وصار من أنفع الأشياء، ولا يستغني عنه أحد في العلم والمعارف**»، مما جعل هذا الصحفي يعتقد أن الملك عبدالعزيز، كان مطلعاً على منافع الراديو، ولذلك استخدمه في ديوانه وقصره.

كما أشار في كتابه المذكور إلى بدء انتشار الراديو في مناطق المملكة، وإلى تعلق الناس به ومتابعتهم لما يذاع، وتمنى، بالمناسبة، على الحكومة السعودية النظر في إمكانية استخدام مكبرات الصوت في الحرمين الشريفين، والمشاعر المقدسة، خصوصاً وأن الكهرباء كانت متوافرة في الحرمين الشريفين منذ مطلع الأربعينيات الهجرية، وبتتبع هذا الموضوع، تبين للباحث أن استخدام المايكروفون في الحرم المكي الشريف قد بدأ في حج عام ١٣٦٦هـ(١٩٤٧م).

ومن بين من وصفوا اهتمام الملك عبدالعزيز بالأخبار العالمية، وأشاروا إليه في كتبهم وكتاباتهم الصحفية، الكولونيل جير الد دي جوري، الذي قال في مقال نشر في مجلة «المستمع العربي» عام ١٣٦٤هـ، وكان قد عمل في المملكة: «**إن مجتمع البادية لم يكن يعلم بالحرب العالمية الثانية، لكنه وجد**

في الرياض حالة خلاف ذلك، فكل من قابله كان يقظاً يتوق لسماع أخبار الحرب، إذ كانت أخبار الراديو تجمع مرتين يومياً لتتلى على جلالة الملك، وكانت نشرات الأخبار تتلى نشرة بنشرة، وقد نهج جلالته على هذا المنوال، سواء كان مسافراً أو مقيماً في الصحراء».

ثم يقول: «وقد تَبِعَنَا الراديو أينما سرنا، حيث كان جلالته يجلس في خيمته مساءً ثم يدخل عليه ثلاثة أو أربعة، يجلسون في حلقة أمامه، يقرأ كل واحد منهم، بدوره، نشرة من روما ولندن ونيويورك وباريس وبرلين وهكذا، وكان جلالته يقاطعهم أحياناً ليناقشهم فيها، أو يدلي بتعليق أو تعقيب».

ولا يوجد توثيق دقيق لتاريخ دخول أجهزة الراديو إلى المملكة، ولكن بعض المراجع تشير إلى أنها جلبت في مطلع عام ١٣٥٤هـ، فقد ذكر علي الجفالي للباحث أن الراديو كان موجوداً عند بعض وجهاء مكة المكرمة في ذلك العام، حيث كان يصطحبه والده في زياراته إليهم، كما تشير وثائق محمد بن عبدالكريم الخريجي إلى أنه استورد جهاز راديو من لندن في ربيع الأول ١٣٥٤هـ، لسمو الأمير عبدالعزيز بن مساعد، أمير منطقة حائل.

وأضاف الدكتور عبدالعزيز الخويطر، الذي انتقل إلى مكة المكرمة عام ١٣٥٧هـ، أن الناس كانوا يحرصون على اقتناء الراديو لمتابعة أخبار الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة لإنشاء الإذاعة السعودية، فتتوافر معطيات عديدة، تدل على أن الهدف الأول من إنشائها، هو أن تكون في خدمة الحج والحجاج، وأن تؤدي وظيفة الدعوة والإرشاد والتوجيه الإسلامي، فلقد أقيمت في جدة، وافتتحت مساء يوم عرفة، الأحد، ليلة عيد الأضحى المبارك عام ١٣٦٨هـ (٢ أكتوبر ١٩٤٩م)، وألقى فيها الأمير فيصل كلمة الملك

عبدالعزيز، المرحبة بالحجاج والداعية إلى التناصح والتمسك بأهداب الدين وجمع كلمة المسلمين.

وكان الملك عبدالعزيز قد وافق على اقتراح ولي عهده الأمير سعود بإنشاء الإذاعة، فقام وزير المالية عبدالله السليمان، بتاريخ ١٣ رجب ١٣٦٨هـ (١١/ ٥/ ١٩٤٩م)، بتوقيع عقد التأسيس في القاهرة مع شركة أمريكية لتوريد مرسلات بقوة ٥ , ٢ كيلو وات.

وأصدر ـ رحمه الله مرسوماً تأسيسياً للإذاعة في ٢٣/ ٩/ ١٣٦٨هـ (/ ١٩/ ٧/ ١٩٤٩م)، أوكل فيه أمر الإشراف عليها إلى نائبه في الحجاز الأمير فيصل.

وبدأت الإذاعة ـ خلال عام من افتتاحها ـ برنامجين باللغتين الأردية والإندونيسية (الجاوية)، قصد منهما مخاطبة الناطقين بهما من الحجاج، أو القاطنين منهم في مكة المكرمة والمدينة المنورة وما جاورهما، واستمر هذان البرنامجان بعد تطويرهما إلى اليوم.

وكانت الإذاعة ـ في برنامجها العربي ـ تذيع ثلاثاً إلى أربع فترات قصيرة في اليوم، مدتها جميعاً في حدود سبع ساعات، مقتصرة وفق ما نص عليه المرسوم الملكي، على القرآن الكريم والأحاديث، والروايات، ومختارات من الأدب العربي والأخبار.

وفي غرة محرم ١٣٧١هـ، افتتح الأمير فيصل، نائب الملك عبدالعزيز في الحجاز إستوديو جبل هندي في مكة المكرمة، وتمكنت الإذاعة في العام نفسه من البث من مكة المكرمة، ومن البدء بنقل أذان المغرب والعشاء مباشرة من الحرم المكي الشريف، والاقتران مساء يوم ١٩/ ١٠/ ١٣٧١هـ (١١/ ٧/ ١٩٥٢م)، ـ ولأول مرة منذ افتتاحها ـ مع إذاعة لندن، لنقل حديث للأمير عبدالله الفيصل، متزامناً مع وقت إذاعته من هناك، والبدء

بطبع برنامجها الشهري في نشرة بحجم مفكرة الجيب.

وتوالى على إدارة الإذاعة السعودية ـ منذ افتتاحها وحتى عام ١٣٧٣هـ ـ كل من عبدالرحمن نصر، الذي تولى الإشراف عليها فترة قصيرة، ثم إبراهيم الشورى، ثم محمد شطا، ثم إبراهيم فودة (تحت إشراف وزير المالية عبدالله السليمان أو وكيله حمد السليمان، أو مستشار المالية في تلك السنوات محمد سرور الصبان)، ثم صدر في ١/ ٢/ ١٣٧٢هـ (٢٠/ ١٠/ ١٩٥٢م) أمر من سمو ولي العهد الأمير سعود رحمه الله، يقضي بدمج مديريتي الإذاعة والحج في مديرية واحدة، ضمن وزارة المالية.

كانت تلك، أبرز الأحداث والتطورات التي مرت بها الإذاعة، في السنوات الخمس التي عاشتها في ظل عهد الملك عبدالعزيز، قبل وفاته رحمه الله، في ٣ ربيع الأول ١٣٧٣هـ (٩/ ١١/ ١٩٥٣م)، واتسمت هذه السنوات بعدد من السمات، التي لازمت الإذاعة في عهودها اللاحقة، منها على سبيل المثال، أنها ـ ومنذ إنشائها ـ ظلت إذاعة رسمية، تتكفل الدولة بالإنفاق والإشراف عليها، ولم تكن فكرة الملكية الخاصة للإذاعة فكرة واردة، كما حصل في بعض الدول العربية أو الأوروبية والأمريكية، كما أمر الملك عبدالعزيز ـ بعد عام من افتتاح الإذاعة ـ بإلغاء الرسوم السنوية على اقتناء الراديو، وهو الرسم الذي كانت الدولة تتقاضاه منذ منتصف الخمسينيات الهجرية، ولم تفكر الدولة باستثمار الإذاعة في مجال الإعلان التجاري، رغم حاجتها لزيادة الموارد آنذاك.

ظلت هذه الأسس وأمثالها تقاليد إذاعية يسار عليها حتى اليوم، وصارت تلك الفترة مرجعاً لكل من يريد النظر في تاريخ هذه التقاليد والتوثيق لها ومعرفة أسبابها ودراسة موجباتها، على أنه لابد هنا من الإشارة إلى أن شركة أرامكو في الظهران، كانت قد أسست إذاعة لبث الموسيقى

والأخبار إلى منسوبيها، وذلك في عام ١٣٦٧هـ، أي قبل عام واحد من افتتاح الإذاعة السعودية.

سادساً: الملك عبدالعزيز والإعلام الخارجي:

يدخل تحت هذا العنوان جملة من الأمور، التي لم تطرق من قبل في بحوث الإعلام، ولم تعط من الاهتمام ما تستحق، والمرجو مرة أخرى، أن يتجه الاهتمام مستقبلاً إلى دراسة علاقة المملكة مع وسائل الإعلام غير السعودية في تلك الفترة، ومتابعة ما صدر عنها، لمعرفة حجم التعاون معها، وصورة المملكة فيها، وكل ما يسمى «الإعلام الخارجي» في عرفنا الحاضر.

ففي حدود عام ١٣٥٥هـ قامت مديرية الدعاية للحج في وزارة المالية بطبع الأدلة والنشرات الإرشادية لتوزيعها في الداخل والخارج، كما أرسلت بعض موظيفها ممن يتحدث اللغات الإسلامية مثل عبدالحميد الخطيب، للدعاية للحج في عدد من الدول الإسلامية وهو نشاط يصب جزء كبير منه في مجال الإعلام الخارجي.

واستطاع سفراء الملك عبدالعزيز، الذين كانوا من خريجي مدرسته ـ عن اقتناع بحسن مقصده وإيمان بسلامة نهجه ونواياه ـ أن يوظفوا العديد من قادة الفكر في الدول المجاورة، وبخاصة في العراق ومصر وسوريا، للدفاع عن صفاء عقيدته ونهجه في الحكم، وحملته التوحيدية، وحرصه على إخراج البلاد من عزلتها فاستماتوا في خدمته وأخلصوا لقيادته وزعامته.

وذكرت وثائق الخارجية البريطانية لعام ١٩٣١م، أن فيلبي كان يرسل الأخبار إلى وكالة رويترز البريطانية، عن طريق الشركات التي كان يمثلها في المملكة، وأنه كان يراسل صحفاً بريطانية وهندية، كما أشارت إلى

مجيء وفود صحفية بريطانية ومصرية وسورية وعراقية.

فقد زار المملكة العديد من المراسلين الصحفيين، من أمثال الصحفي الأمريكي نويل بوش مراسل مجلة «لايف» الأمريكية، الذي أجرى مقابلة موسعة مع جلالته في الرياض بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٣٦٢هـ (٢١/ ٣/ ١٩٤٣م) ثم نشرت بعد ذلك بشهرين وظهرت صورته على غلافها، كما زار المملكة عدد من الصحفيين العراقيين والمصريين، لإجراء مقابلات صحفية مع الملك عبدالعزيز، نشرت في «المصور والمقطم والأهرام» المصرية و «الدستور» العراقية.

ونشط السعوديون المقيمون في الخارج في إصدار صحف خاصة، مثل صحيفة «الرياض والحياة وجريدة العرب» في بغداد، وصحيفة «الحرم» في القاهرة، وأقيمت جسور التعاون مع بعض الصحف والمطابع الخارجية وأصحابها مثل مجلة «المنار» المصرية ومطبعتها لمحمد رشيد رضا، ومطابع عديدة في الشام ولبنان والمغرب والهند، للدفاع عن المملكة ومواقفها من القضايا الداخلية والخارجية.

ويتضح ذلك جلياً من تتبع ما كتبته الصحف العربية والأجنبية في تلك الفترة، ومن عشرات الكتب التي تزخر بها المكتبات، مما كتب عن الملك عبدالعزيز من مؤلفين، أو مستشرقين عرفوه عن قرب أو عملوا معه، إذ أحصى الزركلي مجموع ما كتب عن الملك عبدالعزيز، حتى تاريخ صدور كتابه «شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز» في الثمانينيات الهجرية، ما يقرب من خمسة وثمانين كتاباً بمختلف اللغات.

كتب عنه عمالقة الأدب والثقافة العرب، والأجانب، من أمثال عباس محمود العقاد والزيات والريحاني وفيلبي، ممن التقوا به أو تعرفوا عليه، ونظم فيه القصائد فحول من شعراء مصر والشام والعراق، مثل أحمد

شوقي وبولس سلامة وعلي محمود طه ومحمود حسن إسماعيل وخليل مطران والكاظمي والزهاوي والزركلي والخطيب.

واتسم عهد الملك عبدالعزيز بسمة إعلامية متقدمة في عصره، وهي إصدار كتب ومذكرات وثائقية، لتسجيل المداولات والمفاوضات السياسية والحدودية والعسكرية، المتعلقة بأبرز القضايا التي حدثت في تلك الفترة، فأصدرت تلك المذكرات، التي تصب في خدمة أغراض التوثيق والإعلام والدراسات الأكاديمية التاريخية، ومن أمثال ذلك كتيب «مهمة الوفد الهندي في الحجاز ـ مخابرات رسمية»، ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م)، و «الكتاب الأخضر النجدي» الذي صدر بعد مؤتمر الكويت، في شوال ١٣٤٢هـ (أبريل ١٩٢٤م)، بشأن الحدود مع العراق والأردن، ومثل «الكتاب الأخضر» الذي أصدرته مطبعة «أم القرى» في ١٤/ ١/ ١٣٥٣هـ (٢٨/ ٤/ ١٩٣٤م)، بالتعاون مع وزارة الخارجية والشعبة السياسية، عن الخلاف الحدودي مع اليمن، ثم صدر الجزء الثاني من «الكتاب الأخضر» عن العلاقة مع الإدريسي، كما طبعت مطبعة الحكومة مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الخارجية التي تمت في عهده.

وفي حج عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٧م) قام بنك مصر ـ بواسطة شركة مصر للتمثيل والسينما ـ بإنتاج فيلم عن الحج باسم «بلادنا المقدسة»، وقد ظهر فيه الملك عبدالعزيز يلقي كلمة موجهة إلى العالم الإسلامي، ضمن مناظر أخرى لأداء مناسك الحج، وهو الفيلم الوحيدالذي ظهر فيه بالصوت والصورة، وتدل موافقة جلالته على تسجيل هذه الأفلام، على إدراكه لأهمية توثيق الأحداث، فهي التي بقيت حتى الآن شاهداً على بعض مظاهر الحياة في تلك الفترة.

ولقد كان للتصوير السينمائي ـ التوثيقي والإخباري على وجه الخصوص ـ

دور كبير في حفظ بعض الأحداث التي وقعت في عهد الملك عبدالعزيز، فقد تم تصوير حوالي عشرين فيلماً تتضمن لقطات إخبارية لتوثيق زياراته إلى مصر والبحرين، وتغطية احتفالات تدشين إنتاج الزيت وتصديره.

هذه فصول موجزة تصور بعض نشاط الإعلام الخارجي الذي تم رصده في عهد الملك عبدالعزيز، وهو نشاط يكوّن بحثاً أوسع، لو أمكن تتبعه في وسائل النشر الخارجية.

سابعاً: الخطاب الإعلامي في مراسلات الملك عبدالعزيز:

ظهر الملك عبدالعزيز في مطلع القرن الميلادي العشرين، ووحّد مملكة شاسعة الأطراف، وشعباً متباين القبائل، دون أن تكون لديه إذاعة، أو صحيفة، أو مطبعة، أو مبرقة، أو هاتف، أو آلة نسخ أو استنساخ أو تصوير، إلا بعد مرور ربع قرن من استعادة الرياض.

لكن مراسلات الملك عبدالعزيز، وتعاميمه وخطاباته ومنشوراته ثم برقياته فيما بعد، والتي بدأت تخضع لمزيد من التحليل والاستنباط من قبل الباحثين، لم تكن كلها مجرد رسائل أو مكاتبات ثنائية، فبينما كان بعضها موجهاً لأفراد أو جهات معينة، تستهدف إبلاغ تعليمات أو الاستفسار عن وقائع، كان هناك أيضاً رسائل تُعد وسائل إعلام موجهة للعموم، في غياب وسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة، يتأسى فيها ـ من حيث قواعد المخاطبة وأسلوب الخطاب ومنطقه ـ بالسلف الصالح والمنهج الإيماني، والوقوف عند حدود الشريعة، وتنطوي على لغة سياسية تعبر عن منهج متميز سار عليه في إرساء دعائم حكمه.

ظل عبدالعزيز، يجاهد في كل اتجاه، مدة تزيد على ربع قرن، ولم تتهيأ له وسيلة حديثة واحدة، للاتصال أو الإعلام أو النقل، حتى أكمل توحيد

أجزائها، ومع ذلك فقد ساد الجزيرة، وأقنع أهلها، واحتوى قبائلها، واستنفر رجالها، وجند فرسانها، وأخضع أطرافها.

فاجتمع التوفيق والإيمان، والإرادة والهمة، والأصالة والقوة، ووضوح الهدف وسلامة القصد، والمؤهلات الذهنية والشخصية، لتدين لحكمه القبائل والإمارات، وتذعن لسلطته، وتعلن له الولاء والتبعية.

كانت رسائله الخطية والشفوية، أهم وسيلة اتصال وإعلام، مع رعاياه المقيمين خارج عاصمته، سواء كانت معنونة لفرد أو موجهة لجماعة، أما بالنسبة لمن هم بقربه، فإن طريقة المشافهة والالتقاء الشخصي، كانت وسيلته النافذة.

ومع أن المراسلات الرسمية والخاصة لا تؤخذ عادة على أنها وسيلة إعلام بالمعنى الحقيقي الحديث ـ إذ لا تتوافر فيها كل مقومات هذه الصفة وسماتها وشروطها ـ ولكنها بالنسبة لحالة توحيد المملكة، كانت وسائل الإعلام شبه الوحيدة المتوافرة أمام قائدها، وأحد أساليبه في بناء الرأي العام.

ثم جاء كتاب الشيخ عبدالعزيز التويجري «لسراة الليل هتف الصباح» ١٤١٨هـ (١٩٧٧م) أول محاولة متقدمة، لقراءة رسائل الملك عبدالعزيز قراءة تحليلية وثائقية، لكن الموضوع بحاجة إلى قراءة شاملة أخرى، تظهر كيف كانت المراسلات الخطية والشفوية فعلاً من وسائل الإعلام المؤثرة والفاعلة في يد القائد والزعيم، في غياب وسائل الإعلام التقليدية المتعارف عليها، أو ما يمكن أن يسمى «إعلام المراسلات».

ومن يتأمل في معظم الرسائل التي تضمنها وحللها كتاب عبدالعزيز التويجري، يجد أنها قد استكملت عناصر الرسائل الإعلامية (المُرسِل، المحتوى، الرسول، المُرسَل إليه)، ولذلك أحدثت تلك الرسائل تأثيراتها الإيجابية الجيدة، وتركت دلالتها العميقة في أوساط الجهات التي أرسلت

إليها، داخلية أو خارجية.

فالمُرسل، هو الإمام، أو السلطان، ثم الملك عبدالعزيز فيما بعد، يستهل الرسائل باسمه، ويوقعها بنفسه أو بختمه، دون ألقاب، على أنها من عبدالعزيز ذاته، فالتواضع هنا، والطريقة المباشرة في المراسلة، كان لهما وقع خاص ومؤثر على المُرسَل إليه.

ومضمون الرسائل، هو أساس العملية الإعلامية ومحورها، ينبثق من فكر الإسلام وتوجهاته، ومعانيه، ويتفق مع قيم المجتمع وأصالته وتقاليده، أي أنه مضمون عفوي بسيط واضح الأسلوب والمعاني والدلالات.

ويتم اختيار الرُسُل والمبعوثين بكل عناية، لشخصياتهم ومظهرهم ومنطقهم ومصداقيتهم وتخصصاتهم، لأن الأمر قد يتطلب جهداً إقناعياً إضافياً، أو تعبيراً عن هيبة، فهو يصطفيهم من صفوة ذويه أو مستشاريه أو مرافقيه أو موظفي ديوانه، وذلك حسب طبيعة الحال والموضوع.

فمن المعروف، أن عملية الاتصال والإعلام تؤدي غرضها بكفاءة أفضل، كلما ارتقت في محتواها ومفرداتها واختيار عناصرها.

لم يكن الملك عبدالعزيز شاعراً أو خطيباً، لكن الله أنعم عليه بالحجة والحكمة والروية والنظرة البعيدة والبصيرة والهمة العالية، حتى عده التاريخ أحد الأفذاذ النوابغ، الذين قادوا أمتهم في الحروب، وخلصوها من الأخطار والأطماع، وأوصلوها إلى بر الأمان.

ولو أراد أي باحث، أن يجري مقارنة مع من عاشوا فترته، لوجد أن المقارنة غير متكافئة، لأن الظروف والإمكانات غير متناظرة، والأرضية غير متشابهة، ولا يُظن أن أحداً في العصر الحديث، قد استطاع أن يفعل ما فعله عبدالعزيز، أو ينجزه في مثل الظروف الجغرافية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، التي كان عليها قلب الجزيرة العربية.

إن من يقرأ في رسائل الملك عبدالعزيز، التي كانت ـ في معظمها ـ من عباراته، وفكره، وإملائه، لا دخل كبيراً للمستشارين في صياغتها، يجد فيها الفكر العميق والمحتوى والتوجيه، وهي أهم مقومات أي رسالة إعلامية حديثة.

إنه يخاطب شيخ القبيلة، وأمير البلدة، وقاضي القرية، وهو قد يقصد كل من يتبعهم، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أنه يعلم أن مضمون رسالته سيصل إلى كل من حولهم، ممن يخضعون لإشرافهم «**والحاضر يبلغ الغائب**»، في منظومة عجيبة، ليل نهار، في توجيه المستشارين والمراسلين والسفراء ومسؤولي الضيافة والتجهيزات.

لم يتخرج من مدرسة حديثة، لكنه امتلك المقدرة على مخاطبة كل جهة، بما يتناسب مع عقلها وفكرها واهتمامها، وبما ينسجم مع مقامها ومركزها ومحيطها، والوثائق البريطانية بالذات، والأمريكية والتركية وغيرها ـ التي صارت تستخرج تباعاً ـ تبيّن عبقرية عبدالعزيز وحنكته ونبوغه السياسي، وقدرته على مناورة خصومه، وكسب الجولات الدبلوماسية قبل العسكرية، وتظهر حسن توظيفه لأبنائه ومساعديه ومستشاريه وتوجيههم ومتابعة مهامهم التي يكلفهم بها.

وخاطب حكومة بريطانيا، والباب العالي في تركيا، وشريف مكة، وملك اليمن، والأدارسة، وأمراء آل رشيد، وولاة الأقاليم، والعلماء، وشيوخ القبائل، وأمراء الألوية، وزعماء الإمارات المحيطة، وتبادل معهم الرسائل، التي قيل إنها تصل إلى مئات الآلاف وأصبحت تزخر بها مراكز التوثيق، مما اكتُشف حتى الآن وحوفظ عليه، محررة بلهجة واحدة لم تتغير، لا يلحظ فيها تناقض أو تنافر أو تضارب أو اختلاف، منذ أن دخل الرياض، حتى وفاته ـ رحمه الله ـ بعد أربعة وخمسين عاماً، فهو يطلب أدق

التفاصيل والمعلومات، ويستحث التوسع في إعطاء آخر المستجدات، ويعطي التوجيهات، ثم يعد بإعطاء المزيد منها بعد حين، في تكتيك متناغم عجيب، يد على القلم، وأخرى على الزناد، سواءً كان في خيمته، أو على راحلته، أو في قصره، يشعر كل من كان يراسله، كما لو كان عبدالعزيز متفرغاً له، ولا يشغل ذهنه إلا هو، فهو يهتم بكل رسالة، ولا يترك أمراً صغيراً أو كبيراً، إلاّ حرر عليه الرد بما يستحقه، وعندما جلبت البرقيات، صار يطيل الإجابة عندما يتطلب المقام والموضوع ذلك، ويختصر الرد بكلمة واحدة، أو يستشهد بآية أو مثل عربي أو عامي أو بشطر من بيت، مما يفهمه الطرف الآخر، ويغني عن مئات الكلمات، حتى صارت بعض رسائله وبرقياته مضرب مثل في البلاغة والإيجاز والدلالة والتأثير، كما هو شأن أسلوب «التوقيع» المعروف في العصور الإسلامية الأولى.

وبعد:

بعد النجاح الباهر، الذي اعترف به كل المفكرين والقادة، الذين عاصروه أو أتوا من بعده، فإن جهود عبدالعزيز في مشوار التوحيد، لم تصدر عن إرهاب فكري، أو دعاية زائفة، فامتزج الولاء مع الحب، والقوة مع العطف، والإحاطة مع السياسة، والهدف مع الإجراء، حتى صارت حياته ـ فكراً وبناءً وحكمة ـ منطقاً يخاطب العقول ويمتزج بالوجدان.

لقد كان بإمكانه أن يصطفي لنفسه أفضل الوسائل الإعلامية المتاحة، وأن يوظف المستشارين المتخصصين في الحملات الإعلامية، الذين راج سوقهم أيام النازية في عهده، لكنه اختار خطاً إعلامياً هادئاً مقنعاً، مبتعداً عن الخطب الحماسية والمهاترات والمزايدات، لأنه كان يهدف إلى ما هو أكبر من ذلك وأرفع، فقد أراد الله له أن يدخل التاريخ ويكون من عظمائه، بما رسمه في سياسته الإعلامية العفوية، من قول الصدق، وسلامة التوجه، ونبل المقصد، والبعد عن القدح أو التعريض بأحد.